وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT

2030 رؤية مصر
VISION OF EGYPT

تقرير مُتابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي
خلال العام المالي 2023/22

ديسمبر 2023

المحتويات

تمهيد هـ

المحور الأول
المؤشرات الاقتصادية الكلية 1

المحور الثاني
التنمية القطاعية 107

المحور الثالث
التنمية الاجتماعية والبشرية 203

المحور الرابع
التنمية المحلية 239

الملحق الإحصائي 253

تقديم

من مُنطلق المُتابعة المُتواصلة للجهود الإنمائيّة، تحرِص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة على إعداد تقارير مُتابعة دوريّة لخطط التنمية بأبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والمكانيّة، وعلى امتداد آجالها المُختلفة.

وفي هذا السياق، يتناول التقرير الحالي رصد مُؤشّرات الأداء خلال العام المالي (2023/22)، وهو العام الأول من الخطة مُتوسّطة المدى (2023/22 – 2026/25).

ويهدف التقرير – من خلال أعمال المُتابعة – إلى الوقوف على الإنجازات المُحقّقة، وتقويم مُستويات الأداء بالمُقارنة بمُستهدفات الخطة للعام ذاته، أخذًا في الاعتبار المُستجدّات الدوليّة والإقليمية وتبِعاتها على الاقتصاد المصري خلال عام المُتابعة.

ويستعرض التقرير مُستويات أداء الاقتصاد المصري في عام المُتابعة (2023/22) من خلال أربعة محاور رئيسة، يختص **المحور الأول** بمُعدّلات الأداء على مُستوى المُتغيّرات والناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي ومُستويات الادخار والاستثمار، ومُعدّلات التضخّم والبطالة، مع رصد التطوّرات النقديّة والمصرفيّة والمُعاملات الاقتصاديّة الدوليّة وتطوّرات المُوازنة العامة للدولة، باعتبارها من المُؤشّرات الرئيسة المُعبّرة عن مُستويات الأداء الاقتصادي.

ويختص **المحور الثاني** من تقرير المُتابعة باستعراض الإنجازات القطاعيّة المُحقّقة على مُستوى الأنشطة الـ748لسلعيّة، والتي تضُم الزراعة والاستخراجات والصناعة التحويليّة والكهرباء والتشييد والبناء، ثم على مُستوى الأنشطة الخدميّة الإنتاجيّة، وتشمل تجارة الجملة والتجزئة، والنقل ونشاط قناة السويس، والخدمات التمويليّة وقطاع الأعمال وخدمات الاتصالات والمعلومات والسياحة، والغرض من استعراض مُتغيّرات الأنشطة القطاعيّة هو الوقوف على التطوّرات التي شهِدتها هذه الأنشطة خلال عام المُتابعة وتأثيرها في مُعدّلات أداء المُتغيّرات الكليّة كالنمو الاقتصادي والتشغيل والاستثمار والتضخّم، وكذا انعكاساتها على هيكل البُنيان الاقتصادي للدولة ومرونة جهازه الإنتاجي.

ويُواصل التقرير – عبر **المحور الثالث** – رصد التغيّرات التي طرأت على قطاعات التنمية البشريّة والاجتماعيّة، فيعرض – ابتداءً – تطوّرات الخدمات التعليميّة، ثم الخدمات الصحيّة، ويعقُب ذلك خدمات الرعاية الاجتماعيّة وخدمات الشباب والرياضة والخدمات الثقافيّة وخدمات التحسين البيئي والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، مع إبراز الأهميّة الحيويّة لهذه الأنشطة في بناء الإنسان المصري ودعم مسيرة التنمية المُستدامة وفق رؤية مصر 2030.

وفي الختام، يستعرض التقرير في **محوره الرابع** الأبعاد المكانيّة، وما جرى إنجازه في هذا الخصوص من منظور التنمية الريفيّة والإقليميّة والمحليّة على مُستوى مُحافظات الجمهوريّة، ومن مُنطلق تحقيق التنمية المكانيّة المُتزنة، والحد من التفاوتات الدخليّة.

وقبل استعراض مُؤشّرات أداء الاقتصاد المصري خلال عام المُتابعة، يتعيّن التوكيد – ابتداءً – أن هذه المُؤشّرات جاءت – إلى حدٍ كبير – نتاج تأثّرها بتبِعات الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة التي ألمّت بكافة اقتصادات العالم، ومنها الاقتصاد المصري بالتبعيّة بحكم انفتاحه على العالم الخارجي، وتعدّد علاقاته الدوليّة وتشابُكها في شتّى المجالات.

وقد تجلّت تبِعات هذه الأزمة في عدم انتظام سلاسل الإمداد الدوليّة، وارتفاع الأسعار العالميّة للطاقة والغذاء لمُستوياتٍ غير مسبوقة، وتباطؤ مُعدّل نمو المُعاملات التجاريّة الدوليّة (أقل من 1٪)، وارتفاع مُعدّل التضخّم العالمي إلى نحو 7٪، وتواضُع مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي (3٪)، فضلًا عن تراخي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، واضطراب الأسواق الماليّة، وقد استعرض تقرير المُتابعة مُستتبِعات هذه التداعيّات على الاقتصاد المصري، كما أوضح – من ناحية أخرى – العوامل الداخليّة التي ضاعفت من حِدّة تأثيراتها، وأهمّها تنامي الضغوط التضخّميّة وبلوغها مُستويات قياسيّة بمُعدّل تضخّم سنوي 38٪، وارتفاع الفاتورة الاستيراديّة، ونقص السيولة الدوليّة، فضلًا عن تزايُد أعباء المديونيّة الخارجيّة، واتساع الفجوة التمويليّة.

ومع التسليم بما تقدّم، وبجسامة التحديّات التي فرضتها تداعيّات الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، إلا أن الاقتصاد المصري استطاع تحقيق مُعدّل نمو مُناسِب في حدود 3.8٪ خلال عام 2023/22، صحيح أن هذا المُعدّل يُمثّل تراجُعًا ملحوظًا عن مُعدّل النمو المُحقّق في العام السابق، والبالغ 6.6٪، كما أنه أقل من المُعدّل المُستهدف لعام الخطة (5.5٪)، وأقل مما توقّعته المُؤسّسات الدوليّة لنمو الاقتصاد المصري (4٪ - 4.2٪)، إلا أنه ظل – مع ذلك – أعلى من مُعدّل النمو المُحقّق في عامي جائحة فيروس كورونا، وهما 3.6٪ عام 2020/19، و3.3٪ عام 2021/20، كما أن المُعدّل المُحقّق في عام المُتابعة (3.8٪) ظل أعلى من مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي (3٪)، وقياسًا بمُعدّلات النمو المُناظِرة في عديدٍ من الاقتصادات الأخرى، كما جاء بتقرير صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2023).

ويستند هذا الأداء الجيّد – رغم تواضعه نسبيًا في ظل ظروف الأزمة العالميّة – إلى مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة وقُدرته على التصدّي للصدمات التي تخلِقُها الأزمة والتعافي منها في مدى زمني مُناسب وقصير نسبيًا، وبخاصة في ظل فاعليّة السياسات التدخّليّة للدولة (السياسات الماليّة والنقديّة والائتمانيّة ...) المُطبّقة والرامية إلى دفع عجلة الإنتاج والتشغيل، وكذلك إلى أهمية المُبادرات الرئاسيّة والحكوميّة التي استهدفت تنشيط المُبادلات السوقيّة كمُحرّك أساسي للنمو، وفي الوقت ذاته مُراعاة المُتطلّبات المعيشيّة للفئات مُنخفضة الدخل من خلال مُبادرات صحيّة مثل برنامج 100 مليون صحة، ومُبادرات تعليميّة وبرامج رعاية اجتماعيّة مُتكاملة، مثل مُبادرة حياة كريمة للأسرة الريفيّة.

وعلى مُستوى القطاعات الاقتصاديّة، تُفيد مُؤشّرات الأداء أن أهم القطاعات التي حقّقت مُعدّلات نمو مُرتفعة تمثّلت في قطاعات السياحة وقناة السويس والاتصالات والخدمات الاجتماعيّة والتشييد والبناء، بنسبة مُساهمة إجماليّة في النمو الاقتصادي تربو على 63٪.

وقد جاءت **السياحة** في مُقدّمة القطاعات سريعة النمو (28٪) بسبب تنامي الإيرادات السياحيّة وبلوغها نحو 13.6 مليار دولار في ظل استقبال مصر لأكثر من 11.9 مليون زائر قضوا نحو 146 مليون ليلة، وجاء في المرتبة

الثانية **قطاع قناة السويس** الذي نما بمُعدّل 18.4٪ بفعل زيادة إيرادات القناة من رسوم العبور إلى 8.8 مليار دولار، وارتفاع أسعار تأجير السُفُن ونوالين الشحن والخدمات اللوجستية، وكذا أسعار النفط.

وجاء قطاع **الاتصالات** ليشغل المرتبة الثالثة بمُعدّل نمو جاوز 16٪، نتيجة تنفيذ عددٍ كبيرٍ من المشروعات القوميّة لتحقيق التحوّل الرقمي وتطوير البنية التحتيّة الرقميّة، فضلًا عن تنامي عدد مُشتركي الهاتف المحمول، ومُستخدمي الإنترنت فائق السُرعة والإنترنت عن طريق المحمول، وزيادة نسبة انتشار الهاتف المحمول ليصل إلى 97.5٪ في يونيو 2023.

ويلي قطاع الاتصالات، **قطاع الخدمات الاجتماعيّة** الذي بلغ مُعدّل نموّه 5.8٪ على خلفيّة تنامي الاستثمارات المُوجّهة لقطاعي التعليم والصحّة بجانب الخدمات الاجتماعيّة الأخرى.

وكذلك شهِد **قطاع التشييد والبناء** مُعدّل نمو مُرتفع نسبيًا في حدود 5.2٪، بفعل تسريع عمليّات التنفيذ للمشروعات القوميّة الخاصة بالطُرُق والكباري والأنفاق، ومُشاركة عديد من الشركات في تنفيذ أعمال مُبادرة حياة كريمة.

ومن جانبٍ آخر، جاء أداء **قطاع الصناعة** **وقطاع الاستخراجات** دون المُستوى المأمول، حيث شهِد كلّ منهما مُعدّلات نمو سالبة (3.4٪ و1.3٪ على التوالي)، الأوّل بسبب وجود طاقات إنتاجيّة عاطلة نتيجة صعوبة تدبير النقد الأجنبي بالقدر الكافي لاستيراد مُكوّنات ومُستلزمات الإنتاج الوسيطة من الخارج، وتأخّر عمليّات الإفراج الجُمركي عن هذه المُكوّنات الأجنبيّة، أما قطاع الاستخراجات، فيرجع نموّه السالب إلى تباطؤ عمليّات الاستخراج من حقول الغاز والزيت الخام خلال عام المُتابعة، ومن ثم تراجُع الإنتاج الكمّي من كليهما.

وفيما يخُص الاستثمارات المُنفّذة، فقد بلغت نحو 1.16 تريليون جنيه في عام المُتابعة، بنسبة تراجُع 21.6٪ عن استثمارات العام السابق، وأقل بنسبة 20٪ عمّا كان مُستهدفًا للقطاع في خطّة عام 2023/22، واستحوذت الاستثمارات العامة على الشطر الأعظم من الاستثمارات الكليّة بنسبة 75٪، وخصّ الاستثمارات الحكوميّة منها نحو 289 مليار جنيه، بنسبة 33٪ من جُملة الاستثمارات العامة، ويُقابلها نسبة 49٪ للهيئات العامة الاقتصاديّة.

أما استثمارات القطاع الخاص، فقد تراجعت خلال عام الخطة لتُصبِح في حدود 298 مليار جنيه، بنسبة انخفاض تُناهِز 13٪ عن استثمارات العام السابق (2022/21) والبالغة 342 مليار جنه، وقد شكّلت نسبة مُساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكليّة عام 2023/22، نحو 25.5٪ (مُقابل 28.7٪ في العام السابق)، وهي نسبة مُنخفضة رغم توجّه الدولة لتعزيز مُساهمة القطاع الخاص في دفع عجلة الاستثمار واستهداف الارتقاء بهذه المُساهمة لتصِل إلى 36٪ في عام 2024/23 و43٪ عام 2025/24، وإلى 47٪ في عام 2026/25، ويُمكن تفسير تواضُع الاستثمارات الخاصة في عام المُتابعة بالانعكاسات غير المُواتية للأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة على مُناخ الاستثمار عامة، وتأثيرها السلبي على توقّعات قطاع الأعمال لحجم الطلب السوقي في ظروف تزايُد عدم اليقين بتطوّرات التشغيل في الأسواق، كما تعكسه مُؤشّرات مُديري المُشتروات، ومُؤشّر بارومتر الأعمال.

وفيما يتعلّق بسوق العمل، تُفيد المُؤشّرات تصاعُد مُعدّل المُساهمة في النشاط الاقتصادي لتُسجل 30٪ من جُملة السكّان، ولتستقر عند 43٪ من جُملة السُكّان (15 سنة فأكثر) في عام المُتابعة. أما مُعدّل البطالة، فقد تراجع بدرجة محدودة من 7.2٪ من إجمالي قوة العمل في عام 2022/21 إلى 7٪ في عام 2023/22، وإن ظلت أعداد المُتعطلين تربو على 2.1 مليون فرد.

وفيما يتعلّق بالضغوط التضخّميّة التي بلغت مُستويات قياسيّة في عام المُتابعة، فالمُلاحظ اتجاهها التصاعُدي بصورة مُنتظمة خلال الرُبع الأول من العام المالي، ثم بمُعدّلات مُتسارعة في الرُبع الثاني، وحدوث طفرات سعريّة غير مسبوقة في الرُبعين الثالث والرابع، وصولًا إلى مُعدّل تضخّم يُناهِز مُتوسطه السنوي (38٪)، مع مُلاحظة أن ثُلُثي التطوّرات التي يشهدها مُعدّل التضخّم مردّها ارتفاع أسعار بند الطعام والشراب.

وبوجه عام، تكمن الأسباب الرئيسة وراء ارتفاع مُعدّل التضخّم على نحو غير مسبوق، وبخاصة في الرُبعين الأخيرين من عامي المُتابعة إلى مجموعة عوامل تتعلّق بجانب الطلب والعرض.

ويجد التضخّم المدفوع بجانب الطلب مصدره في زيادة السيولة المحليّة بمُعدّلات مُرتفعة تزيد كثيرًا عن مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يتأثّر هذا التضخّم بعامل التوقّعات السعريّة، حيث يميل المُستهلكون إلى زيادة طلبهم الحالي على السِلع توقّعًا لمزيدٍ من الارتفاع في أسعارها في المُستقبل القريب.

أما التضخّم الناجم عن عوامل العرض، فيجد مصدره في ارتفاع التكاليف مع تصاعُد أسعار الخامات والوقود ومُدخلات الإنتاج الأخرى، بجانب تأثير التغيّرات المُتعاقبة في أسعار الصرف المُعلنة من البنك المركزي، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق المُوازية، هذا بالإضافة إلى تباطؤ نمو عجلة الإنتاج المحلي، مع تراخي استغلال الطاقات الإنتاجيّة للمصانع القائمة لنقص مُكوّنات التصنيع المُستوردة، فضلًا عن زيادة تكلفة التمويل المصرفي على خلفيّة الارتفاعات المُتواصلة في أسعار الفائدة.

وعلى مُستوى التطوّرات النقديّة، فقد تنامت السيولة المحليّة الدوليّة بنسبة 25٪ خلال عام المُتابعة، كما ازدادت الودائع المصرفيّة بنسبة 28.5٪ عن العام السابق، ليُسجّل نحو 9.5 تريليون جنيه. وكذلك نمت أرصدة الإقراض بنسبة 35٪ في عام المُتابعة، قياسًا بالعام السابق ليبلُغ 4.7٪ تريليون جنيه في يونيو 2023، وليُشكّل بذلك نحو 51٪ من جُملة الودائع لدى البنك.

وعلى صعيد المُؤشّرات الماليّة، فقد رصد تقرير المُتابعة تراجُع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي من 6.11٪ عام 2022/21 إلى 6.04٪ في عام 2023/22، وكذلك تحقّق فائض موجب بنسبة 1.6٪ من الناتج، مُقابل 1.3٪ في العام السابق. أما دين أجهزة المُوازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي، فقد تصاعد في عام المُتابعة إلى 95.7٪ مُقابل 87.2٪ في العام السابق (2022/21).

وفيما يتعلّق بالمُعاملات الاقتصاديّة الدوليّة، تُفيد المُؤشّرات حدوث تراجُع في قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 28٪ في عام المُتابعة لتقتصر على 31.2 مليار دولار، بسبب انخفاض قيمة الواردات بنحو 16.5 مليار دولار، مُقابل تناقُص أقل في الصادرات السلعيّة قدرُه 4.3 مليار دولار. وكذلك شهِدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تراجعًا ملحوظًا إلى حوالي 22.1 مليار دولار في عام المُتابعة قياسًا بنحو 31.9 مليار دولار في العام السابق، بنسبة انخفاض حوالي 30٪، ومُقابل ما كان مُستهدفًا بالخطة، وقدرُه 33 مليار دولار.

أما صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر، فقد زادت تدفّقاته بنسبة 12.4٪ من 8.9 مليار دولار عام 2022/21 إلى 10 مليار دولار في عام المُتابعة. في حين انخفضت القيمة السالبة لاستثمارات محفظة الأوراق الماليّة في مصر، من نحو 21 مليار دولار عام 2022/21 إلى نحو 3.7 مليار دولار في عام المُتابعة.

ومن حيث صافي الاحتياطيّات الدوليّة من النقد الأجنبي، فقد بلغ بنهاية يونيو 2023 حوالي 34.8 مليار دولار، بزيادة تُقارِب مليار دولار عن قيمته في نهاية نوفمبر 2022، مع مُلاحظة عودة مُعدّل التغطية للواردات السلعيّة للارتفاع إلى 5.9 شهرًا في يونيو 2023 نظرًا للتراجُع الملحوظ في قيمة الواردات، ومع الزيادة المحدودة في الاحتياطيّات الدوليّة بنسبة 4.3٪.

وبالنسبة للميزان الكلي، فقد أسفرت التطوّرات سالفة الذِكر عن تحقيق المُعاملات الاقتصاديّة لمصر مع العالم الخارجي لفائض كلّي قدرُه 882 مليون دولار خلال عام المُتابعة، بالمُقارنة بعجز قدرُه 10.5 مليار دولار تحقّق خلال العام السابق.

وفيما يتعلّق بالتنمية المكانيّة، فقد أبرز تقرير المُتابعة التوزيع المُتكافئ للاستثمارات على مُستوى المحليّات بغرض التخفيف من حِدّة الفجوات التنمويّة القائمة. وقد استند توزيع الاستثمارات بين دواوين عموم المُحافظات على مُعادلة تنمويّة لمُعالجة الفجوات في توزيعات الدخل ولتحقيق الاستغلال الأنسب للطاقات والموارد المحليّة، وذلك بالاستعانة بمُؤشّرات الفقر والبطالة والأميّة والتعداد السُكاني.

ويُفيد توزيع الاستثمارات المحليّة (دواوين عموم المُحافظات) والبالغة 33.1 مليار جنيه في عام المُتابعة، بنسبة زيادة 49٪ عن استثمارات العام السابق والبالغة 23.9 مليار جنيه، وتخصيص نحو 33.2٪ لإقليم القناة، و28٪ لإقليم القاهرة، و20.7٪ لإقليم الصعيد، و9.2٪ لإقليم الإسكندرية، و8.9٪ لإقليم الدلتا.

وخُلاصة ما تقدّم، شهِد الاقتصاد المصري خلال عام 2023/22 تحديّات صِعاب فرضتها تداعيّات الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة. وقد تعاملت مصر معها بدرجة عالية من التحوّط والحذر، وباتباع سياسات تكيّف مرنة تُراعي التخفيف – قدر الإمكان – من انعكاساتها السلبيّة، ويُعزّزها في ذلك صلابة الشعب المصري وإرادته القوية لمُواصلة البناء في ظل القيادة السياسيّة الرشيدة، ولتسريع الانطلاق في رِحاب التنمية لتهيئة سُبُل الرخاء والرفاهة المُستدامة لجموع المُواطنين.

وزيـــــــرة

التخطيط والتنمية الاقتصادية

أ.د. هالة السعيد

أهم المؤشّرات الاقتصادية للعام المالي (2023/22) مُقارنة بالعام المالي (2022/21)

المؤشر	العام المالي 2022/21	العام المالي 2023/22	معدل التغيّر
مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي (٪)	6.6	3.8	-2.8 نقطة مئوية
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	7842.5	10155.4	29.5
الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية (مليار جنيه)(*)	1334.7	1307.8	(٪2)
معدل الاستثمار (٪)	17	12.9	-4.1 نقطة مئوية
الاستثمارات العامة (مليار جنيه)	850.3	871.3	٪2.5
الاستثمارات الحكومية (مليار جنيه)	329.7	289	(٪12.3)
العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)	483.8	620.7	٪28.3
٪ العجز النقدي من الناتج المحلي الإجمالي	6.11	6.15	0.04 نقطة مئوية
الواردات السلعية (مليار دولار)	87.3	70.8	(٪18.9)
الصادرات السلعية (مليار دولار)	43.9	39.6	(٪9.8)
عجز الميزان التجاري (مليار دولار)	43.4	31.2	٪28.1
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	8.9	10	٪12.4
صافي تحويلات المصريين العاملين بالخارج (مليار دولار)	31.9	22.1	(٪30.7)
متوسط معدل التضخم العام لإجمالي الجمهورية (٪)	9.6	25.2	15.6 نقطة مئوية
معدل البطالة (٪)	7.2	7	-0.2 نقطة مئوية
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	10.75	13.6	٪26.5
إيرادات قناة السويس (مليار دولار)	7	8.8	٪25.7

(*) شاملة التغيّر في المخزون

المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية / وزارة المالية / البنك المركزي المصري / الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المحور الأول

المُؤشّرات الاقتصادية الكلية
"التوازن الاقتصادي العام"

1-1 النمو الاقتصادي والتوازن العام

- **3.8٪ مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2023/22**

➢ رغم التحديّات غير المسبوقة التي فرضتها تداعيّات الأزمة الروسية/ الأوكرانية على الاقتصاد العالمي إثر اندلاعها في 24 فبراير 2022، إلا أن الاقتصاد المصري استطاع الحفاظ على مُعدّل نمو مُناسب في حدود 3.8٪ خلال عام 2023/22.

➢ والواقع أن هذا المُعدّل يعكس تراجُعًا ملحوظًا عن مُعدّل النمو السابق تحقيقه عام 2022/21، والبالغ 6.6٪، كما أنه جاء أقل عن المُعدّل الذي كان مُستهدفًا لعام 2023/22 (قبل وقوع الأزمة الروسية/ الأوكرانية) وقدرُه 5.5٪، وكذلك أقل مما توقّعته مُؤسسات التمويل الدولية لمُعدّل نمو الاقتصاد المصري في عام 2023 (4٪-4.2٪) [شكل رقم (1/1)].

➢ ومع ذلك، يظل مُعدّل النمو الفعلي لعام 2023/22 أعلى من مُعدّل النمو المُحقّق في عامي جائحة فيروس كورونا، وهما 3.6٪ عام 2020/19، 3.3٪ عام 2021/20، وإن جاء دون المُستويات المُحقّقة في الأعوام الخمسة السابقة على وقوع الجائحة [شكل رقم (2/1)].

شكل رقم (1/1)

تقديرات مؤسسات التمويل الدولية لمُعدّل نمو الاقتصاد المصري، 2023 و2024

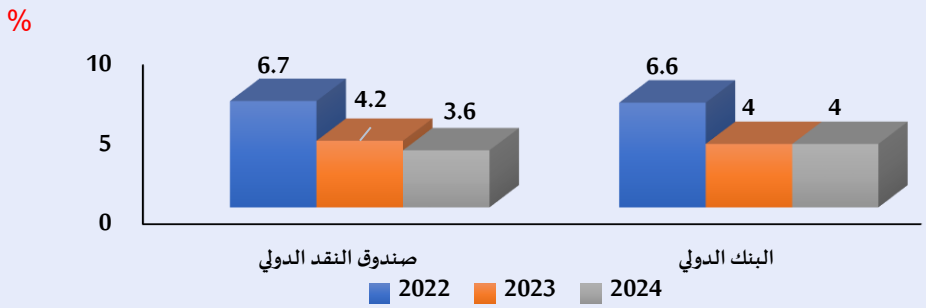

المصدر: IMF,World Economic Outlook, Oct,2023- World Bank, Global Economic Prospects, June, 2023

شكل رقم (2/1)

تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة (2015/14 – 2023/22)

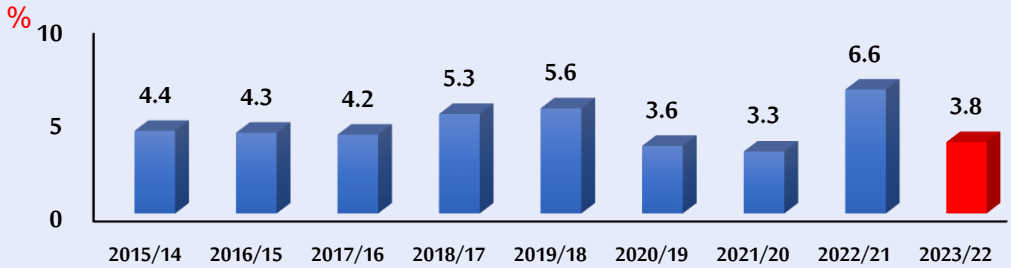

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- يجدر التنويه أن مُعدّل النمو المُرتفع في عام 2022/21 والذي بلغ ضِعف مُعدّل النمو المُحقّق في العام السابق، إنما يعود إلى نجاح الاقتصاد المصري في التعافي السريع من تبِعات جائحة فيروس كورونا، وإلى تنامي قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعة التحويلية والسياحة بمُعدّلات مُرتفعة، وبخاصة في النصف الأول من العام، إلا أن الأزمة الروسية/ الأوكرانية جاءت لتُلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، ومنها الاقتصاد المصري بالتبعيّة بحكم انفتاحه على العالم الخارجي وتعدّد وتشابُك علاقاته الارتباطية الدولية في شتى المجالات. وقد تجلّت تبِعات الأزمة بصورة جليّة في عدم انتظام سلاسل الإمداد الدولية وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة وللغذاء، وتباطؤ نمو المُعاملات الدولية، وتراخي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر واضطراب الأسواق المالية. وقد ضاعف من تأثيرها في حالة الاقتصاد المصري، نقص السيولة الدولية مع تخارُج نسبة يُعتد بها من الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية (جاوزت عشرين مليار دولار)، فضلًا عن تزايُد أعباء المديونية الخارجية مع اتساع الفجوة التمويلية في ظل ارتفاع الفاتورة الاستيرادية وتراخي تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد.
- بالمُقارنة بمُعدّل نمو الاقتصاد العالمي، ومُعدّلات النمو المُناظرة في الاقتصادات الأخرى يتضح تمايُز الاقتصاد المصري (3.8٪) قياسًا بالمُتوسط العالمي (3٪)، وبالاقتصادات المُتقدّمة (1.5٪) والاقتصادات الصاعدة والنامية في أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب صحراء أفريقيا. ولا يُستثنى من ذلك سوى الاقتصادات الصاعدة والنامية الآسيوية (5.2٪)، ومع مُلاحظة تقارُب مُعدّل النمو في الحالة المصرية، مع نظيره في مجموعة الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات مُتوسطة الدخل، ومجموعة الدول النامية مُنخفضة الدخل (4٪) [جدول رقم (1/1)].

جدول رقم (1/1)

تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي والاقتصادات المُتقدمة والناشئة والنامية لعام 2023 بالمُقارنة بمُعدّلات النمو الفعلية عام 2022

(٪)

	فعلي عام 2022	تقديري 2023
الاقتصاد العالمي	3.5	3
الاقتصادات المُتقدمة	2.6	1.5
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.1	4
- الدول الآسيوية	4.5	5.2
- الدول الأوروبية	0.8	2.4
- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.1	2.3
- الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	5.6	2
- أفريقيا – جنوب الصحراء	4	3.3
الاتحاد الأوروبي	3.3	0.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.6	2
الأسواق الناشئة والاقتصادات متوسطة الدخل	4	4
الدول النامية مُنخفضة الدخل	5.2	4

المصدر: *IMF,World Economic Outlook, Oct,2023*

- وعلى مستوى الفترات البينيّة لعام 2023/22، يُلاحظ تباين مُعدّلات النمو، حيث كانت أكثر ارتفاعًا في الربع الأول مع تراجُعها في الربعين الثاني والثالث إلى 3.9٪ ثم تباطأت في الربع الرابع لتبلُغ 2.9٪، على

خلفيّة نقص السيولة الدولية وتزايُد أعباء المديونيّة الخارجية، والانخفاض المُطرد في قيمة العُملة الوطنية، وتصاعُد الضغوط التضخميّة، وهو ما أسفر عن تراجُع التصنيف الائتماني لمصر من قِبَل وكالات التصنيف الدولية، مثل موديز و *(S&P)* وفيتش [شكل رقم (3/1)].

شكل رقم (3/1)

تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد المصري خلال الفترات البينية لعامي 2022/21 و2023/22

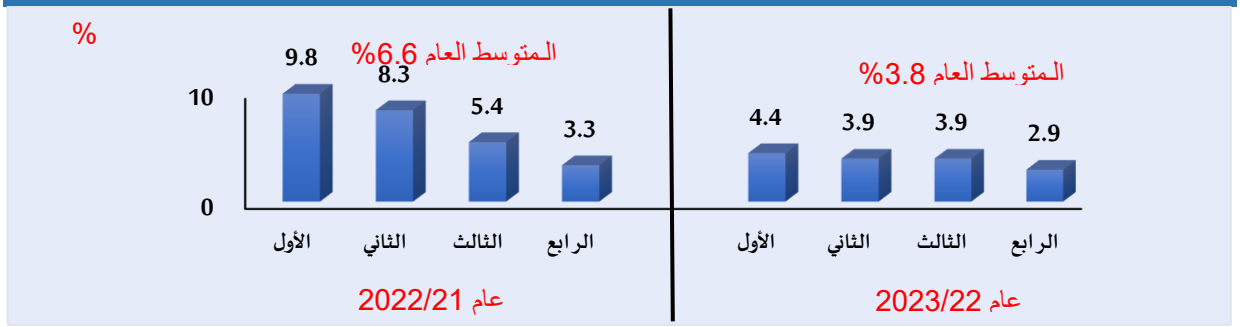

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **8.14 تريليون جنيه قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023/22**

➢ سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبسعر السوق مُعدّل نمو 3.8٪، حيث ارتفع الناتج إلى نحو 8.14 تريليون جنيه مُقابل 7.84 تريليون جنيه في عام 2022/21، ومُقتربًا بذلك من الناتج المحلي بخطة عام 2023/22 مُحقّقًا نحو 97٪ من الناتج المُستهدف للعام ذاته [شكل رقم (4/1)]

شكل رقم (4/1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بسعر السوق في عامي 2022/21، 2023/22 وبالمُقارنة بالناتج المُستهدف في عام المُتابعة

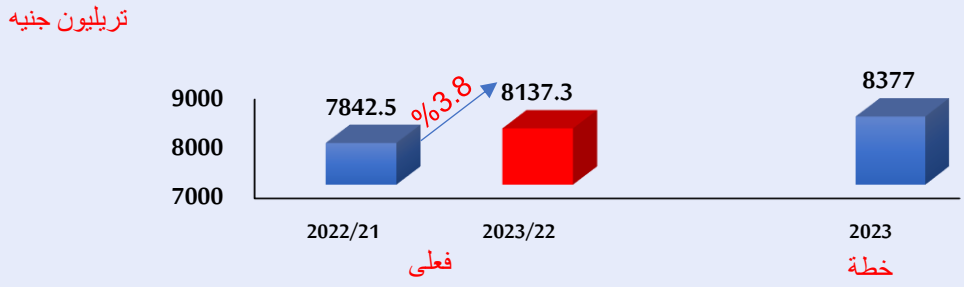

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ يرجع عدم تحقّق الناتج المُستهدف لعام 2023/22 – بحسب تقديرات الخطة – إلى تباطؤ أداء بعض القطاعات بصورة ملحوظة في ظل المُستجِدّات الدولية والمحلية، كما سيرد بيانه عند استعراض الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ومُعدّلات نمو القطاعات المُختلفة.

➢ سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وسعر السوق نموًا ملحوظًا بنسبة تُقارب 30٪، حيث ارتفع من 7.84 تريليون جنيه عام 2022/21 إلى نحو 10.2 تريليون جنيه عام 2023/22 بفعل تنامي الاتجاهات التضخّميّة خلال عام المُتابعة، وذلك على نقيض توقّعات مُعدّلات التضخّم التي استندت

إليها خطة العام والتي كانت مُنخفضة لا تتجاوز 10٪ عند إعداد خطة 2023/22 أثناء إجراء تقديرات الناتج في شهر سبتمبر 2021 وقدره 9.2 تريليون جنيه [شكل رقم (5/1)].

شكل رقم (5/1)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبسعر السوق في عام 2023/22 بالمُقارنة بالمُستهدف بالخطة

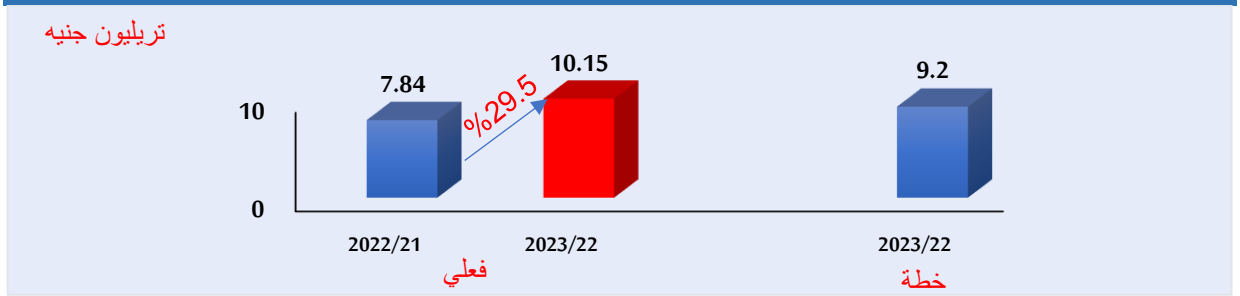

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **89٪ نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي عام 2023/22**

➢ يُعد الإنفاق الاستهلاكي النهائي هو المكوّن الأساسي الذي يُشكّل الشطر الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ نحو 7.27 تريليون جنيه في عام 2023/22، مُقابل نحو 7.04 تريليون جنيه في العام السابق، بنسبة نمو تقارُب 3.3٪، مع مُلاحظة تراجُع الاستهلاك المُحقّق عما كان مُستهدفًا بالخطة. وقدرُه 7.46 تريليون جنيه، بنسبة انخفاض 2.5٪.

➢ سجّل الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الجارية نحو 9.1 تريليون جنيه في عام المُتابعة مُقابل نحو 7 تريليون جنيه في العام السابق، بنسبة نمو تُناهز 30٪، وبنسبة زيادة 9.6٪ عما كان مُستهدفًا بخطة العام.

➢ ومن حيث الأهمية النسبية للناتج للإنفاق النهائي الاستهلاكي، فقد بلغت نسبته نحو 89.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023/22، وهي نسبة لا تختلف عن نظيراتها الفعليّة لعام 2022/21 (89.8٪) وعن المُستهدفة بخطة عام 2023/22 (89٪) [شكل رقم (6/1)].

شكل رقم (6/1)

الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الجارية والثابتة في عامي 2022/21، 2023/22 وبالمُقارنة بالمُستهدف في عام المُتابعة

بالأسعار الجارية

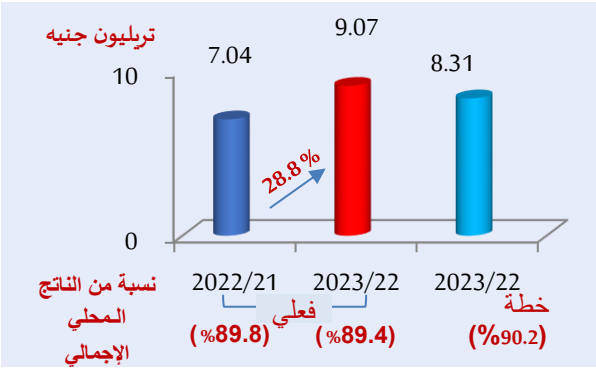

بالأسعار الثابتة

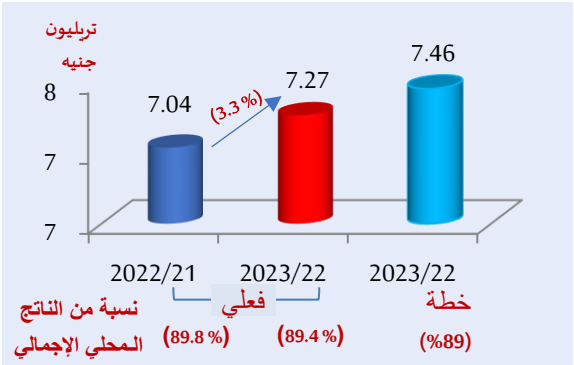

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **الاستهلاك النهائي الخاص: المُحرّك الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي**

➢ استحوذ الإنفاق الاستهلاكي (بالأسعار الثابتة) على نحو 91.9٪ و92.4٪ من جملة الإنفاق الاستهلاكي خلال عامي المُتابعة على التوالي مُقابل النسبة الباقية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي (8.1٪، 7.6٪)، وبالأسعار الجارية، لا تختلف الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الخاص لجملة الإنفاق.

➢ وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، شكّل الإنفاق الاستهلاكي الخاص نحو 82.6٪ من الناتج خلال عام الخطة، وهي نسبة مُتقاربة مع نظيراتها في العام السابق (82.5٪) وإن كانت تربو عما كان مُستهدفًا من خفضها إلى 81.9٪ في خطة العام.

➢ وبالأسعار الجارية، شكل الاستهلاك الخاص النسبة ذاتها (82.6٪) ولكن أقل عما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته (83.1٪)، وتعادله إلى حد كبير مع النسبة في العام السابق (82.5٪).

➢ أما الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، فقد بلغ 6.8٪ في عاما لخطة مُقابل نسبة أعلى في عام 2022/21 بلغت 7.3٪، وكذلك عما كان مُستهدفًا بالخطة، وهي 7.1٪ [شكل رقم (7/1)].

شكل رقم (7/1)

نسبة الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال عامي 2022/21، 2023/22 وبالمُقارنة بالمُستهدف في عام المُتابعة

(أ) بالأسعار الثابتة

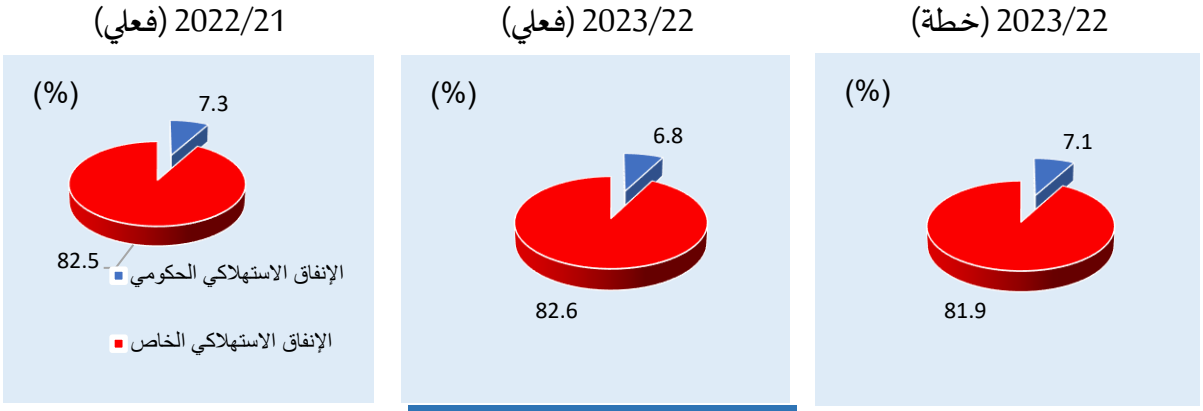

(ب) بالأسعار الجارية

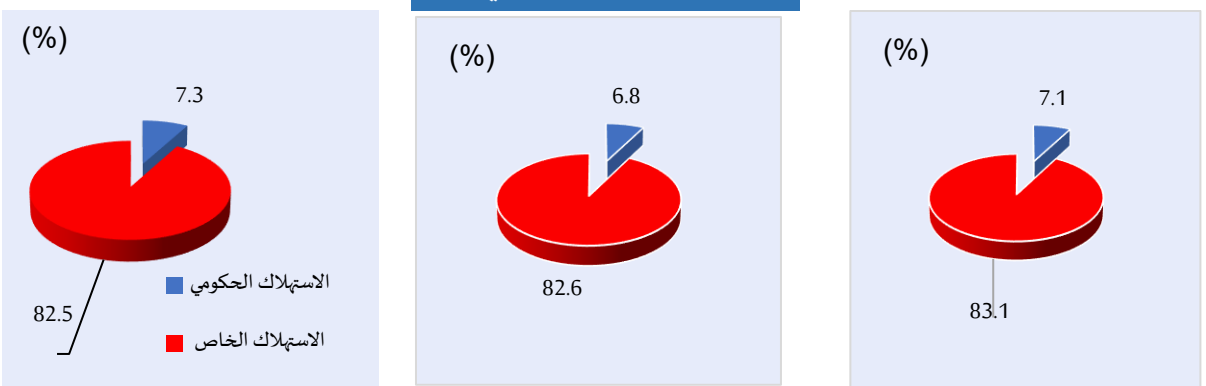

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

• الموارد والاستخدامات الكلية

➢ يُوضّح الجدول رقم (2/1) الموارد والاستخدامات الكلية بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة في عام المتابعة (2023/22) بالمقارنة بالعام السابق، وبما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته.

جدول رقم (2/1)
الموارد والاستخدامات الكليّة بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي 2022/21 و2023/22

أ- بالأسعار الجارية (مليار جنيه)

البيان	العام المالي		الهيكل النسبي (٪)		خطة (٪) 2023/22
	2022/21	2023/22	2022/21	2023/22	
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	7457.1	9646.0	95.1	95	95
صافي الضرائب غير المباشرة	385.4	509.4	4.9	5	5
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	7842.5	10155.4	100	100	100
الواردات من السلع والخدمات	1717.2	2167.6	21.9	21.3	14.2
مجموع الموارد	9559.7	12323	121.9	121.3	114.2
الاستهلاك النهائي الخاص	6471.8	8385.5	82.5	82.6	83.1
الاستهلاك النهائي الحكومي	570.0	689.4	7.3	6.8	7.1
مجموع الاستهلاك النهائي	7041.8	9074.9	89.8	89.4	90.2
جملة الإنفاق على الاستثمار(*)	1334.7	1307.8	17	12.9	15.2
الصادرات من السلع والخدمات	1183.2	1940.3	15.1	19	8.9
مجموع الاستخدامات	9559.7	12323	121.9	121.3	114.2

ب- بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)

البيان	العام المالي		الهيكل النسبي (٪)		خطة (٪) 2023/22
	2022/21	2023/22	2022/21	2023/22	
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	7457.1	7726.8	95.1	95	94.9
صافي الضرائب غير المباشرة	385.4	410.5	4.9	5	5.1
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	7842.5	8137.3	100	100	100
الواردات من السلع والخدمات	1717.2	1736.5	21.9	21.3	13.1
مجموع الموارد	9559.7	9873.8	121.9	121.3	113.1
الاستهلاك النهائي الخاص	6471.8	6718.4	82.5	82.6	81.9
الاستهلاك النهائي الحكومي	570.0	554.1	7.3	6.8	7.1
مجموع الاستهلاك النهائي	7041.8	7272.5	89.8	89.4	89
جملة الإنفاق على الاستثمار(**)	1334.7	1046.9	17	12.9	15.7
الصادرات من السلع والخدمات	1183.2	1554.4	15.1	19.1	8.4
مجموع الاستخدامات	9559.7	9873.8	121.9	121.3	113.1

(*) يشمل التغيّر في المخزون (**138**مليار جنيه عام 2023/22، و142.1 مليار جنيه عام 2022/21).

(**) يشمل التغيّر في المخزون (**113.2**مليار جنيه عام 2023/22، و142.1 مليار جنيه عام 2022/21).

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

➢ **ومن استقراء الأرقام بالجدول السابق، يُمكن استخلاص الآتي:**

- شكّلت نسبة الواردات ما يربو على خُمس قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2023/22 (21.3٪)، وجاء ذلك مُشابهًا لما كان عليه الوضع تقريبًا في العام السابق (21.9٪). وجاء ذلك مُغايرًا لمُستهدفات الخطة التي كانت تميل إلى ترشيد وتخفيض الاستيراد بدرجة أكبر بحيث لا تتجاوز 14٪ بالأسعار الجارية.
- انخفاض مُعدّل الاستثمار بدرجة ملحوظة في عام 2023/22 في ظل توقّعات الركود الاقتصادي العالمي وتبِعاته المحلية، ليصل إلى 12.9٪ في حين كان في حدود 17٪ في العام السابق الذي شهد مُعدّل نمو اقتصادي مُرتفع 6.6٪، وجاء ذلك المُعدّل المنخفض مُخالفًا أيضًا لتوقّعات الخطة لمُعدّل الاستثمار المُستهدف وقدره 15.2٪.
- التحسّن الملحوظ في أداء الصادرات السلعية والخدمية لتُشكل نحو 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مُقابل 15.1٪ في العام السابق، و 8.9٪ المُستهدف بخطة العام، الأمر الذي ترتّب عليه تخفيض حجم الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية والخدمية إلى 2.3 نقطة مئوية بدلًا من 6.8 نقطة مئوية في العام السابق.
- لا تختلف المُؤشّرات المُستخلصة أعلاه في حالة استقراء البيانات بالأسعار الثابتة حيث تظل تعكِس الاتجاهات ذاتها بين المُتغيرات الاقتصادية.

ويُوضح المُلحقان رقم (م/1، م/2) الموارد والاستخدامات خلال عامي المقارنة بالأسعار الجارية والثابتة

- **مصادر النمو الاقتصادي**

➢ تتمثّل مصادر النمو الاقتصادي في إسهامات مُكوّنات الطلب الكلي والتي تضُم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الخاص والحكومي، والإنفاق الاستثماري شاملًا التغيّر في المخزون، وصافي التغيّر في الصادرات السلعيّة والخدمية.

➢ يُوضح الشكل رقم () نسبة مُساهمة كل مُكوّن من المُكوّنات في النمو الحقيقي في عام المُتابعة (2023/22) بالمُقارنة بالعام السابق (2022/21) [شكل رقم (8/1)].

شكل رقم (8/1)

مصادر النمو الاقتصادي خلال عامي 2022/21، 2023/22

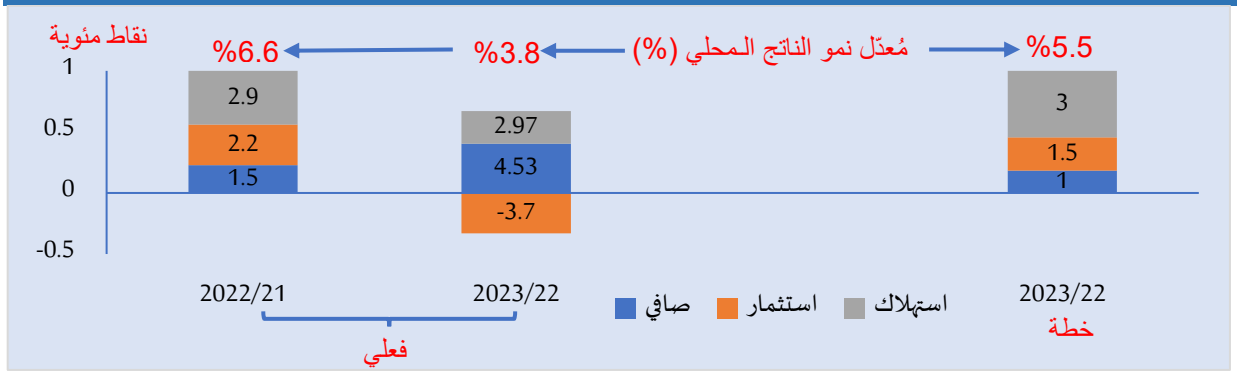

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

➢ ومن استقراء الشكل السابق، يُمكن استخلاص الآتي:

- المُساهمة السلبية للإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في عام 2023/22، على نقيض العام السابق، حيث كانت مُشاركته إيجابية ومُرتفعة، بنسبة مُساهمة تُقارب 29٪ في النمو الاقتصادي.
- المُساهمة الإيجابية لصافي التغيّر في الصادارت السلعية والخدمية في النمو، وبدرجة كبيرة عوّضت الأثر السلبي للإنفاق الاستثماري، وفاقت المُساهمة الإيجابية لهذا البند في العام السابق.
- تصاعُد مُساهمة الاستهلاك النهائي في النمو إلى نحو 78٪ في عام 2023/22، مُقابل نسبة مُساهمة في حدود 44٪ في العام السابق.
- تُفيد الاستخلاصات السابقة، التحسّن الملحوظ في إسهامات صافي التغيّر في الصادرات في النمو، وتزايُد المُساهمة الإيجابية للإنفاق الاستهلاكي مُقابل الانحسار المُطلق للإنفاق الاستثماري في إحداث النمو خلال عام المُتابعة.
- وعليه نجد، أنه في حين كانت مُساهمات المصادر الثلاثة في النمو مُساهمة إيجابية في عام 2022/21، إلا أنه في عام المُتابعة 2023/22، اقتصرت المُشاركة الإيجابية في النمو على صافي التغيّر في المُعاملات الدولية وعلى الإنفاق الاستهلاكي فقط، بينما ترتّب على تقلُص الإنفاق الاستثماري التأثير سلبًا على مُعدّل النمو الاقتصادي.
- تأتي التطوّرات سالفة الذكر في نمط المُساهمات النسبية لمصادر النمو نتاجًا طبيعيًا للأزمة الروسية/ الأوكرانية، والتي أثّرت سلبًا في قرارات الاستثمار، وأدت إلى تقلُص الاستثمارات الخاصة بدرجة ملحوظة في ظل اعتبارات عدم التأكّد من أحوال السوق ومناخ الاستثمار السائد، كما دفعت ظروف الأزمة وما صاحبها من ارتفاعات في الأسعار العالمية إلى اتجاه الدولة لترشيد الاستيراد سعيًا لإيقاف التزايُد المُستمر في الفاتورة الاستيرادية، وفي الوقت ذاته السعي الدؤوب لزيادة الصادرات السلعيّة استغلالًا لفرص تنامي عليها، وبخاصة الحاصلات الزراعية، والأسمدة وبعض المُنتجات الكيماوية والمعدنية والهندسية.

➢ يُستخلص أيضًا من التحليل السابق، أن الإنفاق الاستهلاكي يظل هو سيّد الموقف، والمُحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي بما يُحقّقه من تنشيط لأحوال السوق، ومن تفعيل للطلب، في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بفعل مُضاعف الإنفاق *Multiplier*.

ويُوضح الملحقان رقم (م/3، م/4) المُساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2022/21 و2023/22 بكل من الأسعار الجارية والثابتة.

- **معدلات النمو القطاعية**

➢ جاء قطاع السياحة في مُقدّمة القطاعات التي سجّلت معدلات نمو مرتفعة بنحو (28٪)، ويليه قطاع قناة السويس بمُعدل نمو 18.4٪ بسبب ارتفاع مُتحصّلات القناة والبالغة 8.8 مليار دولار، وهي أعلى إيرادات سنوية مُحقّقة في تاريخ القناة، بسبب نجاح السياسات التسويقية التي انتهجتها الهيئة العامة لقناة السويس وكذا، الوفر الذي تُحقّقه قناة السويس مُقارنة بالطرق البديلة في ضوء ارتفاع أسعار تأجير السفن والشحن والتصاعُد المُستمر في أسعار النفط وتغير خريطة التجارة العالمية جرّاء الأزمة الروسية/الأوكرانية، ثم يأتي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمُعدل نمو 16.3٪.

➢ يُلاحظ من استقراء الشكل رقم (9/1) أن كافة القطاعات حقّقت مُعدلات نمو موجبة، عدا قطاع الغاز الذي جاء مُعدل تغيّره سالبًا (-5.7٪)، وكذلك قطاع الصناعة التحويلية (-3.4٪).

شكل رقم (9/1)

مُعدّلات النمو القطاعية خلال عام 2023/22 (بالأسعار الثابتة)

(أ) معدلات نمو القطاعات التي تربو على المتوسط العام

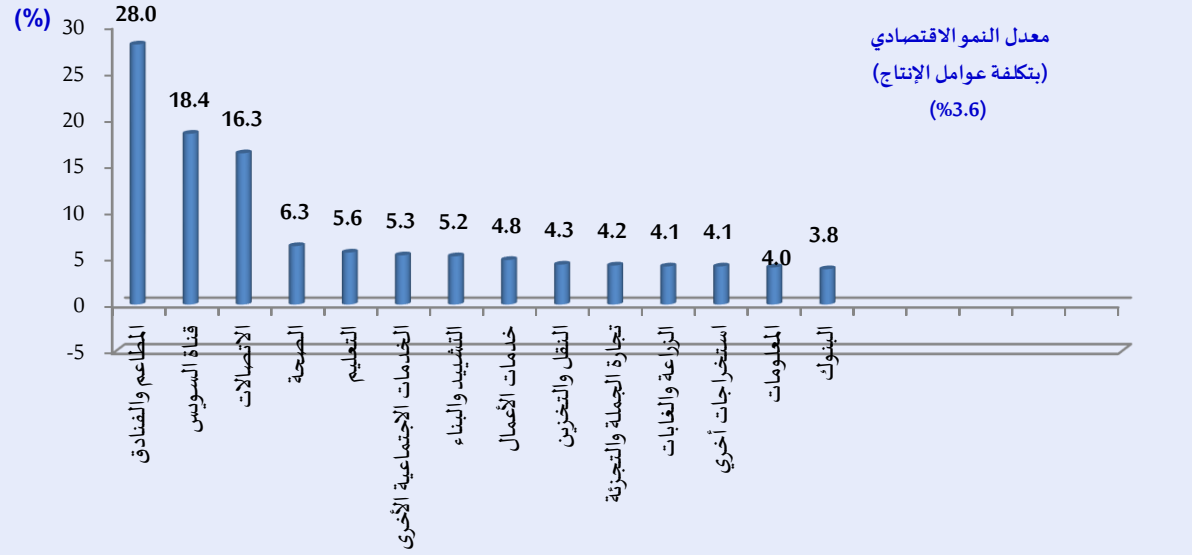

(ب)القطاعات التي تقل مُعدلات نموها أو تعادل المتوسط العام أو تُحقّق مُعدّلات سالبة

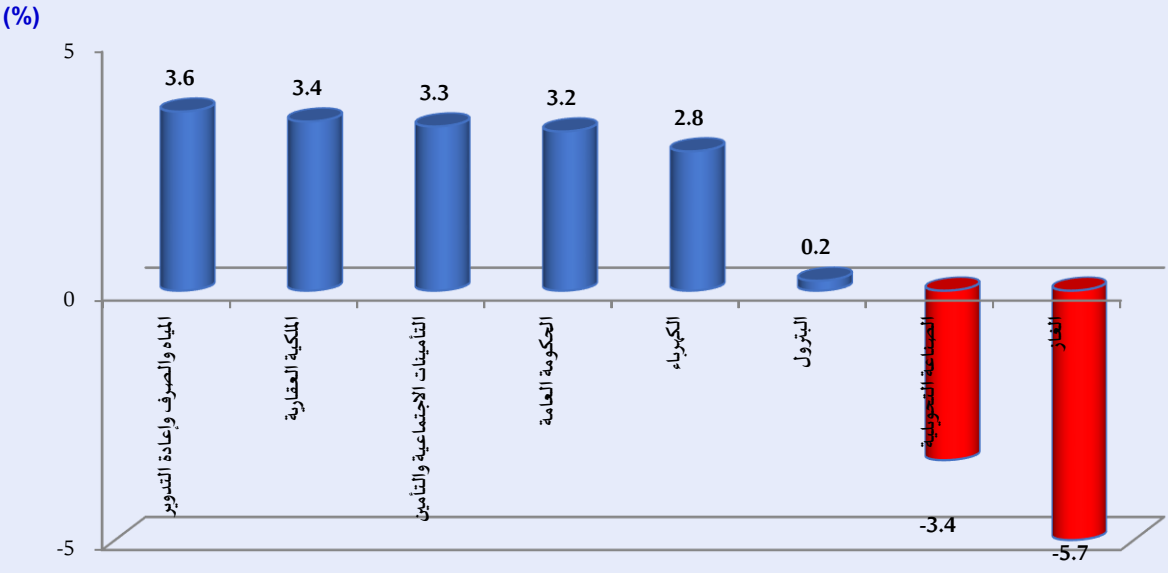

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **المُساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي:**

تمثّلت القطاعات الأكثر إسهامًا في نمو الناتج المحلي خلال عام المُتابعة في القطاعات الآتية: قطاع السياحة (18.3٪)، وتجارة الجملة والتجزئة (16.4٪)، والزراعة (13.2٪)، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال

(11.6٪)، والتشييد والبناء (10.9٪)، والاتصالات (10.8٪)، والخدمات الاجتماعية (10.8)، حيث ساهمت هذه القطاعات مُجتمعة معًا بما يُعادل 92٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في حين جاءت مُساهمة بعض القطاعات الأخرى في النمو مُتواضعة، مثل البنوك، والمعلومات، والمياه والصرف وإعادة التدوير،، والكهرباء [جدول رقم (3/1)].

جدول رقم (3/1)

المُساهمة القطاعية في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023/22

القطاع	الأهمية النسبية للقطاع عام 2022/21	معدل النمو* 2023/22 (٪)	المُساهمة في معدل النمو (نقطة مئوية)	نسبة المساهمة في مُعدّل النمو (٪)
(أ) القطاعات المُحقّقة لمُعدّلات نمو تربو عن المتوسط العام للنمو				
المطاعم والفنادق	2.4	28	0.66	18.3
قناة السويس	1.5	18.4	0.28	7.8
الاتصالات	2.4	16.3	0.39	10.8
الخدمات الاجتماعية (**)	6.7	5.8	0.39	10.8
التشييد والبناء	7.6	5.2	0.40	11.1
النقل والتخزين	5.2	4.3	0.22	6.1
تجارة الجملة والتجزئة	13.9	4.2	0.59	16.4
الزراعة والغابات والصيد	11.5	4.1	0.48	13.3
المعلومات	0.4	4	0.02	0.56
البنوك	3.4	3.8	0.13	3.61
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	10.9	3.8	0.42	11.67
(ب) القطاعات المُحقّقة لمُعدّلات نمو تُعادل أو تقل عن المُتوسط العام للنمو				
المياه والصرف وإعادة التدوير	0.6	3.6	0.02	0.56
التأمينات الاجتماعية والتأمين	0.7	3.3	0.02	0.56
الحكومة العامة (***)	6.6	3.2	0.21	5.8
الكهرباء	1.8	2.8	0.05	1.4
الاستخراجات	7.6	(1.3)	(0.10)	(2.78)
الصناعة التحويلية	16.8	(3.4)	(0.57)	(15.8)
الإجمالي العام	**100**	**3.6**	**3.6**	**100**

(*) معدل نمو الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج. (**) قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.
(***) الجهاز الإداري والمحليات والهيئات الخدمية.
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

➢ ويُوضّح الشكل رقم (10/1) أهم العوامل التي ساهمت في تسريع عجلة النمو بالقطاعات الاقتصادية الرائدة خلال عام 2023/22.

شكل رقم (10/1)

أهم القطاعات التي حقّقت معدلات نمو مرتفعة خلال عام 2023/22

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

2-1 الاستثمار

- **الاستثمارات الكليّة والتوزيعات القطاعيّة**

نحو 1.31 تريليون جنيه استثمارات كليّة خلال عام 2023/22

- تراجُعت الاستثمارات الكلية بشكل طفيف– شاملة التغيّر في المخزون – في عام المُتابعة بنسبة 2٪ لتُسجّل 1307.8 مليار جنيه، مُقابل نحو 1334.7 مليار جنيه خلال العام السابق 2022/21، ولتكون بذلك أقل مما كان مُستهدفا بخطة العام ذاته بنحو 6.6٪ (شكل رقم (11/1)).

شكل رقم (11/1)

تطوّر حجم الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية خلال عامي المُتابعة والمُستهدف من عام 2023/22

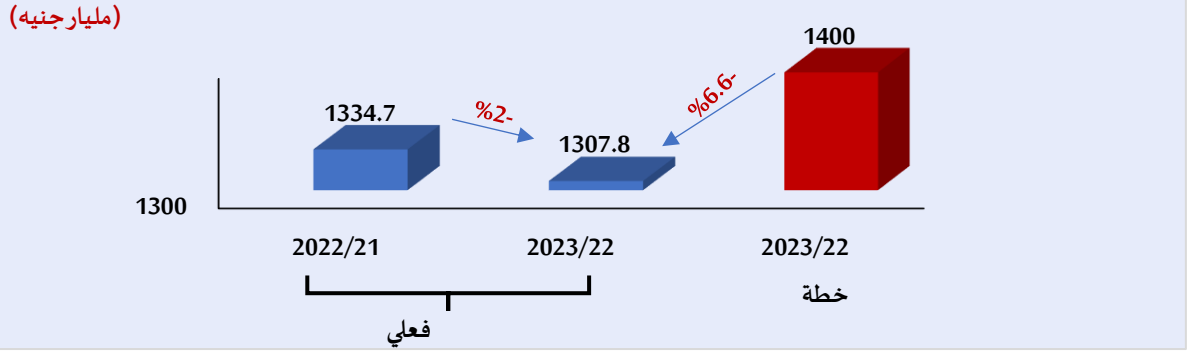

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- تُمثّل الاستثمارات نحو 89.4٪ من إجمالي الإنفاق على الاستثمار في عامي المُتابعة، في حين تُمثل نسبة التغيّر في المخزون نحو 10.6٪ من إجمالي الاستثمارات.
- باستبعاد أثر التغيّرات السعريّة، بلغت الاستثمارات الكليّة نحو 1046.9 مليار جنيه في عام المُتابعة مُقابل 1334.7 مليار جنيه في العام السابق (2022/21)، بنسبة تراجُع 21.6٪، لتكون بذلك أقل مما كان مُستهدفا بخِطّة العام ذاته (1316 مليار جنيه) بفارق قدره نحو 269 مليار جنيه بنسبة 20.4٪ [شكل رقم (12/1)].

شكل رقم (12/1)

تطوّر حجم الاستثمارات الكلية بالأسعار الثابتة خلال عامي المُتابعة، والمُستهدف في عام 2023/22

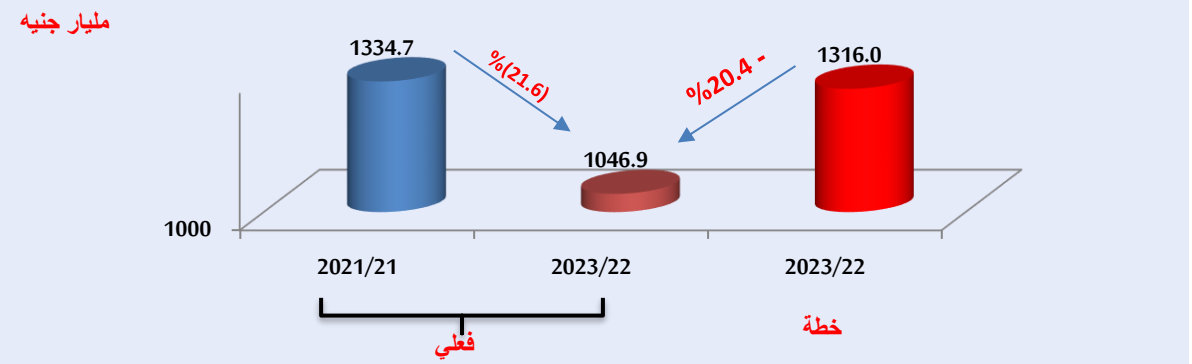

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **12.9٪ مُعدّل الاستثمار المُحقّق خلال عام 2023/22**

➢ شهدت مُعدّلات الاستثمار تصاعدًا مُستمرا من 17.1٪ عام 2017/16 إلي 20.1٪ عام 2019/18، وهو أعلى مُعدّل خلال الأعوام الخمسة السابقة، ثم تراجُع خلال العاميين التاليين ليُسجّل 16٪ و15.2٪ في عامي 2020/19 و2021/20علي التوالي، ثم عاود الارتفاع مرة أخري إلى 17٪ عام 2022/21، وشهد تراجُعا في عام 2023/22 ليُسجّل 12.9٪، وليقل بذلك عن ما كان مُستهدفا بخطة العام ذاته (15.2٪)، وهو ما يتطلّب ضخ مزيد من الاستثمارات لتسريع عجلة الإنتاج والتشغيل في كافة القطاعات [شكل رقم (13/1)].

شكل رقم (13/1)

تطوّر مُعدّلات الاستثمار بالأسعار الجارية خلال الأعوام من 2017/16 حتى 2022/22

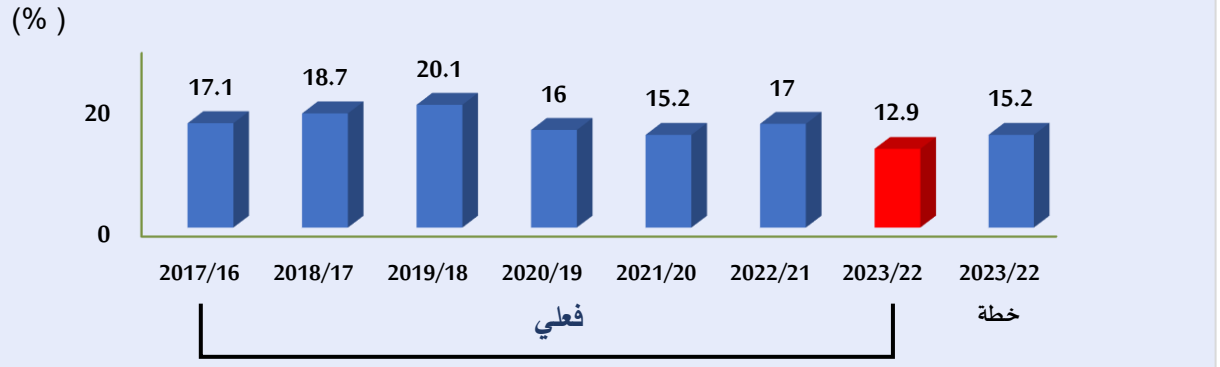

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **اتجاه الفجوة الادخاريّة للانكماش عام 2023/22**

➢ يتبيّن من مُقارنة مُعدّلات الاستثمار والادخار خلال عام المُتابعة، اتجاه حجم الفجوة بينهما للانكماش التدريجي إلى نحو سبع نقاط مئوية عام 2022/21 ثم إلى 2.3 نقطة مئوية في عام 22/ 2023، بفارق قدرُه 3.1 نقطة مئوية عن ما كان مُستهدفا في خطة العام ذاته (5.4 نقطة مئوية) [شكل رقم (14/1)].

شكل رقم (14/1)

تطوّر مُعدّلات الاستثمار والادخار والفجوة الادخارية خلال أعوام المُقارنة

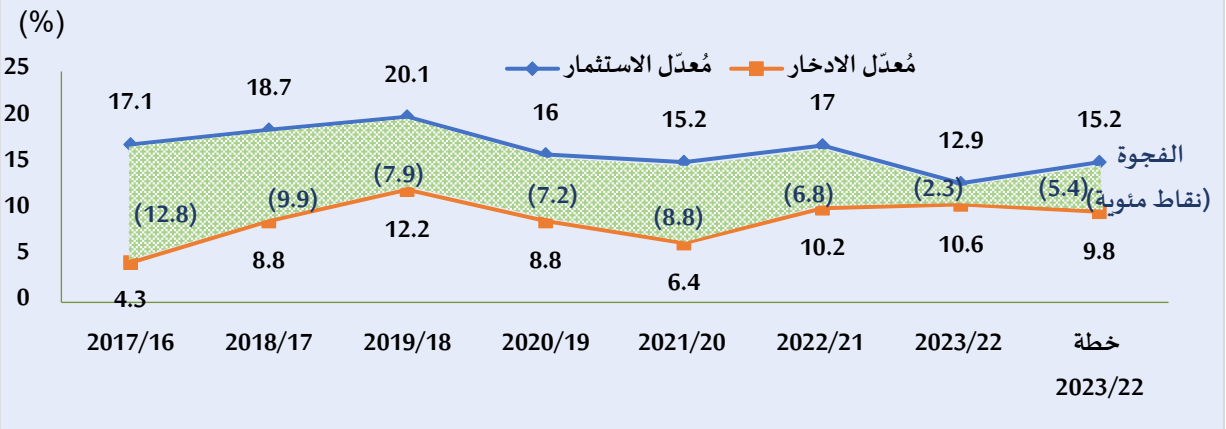

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- يُعزى استمرار الفجوة الادخاريّة في العاميين الأخيرين– رغم تراجُع مُعدّلات الاستثمار عما سبق – إلى تواضُع القُدرة الادخاريّة في ظل تنامي مُستويات التضخّم وظروف الركود الاقتصادي الناجم عن انتشار جائحة فيروس كورونا والأزمة الروسية/ الأوكرانية وتأثيرها السلبي على مُستويات الإنتاج والتشغيل عامة، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُعبّر عن الادخار الحكومي السالب.

- **استحواذ القطاعات السلعية على نحو 39٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية خلال عام المُتابعة**

- فيما يخُص التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية المُنفّذة في عام المُتابعة، يتضّح استئثار الأنشطة السلعية – مُمثّلة في الزراعة والصناعة التحويليّة والاستخراجات والتشييد والبناء وخدمات المرافق (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) – بنحو 38.8٪ من الاستثمارات الكلية، مُقابل 31.7٪ للخدمات الإنتاجية (خدمات النقل والتجارة والمال والاتصالات والمعلومات والسياحة)، و29.5٪ للأنشطة الخدميّة الاجتماعية (الأنشطة العقارية والتعليم والصحة والخدمات الأخرى).
- وبالمُقارنة بعام 2022/21، يُلاحظ استحواذ القطاعات السلعية على النسبة الأكبر (43.5٪) من إجمالي الاستثمارات، مع تقارُب نسبة الاستثمارات في القطاعات الخدمية والإنتاجية (28٪) وتعكس هذه النِسَب الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة لهذه القطاعات باعتبارها داعمة لبيئة الاستثمار وقطاع الأعمال [شكل رقم (15/1)].

شكل رقم (15/1)
نصيب استثمارات القطاعات السلعية والإنتاجية والخدمات الاجتماعية من الاستثمارات الكلية خلال عامي المُتابعة

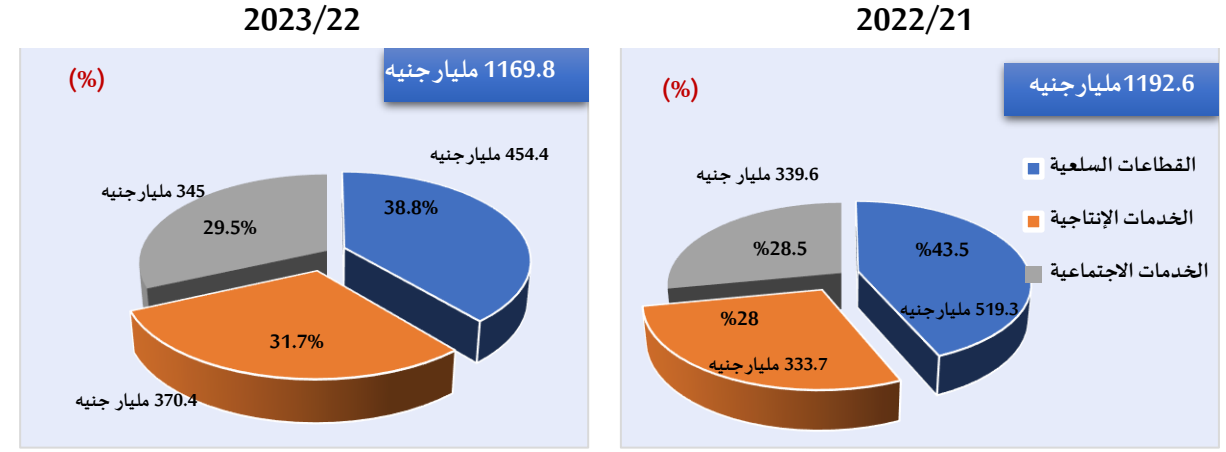

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- على مُستوى الأنشطة الاقتصاديّة، تبرُز أهمّية قطاع النقل (شاملًا نشاط قناة السويس) باستحواذه على نحو 23.8٪ من الاستثمارات الكليّة، ثم قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعيّة الأخرى، والتي تستحوذ في مجموعها على ما يُناهز 22.7٪ من الاستثمارات الكلية، ويليها كلّ من قطاعي البنية التحتية والمرافق 15.8٪ والاستخراجات بنحو 7.7٪، وقطاع الأنشطة العقاريّة بنسبة 6.8٪ [شكل رقم (16/1)].

شكل رقم (16/1)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية المُنفّذة خلال عام المُتابعة (2023/22)

(*) لا يشمل التغيّر في المخزون، وقدرُه 138 مليار جنيه.
(**) تشمل البنية التحتية والمرافق (قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي).
(***) تشمل الصناعات التحويليّة قطاعي تكرير البترول وتحويليّة أخرى.
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

➢ بالمُقارنة بهيكل الاستثمارات القطاعيّة في العام السابق (2022/21)، يُمكن استخلاص الآتي:

- تصاعُد المُساهمة النسبيّة لاستثمارات قطاع النقل (شاملًا نشاط قناة السويس) من نحو 19.4٪ في عام 2022/21 إلى 23.8٪ في عام 2023/22، وقطاع الكهرباء من 5.5% إلى 8.3%.
- تراجُع المُساهمة النسبيّة لقطاع الصناعات التحويليّة الأخرى من نحو 6.6٪ إلى 4.7٪، بفارق قدرُه 1.9 نقطة مئوية.
- حدوث انخفاض ملحوظ في الأهمية النسبيّة لقطاع الصرف الصحي بفارق ثلاث نقاط مئوية.
- شبه استقرار الأهمية النسبيّة لاستثمارات كلٍ من قطاعات الاتصالات والمعلومات والسياحة والاستخراجات الأخرى وتكرير البترول حول نِسَب مُتقاربة في عامي المُتابعة [شكل رقم (17/1)].

شكل رقم (17/1)
الأهمّية النسبيّة للاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصاديّة
خلال عامي 2022/21 و2023/22

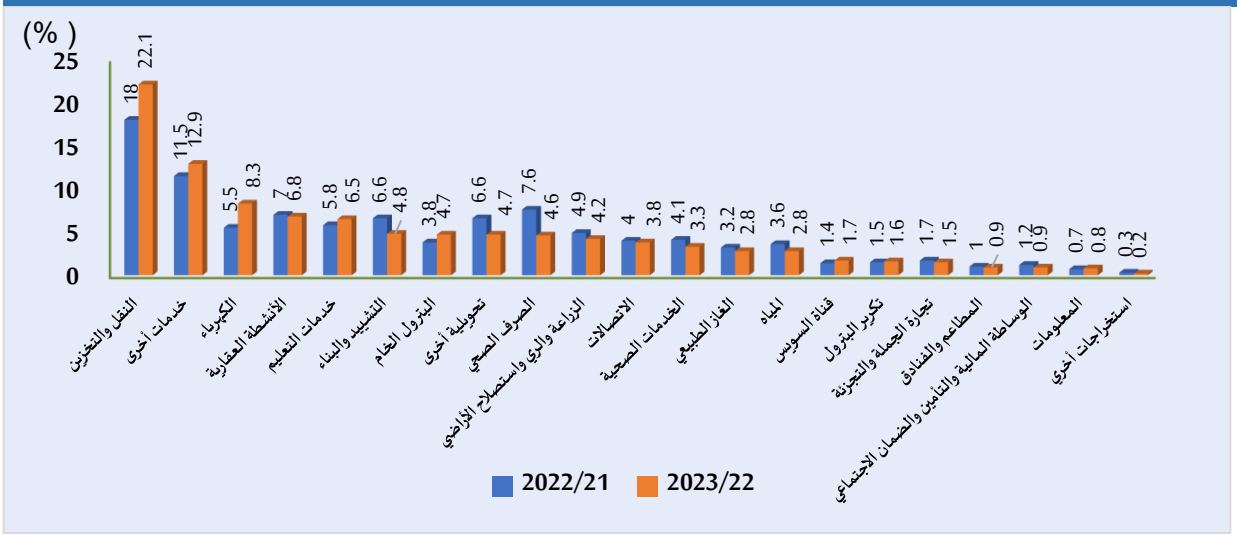

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **استحواذ الاستثمارات العامة على نحو 74.5٪ من الاستثمارات الكلية لعام 2023/22:**

➢ يُوضّح الجدول رقم (4/1) الهيكل النسبي للاستثمارات الكلية وتوزيعها بين مُختلف جهات الإسناد، بجانب استثمارات القطاع الخاص.

جدول رقم (4/1)
هيكل الاستثمارات المُنفّذة والمُستهدفة لعام 2023/22

البيان	الاستثمارات المُنفّذة (مليار جنيه)	النسبة (٪)	الاستثمارات المُستهدفة (مليار جنيه)	النسبة (٪)
الاستثمارات العامة (1+2+3+4)	**871.3**	**74.5**	**1100**	**78.6**
(1) الجهاز الحكومي	289	24.7	376.4	26.9
(2)الهيئات الاقتصادية	424	36.3	410.9	29.4
(3)شركات قطاع الأعمال العام	65.4	5.6	75.7	5.4
(4)المشروعات المركزيّة	92.9	7.9	237	16.9
الاستثمارات الخاصة	**298.5**	**25.5**	**300**	**21.4**
الاستثمارات الكليّة(*)	**1169.8**	**100**	**1400**	**100**

(*) لا تشمل التغيّر في المخزون.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

- **79٪ نسبة الاستثمارات العامة المُنفّذة لجُملة الاستثمارات العامة المُستهدفة:**

➢ كما هو مُوضّح بالجدول رقم (5/1)، تم تنفيذ نحو 79٪ من الاستثمارات العامة المُستهدفة بخطة عام 2023/22.

جدول رقم (5/1)
هيكل الاستثمارات العامة المُنفّذة والمُستهدفة خلال عام المُتابعة 2023/22

الجهات	الاستثمارات المُنفّذة (مليار جنيه)	الاستثمارات المُستهدفة (مليار جنيه)	نسبة الاستثمارات المُنفّذة للمُستهدفة (٪)
الجهاز الحكومي	**289**	**376.4**	**76.8**
الهيئات الاقتصاديّة	424	410.9	103.1
قطاع الأعمال العام	65.4	75.7	86.4
الاستثمارات المركزيّة	92.9	237	39.2
جُملة الاستثمارات العامة	**871.3**	**1100**	**79.2**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

- وتجاوزت النسبة 103٪ في حالة الهيئات الاقتصاديّة العامة، بينما تراوحت بين 77٪ و86٪ في حالة الاستثمارات الحكوميّة وقطاع الأعمال العام، مع تدنّي نسبة التنفيذ في حالة المشروعات المركزيّة إلى أقل من 40٪.

- **58٪ من الاستثمارات العامة تم تنفيذها في الرُبعين الثالث والرابع من العام**

- يُوضّح الشكل رقم (18/1) تزايُد الاستثمارات المُنفّذة من رُبع لآخر على امتداد الفترات البينيّة لعام 2023/22، مع تصاعُدها من 18.7٪ في الرُبع الأول إلى 23.4٪ في الرُبع الثاني، ثم إلى 26٪ في الرُبع الثالث، وبلوغها 32.9٪ في الرُبع الرابع.

شكل رقم (18/1)
تطوّر الاستثمارات العامة المُنفّذة خلال عام 2023/22 على أساس رُبع سنوي

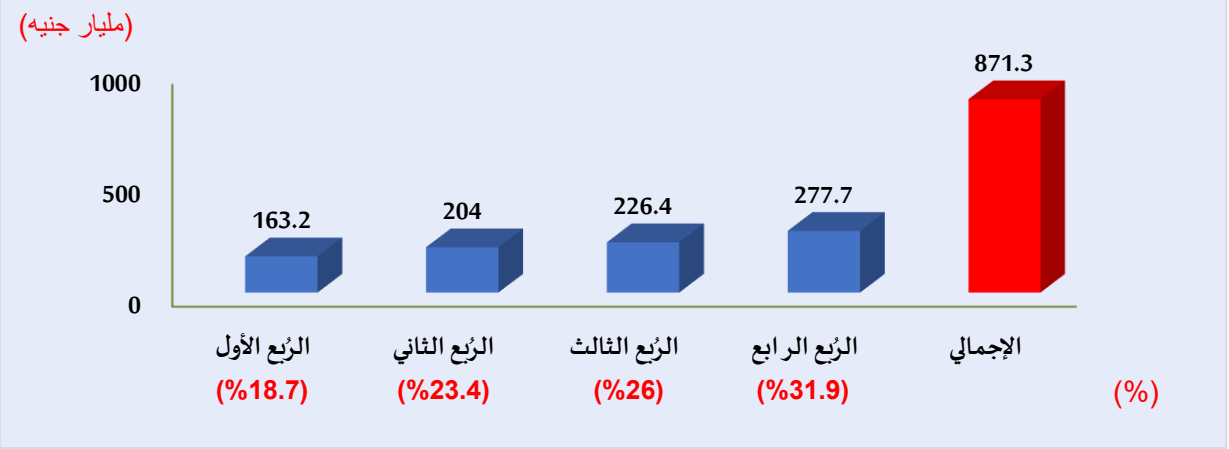

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- يتضّح من مُقارنة التوزيع النسبي للاستثمارات الكلية المُنفّذة بتلك المُستهدفة بالخطة، تناقُص الأهميّة النسبيّة لاستثمارات الجهاز الحكومي والمشروعات المركزية، في حين تصاعدت الأهميّة النسبيّة لاستثمارات الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام، وكذلك الاستثمارات الخاصة التي ارتفعت نسبتها إلى 25.5٪ مُقابل 21.4٪ استثمارات مُستهدفة.

➢ وبالمُقارنة مع استثمارات العام السابق، يتضّح تراجُع كافة استثمارات جهات الإسناد خلال عامي المُتابعة بنِسَب تتراوح بين 12٪ و53٪، عدا استثمارات الهيئات الاقتصادية التي تصاعدت بما يربو علي 73٪ [شكل رقم (19/1)].

شكل رقم (19/1)

هيكل الاستثمارات العامة حسب جهات الإسناد خلال عامي المُتابعة

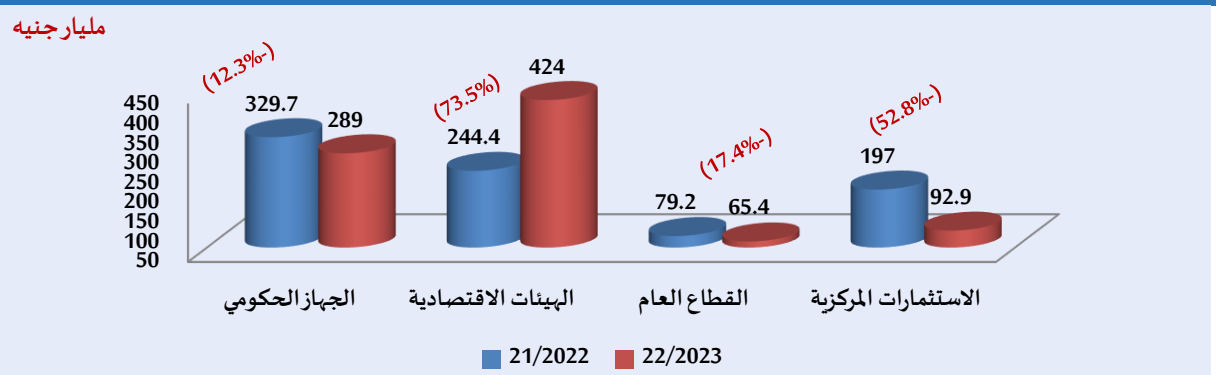

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أولًا: الاستثمارات العامة:

- **2.5٪ نسبة الزيادة في الاستثمارات العامة لعام 2023/22**

➢ شهِدت الاستثمارات العامة ارتفاعًا طفيفًا في عام 2023/22 لتُسجّل 871.3 مليار جنيه مُقابل 850.3 مليار جنيه في عام 2022/21، بنسبة زيادة 2.5٪، ولتستأثر بذلك بالشطر الأعظم من الاستثمارات الكليّة بنسبة 74.5٪ مُقابل 71.3٪ في العام السابق.

➢ بالمُقارنة بالمُستهدف خلال عام 2023/22، يُلاحظ تناقُص الاستثمارات العامة الفعليّة عن المُستهدفة للعام ذاته بنحو 228.7 مليار جنيه، وبمُعدّل انخفاض يُقارب 21٪ [شكل رقم (20/1)].

شكل رقم (20/1)

تطوّر الاستثمارات العامة خلال عامي المُتابعة والمُستهدف من عام2023/22

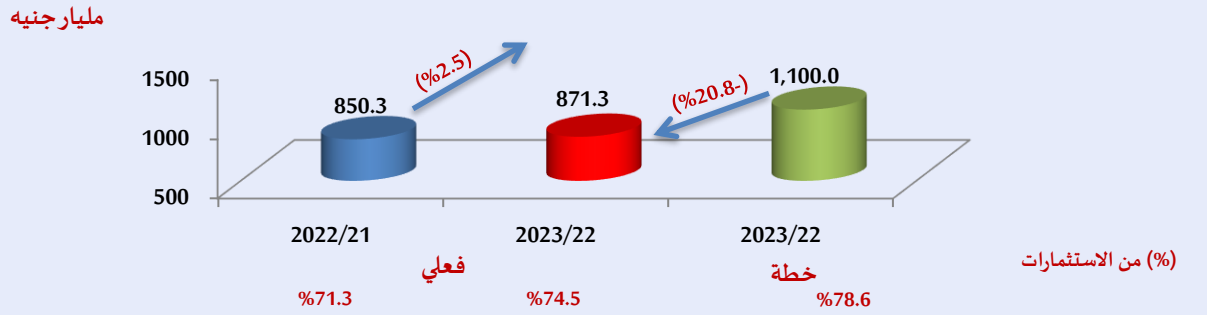

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ كما هو مُوضّح بالشكل رقم (21/1) فقد ارتفع نصيب الفرد من الاستثمارات العامة في عام 2022/21 بنحو 33٪ بالمُقارنة بالعام السابق، في حين شهِدت زيادة هامشية في عام الخطة بنسبة تقل عن 1٪.

شكل رقم (21/1)

تطوّر نصيب الفرد من الاستثمارات العامة

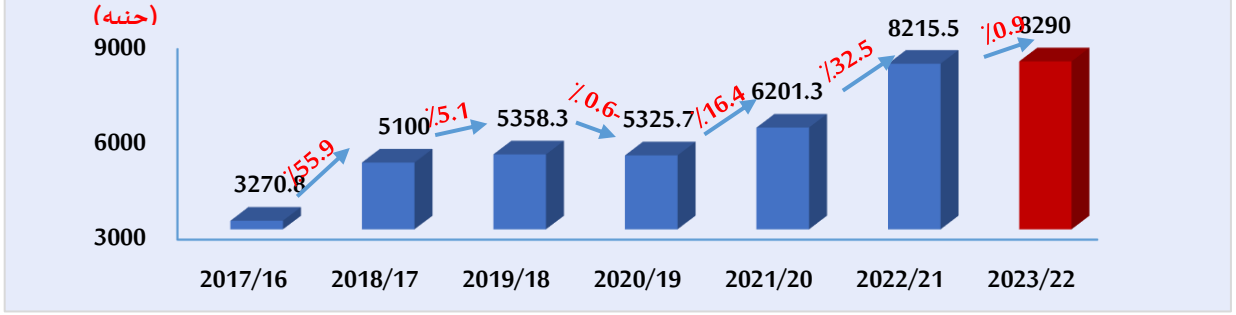

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ على مُستوى الأنشطة الاقتصادية، تبرُز أهمية قطاع النقل والتخزين حيث حصُل على نسبة 26.5٪ من جملة الاستثمارات العامة، ثم قطاع الخدمات الأخرى بنسبة 23.5٪، ويليه قطاع الخدمات الاجتماعية الأخرى بنسبة 16٪، وقطاعا الكهرباء والتعليم بنسبة (10.9٪، 7.6٪) على التوالي [شكل رقم (22/1)].

شكل رقم (22/1)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام المُتابعة

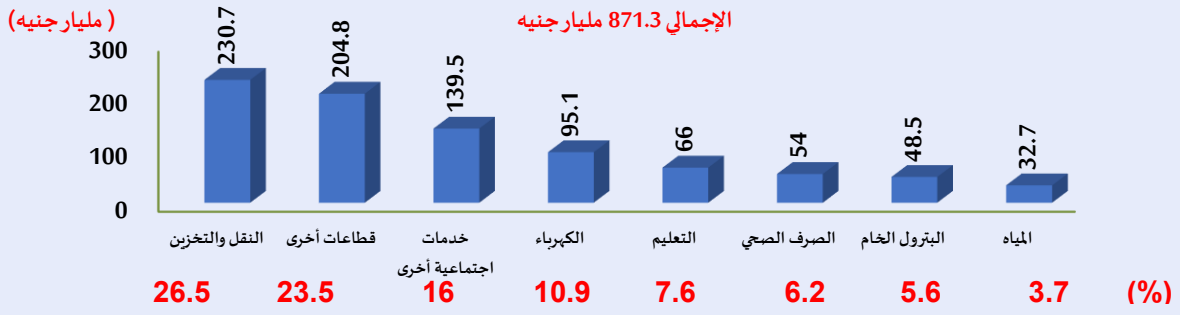

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي عرض للاستثمارات العامة المُنفّذة حسب جهات الإسناد.

أولًا: الاستثمارات الحكومية:

- **289 مليار جنيه استثمارات حكومية في عام 2023/22**

➢ بلغت الاستثمارات الحكوميّة نحو 289 مليار جنيه في عام 2023/22 مُقابل نحو 329.7 مليار جنيه في عام 2022/21 بنسبة تراجُع قدرُها 12.3٪، وبفارق قدرُه 40.7 مليار جنيه عن استثمارات العام السابق، لتُشكّل نحو 33.2٪ من جُملة الاستثمارات العامة، ولتكون بذلك أقل مما كان مُستهدفا بالخطة وقدرُه 376.4 مليار جنيه، بنسبة انخفاض 23.2٪ [شكل رقم (23/1)].

شكل رقم (23/1)

تطوّر الاستثمارات الحكومية 2022/21 و2023/22

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **نحو 45٪ نسبة استثمارات الهيئات الخدمية من جملة الاستثمارات الحكومية المُنفذة**

➢ استحوذت الهيئات الخدمية العامة على 45.2٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية المنفذة خلال عام 2023/22 بقيمة 130.6 مليار جنيه، مقابل 43.3٪ نحو 43.3٪ لاستثمارات الجهاز الإداري بقيمة 125.1 مليار جنيه، مع ملاحظة تواضع قيمة استثمارات دواوين عموم المحافظات والمُديريات الخدمية بنحو 33.3 مليار جنيه، بنسبة 11.5٪ [جدول رقم (6/1)].

جدول رقم (6/1)
هيكل استثمارات الجهاز الحكومي خلال عام 2023/22

الجهات	القيمة (مليار جنيه)	(٪) من الإجمالي
الهيئات الخدمية	130.6	45.2
الجهاز الإداري	125.1	43.3
دواوين عموم المحافظات والمديريات الخدمية	33.3	11.5
الإجمالي	289	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **نحو 49٪ نصيب الهيئات الاقتصادية من إجمالي الاستثمارات العامة خلال عام 2023/22**

➢ من استقراء بيانات الاستثمارات العامة، يتضح استحواذ استثمارات الهيئات الاقتصادية علي المركز الأول بنسبة 48.7٪ من الإجمالي عام 2023/22 مُقابل 28.7٪ في العام السابق، بينما تراجُع نصيب الاستثمارات الحكومية إلي 33.2٪ مُقابل 38.8٪ في عام 2022/21، وكذلك الاستثمارات الموجّهة لقطاع الأعمال العام مُقارنة بالعام السابق من 9.3٪ إلى 7.5٪، والاستثمارات المركزيّة من نحو 23٪ إلى 10.6٪ [شكل رقم (24/1)].

شكل رقم (24/1)
هيكل الاستثمارات العامة المُنفّذة خلال عامي المُتابعة

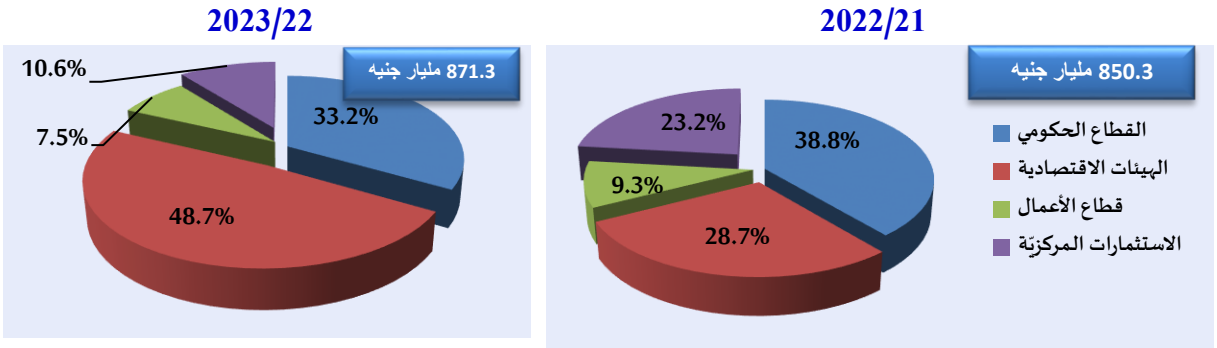

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ على مُستوى جهات الإسناد، تحتل الجهات التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العمرانية المركز الأول، حيث بلغ نصيبها من الاستثمارات نحو 28٪، وتليها في الأهميّة الجهات التابعة لوزارة النقل

بنسبة مُشاركة 24.3٪، ثم الجهات التابعة لوزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي بنسبة مُشاركة 15٪، والجهات التابعة لوزارة التنمية المحليّة بنحو 14٪، وأخيرًا الجهات التابعة لوزارتي الزراعة والموارد المائية والري بنسبة 6.3٪، لتكون مُساهمات الجهات التابعة للوزارات الثمان سالفة الذِكر نحو 232 مليار جنيه بنسبة تربو على 80٪ من جُملة استثمارات الجهاز الحكومي [شكل رقم (25/1)].

شكل رقم (25/1)

استثمارات الجهاز الحكومي في ثمانِ وزارات عام 2023/22

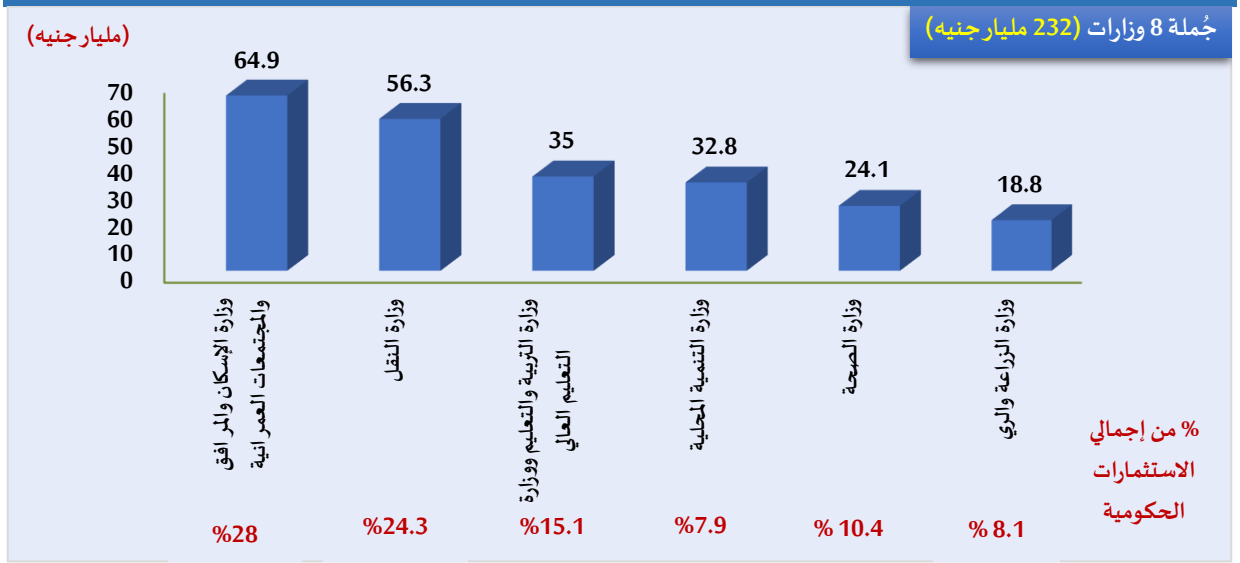

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

- **80.3٪ مُساهمة الخزانة العامة في تمويل الاستثمارات الحكومية**

➢ يُوضّح الجدول رقم (7/1) التوزيع النسبي بحسب مصادر التمويل، ويُبرِز أهميّة الخزانة العامة كمصدر تمويلي بنسبة 80.3٪ من إجمالي المصادر، ويليها التمويل من الصناديق الخاصة بنسبة 10٪، ثم التمويل الذاتي بنحو 7.4٪ من الإجمالي، مع مُلاحظة هامشيّة نسبة كلٍ من القروض والمِنَح.

جدول رقم (7/1)

هيكل استثمارات الجهاز الحكومي بحسب المصادر التمويليّة عام 2023/22

مصادر التمويل	القيمة (مليار جنيه)	(٪) من الإجمالي
الخزانة العامة	232.1	80.3
الصناديق الخاصة	28.9	10
التمويل الذاتي	21.5	7.4
القروض	5.6	2
المنَح	0.9	0.3
الإجمالي	289	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

ثانيًا: استثمارات الهيئات الاقتصادية

- **نحو 73.5٪ نسبة الزيادة في استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة عام 2023/22**

➢ شهدت استثمارات الهيئات الاقتصادية تناميًا ملحوظًا خلال عام 2023/22، حيث بلغت نحو 424 مليار جنيه بنسبة نمو 73.5٪ بالمُقارنة باستثمارات العام السابق (244.4 مليار جنيه)، وبزيادة قدرُها حوالي 3.2٪عما كان مُستهدفا لخطة العام ذاته [شكل رقم (26/1)].

شكل رقم (26/1)

استثمارات الهيئات الاقتصادية خلال عامي المُتابعة مُقارنة بالمُستهدف لعام 2023/22

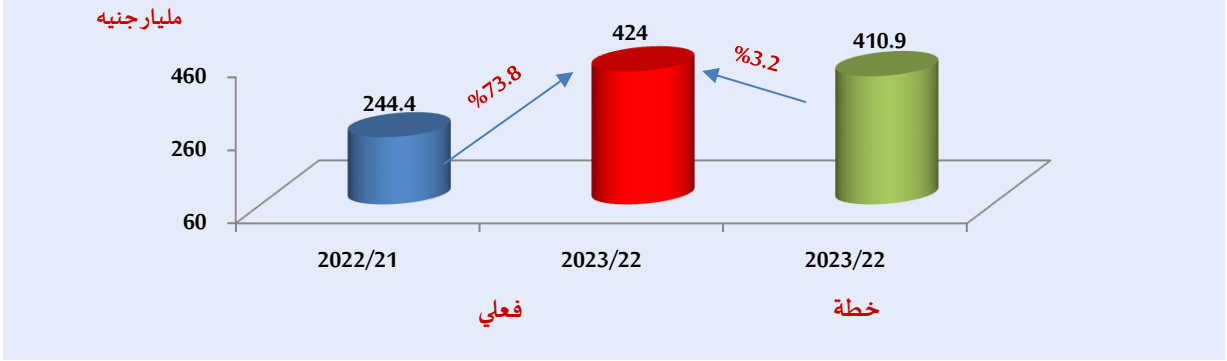

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ على مُستوى النشاط الاقتصادي، تبرُز أهمية استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة في مجال النقل والتخزين حيث بلغت استثماراته نحو 154.3 مليار جنيه بنسبة 36.4٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية، وتأتي في المرتبة الثانية استثمارات قطاع الخدمات الاجتماعية الأخرى بنسبة 17.6٪، ثم قطاع الكهرباء بنحو 15.1٪ [شكل رقم (27/1)].

شكل رقم (27/1)

التوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي خلال عام المُتابعة

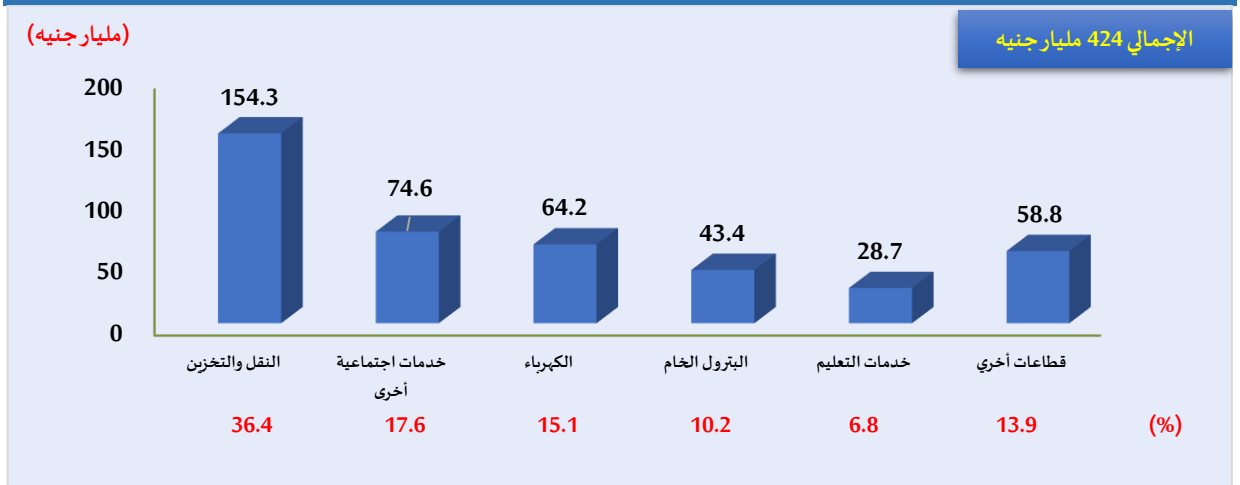

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ يتضح من استقراء الجدول رقم (8/1) استحواذ الهيئات الاقتصادية العامة التابعة لوزارة النقل على النصيب الأكبر من جملة استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة بنسبة مُساهمة 28.6٪، وتليها الهيئات الاقتصادية التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العُمرانيّة بنسبة 24.1٪، ثم هيئات وزارة الكهرباء والطاقة بنسبة 12.4٪، في حين بلغت مُساهمة هيئات وزارة البترول ورئاسة مجلس الوزراء نحو 12٪ و7.8٪ على التوالي.

جدول رقم (8/1)

استثمارات الهيئات التابعة لجهات الإسناد عام 2023/22

الجهة/ الوزارة	القيمة (مليار جنيه)	(٪) من الإجمالي
وزارة النقل	121.1	28. 6
وزارة الإسكان والمر افق والمجتمعات العمر انية	102.3	24.1
وزارة الكهرباء والطاقة	52.4	12.4
وزارة البترول	50.8	12.0
رئاسة مجلس الوزراء	33.3	7.8
وزارة التعليم العالي	25	5.9
هيئة قناة السويس وشركاتها	19.8	4.7
وزارة الآثار	7.5	1.8
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5. 7	1.3
وزارة الصحة	2	0.4
رئاسة الجمهورية	1.2	0.3
وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية	1	0.2
وزارة التنمية المحلية	0.8	0.2
وزارة الاوقاف	0.7	0.2
وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي	0.2	0.1
وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	0.1	0.02
الشباب والرياضة	0.07	0.02
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	0.06	0.01
وزارة البيئة	0.04	0.01
وزارة السياحة	0.01	0.003
وزارة الداخلية	0.01	0.003
وزارة التموين والتجارة الداخلية	0.01	0.003
وزارة الموارد المائية والري	0.002	0.001
الإجمالي	424	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- كما هو مُوضّح بالجدول رقم (9/1)، تستأثر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الشطر الأعظم من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية بنحو 102.3 مليار جنيه بنسبة 24.1٪، وتليها في المرتبة الثانية الهيئة القومية للأنفاق باستثمارات قدرُها 93.7 مليار جنيه بنسبة 22.1٪، بالإضافة إلى الهيئة المصرية العامة للبترول التي حظيت على استثمارات بلغت نحو 50.8 مليار جنيه، بنسبة 12٪ من الإجمالي، ثم هيئتا المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وسكك حديد مصر بنسب 6.8٪ و4.1٪ على التوالي.

جدول رقم (9/1)

استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة 2023/22

الهيئة	القيمة (مليار جنيه)	٪
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	102.3	24.1
الهيئة القومية للأنفاق	93.7	22.1
الهيئة المصرية العامة للبترول	50.8	12
هيئة المحطات النووية والكهرباء	47.5	11.2
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	28.8	6.8
هيئة دعم وتطوير الجامعات	25	5.9
هيئة قناة السويس	19.8	4.7
الهيئة القومية لسكك حديد مصر	17.3	4.1
هيئات أخرى	38.8	9.2
إجمالي الهيئات الاقتصادية	424	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- وبالنسبة للمصادر التمويليّة لاستثمارات الهيئات الاقتصادية، يتضّح من البيانات الواردة في الجدول رقم (10/1)، تركُز مُعظم مصادر التمويل في الاقتراض بنسبة تُناهِز 59٪، وقدرُها 237 مليار جنيه مُقابل 37٪ للتمويل الذاتي بقيمة 156.7 مليار جنيه، بالإضافة إلي المصادر التمويليّة الأخرى بحِصّة 4.6٪، مع هامشية كلٍ من المُساهمات من الخزانة العامة والمِنَح والمعونات بنسب 2.4٪ و0.1٪ علي التوالي.
- يُلاحظ أيضًا اعتماد بعض الوزارات والهيئات على مواردها الذاتيّة في التمويل، وعلى رأسها هيئة قناة السويس، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة والصناعة والصحة والموارد المائيّة والري، في حين تعتمد بعض الوزارات على الإيرادات التمويليّة الرأسماليّة، مثل النقل والبترول. وتظل وزارات أخرى أكثر اعتمادًا على القروض، وتتركّز في وزارات النقل والإسكان والكهرباء.

جدول رقم (10/1)

استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة حسب المكوّنات 2023/22

(مليون جنيه)

الوزارة/ الهيئة	موارد ذاتية	منح ومعونات	إيرادات تحويليّة رأسمالية	مُساهمة الخزانة العامة	قروض		إجمالي مصادر التمويل
					محلي	أجنبي	
البترول والثروة المعدنية	41752.2	--	9003.0	--	--	--	50755.2
النقل	5046.3	*100.8*	5080.9	*500.0*	41896.1	68480.6	121104.7
قناة السويس	19751.1	--	--	--	--	--	19751.1

الوزارة/ الهيئة	موارد ذاتية	منح ومعونات	إيرادات تحويليّة رأسمالية	مُساهمة الخزانة العامة	قروض محلي	قروض أجنبي	إجمالي مصادر التمويل
الإسكان والمرافق والمجتمعات العُمرانية	78687.9	--	--	--	--	23590.0	102277.9
الكهرباء والطاقة المتجدّدة	402.3	356.6	2341.2	5273.9	--	44071.3	52445.3
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5619.9	--	53.6	--	--	--	5673.5
رئاسة مجلس الوزراء	1057.5	4.6	1304.2	2849.6	28048.6	--	33264.5
التجارة والصناعة	94.9	3.4	1.8	--	--	--	100.1
رئاسة الجمهورية	--	--	713.0	540.0	--	--	1253.0
السياحة والآثار	24.9	0.3	533.4	792.3	--	6124.0	7474.9
الصحة والسُكّان	1959.3	51.9	--	--	--	--	2011.2
التضامن الاجتماعي	1027.3	--	--	--	--	--	1027.3
التنمية المحلية	368.8	159.6	133.3	130.1	--	--	791.8
الأوقاف	681.8	--	--	--	--	--	681.8
الزراعة واستصلاح الأراضي	219.2	--	--	1.7	--	--	222.7
الشباب والرياضة	--	--	62.6	8.9	--	--	71.5
التموين والتجارة الداخلية	11.3	--	--	--	--	--	11.3
وزارة الداخلية	12.7	--	--	--	--	--	12.7
الموارد المائية والري	2.2	--	--	--	--	--	2.2
التخطيط والتنمية الاقتصادية	2.0	--	54.6	--	-	--	56.6
البيئة	--	35.0	--	--	--	--	35.0
وزارة التعليم العالي	--	--	--	1.2	25000.0	--	25001.2
الإجمالي	**156721.6**	**712.2**	**19281.6**	**10097.7**	**237210.6**		**424025.5**
(٪)	37	0.1	4.6	2.4	55.9		

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثالثًا: استثمارات الشركات العامة

- **65.4 مليار جنيه استثمارات الشركات العامة.**

تصاعدت مُساهمة استثمارات الشركات العامة في إجمالي الاستثمارات العامة، لتبلغ 65.4 مليار جنيه عام2023/22 مُقابل 79.2 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة انخفاض 17.4٪، وبتراجُع قدرُه 13.6٪ عما كان مُستهدفا لخطة العام ذاته [شكل رقم (28/1)].

شكل رقم (28/1)
تطوّر الاستثمارات للشركات العامة خلال عامي المُتابعة، والمُستهدف في عام 2023/22

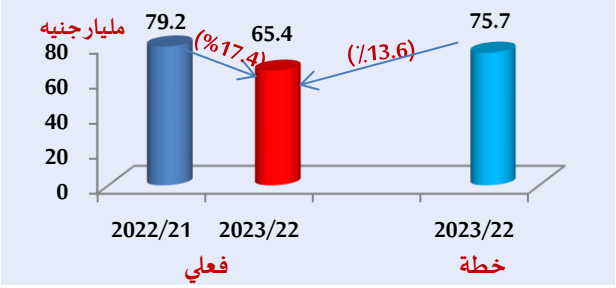

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ تتوزّع هذه الاستثمارات بين الشركات الخاضعة للقانون رقم 203 وقانون 97، والشركات القابضة النوعية وفقًا للقيم والنسب المُوضحة بالشكل رقم (29/1)، حيث يتبين استحواذ الشركات القابضة النوعية على ما يربو على 50٪ من إجمالي استثمارات قطاع الأعمال العام.

شكل رقم (29/1)

هيكل التوزيع القطاعي لاستثمارات الشركات العامة عام 2023/22

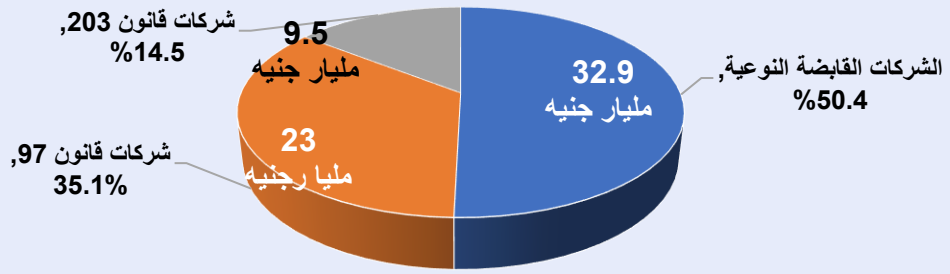

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ بالنسبة لتوزيع استثمارات الشركات العامة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في عام المُتابعة 2023/22، يتضح استحواذ خمسة أنشطة على ما يُناهز 79٪ من إجمالي استثمارات القطاع (51.6 مليار جنيه)، بنِسَب تتراوح بين 8.5٪ و22٪، ويليهم قطاعات الاتصالات والوساطة المالية والبترول الخام بنسب 8٪ و4.7٪ و4.6٪ على الترتيب، وقطاعات أخرى بنسبة 3.6٪ [شكل رقم (30/1)].

شكل رقم (30/1)

التوزيع النسبي لاستثمارات الشركات العامة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام المُتابعة

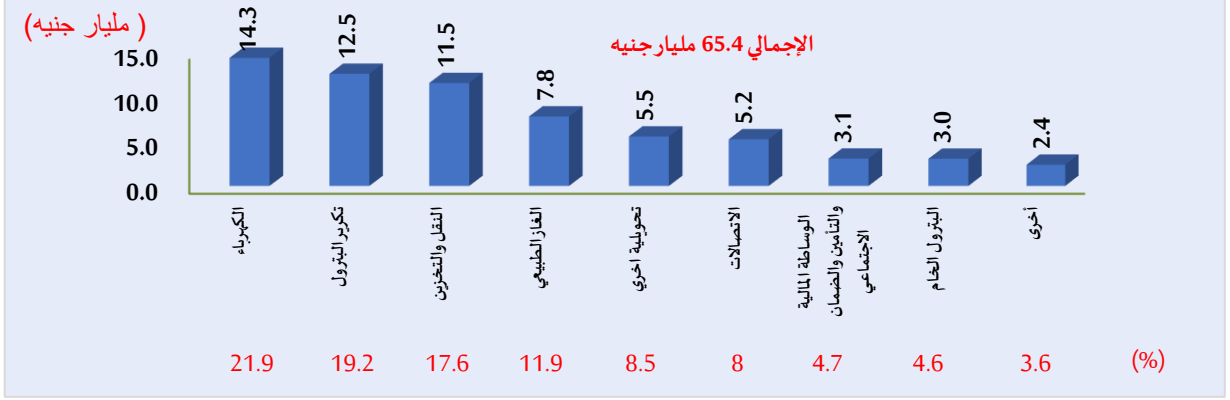

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **23 مليار جنيه استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم 97 لسنة 1983**

➢ تتوزّع الاستثمارات الكليّة للشركات الخاضعة لهذا القانون والبالغة نحو 23 مليار جنيه على ثمانية قطاعات، وتأتي في مُقدمتها نشاط تكرير البترول بنسبة 54٪، ثم نشاط النقل والتخزين بنسبة 16.5٪، ويليه نشاط استخراج الزيت الخام بنسبة 13٪ [جدول رقم (11/1)].

جدول رقم (11/1)
توزيع استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم 97 لسنة 1983

(مليار جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات (مليار جنيه)	(٪)
تكرير البترول	12.5	54
النقل والتخزين	3.8	16.5
البترول الخام	3	13
تحويلية أخرى	2	8.7
تجارة الجملة والتجزئة	0.7	3
التشييد والبناء	0.4	1.8
الغاز الطبيعي	0.2	1
استخراجات أخرى	0.2	1
أخرى	0.2	1
الإجمالي	23	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- **9.5 مليار جنيه استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم 203 لسنة 1991**

➢ تتركز استثمارات الشركات الخاضعة لهذا القانون في خمس قطاعات، ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى بنسبة 36.8٪، ثم يليه قطاع الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي بنسبة 31.6٪، ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة 21٪، ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة 6.3٪، يليه قطاع المطاعم والفنادق بنسبة 4.2٪ [جدول رقم (12/1)].

جدول رقم (12/1)
توزيع استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم 203 لسنة 1991

(مليار جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات (مليار جنيه)	(٪)
الصناعات التحويلية	3.5	36.8
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	3	31.6
النقل والتخزين	2	21.1
التشييد والبناء	0.6	6.3
المطاعم والفنادق	0.4	4.2
الإجمالي	9.5	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- **33 مليار جنيه استثمارات الشركات القابضة النوعية**

➢ تركّز استثمارات الشركات القابضة النوعية في أربع قطاعات، ويأتي قطاع الكهرباء أولًا بنسبة 43.3٪، يليه قطاع الاستخراجات بنسبة 22.7٪، ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة 17.6٪، وقطاع الاتصالات بنسبة 15.8٪ [جدول رقم (13/1)].

جدول رقم (13/1)
توزيع استثمارات الشركات القابضة النوعية

(مليار جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات (مليار جنيه)	(٪)
الكهرباء	14.3	43.3
الاستخراجات	7.5	22.7
النقل والتخزين	5.8	17.6
الاتصالات	5.2	15.8
أخرى	0.2	0.6
الإجمالي	33	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

رابعًا: الاستثمارات المركزية

- **10.7٪ نسبة استثمارات المشروعات المركزيّة من الاستثمارات العامة**

➢ بلغت قيمة استثمارات المشروعات المركزية نحو 92.9 مليار جنيه، بنسبة مُساهمة 10.7٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المُنفّذة عام 2023/22، وبمُعدّل تراجُع 52.8٪ عن استثمارات العام السابق والبالغة نحو 197 مليار جنيه، وكنسبة من إجمالي الاستثمارات الكلية، فقد شكلت الاستثمارات المُوجّهة للمشروعات المركزية نحو 7.9٪ في عام المُتابعة.

➢ يتضّح من استقراء الجدول رقم (14/1) استحواذ أنشطة الصناعات التحويليّة والزراعة والري والصرف الصحي والتشييد والبناء على ما يُناهز 55٪ من جملة الاستثمارات المركزية (17٪ و13.6٪ و12.7٪ و11.7٪) على التوالي، مُقابل استحواذ باقي القطاعات على نسب أقل من 10٪، ومع هامشية الحصص النسبيّة لبعض القطاعات، مثل تجارة الجملة والتجزئة وقناة السويس والاتصالات.

جدول رقم (14/1)
توزيع الاستثمارات المركزية وفقًا للأنشطة لعام 2023/22

النشاط	القيمة (مليون جنيه)	الوزن النسبي (٪)
الصناعات التحويليّة	15800.2	17
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	12613.1	13.6
الصرف الصحي	11823.3	12.7
التشييد والبناء	10847.2	11.7

النشاط	القيمة (مليون جنيه)	الوزن النسبي (٪)
النقل والتخزين	8638.3	9.3
المياه	8108.4	8.7
الأنشطة العقارية	6792.8	7.3
الكهرباء	5724	6.2
خدمات اجتماعية أخرى	5279.6	5.7
الخدمات الصحية	2810.9	3
خدمات التعليم	2229	2.4
البترول الخام	2050.7	2.2
تجارة الجملة والتجزئة	104.5	0.1
قناة السويس	70.7	0.08
الاتصالات	29.8	0.03
الإجمالي	**92922.5**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

خامسًا: الاستثمارات الخاصة:

- **12.8٪ مُعدّل تراجُع استثمارات القطاع الخاص خلال عام 2023/22**

➢ بلغت استثمارات القطاع الخاص نحو 298.5 مليار جنيه خلال عام المُتابعة، بانخفاض قدرُه 43.8 مليار جنيه عن العام السابق والبالغ استثماراته نحو 342.3 مليار جنيه. وبذلك، يكون نصيب الاستثمارات الخاصة من الاستثمارات الكلية في حدود 28.7٪ و25.5٪ خلال عامي 2022/21 و2023/22 على التوالي. وبالمُقارنة بما كان مُستهدفا خلال خطة العام، جاءت الاستثمارات المُنفّذة أقل بشكل طفيف بنحو 1.5 مليار جنيه، وبنسبة انخفاض 0.5٪ [شكل رقم (31/1)].

شكل رقم (31/1)

تطور استثمارات القطاع الخاص خلال عامي المُتابعة

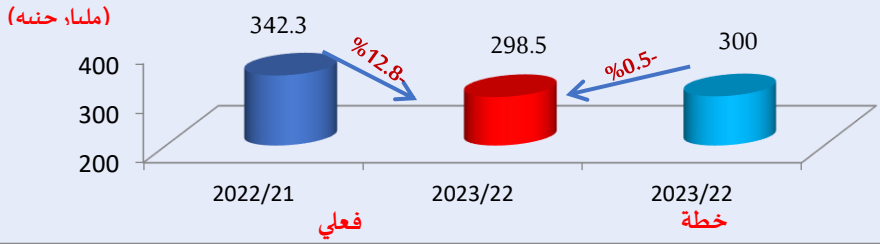

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **استئثار القطاع الخاص بالشطر الأعظم من الاستثمارات في أغلب الأنشطة الاقتصادية**

➢ باستقراء نصيب الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات المُنفّذة على المستوى القطاعي، يُلاحظ غلبة استثمارات القطاع الخاص على مُستوى أغلب القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسبته 96.2٪ و92.9٪ و91.8٪ في قطاعات المطاعم والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة والاستخراجات الأخرى على الترتيب، ووصلت حصّته إلى نحو 76٪ في قطاع الغاز الطبيعي، ثم قطاعات التشييد والبناء والوساطة المالية والتأمين والأنشطة العقارية بنِسَب تراوحت بين 63.5٪ و68.2٪، مع تفاوت نِسَب باقي القطاعات بما يقل عن 60٪ [شكل رقم (32/1)].

شكل رقم (32/1)
نصيب الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات الكلية المُنفّذة في عام المُتابعة

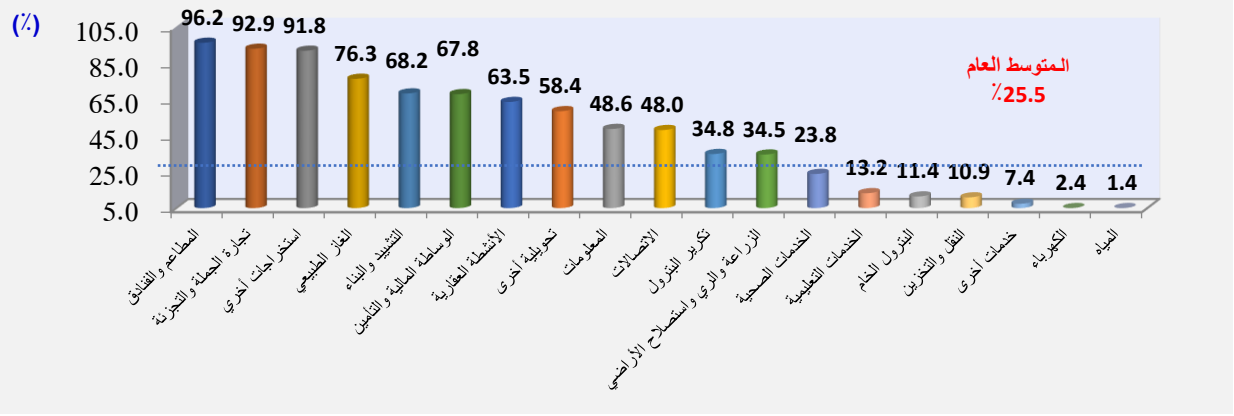

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **استحواذ ست قطاعات على نحو 66٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص خلال عام 2023/22**

➢ تركّز نحو 65.6٪ من الاستثمارات الخاصة في قطاعات الأنشطة العقارية والتشييد والبناء والصناعة التحويليّة والنقل والتخزين والغاز الطبيعي والاتصالات. أما القطاعات الأخرى، فقد حظيّت بأنصبة مُتفاوتة تراوحت بين 0.2٪ و5.6٪ [شكل رقم (33/1)].

شكل رقم (33/1)
الهيكل القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص خلال عام 2023/22

(*) يشمل الأنشطة العقارية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّح الملحق رقم (م/5) هيكل الاستثمارات الكلية (العامة والخاصة) خلال عام المُتابعة (2023/22)

سادسًا: الاستثمارات الأجنبيّة

1-6 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- بالرغم من تبِعات الحرب الروسية/ الأوكرانية على تدفّقات الاستثمار الأجنبي بوجه عام، إلا أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ارتفع في عام 2022/21 إلى نحو 8.9 مليار دولار، وواصل تصاعُده إلى نحو 10 مليار دولار في عام 2023/22 [شكل رقم (34/1)].

شكل رقم (34/1)
تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
خلال الفترة (2021/20 – 2023/22)

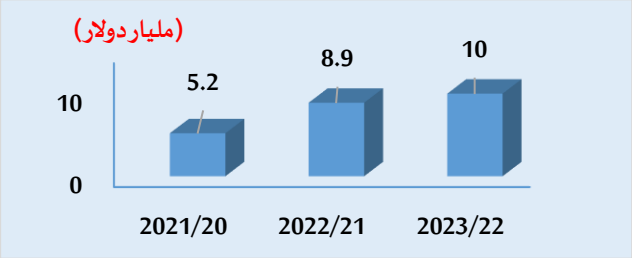

المصدر: البنك المركزي المصري.

- وتُفيد الإحصاءات الفصليّة لعام 2023، تفاوت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من رُبع لآخر، بين 2.1 مليار دولار (الربع الرابع) و3.3 مليار دولار (الربع الأول)، وبمتوسط 2.5 مليار دولار للربع الواحد [شكل رقم (35/1)].

شكل رقم (35/1)
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
(إحصاءات ربع سنوية لعام 2023/22)

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **42٪ نصيب الدول العربية من صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر عام 2023/22**

- كما هو مُوضّح بالجدول رقم (15/1)، استحوذت الدول العربية بالشطر الأعظم من الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في مصر، حيث تم ضخ نحو 4.3 مليار دولار عام 2023/22، مُقابل حصة في حدود 18.5٪ لدول الاتحاد الأوروبي، واستثمارات أمريكية لا تتجاوز نسبتها 7٪.

جدول رقم (15/1)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقًا للدول 2023/22

(مليون دولار)

الدول	صافي التدفقات	النسبة من الإجمالي (٪)
الولايات المتحدة الأمريكية	691.3	6.9
دول الاتحاد الأوروبي	1857.2	18.5
المملكة المتحدة	397.2	4
الدول العربية	4309.6	42.9
باقي دول العالم	2783.4	27.7
إجمالي صافي التدفقات	10038.7	100

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ وكما هو مُبيّن بالجدول رقم (16/1)، تتركّز تدفّقات الاستثمارات العربية في الدول الخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم (16/1)
الاستثمارات الأجنبية المُباشرة للدول العربية في مصر 2023/22

(مليون دولار)

الدول	صافي التدفّقات	النسبة من الإجمالي	الدول	صافي التدفّقات	النسبة من الإجمالي
المملكة العربية السعودية	2137.6	21.3	البحرين	228.5	2.3
الإمارات العربية المتحدة	1270.8	12.7	المغرب	81.6	0.8
قطر	461.4	4.6	الدول العربية الأخرى	281.7-	2.8-
الكويت	411.4	4.1			
إجمالي صافي التدفّقات العربية	4309.6	43	**الإجمالي العام**	10038.7	

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ يُوضّح الشكل رقم (36/1) أهم الدول التي تدفّقت استثماراتها لمصر خلال عام 2023/22.

ومن استقراء البيانات، تبيّن الآتي:

- تأتي المملكة العربيّة السعوديّة في مُقدّمة الدول المُستثمرة في مصر، حيث بلغت قيمة تدفّقاتها الاستثماريّة في عام 2023/22 نحو 2.1 مليار دولار، بنسبة 21٪ من صافي الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة في مصر، وتليها في الأهميّة الإمارات العربيّة المُتحدة وسويسرا بنسب مُساهمة مُتقاربة، تُعادِل 7٪ لكلٍ منها، بإجمالي 35٪ من قيمة الاستثمارات الكليّة، ويعقُب هذه المجموعة الأخيرة ثلاث دول أخرى مُمثّلة في قطر والكويت وسنغافورة، بمُتوسّط 425 مليون دولار لحِصَص الثلاث دول. وعلى ذلك تستأثر الدول العشر سالفة الذِكر بنحو 82٪ من إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر لمصر، أما الحصّة الباقية، والبالغة 12٪، فتتوزّع بين 48 دولة، منهم 6 دول بحِصَص تتراوح بين 100 مليون و370 مليون دولار (بلجيكا والبحرين وروسيا وتركيا وأيرلندا وألمانيا). أما باقي الدول، وعددها 42 دولة، فتُعد استثماراتها مُتناهية الصِغر (أقل من 100 مليون دولار).

شكل رقم (36/1)
الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في مصر وفقًا للدول

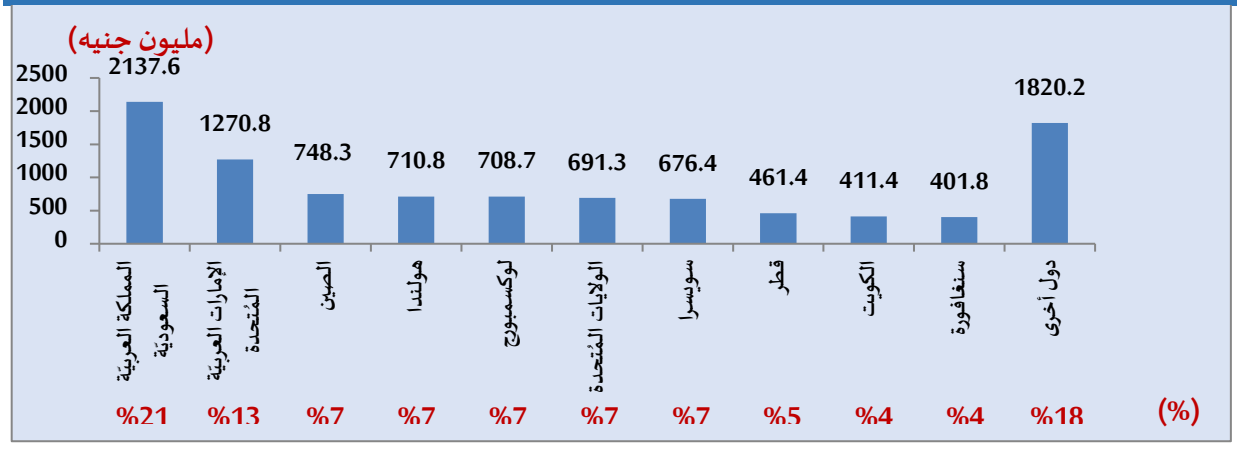

المصدر: البنك المركزي المصري، 2023.

- استحوذت مجموعة الدول الخليجية وحدها على نحو 4.5 مليار دولار، بنسبة تُقارب 45٪ من جملة صافي التدفّقات الاستثمارية. ويُعزى ذلك إلى تزايُد الإقبال على المُشاركة في اقتناء أصول بعض الشركات المصرية، والدخول في مشروعات مُشتركة مع الجانب المصري، وبخاصة في مجالات الطاقة المُتجددة والسياحة والنشاط العقاري وبعض الأنشطة الصناعية والخدمات التعليمية.

- **59٪ نصيب الأنشطة الخدميّة من صافي الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة**

- تم توجيه نحو 5.9 مليار دولار للاستثمار في المجالات الخدميّة في عام 2023/22، ونحو 3.3 مليار دولار في الأنشطة الصناعيّة، مع مُلاحظة محدوديّة الاستثمارات الزراعيّة، وانكماش الاستثمارات البترولية [جدول رقم (17/1)].

جدول رقم (17/1)
الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في مصر وفقًا للقطاعات الاقتصادية 2023/22

(مليون دولار)

القطاع	صافي التدفّقات	النسبة من الإجمالي
الصناعي	3340.5	33.3
الزراعي	53.5	0.5
الإنشائي	379.5	3.8
الخدمي	5893.2	58.7
البترولي	982.5-	9.8-
غير مُوزّع	1354.4	13.5
إجمالي صافي التدفّقات	10038.7	100

المصدر: البنك المركزي المصري.

2-6 استثمارات حافظة الأوراق المالية

- شهدت سوق الأوراق المالية في مصر تخارُج عدد كبير من المُستثمرين الأجانب من السوق. وقد بلغت قيمة الأموال التي تم تحويلها نحو (21) مليار دولار في عام 2022/21، تأثّرًا بتبِعات الحرب الروسية/ الأوكرانية على أسواق المال، وتفضيل المُستثمرين بمزيدٍ من السيولة للاكتتاب في السندات مُرتفعة العائد بالأسواق الدولية، وذلك على نقيض العام السابق الذي سجّل فائضًا في بلغ 18.5 مليار دولار. ومع ذلك نجحت مصر في تقليص هذه التحويلات السالبة في عام 2023/22 لتقتصر على 3.7 مليار دولار [شكل رقم (37/1)].

شكل رقم (37/1)
تطوّر استثمارات الحافظة في مصر

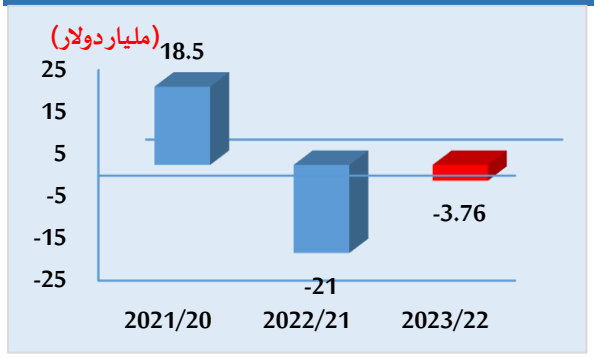

المصدر: البنك المركزي المصري.

سابعًا: نشاط سوق الأوراق المالية:

(1) السوق الأوّلي

- ارتفعت القيمة الإجمالية للإصدارات بنحو 26٪ خلال عام 2023/22، وجاء ذلك كنتيجة لارتفاع قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) وأسهم زيادة رأس المال بنسبة 15.4٪ عن الفترة المُناظِرة لها من العام السابق، فضلًا عن التزايد الملحوظ في إصدارات السندات بنحو 119.5٪ [جدول رقم (18/1)].

جدول رقم (18/1)

الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات خلال عامي المُتابعة

البيان	القيمة (مليار جنيه)		مُعدّل التغيّر (٪)
	2022/21	2023/22	
إجمالي أسهم التأسيس، وزيادة رأس المال	245.4	283.2	15.4
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	28.7	63	119.5
إجمالي قيمة الإصدارات	**274.1**	**346.2**	**26.3**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقارير مختلفة.

(2) السوق الثانوي

- يُقاس نشاط السوق الثانوي من خلال ثلاثة مُتغيرات تتعلق بنمو مُؤشّرات أسعار الأسهم، وإجمالي التداول، ورأس المال السوقي.

أ) مؤشرات الأسعار

- شهدت أسعار الأسهم الثلاثة تصاعدًا مُطردًا علي امتداد عام المُتابعة[(شكل رقم (38/1)].

شكل رقم (38/1)

مُؤشّرات السوق الثانوي خلال عام 2023/22

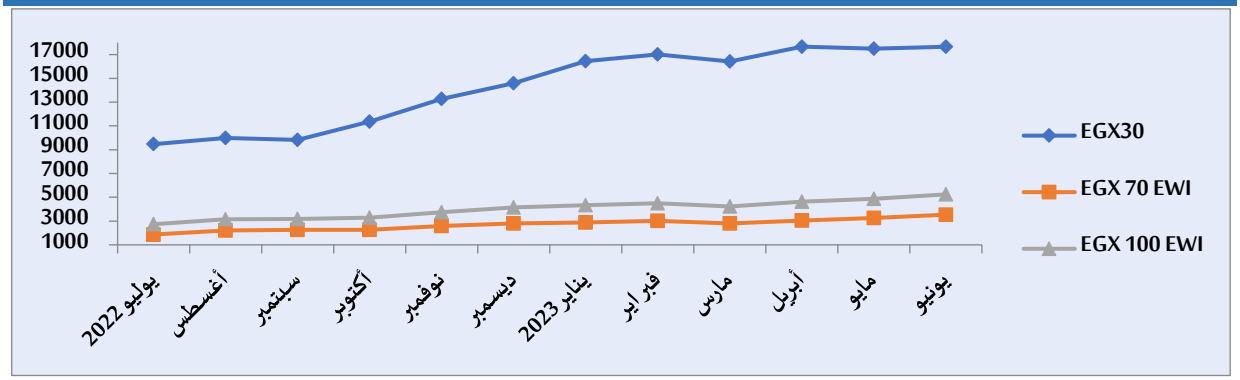

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ب) قيم التداول

تنامت قيمة الأسهم المُقيّدة وغير المُقيّدة معًا خلال عام المُتابعة 2023/22 بنحو 32٪ حيث بلغت قيمتهما نحو 561 مليون جنيه مُقابل نحو 426 مليون جنيه خلال العام السابق، في حين تراجُعت قيمة السندات المُتداولة بشكل حاد بنحو 65.8٪ خلال عامي المُتابعة، ويُعزى هذا الانخفاض إلى قِلّة الإصدارات من سندات الخزانة المصرية من قبل وزارة المالية، واتجاه الحكومة إلي إصدار أذون

خزانة نظرًا لارتفاع سعر الفائدة، وعدم الرغبة في الارتباط بأسعار فائدة مُرتفعة لآجال زمنية طويلة والمُتمثّلة في السندات؛ ولذا، أثّر الانخفاض في المعروض من سندات الخزانة على قيم التداول [جدول رقم (19/1)].

جدول رقم (19/1)
إجماليات التداول على الأسهم والسندات خلال عامي المُتابعة

البيان	القيمة (مليار جنيه)		مُعدّل التغيّر (٪)
	2022/21	2023/22	
الأسهم المُقيّدة (داخل المقصورة) - تشمل بورصة النيل	339.2	463	36.5
الأسهم غير المُقيّدة (خارج المقصورة)	86.6	97.9	13
السندات	755.3	258.2	(65.8)
صناديق المؤشرات	0.1	0.8	700
إجمالي قيمة التداول	**1181.2**	**819.9**	**(30.6)**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، البورصة المصرية، تقارير مختلفة.

ج) رأس المال السوقي:

سجل نحو 1.2 تريليون جنيه للأسهم المُقيّدة في السوق بنهاية شهر يونيو 2023، بنسبة نمو 87٪ عن نهاية الشهر المُناظِر من العام السابق. وكذلك تضاعف رأس المال السوقي لشركات EGX30، وارتفع رأس المال السوقي للأسهم المُقيّدة في بورصة النيل بنحو 11.8٪ [جدول رقم (20/1)].

جدول رقم (20/1)
رأس المال السوقي خلال شهر يونيو من عامي 2022 و2023

البيان	القيمة (مليار جنيه)		مُعدّل التغيّر (٪)
	إغلاق يونيو 2022	إغلاق يونيو 2023	
رأس المال السوقي للأسهم المُقيّدة	621.9	1162.1	86.9
رأس المال السوقي لشركات EGX30	356.3	713.6	100.3
رأس المال السوقي للأسهم المُقيّدة في بورصة النيل	1.7	1.9	11.8

المصدر: البورصة المصرية، تقارير مختلفة.

- على المُستوى **القطاعي لتداول الأسهم**، فقد جاءت قطاعات العقارات والخدمات المالية غير المصرفية والبنوك في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من حيث الأهمية النسبيّة (16.8٪ و15.8٪ و15.3٪) [جدول رقم (21/1)].

جدول رقم (21/1)
تطور قيم التداول حسب القطاعات خلال عام 2023/22

القطاع	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	الأهمية النسبيّة (٪)
العقارات	77.6	16.8
الخدمات المالية غير المصرفية	73	15.8

القطاع	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	الأهمية النسبيّة (٪)
البنوك	71	15.3
الموارد الأساسية	62.7	13.5
الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا	48.7	10.5
الأغذية والمشروبات والتبغ	24	5.2
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	21.3	4.6
الرعاية الصحية والأدوية	17.5	3.8
المنسوجات والسلع المعمرة	15.4	3.3
خدمات النقل والشحن	11	2.4
مواد البناء	7.7	1.7
الطاقة والخدمات المساندة	7.4	1.6
المقاولات والإنشاءات الهندسية	7.2	1.6
السياحة والترفيه	7	1.5
الموزعون وتجارة الجملة	4.8	1
الخدمات التعليمية	3	0.6
المر افق	2.9	0.6
الورق ومواد التعبئة والتغليف	0.7	0.2
الإجمالي	**462.9**	**100**

المصدر: البورصة المصرية، تقارير متعددة.

ثامنًا: مناخ الاستثمار الخاص

1-8 مُؤشّر مديري المُشتريات

- من المُؤشّرات المُهمّة التي يتم الاسترشاد بها في التعرّف على أداء القطاع الخاص ومرئيّاته بالنسبة لتطوّرات قطاع الأعمال وأحوال السوق، مُؤشّر مُدراء المُشتريات Purchasing Managers Index (PMI)، وهو مُؤشّر اقتصادي عام يتم حسابه شهريًا من مسوح شركات القطاع الخاص التي لا تعمل في قطاع النفط، ويجري حسابه في الحالة المصريّة من قِبَل مُؤسّسة HIS Markit، ويصدُر بواسطة بنك دبي الوطني – الإمارات EMIRATES NBD.
- يعكس المُؤشّر مُستوى أداء حوالي 400 شركة قطاع خاص تعمل بقطاعات الصناعة والتشييد والبناء والخدمات وتجارة التجزئة والجملة.
- يجري حساب هذا المُؤشّر كمُتوسط مُرجّح بأوزان خمسة مُؤشّرات فرعية تضُم الطلبات الجديدة (30٪)، الإنتاج (25٪)، التشغيل (20٪)، مواعيد التسليم (15٪)، المخزون تام الصُنع (10٪).
- بوجه عام، تتوافق المُؤشّرات الفرعيّة – زمنيًا – مع مراحل الدورة الاقتصاديّة للمشروع، وذلك على النحو المُوضّح بالشكل رقم (39/1).

شكل رقم (39/1)
المُؤشّرات الفرعية ودورة حياة المشروع

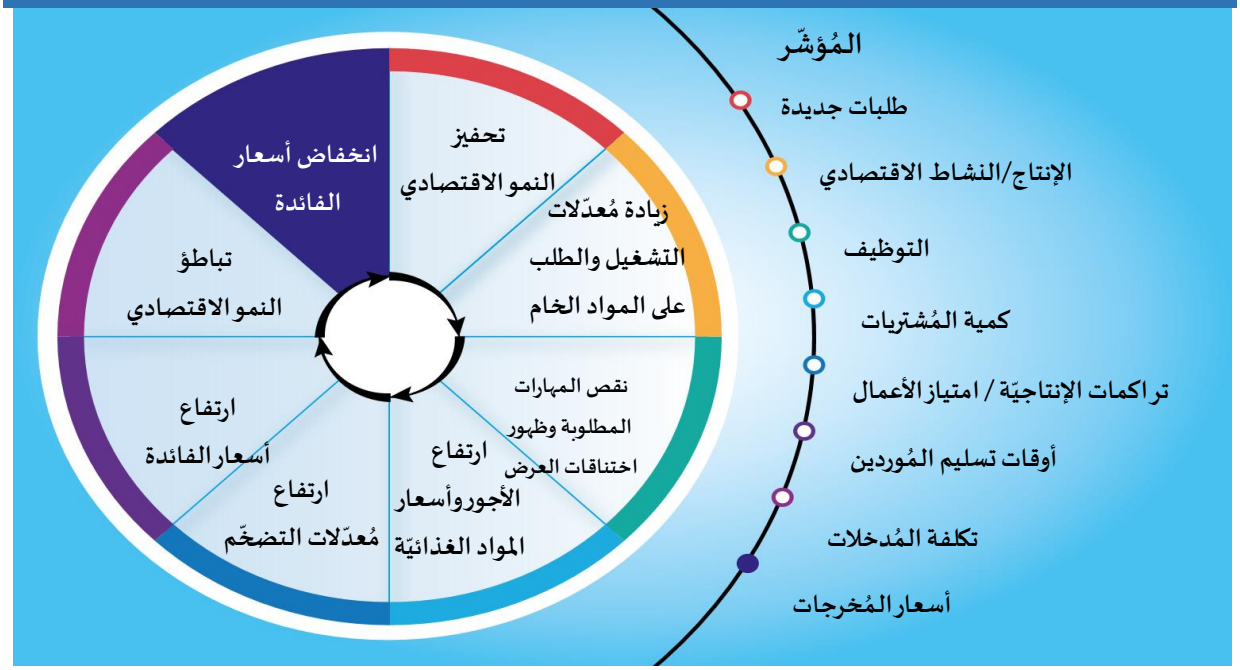

- يعكس المُؤشّر المُعبّر عن (50) نقطة حالة الحياد، بمعنى أن القيم الأعلى عنه تُفيد تحسّنًا في نشاط قطاع الأعمال، بينما القيم الأدنى عن هذا المُتوسّط تدُل على تراجُع النشاط الاقتصادي، كما هو مُوضّح بالشكل رقم (40/1).

شكل رقم (40/1)
تطوّر مُؤشّر مُدراء المُشتريات العالمي

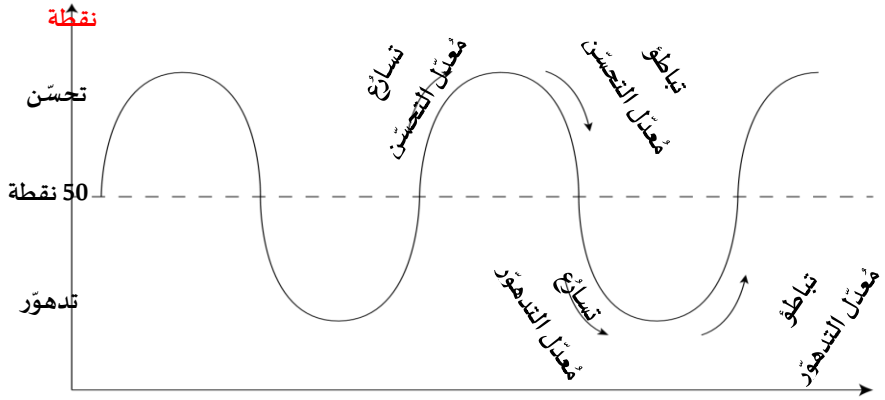

المصدر: Economics@ihsmarkit.com

- باستقراء مُؤشّر مُدراء المُشتريات خلال عام 2022/21، يُلاحظ تراجُع قيم المُؤشّر في الشهور الأربعة الأخيرة من العام المالي لتُسجّل أدنى مُستوى لها (45.2 نقطة في شهر يونيو 2022)، وذلك على نقيض الشهور الثمانية السابقة، والتي شهدت احتفاظ المُؤشّر بقيم مُرتفعة تتراوح بين 48 و49 نقطة، مُقتربة بذلك من المُستوى الحيادي (50 نقطة)، وبخاصة في شهر أغسطس 2021، مع بلوغ المُؤشّر 49.8 نقطة.

- بوجه عام، يعكس التراجُع المُشاهَد في قيم المُؤشّر في الشهور الأربعة الأخيرة من العام تأثير تبِعات الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة على الاقتصاد العالمي وانتقال تبِعاتها للاقتصاد المصري، والتي تجسّدت في تراخي الطلب السوقي على خلفيّة الارتفاع الحاد في أسعار المُنتجات والمُستلزمات الوسيطة، بفعل عدم انتظام سلاسل التوريد الدوليّة، وظهور بوادر ركود الاقتصاد العالمي.
- وبالنسبة لعام المُتابعة (2023/22)، تُفيد قراءة تطوّرات المُؤشّر الواردة بالشكل رقم (41/1) استمرار حالة التراخي في النشاط السوقي – وإن كان بدرجة أقل مُقارنة بالشهور المُناظرة من العام المالي السابق – حيث ظلّت قيمة المُؤشّر دون المُستوى المُحايد (50 نقطة) على امتداد العام المالي، ورغم الاتجاه التصاعُدي لقيمة المُؤشّر خلال الشهور الخمسة الأخيرة من 46.9 نقطة في شهر فبراير 2023 إلى 49.1 نقطة في شهر يونيو من العام، والذي يعكس تراخي الضغوط التضخّمية العالميّة، وتراجُع حِدّة اختناقات سلاسل الإمداد الدوليّة وتكلفة مُستلزمات الإنتاج.

شكل رقم (41/1)

مقارنة مُؤشّر مدراء المُشتريات لمصر في عامي (2022/21 و2023/22)

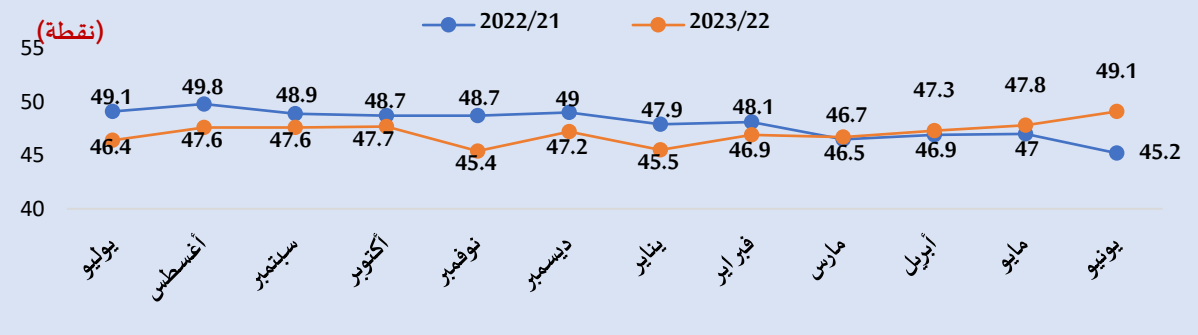

المصدر: IHS Markit, 2022 & 2023.

- وبالمُقارنة بالمُؤشّر العالمي لمُدراء المُشتريات (Global PMI)[1]، يُلاحظ انخفاض قيمة المُؤشّر الخاص بمصر على امتداد عام المُتابعة، وبقاء المُؤشّر عند أقل من المُستوى المُحايد (50 نقطة)، فضلًا عن اتساع الفجوة بين المُؤشّرين، على نقيض المُؤشّر العالمي الذي ارتفع خلال الشهور الثمانية الأخيرة من العام، ومُتجاوزًا 54 نقطة في شهري مايو ويونيو من العام [شكل رقم (42/1)].

---

(1) يُعد مُؤشّر مُدراء المُشتريات العالمي من المُؤشّرات الاقتصاديّة المُهمّة التي يجري استخلاصها من تقارير مُؤسّسة ستاندرد آند بورز العالميّة S&P Global، ويُرمز لها (SPGI)، ويعتمد عليها الاقتصاديون والمُحلّلون الماليون بدرجة كبيرة في التعرّف على التطوّرات العالميّة المُؤثّرة في نشاط قطاع الأعمال.

ويتم استخلاص هذه المُؤشّرات من واقع نتائج استبيانات شهرية مُوجّهة لنحو 28 ألف شركة تعمل في قطاعات الصناعة والخدمات في أكثر من 40 دولة، ويُغطّي ناتجها نحو 89% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد أصبحت مُؤشّرات (PMI) أكثر المُؤشّرات مُتابعة في العالم، وبخاصة من جانب البنوك المركزيّة والأسواق الماليّة وصانعي القرار في مجالات الأعمال لقُدرتها على تقديم مُؤشّرات شهرية حديثة ودقيقة للأنماط الاقتصاديّة.

ويتم حساب هذا المُؤشّر على المُستوى العالمي من خلال ترجيح مُؤشّرات الدول باستخدام الأوزان النسبيّة لمُساهمات قطاعات الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي السنوي مُقارنة بالأوزان المُناظرة لهذه القطاعات على المُستوى العالمي.

ويضُم المُؤشّر المُركّب للمُؤشّرات الفرعيّة للصناعة والخدمات العناصر الآتية:

- الإنتاج / النشاط الاقتصادي – الطلبات الجديدة.
- طلبات التصدير الجديدة – الأعمال المُتميّزة.
- التشغيل – تكلفة المُدخلات – أسعار المُخرجات.
- التوقّعات المُستقبليّة.

شكل رقم (42/1)
تطور مُؤشّر مُدراء المُشتريات لمصر والعالم خلال عام (2023/22)

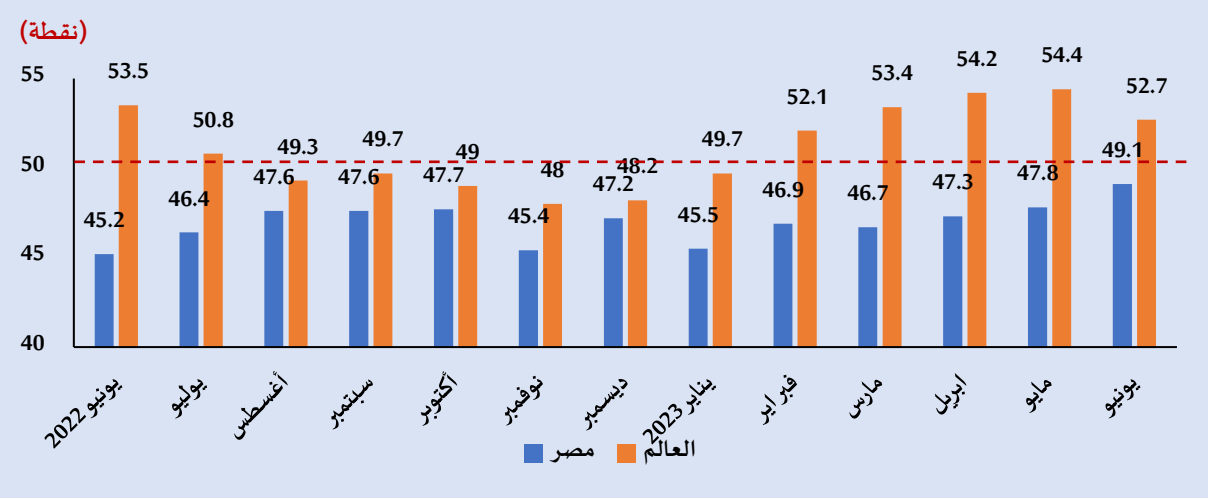

المصدر: IHS Markit, 2022 & 2023؛ S&P Global.com, PMI.

- وكذلك، تُفيد المُقارنات الدوليّة تفوّق قيمة مُؤشّر مُدراء المُشتريات في عددٍ من الدول قياسًا بمصر، وبصفة خاصة المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المُتحدة، وروسيا واليابان وسنغافورة والصين والولايات المُتحدة والمملكة المُتحدة [جدول رقم (22/1)].

جدول رقم (22/1)
تطوّر مُؤشّر مُدراء المُشتريات في مصر بالمُقارنة ببعض دول العالم
خلال الفترة (ديسمبر 2022 – يونيو 2023)

الدول	ديسمبر 2022	يناير 2023	فبراير 2023	مارس 2023	أبريل 2023	مايو 2023	يونيو 2023
روسيا	48	49.7	53.1	56.8	55.1	54.4	55.8
الولايات المتحدة	45	46.8	50.1	52.3	53.4	54.3	53.2
الصين	48.3	51.1	54.2	54.5	53.6	55.6	52.5
المملكة المتحدة	49	48.5	53.1	52.2	54.9	54	52.8
سنغافورة	49.1	51.2	49.9	52.6	55.3	54.5	54.1
اليابان	49.7	50.7	51.1	52.9	52.9	54.3	52.1
هونج كونج	49.6	51.2	53.9	53.5	52.4	50.6	50.3
ألمانيا	49.1	49.9	50.7	52.6	54.2	53.9	50.6
أستراليا	47.5	48.5	50.6	48.5	53	51.6	50.1
المملكة العربية السعودية	56.9	58.2	59.8	59.7	59.6	58.5	59.6
الإمارات العربية المتحدة	54.4	54.2	54.1	54.3	55.9	56.6	55.5
الهند	59.4	57.5	59	58.4	61.6	61.6	59.4
منطقة اليورو	49.3	50.3	52	53.7	54.1	52.8	49.9
مصر	47.2	45.5	46.9	46.7	47.3	47.8	49.1
جنوب أفريقيا	50.2	48.7	48.8	48.1	49.6	47.9	48.7

المصدر: Investing.com/focus-economics.com/tradingeconomics.com/Theglobaleconomy.com

- ومن واقع تحليل المُؤشّرات الفرعيّة لمُؤشّر مُدراء المُشتريات لمصر للوقوف على مُسبّبات التذبذُب في قِيَم المُؤشّر العام [جدول رقم (23/1)]، يتضّح الآتي:

- تراجُع مُؤشّرات طلبات التصدير الجديدة وأسعار المُخرجات والمُدخلات بنسبة 12.1٪ و13.9٪ و20.4٪ على التوالي على أساس سنوي.
- تحسّن مُؤشّري الإنتاج والطلبات الجديدة بدرجة ملحوظة، بنسبة نمو سنوي 18.2٪ و15.5٪ على التوالي.
- تصاعُد مُؤشّري تسليم المُوردين ومخزون المُشتريات، بخاصة في النصف الأول من العام المالي (6.9٪ و7.1٪) مُقارنة بالنصف الثاني (0.8٪ و2.1٪) على التوالي.
- ارتفاع قيمة مُؤشّر التوظيف ليقترب من المُستوى المُحايد (من 48.5 نقطة في يونيو 2022 إلى 49.3 نقطة في يونيو 2023).

جدول رقم (23/1)

المُؤشّرات الفرعية لمُؤشّر مدراء المُشتريات خلال الفترة (يونيو 2022-يونيو 2023)

المُؤشّرات الفرعية	يونيو 2022	ديسمبر 2022	يونيو 2023	مُعدّل تغير النصف الأول	مُعدّل تغير النصف الثاني	مُعدّل التغير السنوي
تسليم الموردين	46.1	49.3	49.7	٪6.9	٪0.8	٪7.8
طلبات التصدير الجديدة	48.1	50.6	42.3	٪5.2	٪16.4-	٪12.1-
أسعار المخرجات	61.8	57.3	53.2	٪7.3-	٪7.2-	٪13.9-
الأعمال المتراكمة	50.8	51	49.7	٪0.4	٪2.5-	٪2.2-
الإنتاج/النشاط	41.3	44.8	48.8	٪8.5	٪8.9	٪18.2
الطلبات الجديدة	41.9	45.5	48.4	٪8.6	٪6.4	٪15.5
مخزون المُشتريات	45.3	48.5	49.5	٪7.1	٪2.1	٪9.3
التوظيف	48.5	49.4	49.3	٪1.9	٪0.2-	٪1.6
أسعار المدخلات	72	65	57.3	٪9.7-	٪11.8-	٪20.4-

المصدر: IHS Markit, 2022 & 2023.

2-8 مُؤشّر بارومتر الأعمال

- يُقدّم بارومتر الأعمال تقويمًا لأداء شركات القطاع الخاص استنادًا إلى نتائج مسح يُجريه المركز المصري للدراسات الاقتصادية بصفة دوريّة كل ثلاثة أشهر على عيّنة تضُم 120 شركة تعمل بمُختلف القطاعات الاقتصادية مُوزّعة بالنسب الآتية: 50٪ لقطاع الصناعة التحويلية، 13٪ للخدمات المالية، 12٪ لقطاع التشييد والبناء، 10٪ لقطاع النقل، 8٪ لقطاع السياحة، و7٪ لقطاع الاتصالات، كما تتوزّع هذه الشركات بحسب الحجم بنسبة 83٪ للشركات المتوسطة والصغيرة، 17٪ للشركات الكبيرة.
- يعكس التقويم مرئيّات مُجتمع الأعمال بشأن التطوّرات التي شهدتها مجموعة المُتغيّرات المُؤثّرة في أحوال السوق خلال الفترة محل الدراسة، وتوقّعات – قطاع الأعمال الخاص – عن مستويات الأداء في الفترة

الفصليّة التالية، مع التمييز بين المُؤشّرات الفرعيّة والتي تضُم مُؤشّرات الإنتاج والمبيعات، ومُؤشّرات الأسعار وتكاليف الإنتاج، ومُؤشّرات الاستثمار والتشغيل [شكل رقم (43/1)].

شكل رقم (43/1)
مُحدّدات مُؤشّر بارومتر الأعمال

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2023.

- يُمثّل **المُؤشّر الإجمالي لبارومتر الأعمال** مُتوسطًا بسيطًا لمجموعة المُؤشّرات الفرعيّة للمُتغيّرات الواردة في استبيان الشركات، ويأخذ المتوسط قيمًا أكبر أو أقل أو مُساوية للمُستوى المُحايد (50 نقطة). ويعكس انخفاض المُؤشّر عن 50 نقطة تراجُعًا في أداء وخدمات الشركات. بينما يُفيد ارتفاع المُؤشّر عن 50 نقطة تحسّن مُستويات الأداء والتوقّعات. أما ثبات المُؤشّر عند 50 نقطة، فيدُل على استقرار مُستويات الأداء والتوقّعات.
- تصل قيمة المُؤشر لأقصاها 100 نقطة عند إفادة كافة الشركات بتحسّن المُتغيّرات، وتصل القيمة لأدناها (صفر) عند إفصاح جميع الشركات عن تراجُع قيمة المُؤشّرات.
- قد سجّل المُؤشّر الإجمالي للأداء خلال الرُبع الثالث من العام المالي 2023/22 (يناير – مارس) 50 نقطة، وهو المُستوى المُحايد مُقابل (45) نقطة في الرُبعين السابقين. ويرجع هذا التحسّن في الأداء إلى الطفرات الكبيرة في مُؤشّري أسعار المُدخلات والأجور، ومن ثم مُؤشّر أسعار المُنتجات النهائية، ولكن دون اقتران ذلك بتحسّن باقي المُؤشّرات المعنيّة بالإنتاج والتصدير والمبيعات واستغلال الطاقات الإنتاجية، وهو ما يجِد تفسيره في الظروف غير المُواتية التي تُواجه قطاع الأعمال الخاص. فبالرغم من انخفاض حِدّة الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية والتحسّن الطفيف في مُعدّلات التضخّم العالمي، إلا أنه لا تزال هناك صعوبات محلية من شأنها تقليص حجم الطلب السوقي، من أهمّها ارتفاع مُعدّل التضخّم وصعوبة توفير العُملة الأجنبية وانخفاض قيمة الجنيه المصري، والتفاوت الكبير بين سعري الصرف الرسمي وغير الرسمي، والارتفاع المُطرد في تكاليف الإنتاج والاستيراد مما ينعكس سلبًا على حالة الاستقرار في الأسواق. ولذا، سجّل مُؤشّر توقعات الأداء خلال الرُبع الرابع من العام المالي (أبريل – يونيو) 2023 (51) نقطة، وهو – وإن كان أعلى قليلًا من المُستوى المُحايد – إلا أنه يظل أقل بكثير من القيمة المُتوقّعة للرُبع السابق (55) نقطة [شكل رقم (44/1)].

شكل رقم (44/1)
تطوّر مستويات الأداء والتوقعات وفقًا للمُؤشّر الإجمالي لبارومتر الأعمال عام 2023/22

(ا) مُستويات الأداء

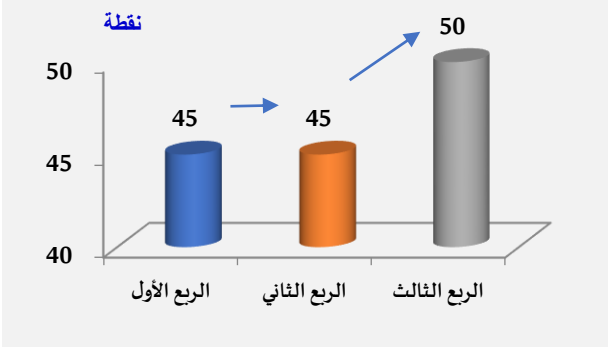

(ب) التوقّعات

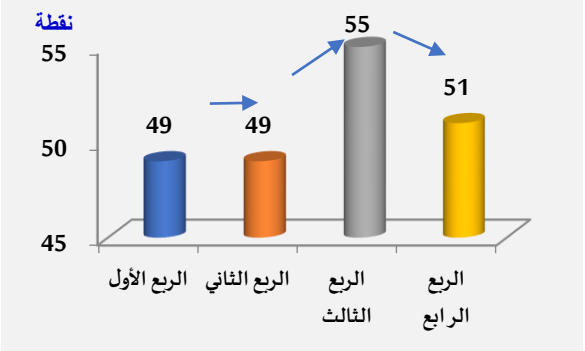

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2023.

- على **مُستوى حجم الشركات**، سجّل مُؤشّر أداء الأعمال للشركات الكبيرة 47 نقطة، بأقل ثلاث نقاط عن المُستوى المُحايد، وسجّل المُؤشّر للشركات الصغيرة والمتوسطة 53 نقطة مُتجاوزًا المُستوى المُحايد بثلاث نقاط. وبوجه عام، يُعد أداء هذه الشركات أفضل في الربع الثالث من العام مُقارنة بالربعين السابقين من العام ذاته، ويرجع ذلك في الأساس لأسباب سعرية (ارتفاع أسعار المُنتجات النهائية).
- يعكس **مُؤشّر التوقّعات** اتجاهًا تحفّظيًا للرُبع الرابع من العام بالمُقارنة بالرُبع الثالث، بتراجُع قدرُه أربع نقاط على مُستوى كافة أحجام الشركات [شكل رقم (45/1)].

شكل رقم (45/1)
مُؤشّر بارومتر الأعمال وفقًا للحجم (تقويم الأداء)

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان، 2023.

- أما على **المُستوى القطاعي**، سجّل مُؤشّر أداء معظم القطاعات الاقتصادية، (وتحديدًا الصناعات التحويلية والسياحة والنقل والخدمات المالية) قيمًا أكبر من المُستوى المُحايد، وتعكس اتجاهًا تصاعُديًا، بينما سجّل مُؤشّر الأداء لقطاع الاتصالات قيمًا عند المُستوى المُحايد بتراجُع كبير عن الفترة المُناظرة من العام السابق (يناير/ مارس) [شكل رقم (46/1)].

شكل رقم (46/1)

مُؤشّر بارومتر الأعمال وفقًا للقطاع – تقويم الأداء

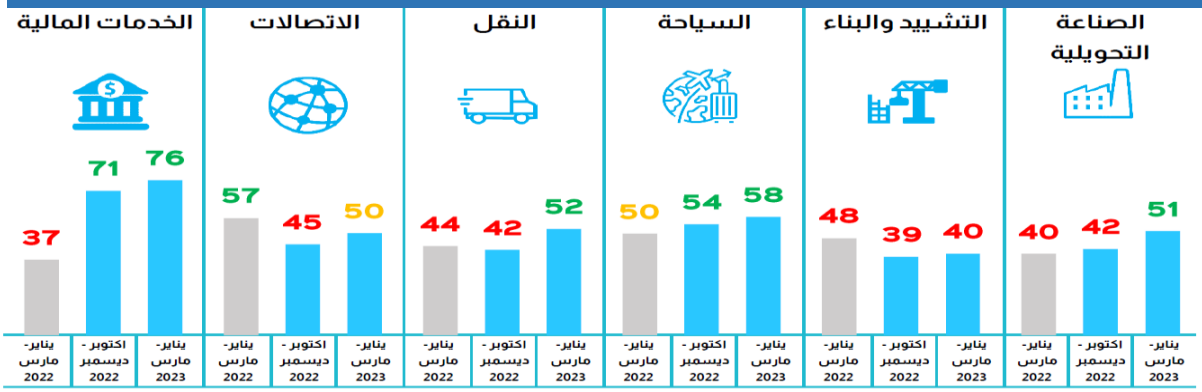

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان، 2023

وتفصيل ذلك:

- يعكس ارتفاع قيم مُؤشّر الأداء لقطاعات الصناعات التحويلية والنقل ارتفاع مُؤشّري الأجور وأسعار المُدخلات، وبالتالي مُؤشّر أسعار المُنتجات النهائية. بينما انخفضت قيم باقي مُؤشّرات الإنتاج والمبيعات والتصدير واستغلال الطاقة الإنتاجية عن المُستوى المُحايد، وكان التراجُع أكثر حِدّة في قطاع التشييد والبناء.
- يُعد قطاع الخدمات المالية أعلى القطاعات من حيث مُؤشّر الأداء خلال الرُبع الثالث، حيث تجاوز المُستوى المُحايد بـ26 نقطة بأداء أعلى من الربع الثاني، وبفارق شاسع عن الرُبع المُناظر من العام السابق.
- سجّل قطاع السياحة تحسّنًا في الأداء بسبب انتعاش حركة السياحة الوافدة، والسياحة الداخلية في ظل زيادة فاعلية جهود التنشيط السياحي، ومع افتتاح عديدٍ من المتاحف والمزارات الثقافية وإقامة المهرجانات في الآونة الأخيرة.
- يُعد قطاع التشييد والبناء أقل القطاعات أداءً خلال الرُبع محل الدراسة؛ حيث سجّل انخفاضًا قدرُه 10 نقاط عن المُستوى المُحايد، ويرجع ذلك إلى ضعف السيولة في السوق وارتفاع أسعار مُدخلات القطاع المُستوردة، فضلًا عن طول فترة استخراج التراخيص، وضعف الطلب.
- على **مُستوى التوقّعات**، تباين المُؤشّر بين القطاعات كما هو مُوضّح بالشكل رقم (47/1)، حيث تُفيد نتائج الاستقصاء الآتي:

- سجّل مُؤشّر التوقّعات لقطاع السياحة أعلى قيم مُقارنة بكافة القطاعات الأخرى، ويُعزى ذلك إلى توقّع انتعاش حركة السياحة مع قدوم فصل الصيف والإجازات وموسم الحج..
- تجاوزت توقّعات قطاع الصناعات التحويلية والتشييد والبناء المُستوى المُحايد بنقطتين، ولكن جاءت مُتقارِبة مع الرُبع السابق وأعلى من الرُبع المُناظر في العام السابق، ويعكس ذلك توقّعات الشركات بثبات الأداء في مُؤشّرات الإنتاج، والمبيعات، والصادرات، والاستثمار، والتشغيل، واستمرار ارتفاع مُؤشّرات

الأسعار والمُدخلات من الخامات والسلع الوسيطة، فضلًا عن ارتفاع التضخّم وصعوبة تدبير العُملة من خلال الجهاز المصرفي.

- مالت التوقّعات إلى ثبات الأداء المُنخفض لقطاع النقل بسبب صعوبة عمليّات الاستيراد، وعدم وجود مُؤشّرات دالة على زيادة حجم الأعمال مع توقّعات بارتفاع سعر الدولار وزيادة مُعدّلات التضخّم، بالإضافة إلى استمرار الاضطرابات الجيوسياسية وتأثيراتها السلبية على حركة التجارة العالمية.
- جاءت توقّعات قطاع الخدمات المالية غير مُتفائلة بشأن الأداء خلال الرُبع الرابع من العام. ويرجع ذلك إلى توقّعات بتراجُع قيمة الأسهم وتوقّع السوق لهبوط أسعار الأسهم.
- جاء مُؤشّر التوقّعات حيال أداء قطاع الاتصالات خلال الرُبع الرابع أقل من المُستوى المُحايد بنقطة واحدة بسبب توقّع استمرار الصعوبات التي تواجه القطاع، ومنها ما يتعلّق بعمليّات استيراد المكوّنات. وتأخّر الإفراج الجمركي عن مُستلزمات القطاع.

شكل رقم (47/1)

مُؤشّر بارومتر الأعمال وفقًا للقطاع – التوقعات

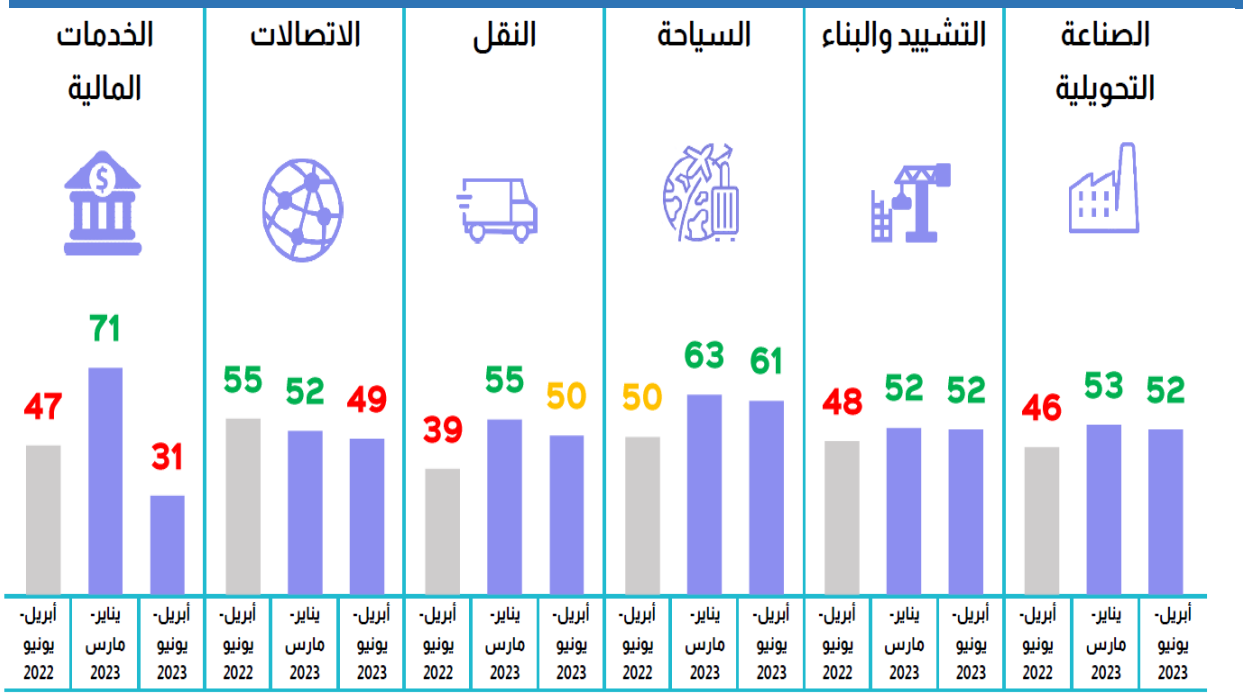

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان، 2023

- وعلى مُستوى **المُؤشّرات الفرعية** للأداء والتوقّعات، تُفيد نتائج الاستقصاء للرُبع الثالث من العام المالي (يناير – مارس 2023) الآتي:

(أ) بالنسبة لتقويم مُستويات الأداء:

- التراجُع الملحوظ في مُؤشّرات التقويم لكافة الشركات، وبخاصة الشركات الكبيرة حيث كان التراجُع أكثر حِدّة [شكل رقم (48/1)].

شكل رقم (48/1)
مُؤشّرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقًا للحجم (تقويم الأداء)

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان، 2023

- الارتفاع الكبير في أسعار المُنتجات النهائية نتيجة تصاعُد أسعار المُدخلات وتصاعُد مُستويات الأجور [شكل رقم (49/1)].

شكل رقم (49/1)
مُؤشّرات الأسعاروتكاليف الإنتاج للشركات وفقًا للحجم (تقويم الأداء)

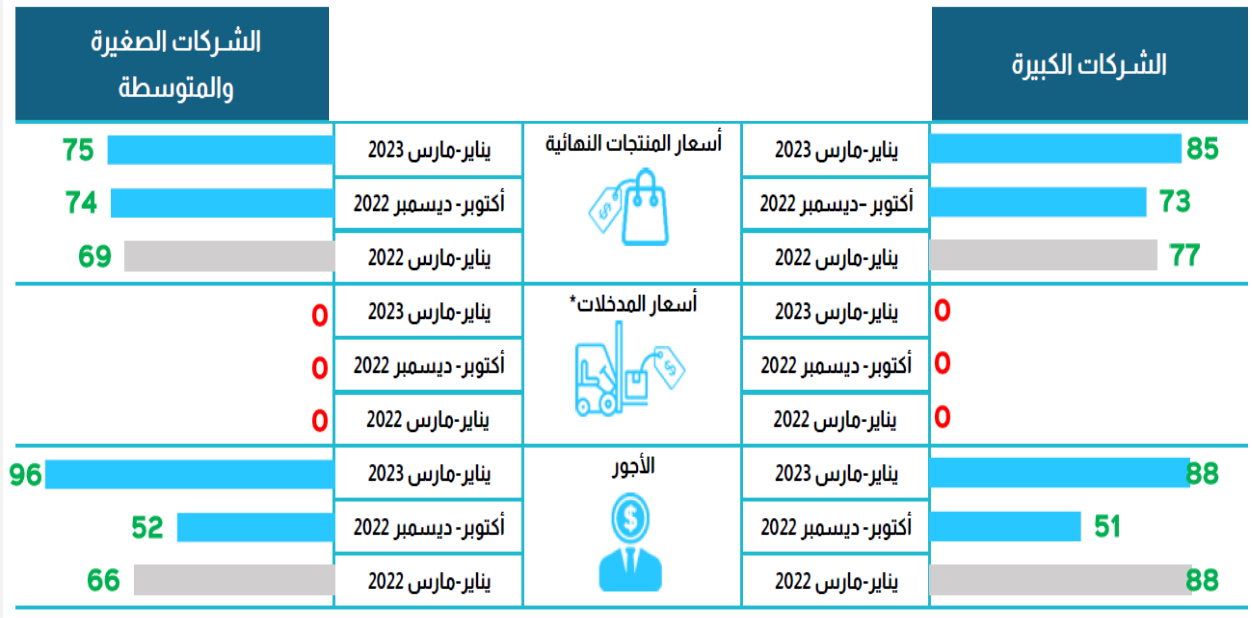

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان، 2023

- عدم تحسّن مُؤشّري الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات [شكل رقم (50/1)].

شكل رقم (50/1)
مُؤشّرات الاستثماروالتشغيل للشركات وفقًا للحجم (تقويم الأداء)

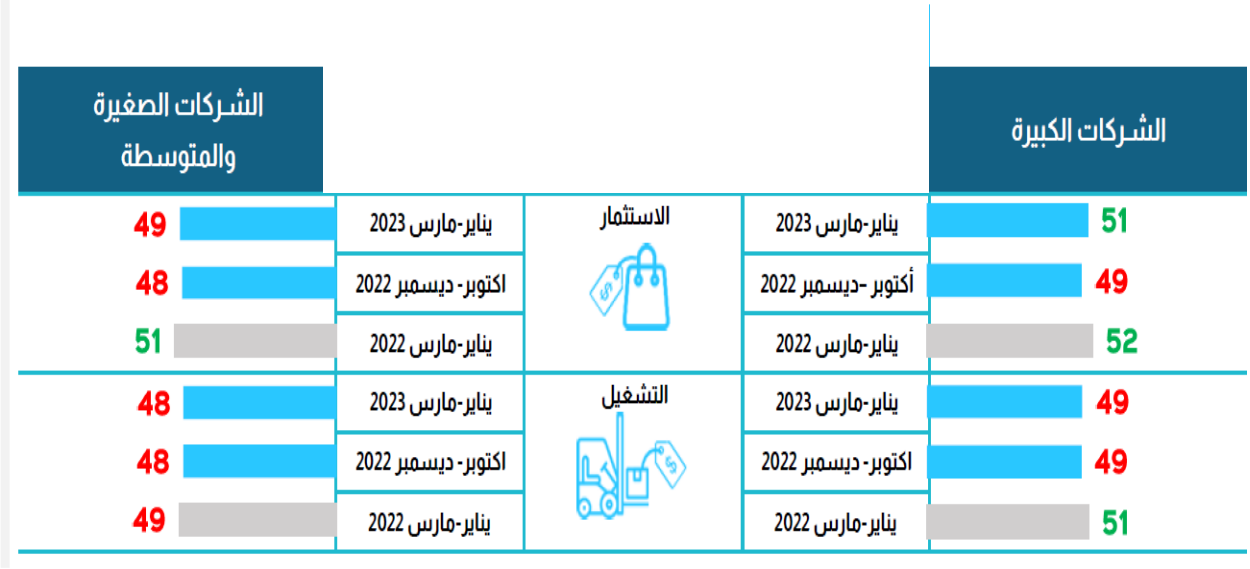

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان، 2023

(ب) بالنسبة للتوقّعات

يُفيد تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصاديّة الآتي:

انخفاض	غالبية مُؤشّرات النشاط الاقتصادي على مُستوى كافة الشركات بمُختلف أحجامها
استمرار	ارتفاع مُؤشّر أسعار المُنتجات النهائية، وإن كان بوتيرة أقل حِدّة من الربعين السابق والمُناظر
ثبات	مُؤشّر الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات

➢ **وفيما يخُص المُعوّقات المُؤثّرة في أداء قطاع الأعمال الخاص ، فقد أفصحت نتائج الاستبيان عن الآتي:**

- أجمعت الشركات – بكافة أحجامها – أن المُعوّقات الرئيسة تتمثّل في ارتفاع مُعدّل التضخّم وتغيّر سعر الصرف، وتنامي تكاليف الإنتاج، وبخاصة المُستلزمات المُستوردة، فضلًا عن ضعف القوى الشرائية مما ينعكس سلبًا على حجم الطلب السوقي [شكل رقم (51/1)].

شكل رقم (51/1)
المُعوّقات التي واجهت مُجتمع الأعمال خلال الربع الثالث لعام 2023/22

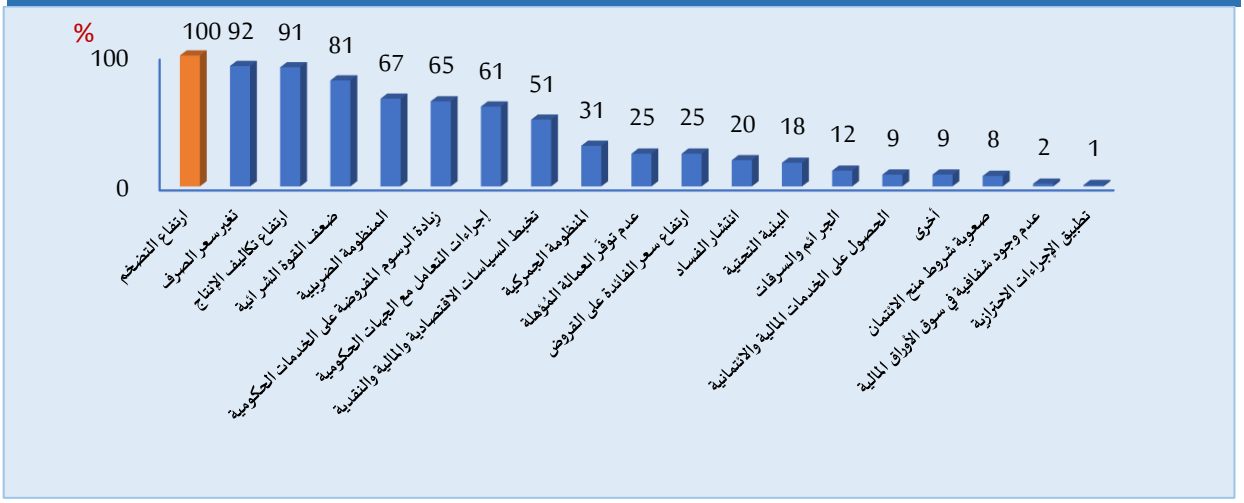

- تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت مُعوقًا مُحدّدًا يُواجهها ويُمكن للشركة اختيار أكثر من مُعوّق.

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان للفترة (يناير – مارس 2023).

- ومن ناحية أخرى، أفادت نتائج الاستبيان أولويّات التصدّي للمُعوّقات القائمة من وجهة نظر قطاع الأعمال وكذا توقّعاتهم بشأن رؤيتهم لتوجّهات الحكومة للتصدي لهذه المُعوقّات. وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (52/1)، ثمة نقاط اتفاق بين مرئيّات القطاع الخاص، ورؤيتهم للتوجّه الحكومي في بعض الأولويّات، مثل التحوّل الرقمي للخدمات الحكومية، وتسهيل الإجراءات الحكومية وتوفير العمالة المُدرّبة، ولكن يظل هناك تباينًا في تقويم الأولويّات، كما هو الحال بالنسبة للمنظومة الضريبية والجمركية ومُعدّلات التضخّم وأسعار الفائدة.

شكل رقم (52/1)
مرئيّات وتوقّعات القطاع الخاص لأولويّات مُعالجة المُعوقات

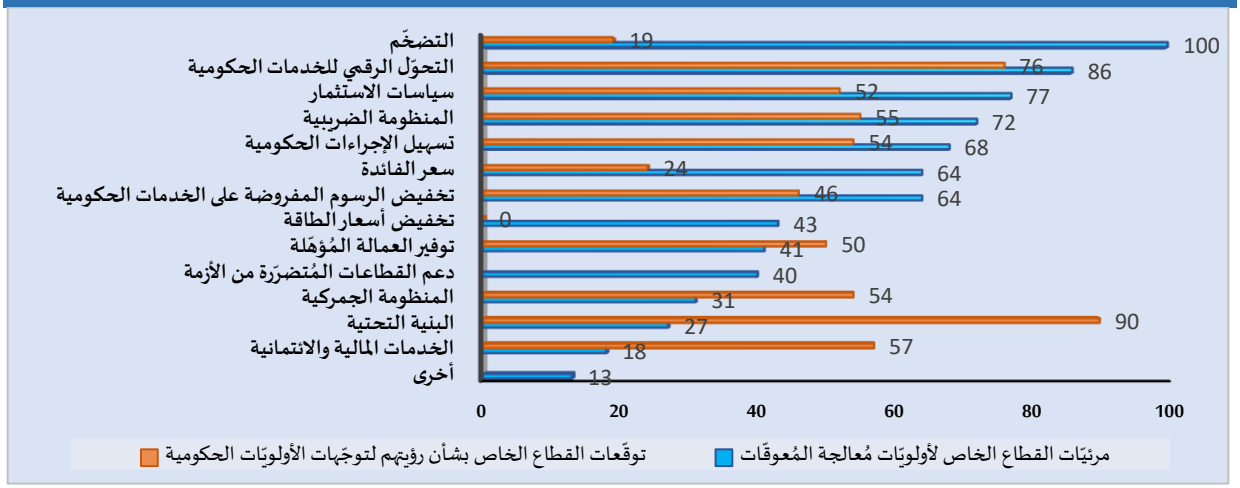

المصدر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نتائج الاستبيان للفترة (يناير – مارس 2023).

- وتُفيد بيانات منظومة البرامج والأداء، المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم إتاحة 1652 فرصة استثمارية في عام 2023/22 استفاد منها ما يربو على 1000 مُستثمر، كما تم صدور 8 قرارات من مجلس الوزراء بإنشاء مناطق حرة جديدة.

3-1 التطوّرات المالية

الصورة الكلية

- **64٪ نسبة الزيادة في الفائض الأوّلي للمُوازنة العامة للدولة في عام 2023/22**

➢ حقّقت الإيرادات العامة زيادة بنسبة تربو على 16٪ خلال العام المالي 2023/22 لتُسجّل نحو 1563.9 مليار جنيه مُقابل 1347.2 مليار جنيه خلال العام السابق. وكذلك نمت المصروفات العامة بنسبة 19.3٪، حيث بلغت قيمتها نحو 2184.6 مليار جنيه مُقابل 1831 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها.

وبالتنسيب إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت نسبة كلٍ من الإيرادات والمصروفات العامة إلى 15.5٪ و21.6٪ على التوالي مُقابل 17٪ و23.1٪ بالترتيب.

ويُلاحظ من استقراء الجدول رقم (24/1)، زيادة قيمة العجز النقدي بنحو 28.3٪، والعجز الكلي بنسبة 25.9٪ في حين استمر الميزان في تحقيق فائض أوّلي بلغ 164.3 مليار جنيه، بنسبة زيادة 63.6٪ عن نظيره في العام السابق.

- **6٪ نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي**

➢ وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة كل من العجز النقدي والفائض الأولي بنحو 0.04 و0.3 نقطة مئوية على الترتيب، في حين تناقصت نسبة العجز الكلي للناتج بمقدار 0.07 نقطة مئوية، لتستقر النسبة عند 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (24/1)
أهم ملامح مؤشرات المالية العامة خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليار جنيه)

البيان	العام المالي		نسبة التغير (٪)
	2022/21	2023/22	
الإيرادات العامة	1347.2	1563.9	16.1
المصروفات العامة	1831	2184.6	19.3
العجز النقدي	483.8	620.7	28.3
العجز الكلي	484.4	609.9	25.9
الفائض الأولي	100.4	164.3	63.6
نسبة الإيرادات للناتج للمحلي الإجمالي (٪)	17	15.5	1.5- نقطة مئوية
نسبة المصروفات للناتج للمحلي الإجمالي (٪)	23.1	21.6	1.5- نقطة مئوية
نسبة العجز النقدي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	6.11	6.15	0.04 نقطة مئوية
نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	6.11	6.04	0.07- نقطة مئوية
نسبة الفائض الأولي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	1.3	1.6	0.3 نقطة مئوية

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، 2023/22.

هيكل الإيرادات العامة:

- **81٪ نسبة الإيرادات الضريبية لجُملة الإيرادات العامة في عام 2023/22**

➢ يتضّح من استقراء الجدول رقم (25/1) المُتعلّق بهيكل الإيرادات العامة خلال عام المتابعة، الآتي:

- استمرار استئثار الضرائب بالشطر الأعظم من الإيرادات العامة بنسبة 80.5٪ من الإجمالي مُقابل 73.6٪، حيث بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية نحو 1258.6 مليار جنيه خلال عام 2023/22 مُقابل 991.4 مليار جنيه خلال العام السابق، بمعدل نمو 27٪.
- تنامي قيمة المنح بنسبة 31.7٪، من 4.1 مليار جنيه إلى 5.4 مليار جنيه، وكذلك ثبات أهميتها النسبية لإجمالي الإيرادات الضريبية على غرار العام السابق عند 0.3٪ خلال عامي المُتابعة.
- تراجُع قيمة الإيرادات الأخرى من 351.7 مليار جنيه إلى نحو 300 مليار جنيه، بنسبة 14.7٪، مع تناقُص نسبتها لإجمالي الإيرادات من 26.1٪ إلى 19.2٪.

جدول رقم (25/1)
هيكل الإيرادات العامة خلال عامي المتابعة عام 2023/22

(مليار جنيه)

البيان	العام المالي		نسبة التغير (٪)	التوزيع النسبي (٪)	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الضرائب	991.4	1258.6	27	73.6	80.5
المنح	4.1	5.4	31.7	0.3	0.3
الإيرادات الأخرى	351.7	299.9	(14.7)	26.1	19.2
الإجمالي	1347.2	1563.9	16.1	100	100

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، 2023/22.

➢ وفيما يخُص التوزيع النسبي لمصادر تمويل الإيرادات، فيُلاحظ استئثار الخزانة العامة بالنصيب الأكبر بنحو 89٪. وجاءت الصناديق والحسابات الخاصة في المرتبة الثانية بنسبة 6.1٪، في حين ساهمت مصادر التمويل الأخرى بنحو 4.8٪، مع هامشيّة مُساهمة المنح (نحو 0.3٪) [(شكل رقم(53/1)].

شكل رقم (53/1)
مصادر تمويل الإيرادات العامة خلال عام 2023/22

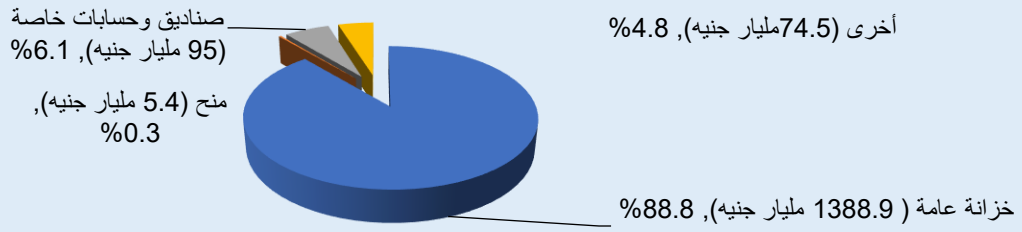

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة،2023/22.

المصروفات العامة:

- **19٪ نسبة زيادة المصروفات العامة خلال عام 2023/22**

ارتفعت قيمة المصروفات العامة للدولة خلال عام المُتابعة إلي نحو 2.2 تريليون جنيه مُقارنة بحوالي 1.8 تريليون جنيه خلال العام المُناظر بنسبة زيادة سجلت حوالي 19.3٪ [شكل رقم (54/1)].

شكل رقم (54/1)
تطور المصروفات العامة للدولة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2022/21 و2023/22

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، 2022/21.

- **تنامي كافة البنود الرئيسة للمصروفات العامة**

➢ يُوضّح الجدول رقم (26/1) هيكل المصروفات العامة خلال عامي المُتابعة، ويتبيّن من استقراء البيانات الواردة تزايد جميع بنود المصروفات العامة خلال عام 2023/22، عدا بند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) كما هو مُبيّن أدناه:

- زيادة بند الفوائد من 584.8 مليار جنيه خلال عام 2021/21 إلى 774.2 مليار جنيه خلال عام 2023/22، بنسبة زيادة 32.4٪، مع مُلاحظة استمرار استحواذ الفوائد على النصيب الأكبر من جملة المصروفات العامة بنحو 35.4٪ في عام 2023/22.
- تنامي بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، لتصل نسبته لجملة المصروفات العامة إلى 20.8٪، ليحتل بذلك المركز الثاني بعد الفوائد من حيث الأهمية النسبية لإجمالي المصروفات.
- ارتفاع قيمة بند الأجور وتعويضات العاملين ليصل إلى 412.4 مليار جنيه مُقابل 358.7 مليار جنيه، بنسبة زيادة 15٪، ليحتل بذلك المركز الثالث من إجمالي المصروفات بنحو 18.9٪.
- استقرار الأهمية النسبية لبند المصروفات الأخرى عند 5.8٪ خلال عام 2023/22، مع ارتفاع قيمته المُطلقة (إلى 127.1 مليار جنيه مقابل 114.7مليار جنيه في عام 2022/21).
- تراجُع الأهمية النسبية لبند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) لتصل إلى 13.2٪ مُقابل 18٪ في العام السابق.
- تنامي بند شراء السلع والخدمات بنسبة 28.3٪، مع شبه ثبات مُساهمته النسبية حول (5.9٪ عام 2023/22 مُقابل 5.4٪ في العام السابق).

جدول رقم (26/1)

هيكل المصروفات العامة خلال عامي 2022/21 و2023/22

البيان	بالمليار جنيه		نسبة التغير (٪)	التوزيع النسبي (٪)	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الأجور وتعويضات العاملين	358.7	412.4	15	19.6	18.9
شراء السلع والخدمات	99.6	127.8	28.3	5.4	5.9
الفوائد	584.8	774.2	32.4	31.9	35.4
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	343.4	454.1	32.2	18.8	20.8
المصروفات الأخرى	114.7	127.1	10.8	6.3	5.8
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	329.7	289	(12.3)	18	13.2
الإجمالي	**1831**	**2184.6**	**19.3**	**100**	**100**

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، 2022/21.

- بالنسبة لمصادر تمويل المصروفات العامة للدولة، فجاءت الخزانة العامة في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 92٪، تليها الصناديق والحسابات الخاصة بنحو 4.2٪، ثم مصادر التمويل الأخرى بنسبة 3.3٪، مع هامشيّة مُساهمة كلٍ من القروض والمنح حيث لم تتعد نسبتهما 1٪ (0.3٪، 0.2٪ على الترتيب) [شكل رقم (55/1)].

شكل رقم (55/1)

مصادر تمويل المصروفات العامة خلال عام 2023/22

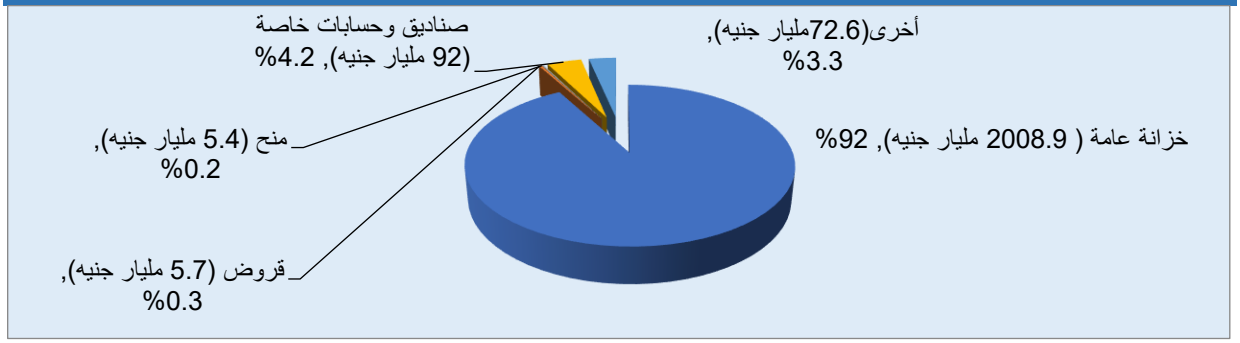

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة،2023/22.

العجز الكلي ودين أجهزة المُوازنة العامة

- يُوضح الجدول رقم (27/1) تطوّر نسبة العجز الكلي ودين أجهزة المُوازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014/13 – 2023/22).

جدول رقم (27/1)

تطوّر نسبة العجز الكلي ودين أجهزة الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	٪ العجز الكلي	٪ دين أجهزة المُوازنة العامة
2014/13	12	89.3
2015/14	11.4	93.1
2016/15	12.5	102.8
2017/16	10.2	100.9

السنة	٪ العجز الكلي	٪ دين أجهزة المُوازنة العامة
2018/17	9.1	90.5
2019/18	7.5	83.9
2020/19	7.4	80.9
2021/20	6.8	84.6
2022/21	6.1	87.2
2023/22	6.04	95.7

المصدر: وزارة المالية، مُوازنة المواطن للعام المالي 2023/22

- من واقع تطوّرات العجز الكلي والمُوازنة العامة لأجهزة الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على امتداد الفترة 2015/14 – 2023/22، يُمكن استخلاص الآتي:

- التناقص المُطرد في نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي من 12٪ عام 2014/13 إلى نحو 9٪ عام 2018/17، ثم إلى 6٪ في عام المُتابعة (2023/22).
- تواصُل تراجُع نسبة دين أجهزة الدولة للناتج المحلي بعد أن كان قد تخطت 100٪ في عامي 2016/15، 2017/16، ليهبط إلى 84٪ في عام 2019/18 ثم إلى نحو 81٪ عام 2020/19، مع عودة للتصاعُد إلى 85٪ عام 2021/20 ثم إلى 95.7٪ في عام المُتابعة.

4-1 التطوّرات النقدية والمصرفية

أولًا: تطوّر السيولة المحلية ومُكوّناتها

- **تنامي السيولة المحلية بنحو 25٪ في يونيو 2023**

➢ ارتفعت السيولة المحلية في يونيو 2023 إلى نحو 8.25 تريليون جنيه مُقابل 6.61 تريليون جنيه في الشهر المُناظر من العام السابق مُحقّقة بذلك معدل نمو 24.8٪، في حين تراجعت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي إلى 80.9٪ مُقابل 84.3 ٪ في شهري المُتابعة على التوالي [شكل رقم (56/1)].

شكل رقم (56/1)
تطوّر السيولة المحلية ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي

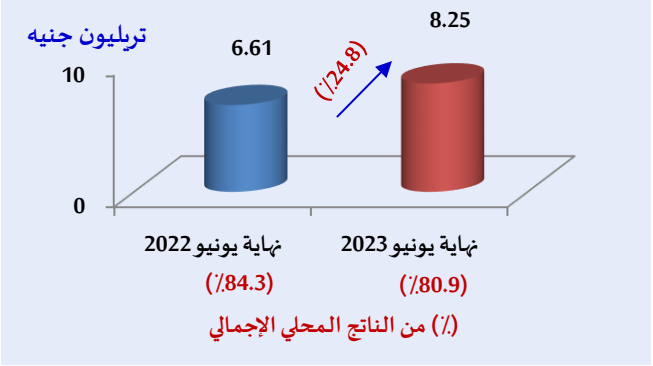

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

➢ كما هو مُوضّح بالشكل رقم (57/1)، استمر مُتوسط مُعدّل نمو السيولة في الارتفاع من 15.8٪ في الفترة (2011/10 – 2016/15) إلى 21.9٪ في الفترة اللاحقة حتى عام2023/22.

شكل رقم (57/1)
تطوّر السيولة المحلية خلال الفترة من 2011/10 إلى 2023/22

المصدر: البنك المركزي المصري، سنوات مُختلفة.

- **استقرار المعروض النقدي عند 25٪ من حجم السيولة المحلية**

➢ بالنظر إلى تطوّر نمو المكوّنين الأساسيين للسيولة المحلية، فقد ارتفع المعروض النقدي بنحو 33.4٪، كما نمت أشباه النقود[1] بنسبة 22.1٪ خلال شهر يونيو من عامي المُتابعة [شكل رقم (58/1)]. مع مُلاحظة تفاوت بسيط في الأهمية النسبية لمُكوّني السيولة المحلية خلال شهر يونيو من عام المُتابعة عند 25٪ و75٪ (بالمُقارنة 23.4٪ و76.6٪) على التوالي في عام 2022/21.

---

(1) تتكون من الودائع غير الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية، والودائع بالعملات الأجنبية غير الحكومية الجارية (مطروحًا منها الشيكات والحوالات المُشتراة) وغير الجارية لدى كافة وحدات الجهاز المصرفي.

شكل رقم (58/1)

تطوّر حجم المعروض النقدي وأشباه النقود في يونيو 2022 و2023

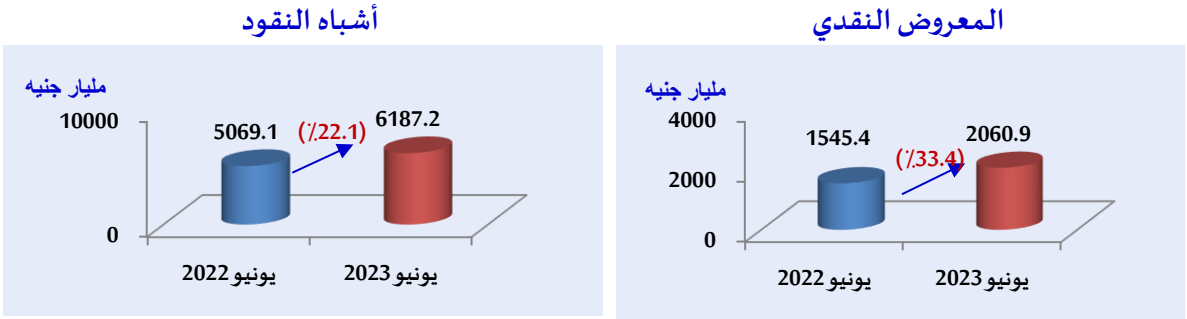

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس 2023.

- بتحليل مُكوّنات أشباه النقود، يُلاحظ ارتفاع الودائع غير الجارية بالعُملة المحلية من نحو 4.22 تريليون جنيه في شهر يونيو 2022 إلى 4.67 تريليون جنيه في شهر يونيو 2023، مُحقّقة زيادة مقدارها نحو 448.1 مليار جنيه. وكذلك، ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 79.2٪ وبما يُعادل نحو 670 مليار جنيه.
- بالنسبة لمُكوّنات المعروض النقدي، يُلاحظ نمو الودائع الجارية بالعُملة المحلية بنسبة 37.2٪، حيث بلغت نحو 1051.8 مليار جنيه في شهر يونيو 2023 (بزيادة قدرُها 285 مليار جنيه مُقارنة بشهر يونيو 2022)، كما ارتفع النقد المُتداول خارج الجهاز المصرفي من 778.6 مليار جنيه في يونيو 2022 إلى 1009.2 مليار جنيه في يونيو 2023 (بزيادة بلغت 230.6 مليار جنيه)، بنسبة نمو 29.6٪.
- يوضّح الشكل رقم (59/1) مكوّنات الزيادة في السيولة المحلية في شهر يونيو من عامي المُتابعة، والبالغة نحو 1633.7 مليار جنيه، مع ملاحظة استحواذ الزيادة في أشباه النقود على نحو 68٪ من جملة الزيادة في السيولة المحلية مُقابل نحو 32٪ للزيادة في المعروض النقدي.

شكل رقم (59/1)

التغير في مُكوّنات السيولة المحلية ومُعدّلات نموها خلال عامي 2022/21، 2023/22

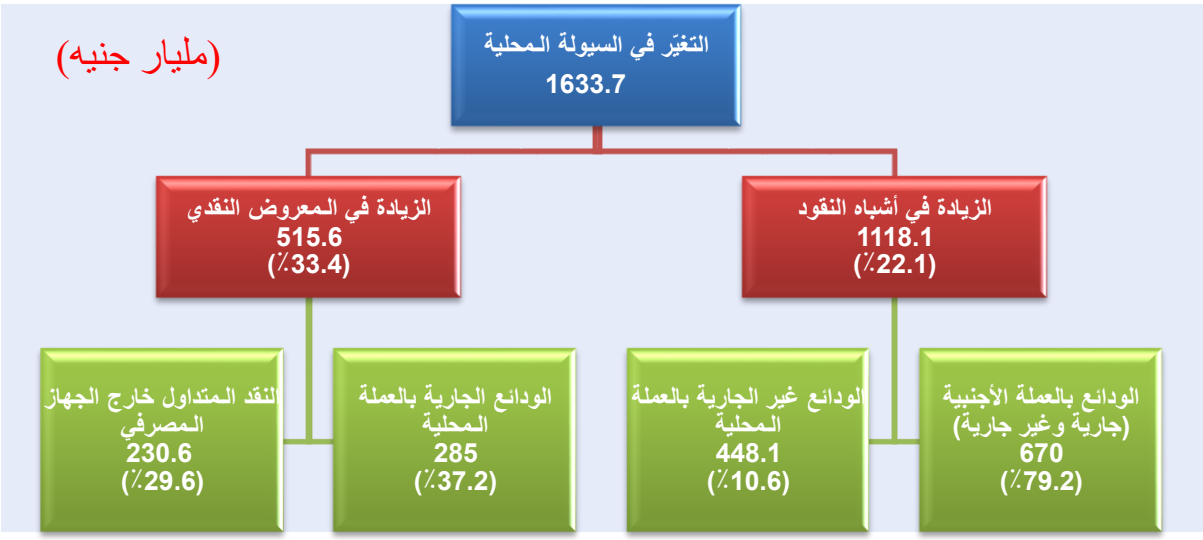

(الأرقام بين الأقواس تُعبّر عن مُعدّلات النمو)

المصدر: بيانات البنك المركزي المصري.

- **نحو 69٪ نسبة الودائع المحلية من السيولة المحلية**

➢ يُوضّح الشكل رقم (60/1) تطوّر التوزيع النسبي للودائع الجارية وغير الجارية بالعُملة المحلية لإجمالي السيولة المحلية على امتداد عام المُتابعة 2023/22، ويُلاحظ الاتجاه نحو التراجُع المُستمر على امتداد معظم شهور عام المُتابعة بدءًا من الربع الثاني، ليستقر عند نحو 69.4٪ بنهاية يونيو 2023.

شكل رقم (60/1)

تطوّر التوزيع النسبي للودائع الجارية وغير الجارية بالعملة المحلية لإجمالي السيولة المحلية على امتداد عام المتابعة 2023/22

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، نشرات مختلفة.

ثانيًا: تطوّر الودائع المصرفية خلال عام 2023/22

- **28.5٪ مُعدّل نمو الودائع في عام المتابعة**

➢ يُلاحظ استمرار الاتجاه التصاعُدي للودائع المصرفية على امتداد الأعوام السابقة من نحو 965.3 مليار جنيه في عام 2011/10 إلى نحو 3042 مليار جنيه في عام 16/ 2017 بمُعدّل نمو 42.6٪ عن العام السابق 2016/15، ثم إلى نحو 9472.6 مليار جنيه في عام 22/ 2023، بمُعدّل نمو 28.5٪ عن العام السابق 21/ 2022 [شكل رقم (61/1)].

شكل رقم (61/1)

تطوّر الودائع لدى البنوك خلال الفترة من 2011/10 إلى 2023/22

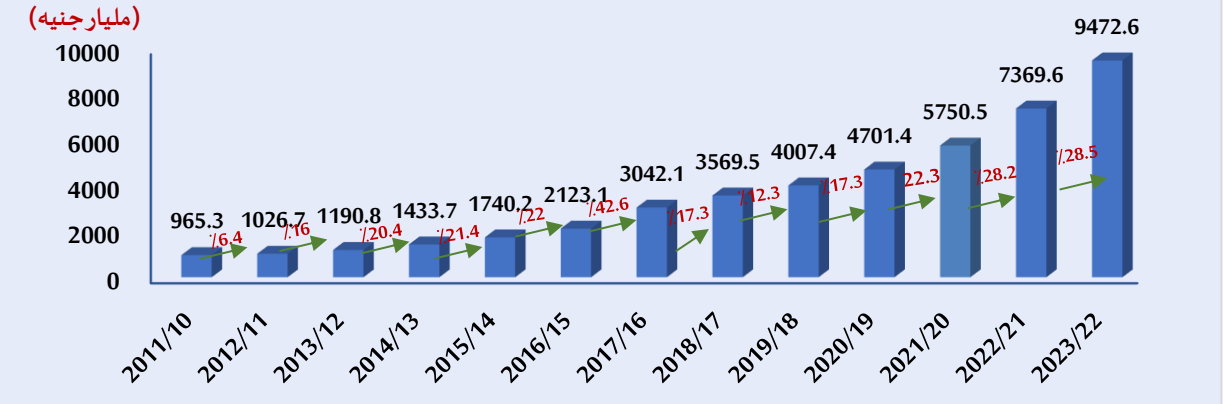

المصدر: نشرات البنك المركزي المصري، سنوات مُختلفة.

➢ يُوضّح الشكل رقم (62/1) التطوّرات الشهرية لجملة الودائع على امتداد عام المُقارنة، ويُلاحظ التصاعُد المُطرد في حجم الإيداعات الشهرية، ويعود ذلك إلى تنامي الثقة في سلامة القطاع المصرفي واستقرار السياسات النقدية، وإلى نهج التحوّط الاستثماري في ظل تبِعات جائحة فيروس كورونا والأزمة الروسية/ الأوكرانية وتأثيرهما السلبي على اقتصاديّات السوق، مع تفضيل أصحاب المُدخرات من المُواطنين إيداع أموالهم في صورة شهادات ادخار وودائع آجلة باعتبارها ملاذًا آمنًا في ضوء ارتفاع مخاطر عدم اليقين.

وقد شجّع علي تنامي هذه الودائع على وجه الخصوص ارتفاع العائد على الإيداعات، وحِرص البنك المركزي على انتهاج سياسات نقدية تحوّطية حِذرة تستهدف احتواء التضخّم وضبط المعروض النقدي والحِفاظ على أموال المودعين.

شكل رقم (62/1)

تطوّر حجم الودائع المصرفية خلال عام 2023/22

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، نشرات مختلفة.

- **نحو 77٪ نسبة مُساهمة الودائع غير الحكومية في إجمالي الودائع المصرفية**

➢ بلغت الودائع غير الحكومية نحو 7.3 تريليون جنيه (بنهاية يونيو 2023) من إجمالي الودائع المصرفية، في حين بلغت الودائع الحكومية نحو 2.2 تريليون جنيه، بنسبة 22.8٪ من الإجمالي، وبزيادة قدرُها 2.6 نقطة مئوية عن حصّتها في الشهر ذاته من العام السابق [شكل رقم (63/1)].

شكل رقم (63/1)

تطوّر هيكل الودائع المصرفية (الحكومية وغير الحكومية) في نهاية شهر يونيو من عامي المتابعة

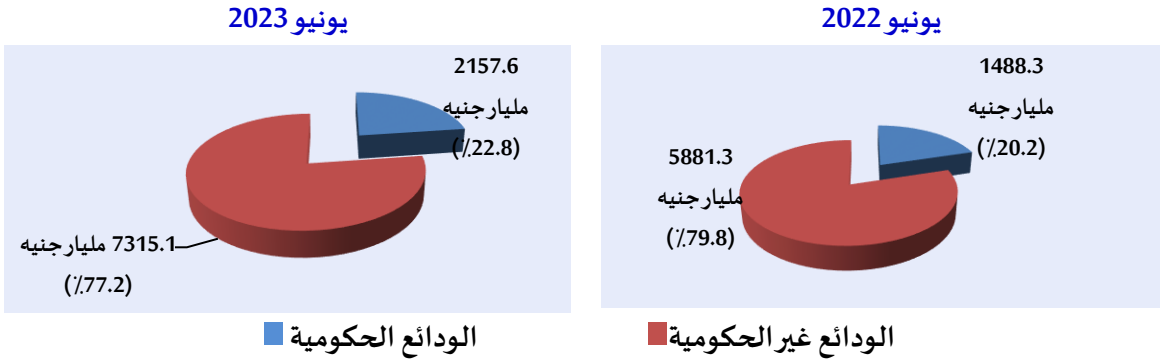

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس 2023.

- **نحو 80٪ مُساهمة الادخار العائلي في جملة الودائع غير الحكومية بالعُملة المحلية**

➢ بلغت مُدخرات القطاع العائلي بالعملة المحلية نحو 4.59 تريليون جنيه، بنسبة مُساهمة قدرُها 79.9٪ من جملة الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية في يونيو 2023 مُقارنة بإجمالي قدرُه 4.18 تريليون جنيه في نهاية يونيو 2022 بنسبة 83.4٪ من الإجمالي، وهذه النسب المُرتفعة تجعل ودائع القطاع العائلي الوعاء الادخاري الرئيس للجهاز المصرفي. أما ودائع قطاع الأعمال الخاص، فقد بلغت نحو 985.2 مليار جنيه، بنسبة مُساهمة 17.1٪ بنهاية يونيو 2023، مع مُلاحظة هامشية مُساهمات كلٍ من قطاع الأعمال العام والقطاع الخارجي (نحو 2.5٪ و0.5٪ على التوالي) [شكل رقم (64/1)].

شكل رقم (64/1)

الهيكل النسبي للودائع غير الحكومية بالعملة المحلية في نهاية شهر يونيو من عامي المتابعة

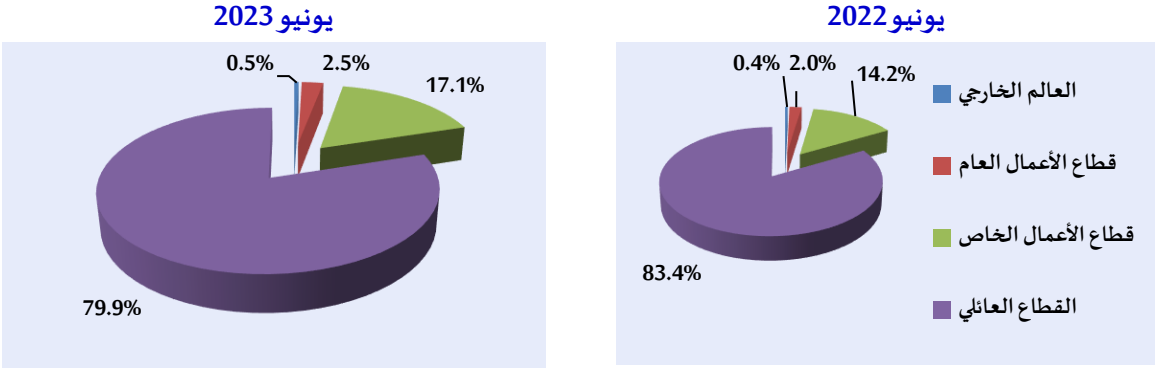

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس 2023.

➢ فيما يخُص هيكل الودائع غير الحكومية بالعُملة الأجنبية، فقد استأثرت ودائع القطاع العائلي أيضًا بالنسبة الأكبر (58.7٪) من إجمالي هذه الودائع في يونيو 2023، بزيادة قدرُها 385 مليار جنيه عن نظيرتها في الشهر ذاته من العام السابق، إلا أنها تناقصت عن العام السابق مع تصاعُد الوزن النسبي لباقي القطاعات حيث ارتفعت نسبة مُساهمة ودائع قطاعي الأعمال العام والخاص بالعملة الأجنبية إلي 5.8٪ و32.4٪ مُقارنة بـ 5.3٪ و32.5٪ خلال العام السابق، وكذلك المساهمة النسبية لقطاع العالم الخارجي من 2.9٪ إلي 3.1٪ خلال شهر يونيو من عامي 2022 و2023 علي الترتيب [شكل رقم (65/1)].

شكل رقم (65/1)

تطوّر هيكل الودائع غير الحكومية بالعملة الأجنبية في نهاية شهر يونيو من عامي المتابعة

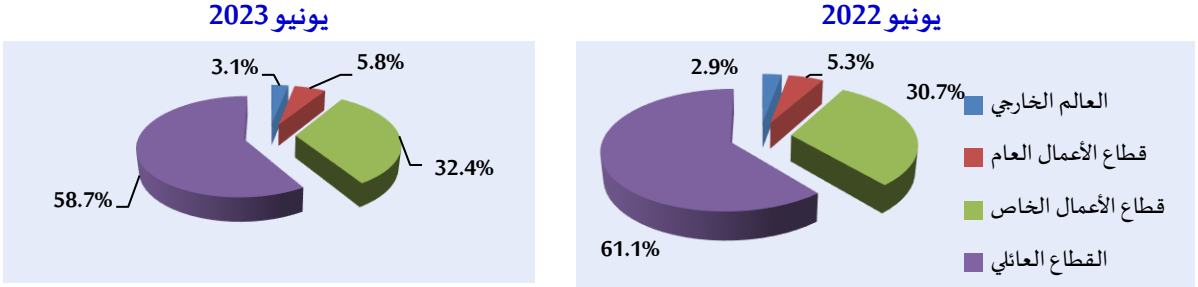

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس 2023.

- **80٪ نسبة الودائع بالعملة المحلية من إجمالي الودائع في عام 2023/22**

➢ بلغت نسبة مُساهمة الودائع بالعملة المحلية لإجمالي الودائع المصرفية نحو 80.3٪ بنهاية يونيو 2023 بالقياس بنحو 85.4٪ في الشهر المُناظر من العام السابق، مُسجّلة من الناحية المطلقة نحو 7.6 تريليون جنيه مُقابل نحو 6.3 تريليون جنيه في عام 2022/21.

➢ ارتفعت الأهمية النسبية للإيداعات بالنقد الأجنبي، من 14.6٪ من إجمالي الودائع (نحو 1073.4 مليار جنيه) في نهاية يونيو 2022 إلى 19.7٪ بقيمة تُعادل 1865.9 مليار جنيه بنهاية يونيو 2023 [شكل رقم (66/1)].

شكل رقم (66/1)

تطوّر هيكل الودائع بالعملة الأجنبية والمحلية في نهاية شهر يونيو من عامي المتابعة

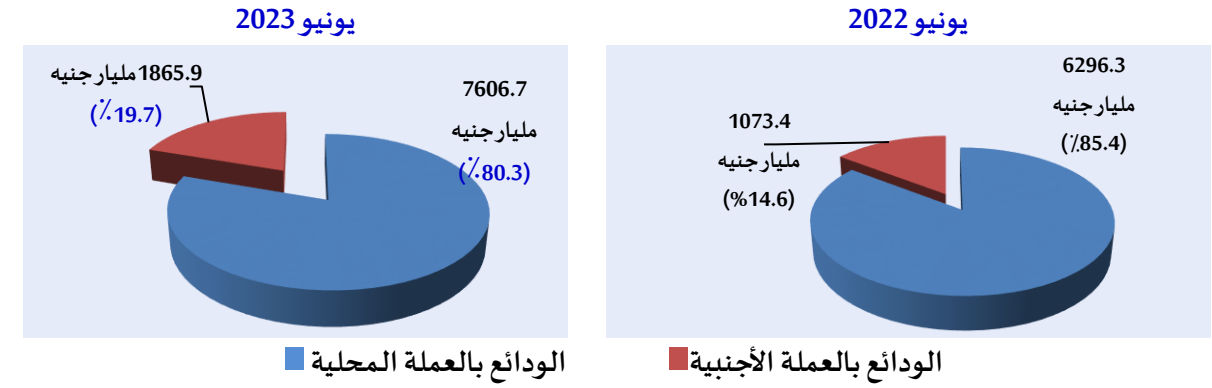

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس 2023.

➢ تعكس التطوّرات سالفة الذكر التغيّرات التي طرأت في اتجاهات السياسة النقدية في الآونة الأخيرة، حيث ارتفعت أسعار الإيداع والإقراض وإعادة الخصم إلى 18.25٪ و19.25٪ و18.75٪ بالترتيب في يونيو 2023، بفارق سبع نقاط مئوية عن الأسعار المُناظرة في يونيو من العام السابق [جدول رقم (28/1)].

جدول رقم (28/1)

تطوّر سعري الإيداع والإقراض (يونيو 2022 و2023)

البيان	يونيو 2022	يونيو 2023
سعر الإيداع لدى البنك المركزي لمدّة ليلة واحدة (٪)	11.25	18.25
سعر الإقراض لدى البنك المركزي (٪)	12.25	19.25
سعر إعادة الخصم (٪)	11.75	18.75

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس 2023.

ثالثًا: تطوّر عمليّات الإقراض والخصم

- **استقرار نسب الإقراض والخصم لجملة الودائع عند نحو 51٪**

بالتوازي مع نمو أرصدة الإقراض بنحو 35.2٪ من 3.5 تريليون جنيه في يونيو 2022 إلى نحو 4.7 تريليون جنيه في يونيو 2023، فقد بلغت نسبة الإقراض والخصم نحو 50.8٪ من جملة الودائع المصرفية لدي البنوك بنهاية يونيو 2023، وذلك مقابل (48.5٪) في نهاية يونيو 2022 [شكل رقم (67/1)].

شكل رقم (67/1)
تطوّر نسب الإقراض والخصم لجملة الودائع لدي البنوك خلال عام 2023/22

المصدر: البنك المركزي المصري، نشرة أغسطس 2023.

- كما هو مُبيّن بالجدول رقم (29/1)، شكّلت توظيفات الحكومة في الأوراق المالية نحو 5.7 تريليون جنيه من إجمالي توظيفاتها البالغة نحو 5.8 تريليون جنيه، بنسبة تُناهز 97٪ مُقابل 3٪ في حالة قطاع الأعمال الخاص.
- بوجه عام، بلغت التوظيفات في الأوراق المالية نحو 57٪ من إجمالي التوظيفات مُقابل 43٪ لأغراض الإقراض والخصم.

جدول رقم (29/1)
هيكل التوظيفات بحسب النوع والقطاع خلال شهر يونيو 2023*

(مليار جنيه)

القطاع	توظيفات في أوراق مالية	التوزيع النسبي	إقراض وخصم	التوزيع النسبي	الإجمالي	التوزيع النسبي
القطاع الحكومي	5667.3	96.9	2472.3	56.8	8139.6	79.8
قطاع الأعمال العام	0.9	0.01	163.9	3.8	164.8	1.6
قطاع الأعمال الخاص	179.1	3.1	1715.8	39.4	1894.9	18.6
جملة	**5847.3**	**100**	**4352**	**100**	**10199.3**	**100**
(٪ من الإجمالي)	57.3	--	42.7	--	**100**	--

* تمثل توزيعات الائتمان المحلي.

المصدر: البنك المركزي المصري.

- تلجأ البنوك إلى هذا التوظيف باعتباره أقل مُخاطرة وأفضل البدائل الائتمانية المُتاحة. ووفقًا للتوجّهات الحديثة، تسعي البنوك إلى تنويع المحفظة الائتمانية على نحو يفي بالمتطلّبات التمويلية لكافة القطاعات (القطاع الخاص، والقطاع العائلي، والقطاع الحكومي).

- **استحواذ القطاعين الخاص والحكومي على نحو 79٪ من القروض المصرفية**

- يعكس هيكل القروض المصرفية حصول القطاع الحكومي على نسبة 42.8٪ من إجمالي القروض، والقطاع الخاص على نحو 36٪، أي بإجمالي يُناهز 79٪ من جملة القروض المصرفية، بنهاية يونيو

2023، في حين شكلت قروض القطاع العائلي نحو 17.6٪ من الإجمالي، وللقطاعات الأخرى 3.5٪، والقطاع الخارجي 0.1٪.

- بمُقارنة ذلك بالعام السابق، يُلاحظ ارتفاع نسبة القروض الممنوحة للقطاع الحكومي حيث سجّلت حينها 37.3٪ من إجمالي القروض في يونيو 2022، في حين تراجعت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (نحو 38.4٪ في الشهر ذاته)، مع ملاحظة هامشية نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخارجي في عامي المُتابعة [شكل رقم (68/1)].

شكل رقم (68/1)
هيكل القروض المصرفية بحسب القطاع خلال شهر يونيو من عامي 2022 و2023

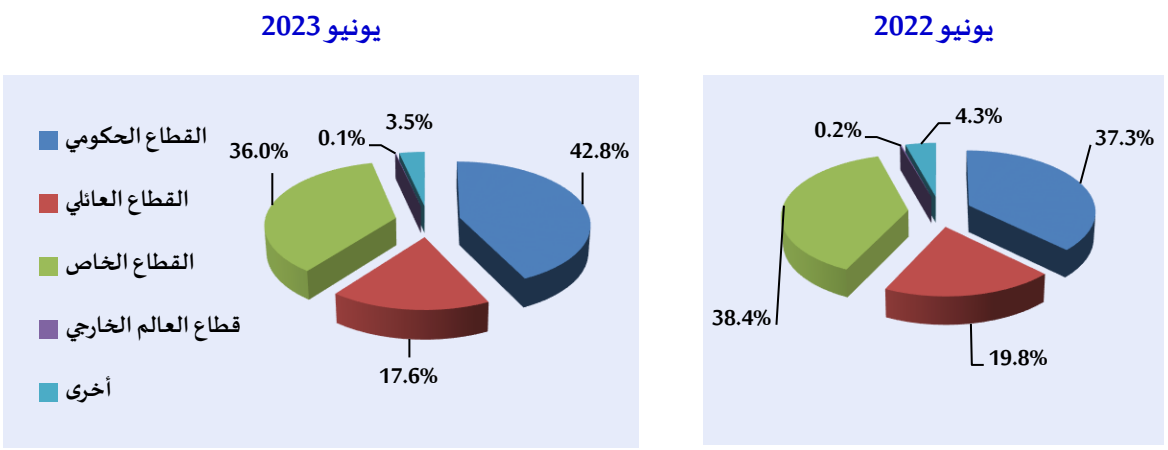

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **43٪ نصيب القطاع الصناعي من جملة القروض المصرفية للقطاع الخاص**

- استحوذ قطاع الصناعة على قروض قدرُها 735.1 مليار جنيه بنسبة 43.3٪ من إجمالي القروض المصرفية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص لتحتل بذلك المركز الأول، وهو ما يعكس الأولوية الممنوحة لقطاع الصناعة لما له من أهمية بالغة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. وجاءت الأنشطة الخدمية في المركز الثاني، حيث بلغت حصّتها نحو 38٪ من جملة القروض، ثم الأنشطة التجارية بنحو 15٪ من الإجمالي، مع هامشية نسبة القطاع الزراعي (3.4٪) [شكل رقم (69/1)].

شكل رقم (69/1)
التوزيع النسبي لأرصدة القروض الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص (بالعملة المحلية والأجنبية) بنهاية شهر يونيو 2023

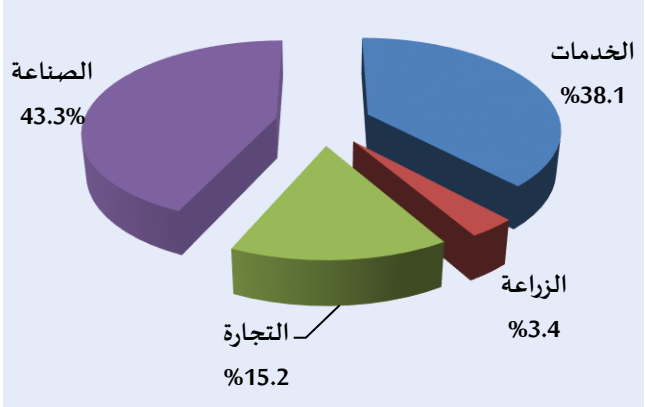

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية**

➢ ارتفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري من نحو 18.7 جنيه/ دولار في يونيو 2022، ليُسجّل 30.9 جنيه/ دولار في شهر يونيو 2023 بنسبة 65.2٪ وذلك بعد قرارات البنك المركزي المتتالية بتحرير سعر الصرف في شهري مارس وأكتوبر 2022، ثم في شهر مارس 2023[1]. وكذلك، ارتفع سعرا صرف اليورو والجنيه الاسترليني ليصلا إلى 33.4 و39.8 جنيه مقابل 19.8 و23.1 جنيه بنهاية يونيو 2022 بنسبة زيادة 68.7٪ و72.3٪ على التوالي] جدول رقم (30/1)].

جدول رقم (30/1)

تطوّر متوسطات أسعار الصرف للعملات الأجنبية الرئيسة خلال العام المالي 2023/22

العملة/ العام	2022									2023		
	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
الدولار الأمريكي	18.7	18.9	19.1	19.4	20.2	24.4	24.7	28.8	30.5	30.8	30.9	30.9	30.9
اليورو	19.8	19.3	19.4	19.2	19.9	24.9	26.1	31	32.6	33	33.8	33.5	33.4
الجنيه الإسترليني	23.1	22.7	22.9	21.9	22.9	28.7	30	35.2	36.9	37.4	38.4	38.5	39.8

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ تجدُر الإشارة إلى الارتفاع المُتواصل في مُعدّل الدولرة للودائع الأجنبية كنسبة من إجمالي الودائع في السيولة المحلية على امتداد شهور المتابعة، وذلك وفقاً للمؤشرات الثلاثة الواردة بالشكل رقم (70/1)].

شكل رقم (70/1)

مُؤشّرات مُعدّل الدولرة خلال الفترة (يوليو 2022 - يونيو 2023)

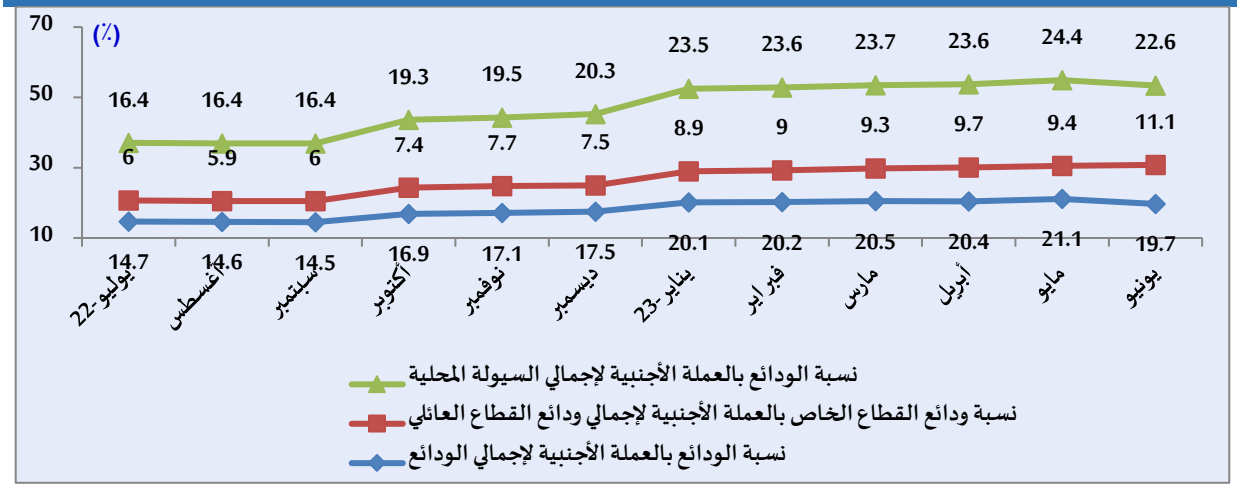

المصدر: البنك المركزي المصري.

[1] في مارس 2022، تم تخفيض قيمة الجنيه المصري ليُصبح سعر الصرف 16.8 جنيه/ دولار، وحدث التخفيض الثاني في أكتوبر 2022 ليُصبح السعر 22.4 جنيه/ دولار، وأخيرًا، حدث التخفيض الثالث في مارس 2023 ليصير السعر 30.9 جنيه/ دولار.

1-5 المُعاملات الاقتصادية الدولية

أولًا: الميزان التجاري

- يعكس الميزان التجاري موقف الصادرات السلعيّة والواردات السلعيّة المُقابلة، على مُستوى كلٍ من المُعاملات البترولية وغير البترولية والصورة الإجمالية.

وفيما يلي أهم مُؤشّرات الميزان التجاري لعام المُتابعة 2023/22 بالمُقارنة بالمُؤشّرات المُناظرة للعام السابق 2022/21.

- **28٪ نسبة التراجُع في عجز الميزان التجاري في عام المُتابعة**

- شهد عجز الميزان التجاري تراجُعًا ملحوظًا بمعدل 28.1٪ ليقتصر على نحو 31.2 مليار دولار خلال العام المالي 2023/22 مُقارنة بنحو 43.4 مليار دولار في العام السابق. ويعود تراجُع العجز التجاري إلى انخفاض قيمة الواردات بنسبة 18.9٪ حيث تناقصت بنحو 16.5 مليار دولار لتقتصر على 70.8 مليار دولار في عام المُتابعة مُقابل 87.3 مليار دولار في العام السابق.
- ومن ناحية أخرى، سجّلت حصيلة الصادرات انخفاضًا قيمته 4.3 مليار دولار لِتبلُغ نحو 39.6 مليار دولار في عام 2023/22 مُقابل 43.9 مليار دولار في العام السابق [شكل رقم (71/1)].

شكل رقم (71/1)

تطوّر الميزان التجاري خلال عامي 2022/21 و2023/22

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **410 مليون دولار فائض الميزان التجاري البترولي**

- انخفض فائض الميزان التجاري البترولي ليُسجّل 410 مليون دولار في عام المُتابعة، مُقابل تحقيق فائض قدرُه نحو 4.4 مليار دولار في العام السابق، ليُسجّل بذلك تراجُعًا بنسبة 90.7٪، وجاء ذلك على خلفيّة انخفاض صادرات المُنتجات البترولية بنحو 1.7 مليار دولار، والزيت الخام بنحو 1.5 مليار دولار، والغاز الطبيعي بنحو 988 مليون دولار عن العام السابق. وقد بلغت الصادرات البترولية حوالي 13.8 مليار دولار، بينما سجّلت الواردات البترولية المُناظرة نحو 13.4 مليار دولار.

- **81٪ نصيب الواردات غير البترولية من جملة الواردات السلعيّة عام 2023/22**

➢ انخفضت نسبة الواردات غير البترولية من جملة الواردات السلعية من نحو 84.5٪ إلى 81.1٪، حيث سجّلت نحو 57.4 مليار دولار في عام 2023/22، مُقابل حوالي 73.8 مليار دولار في العام السابق.

➢ شهدت الواردات البترولية، تراجُعًا طفيفًا حيث سجّلت نحو 13.4 مليار دولار في عام 2023/22 مُقابل 13.5 مليار دولار في العام السابق، ومع ذلك، ارتفعت نسبتها لجملة الواردات السلعية إلى 18.9٪ مُقابل 15.5٪ في العام السابق.

➢ يُوضّح الجدول رقم (31/1) الصورة الإجمالية لتطوّرات الميزان التجاري خلال عامي المُتابعة بحسب البنود الرئيسة لكلٍ من الصادرات والواردات، والتي أسفرت عن الارتفاع الملحوظ في نسبة تغطية الصادرات للواردات لتصل إلى 56٪ في عام 2023/22 بالمقارنة بنحو 50.3٪ خلال العام السابق.

جدول رقم (31/1)

تطوّر البنود الرئيسة في الميزان التجاري خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليون دولار)

البنود الرئيسة	2022/21	2023/22	مُعدّل النمو (٪)
عجز الميزان التجاري	43396	31159.6	(28.2)
حصيلة الصادرات	43906.4	39624.0	(9.8)
- صادرات بترولية	17977.2	13816.5	(23.1)
- صادرات غير بترولية	25929.2	25807.5	(0.47)
الصادرات غير البترولية لجملة الصادرات (٪)	59.1	65.1	--
مدفوعات عن الواردات	87302.4	70783.6	(18.9)
- واردات بترولية	13544.6	13406.5	(1)
- واردات غير بترولية	73757.8	57377.1	(22.2)
الواردات غير البترولية لجملة الواردات (٪)	84.5	81.1	--
فائض الميزان البترولي	4432.6	410	(90.8)
عجز الميزان غير البترولي	47828.6	31569.6	(34)
نسبة تغطية الصادرات السلعيّة للواردات (٪)	50.3	56	--

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **انكماش نسبي في الفجوة الاستيرادية السلعيّة بقيمة 12.2 مليار دولار في عام المُتابعة**

➢ تُفيد بيانات السلسلة الزمنية من عام 2017/16 إلى عام 2022/21 اتساع الفجوة بين الواردات السلعيّة والصادرات السلعيّة حيث زادت من نحو 37 مليار دولار عام 2017/16 لتصل إلى 43.4 مليار دولار في عام 2022/21، في حين شهدت الفجوة انخفاضًا ملحوظًا في عام 2023/22 بمقدار 12.2 مليار دولار لتُسجّل 31.2 مليار دولار نتيجة تراجُع كلٍ من الصادرات والواردات السلعية [شكل رقم (72/1)].

شكل رقم (72/1)
تطوّر الصادرات والواردات السلعيّة خلال الفترة (2017/16 – 2023/22)

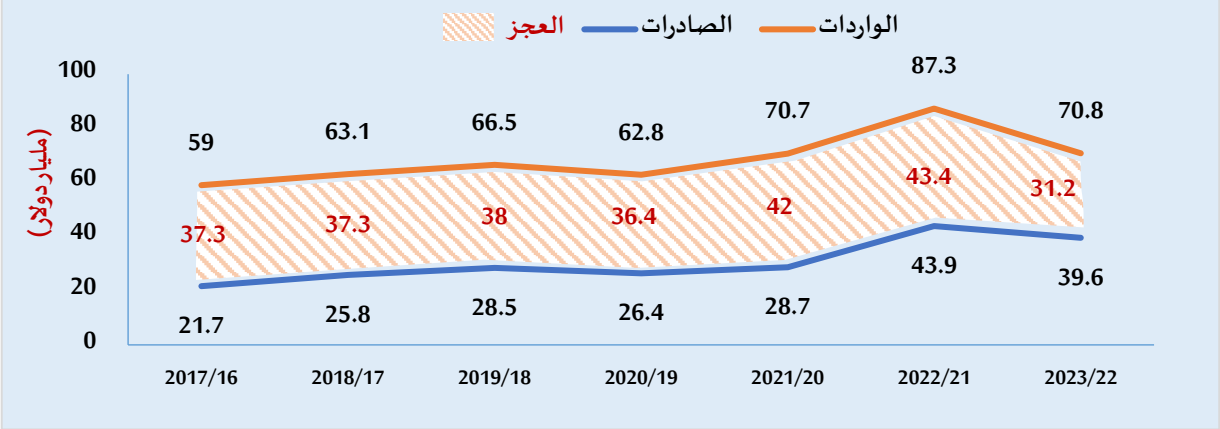

المصدر: بيانات البنك المركزي المصري

الميزان السلعي

- **40٪ نصيب السلع تامة الصنع من إجمالي الصادرات السلعيّة**

➢ من خلال تتبّع التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع، يُلاحظ استحواذ مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومُنتجاتها على الشطر الأكبر من جُملة الصادرات السلعية بنسبة تُناهز 40٪، تليها مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومُنتجاتها بنسبة بلغت 35.3٪، وبعدها مجموعة السلع نصف المصنّعة في المرتبة الثالثة بنسبة 14.9٪، ثم صادرات المواد الخام بنحو 9.7٪، مع هامشية الصادرات غير المُوزّعة بنسبة لا تكاد تُذكر [جدول رقم (32/1)].

➢ من أهم السلع التي ارتفعت صادراتها: الخضر الطازجة والمبرّدة والمطبوخة، والبطاطس ضمن مجموعة صادرات المواد الخام، والذهب والحديد صب زهر ضمن مجموعة السلع نصف مُصنعة، والألبان والجبن ومُنتجاتهما والأسمدة الفوسفاتية أو المعدنية وسيارات الركوب ضمن مجموعة السلع تامة الصنع.

جدول رقم (32/1)
التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليون دولار)

الصادرات	العام المالي		معدل التغيّر (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الوقود والزيوت المعدنية ومُنتجاتها	18171.5	14000.4	(23)	41.4	35.3
المواد الخام	3504.9	3849.8	9.8	8	9.7
السلع نصف المصنّعة	5936	5892.3	(0.7)	13.5	14.9
السلع تامة الصُنع	16293.4	15881.3	(2.5)	37.1	40.1
الصادرات المتنوّعة غير الموزّعة	0.6	0.2	(66.7)	0.001	0.001
إجمالي الصادرات	**43906.4**	**39624**	**(9.8)**	**100**	**100**

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ ساهمت أهم عشر مُنتجات من الصادرات المصرية خلال عام 2023/22 بنحو 58.3٪ من إجمالي الصادرات في العام ذاته، وتمثّلت أهمّها في المُنتجات البترولية بنحو 11.4 مليار دولار، بنسبة تُناهز نصف إجمالي صادرات العشرة الأوائل، ثم البترول الخام بنحو 10.1٪، وتفاوتت نسبة باقي المُنتجات بين 3.1٪ و9.7٪ من إجمالي أهم عشرة مُنتجات تم تصديرها [جدول رقم (33/1)].

جدول رقم (33/1)

قائمة أهم مُنتجات تصديرية خلال عام 2023/22

الصادرات السلعيّة	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي (٪)
المنتجات البترولية*	11483.9	49.7
البترول الخام	2332.6	10.1
الأسمدة الفوسفاتية أو المعدنية	2253.1	9.7
ذهب	1789.1	7.7
مركبات غير عضوية أو عضوية	1113.7	4.8
الملابس الجاهزة	1076.5	4.7
بوليميرات ايثيلين وبروبيلين	858.5	3.7
أقمشة منسوجة	764.3	3.3
أجهزة كهربائية للاستعمال المنزلي	729.3	3.2
أدوية وأمصال ولقاحات وأصناف صيدلة	715.3	3.1
إجمالي أهم عشرة مُنتجات	**23116.3**	**100**
إجمالي الصادرات	**39624**	**58.3**

*تتضمّن الغاز الطبيعي، وتموين السفن والطائرات بالوقود.

المصدر: البنك المركزي المصري.

• 32٪ نصيب السلع الوسيطة من إجمالي الواردات غير البترولية

➢ احتلّت مجموعة السلع الوسيطة المركز الأول بنسبة نحو 32٪ من إجمالي الواردات، تلتها مجموعة الوقود والزيوت المعدنية بنسبة 20.1٪، ثم مجموعة السلع الاستهلاكية في المركز الثالث بنسبة 19.4٪، وفي المراكز الأخيرة مجموعتا السلع الاستثمارية والمواد الخام بنسب (11.1٪، 10.8٪) على التوالي، بالإضافة إلى نحو 6.6٪ نصيب الواردات غير الموزّعة [جدول رقم (34/1)].

جدول رقم (34/1)

التصنيف السلعي للواردات حسب درجة الاستخدام خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليون دولار)

الواردات	العام المالي		معدل التغيّر (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الوقود والزيوت المعدنية ومُنتجاتها	13997.2	14245.8	1.8	16	20.1
المواد الخام	9613.5	7625.3	(20.8)	11	10.8
السلع الوسيطة	29583.4	22683.5	(23.3)	33.9	32
السلع الاستثمارية	10038	7875	(21.5)	11.5	11.1
السلع الاستهلاكية	21961.6	13711.9	(37.6)	25.2	19.4
الواردات غير الموزّعة	2108.7	4642.1	120.1	2.4	6.6
إجمالي الواردات	**87302.4**	**70783.6**	**(18.9)**	**100**	**100**

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ بالنسبة لأهم الواردات المصرية خلال عام المُتابعة، فسجّلت أهم عشرة مُنتجات تم توريدها ما يُناهز 40٪ من إجمالي الواردات المصرية في العام ذاته، حيث جاءت الواردات من المُنتجات البترولية في المركز الأول بنحو 36.4٪ من إجمالي أهم عشرة مُنتجات، ثم البترول الخام بنحو 11.8٪، وفي المركز الثالث الأدوية بنحو 9.3٪ [جدول رقم (35/1)].

جدول رقم (35/1)

قائمة أهم الواردات المصرية خلال عام 2023/22

الواردات السلعيّة	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي (٪)	الواردات السلعيّة	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي (٪)
المُنتجات البترولية*	10128.7	36.4	بوليميرات بروبيلين	1921.7	6.9
البترول الخام	3277.8	11.8	مركبات غير عضوية أو عضوية	1793.9	6.4
الأدوية	2599.4	9.3	قطع غيار وأجزاء آلات وأجهزة	1415.1	5.1
الذرة	2340	8.4	شحوم ودهون وزيوت نباتية أو حيوانية	1268.9	4.5
القمح	1959.1	7	مُحضرات صيدلية وشاش وأمصال	1159.5	4.2
إجمالي أهم عشرة مُنتجات	**27864.1**	**100**	**إجمالي الواردات**	**70783.6**	**39.4**

*تتضمن الغاز الطبيعي، وتموين السفن والطائرات بالوقود.

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **31٪ نصيب الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات المصرية**

➢ جاء حجم صادرات مصر لدول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بنسبة مُساهمة حوالي 31٪ من إجمالي الصادرات، ثم المنطقة العربية والدول الأوروبية الأخرى بنسب 21٪ و16.2٪ على الترتيب، وتلا ذلك مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بنسبة مُشاركة 13.3٪، في حين سجّلت الأهمية النسبية لباقي التكتّلات نِسَبًا أقل من 20٪ في مجموعها [جدول رقم (36/1)].

جدول رقم (36/1)

هيكل الصادرات المصرية وفقًا للتكتلات الاقتصادية خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليون دولار)

الدول المستوردة	العام المالي		معدل التغيّر (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الاتحاد الأوروبي	12556.2	12312.7	(1.9)	28.6	31.1
الدول الأوروبية الأخرى	7464.9	6421.2	(14)	17	16.2
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة	484.9	437	(9.9)	1.1	1.1
الولايات المتحدة الأمريكية	4395.2	3400.8	(22.6)	10	8.6
الدول العربية	7653.6	8331	8.9	17.4	21
الدول الآسيوية (غير العربية)	6855.3	5256.7	(23.3)	15.6	13.3
الدول الأفريقية (غير العربية)	885.2	830.3	(6.2)	2.1	2.1
أستراليا	36.6	47.4	29.5	0.08	0.1
دول ومناطق أخري	3574.5	2586.9	(27.6)	8.1	6.5
إجمالي الصادرات	43906.4	39624	(9.8)	100	100

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **24٪ نصيب الدول الآسيوية غير العربية من الواردات المصرية**

➢ على مُستوى الواردات السلعية، جاءت الدول الآسيوية غير العربية في مُقدّمة الدول المُصدّرة لمصر بنسبة مُساهمة 24.3٪، تلتها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 21٪، ثم الدول العربية بنسبة 20.5٪، مع مُلاحظة تراجُع الواردات المصرية من كافة الدول بنسب مُتفاوتة بين عامي المُتابعة [جدول رقم (37/1)].

جدول رقم (37/1)
هيكل الواردات المصرية وفقًا للتكتلات الاقتصادية خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليون دولار)

الدول المصدرة	العام المالي		معدل التغيّر (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الاتحاد الأوروبي	18191.1	14880.9	(18.2)	20.8	21
الدول الأوروبية الأخرى	9257.1	6685.6	(27.8)	10.6	9.4
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة	4365.6	3036.6	(30.4)	5	4.3
الولايات المتحدة الأمريكية	5029.4	4205.8	(16.4)	5.8	5.9
الدول العربية	18924	14476	(23.5)	21.7	20.5
الدول الآسيوية (غير العربية)	22661.6	17165.6	(24.3)	26	24.3
الدول الأفريقية (غير العربية)	587.2	468.9	(20.1)	0.6	0.7
أستراليا	536.9	361.1	(32.7)	0.6	0.5
دول ومناطق أخري	7749.5	9503.1	22.6	8.9	13.4
إجمالي الواردات	87302.4	70783.6	(18.9)	100	100

المصدر: البنك المركزي المصري.

ثانيًا: الميزان الخدمي

- **95.5٪ نسبة الزيادة في فائض الميزان الخدمي خلال عام المُتابعة**

➢ شهد عام 2023/22 فائضًا كبيرًا في الميزان الخدمي بلغ نحو 21.9 مليار دولار مُقابل 11.2 مليار دولار في العام السابق، مُحقّقًا بذلك نسبة زيادة ناهزت 95.5٪ [شكل رقم (73/1)].

شكل رقم (73/1)
تطوّر الميزان الخدمي خلال عامي المُتابعة

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ وجاء ذلك الأداء المُتميّز بسبب:

- **تصاعُد الإيرادات السياحية** بمعدل 27.1٪، لتُسجّل نحو 13.6 مليار دولار (مُقابل 10.7 مليار دولار في العام السابق)، نتيجة لارتفاع عدد السائحين الوافدين وعدد الليالي السياحية بنحو 35.6٪ و27.6٪ على التوالي، ليُسجّلا نحو 13.9مليون سائح و146.1 مليون ليلة بنهاية عام 2023/22.
- **ارتفاع مُتحصّلات النقل** بنسبة 44.3٪ لتصل إلى نحو 14 مليار دولار (مُقابل نحو 9.7 مليار دولار في العام السابق)، وذلك بفعل زيادة إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بنسبة 25.7٪ لتصل إلى 8.8 مليار دولار في عام 2023/22، مُقابل 7 مليار دولار في العام السابق، وذلك بسبب ارتفاع الحمولة الصافية بمعدل 15.6٪ لتُسجّل نحو 1526.8 مليون طن.

ثالثًا: ميزان دخل الاستثمار

- **9.5٪ نسبة الزيادة في عجز ميزان دخل الاستثمار خلال عام المُتابعة عن العام السابق**

➢ جاء ذلك انعكاسًا لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمقدار 2.7 مليار دولار لتُسجّل نحو 19.5 مليار دولار في عام 2023/22 مُقابل نحو 16.8 مليار دولار في العام السابق، نتيجة زيادة الفوائد المدفوعة عن الدين الخارجي، في حين ارتفعت المُتحصّلات بدرجة أقل، بقيمة 1.1 مليار دولار [شكل رقم (74/1)].

شكل رقم (74/1)
تطوّر ميزان دخل الاستثمار خلال عامي المُتابعة

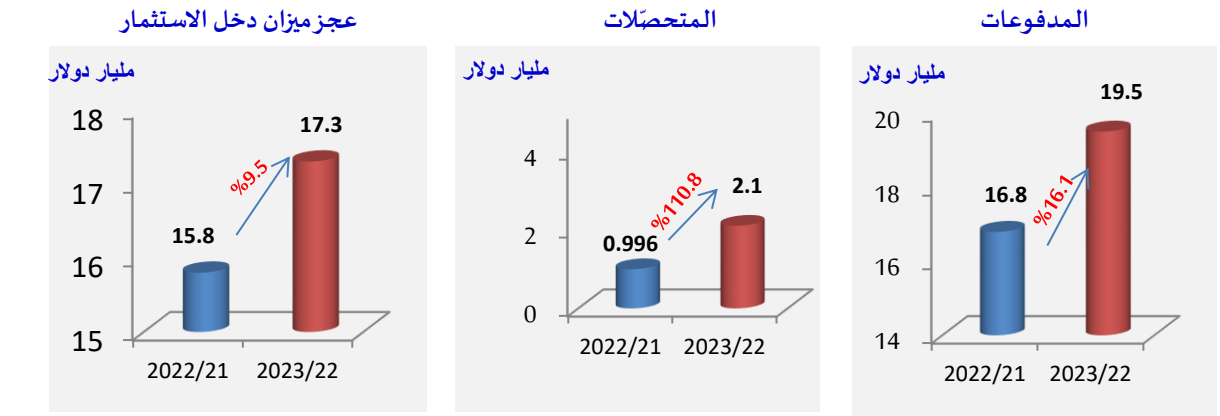

المصدر: البنك المركزي المصري.

رابعًا: التحويلات

- **تراجُع تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى 22.1 مليار دولار عام 2023/22**

➢ تُعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج من المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر، وتأتي عادة في مُقدّمة هذه المصادر أو في المركز الثاني بعد حصيلة الصادرات السلعيّة. وبصفة عامة، تُساهِم وحدها بنحو 35٪ في المتوسط من إجمالي مُساهمات المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي [شكل رقم (75/1)].

شكل رقم (75/1)

الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج

لإجمالي المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي خلال الفترة (2015/14 – 2022/21)

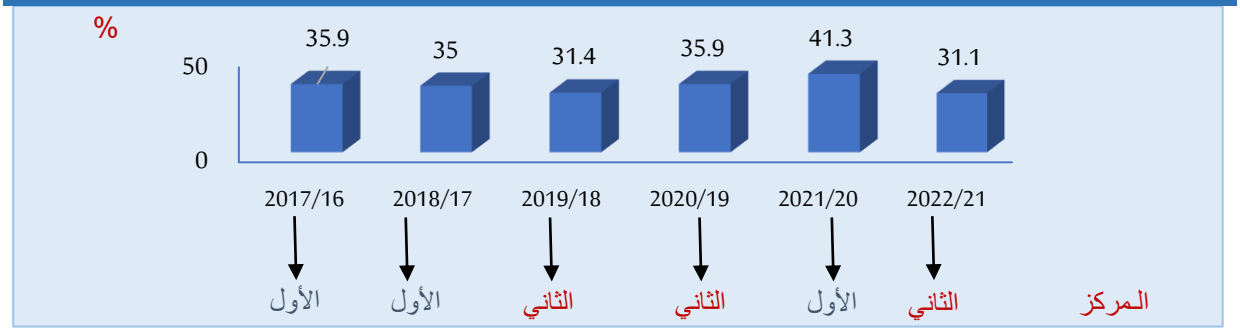

المصدر: البنك المركزي المصري، نشرات مختلفة.

- باستقراء الإحصاءات الواردة بالشكل رقم (76/1)، يتضح أن التحويلات السنوية للمصريين العاملين بالخارج ظلّت تتراوح بين 17 و19 مليار دولار خلال فترة خمسة أعوام مُتعاقبة (2012/11 – 2016/15)، ثم قفزت في العام التالي (2017/16) إلى 21.8 مليار دولار، مُسجّلة نسبة زيادة 27.5٪، تأثّرًا بتحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016[1]. والذي شكّل دافعًا قويًا للعاملين لزيادة تحويلاتهم للوطن.
- استمر هذا الاتجاه التصاعُدي للتحويلات والتي بلغت ذروتها في عام 2022/21 بقيمة 31.9 مليار دولار، مُسجّلة بذلك مُعدّل نمو متوسطه السنوي 8٪ خلال الفترة المُمتدة من عام 2017/16 حتى عام 2022/21، رغم ما شهدته بعض الأعوام من أزمات عالمية، أبرزُها انتشار جائحة فيروس كورونا منذ مطلع عام 2020، ونشوب الأزمة الروسية/ الأوكرانية في 24 فبراير 2022 وتواصُل تبِعاتها حتى بعد مرور نحو إثنى عشر شهرًا على اندلاعها.
- على نقيض ما تقدّم من تطورّات إيجابية، فقد شهدت التحويلات في عام 2023/22 تناقُصًا مُطلقًا ملحوظًا لأول مرّة، حيث اقتصرت قيمتها على 22.1 مليار دولار، بانخفاض قدرُه 9.8 مليار دولار، بنسبة تُراجُع تربو على 30٪ مُقارنة بالعام السابق، وقد كان من المُستهدف – وفقًا لخطة عام 2023/22 أن ترتفع قيمة التحويلات إلى نحو 33 مليار دولار، ثم إلى 35 مليار دولار في عام 2025/24.

شكل رقم (76/1)

تطوّر تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (2012/11 – 2023/22)

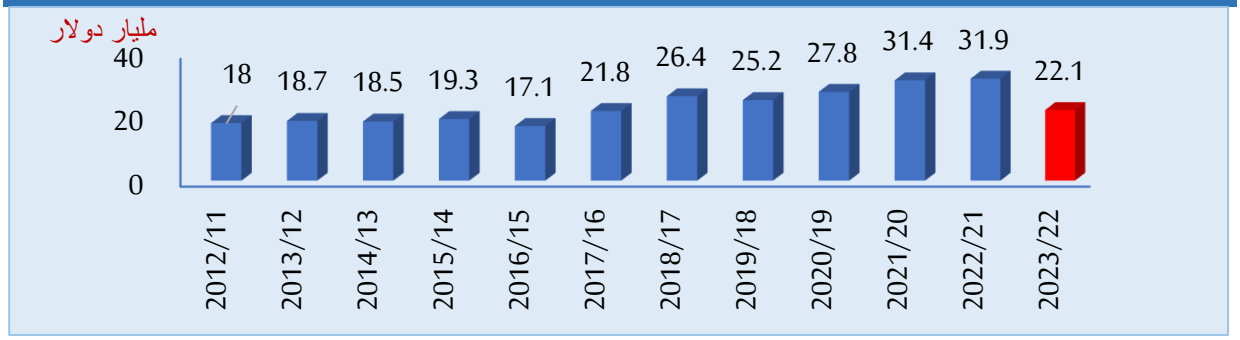

المصدر: البنك المركزي المصري، نشرات مختلفة.

---

(1) تغيّر سعر الصرف من 8.9 جنيه/ دولار إلى 15.8 جنيه/ دولار.

- تُفيد البيانات الفصلية أن الانخفاض الذي طرأ على تحويلات المصريين العاملين بالخارج جاء مُندرجًا وفي تصاعُد مُطرد من ربع لآخر، حيث بلغ مُعدّل الانخفاض في هذه التحويلات نحو 21٪ في الربع الأول، ثم 25.3٪ في الربع الثاني من العام، ثم قفز مُعدّل الانخفاض في الربع الثالث ليتجاوز 38٪ وليصل إلى 44.5٪ في الربع الرابع، دلالة على استمرار التراجُع بصورة مُتزايدة في قيمة التحويلات على امتداد العام [جدول رقم (38/1)].

جدول رقم (38/1)

تطوّر تحويلات المصرين العاملين بالخارج في عامي (2022/21 – 2023/22) [البيانات الفصليّة]

(مليار دولار)

الربع/ العام	2022/21	2023/22	التغيّر المطلق	مُعدّل الانخفاض (٪)
الأول	8.14	6.44	1.7	٪20.9-
الثاني	7.43	5.55	1.88	٪25.3-
الثالث	8.04	5.5	2.54	٪31.6-
الرابع	8.29	4.6	3.69	٪44.5-
الإجمالي	31.9	22.09	9.81	٪30.8-

المصدر: البنك المركزي المصري.

- من شأن تراجُع قيمة التحويلات بهذه الصورة الحادة في عام 22/ 2023 تخفيض أهمّيتها النسبية لجملة المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي لتستقر عند 23.5٪ بعد أن كان يتراوح وزنها النسبي بين 31٪ و41٪ (وإن ظلت مُحتفظة بالمركز الثاني)، فضلًا عن تراجُع نسبة مُساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي لأقل من 6٪ في عام 2023/22 (تحديدًا 5.8٪) بعد أن كانت تُشكّل نسبتها 10٪ من الناتج في عام 2018/17 [جدول رقم (39/1)]، الأمر الذي يدعو إلى تقصّي أسباب هذا التناقُص في تحويلات المصريين العاملين بالخارج وطرح الآليّات اللازمة لاستعادة المنحى التصاعُدي لهذه التدفّقات مُستقبلًا.

جدول رقم (39/1)

تحويلات المصريين العاملين بالخارج ونسبته للناتج المحلي الإجمالي

العام	سعر الصرف (جنيه/ دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٪ التحويلات للناتج المحلي الإجمالي
2015/14	7.5	2443.9	325.85	5.9
2016/15	8.2	2709.4	330.41	5.2
2017/16	14.9	3655.9	245.36	8.9
2018/17	17.7	4666.2	263.63	10
2019/18	17.6	5596	317.95	7.9
2020/19	16.1	6152.6	382.15	7.3
2021/20	15.7	6663.1	424.4	7.4
2022/21	16.5	7842.5	475.3	6.7
2023/22	25.8	9806.3	380.08	5.8

المصدر: البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

➢ يعود السبب الرئيسي وراء تراجُع تحويلات المصريين العاملين بالخارج في عام 2023/22 إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي المعلن في البنوك المصرية، وسعر الصرف في السوق الموازية الأمر الذي يُشجّع المصريين العاملين بالخارج على إرسال تحويلاتهم بصورة غير رسمية، أي خارج المنظومة المصرفية، للاستفادة من فارق سعري الصرف والذي ناهز 10 جنيهات في سبتمبر 2023[1]، ويتم ذلك من خلال قيام وسطاء في الدول المضيفة بشراء المبالغ المُراد تحويلها بالعُملة الصعبة من العمالة المصرية نظير تسليم ذويهم في مصر المُقابل بالجنيه بالسعر الحر.

رابعًا: حساب المعاملات الجارية

- **11.8 مليار دولار انخفاضًا في عجز حساب المُعاملات الجارية خلال عام 2023/22**

➢ تراجُع العجز في حساب المُعاملات الجارية بنحو 71.7٪ ليقتصر على نحو 4.7 مليار دولار بنهاية عام 2023/22 مُقابل نحو 16.6 مليار دولار في العام السابق. وجاء ذلك نتيجة انخفاض عجز الميزان التجاري، وتضاعُف فائض الميزان الخدمي (بفضل تنامي الإيرادات السياحية، ودخل قناة السويس) كما سبق الذكر [جدول رقم (40/1)].

جدول رقم (40/1)
تطوّر البنود الرئيسة في حساب المعاملات الجارية خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليون دولار)

حساب المعاملات الجارية	2022/21	2023/22	الفرق
	(16551.3)	(4710.5)	11840.8
ترتيب العوامل المؤثرة في التغير في حساب المعاملات الجارية خلال فترة المُقارنة طبقًا لأهميتها النسبية			
صافي التحويلات	31449.2	21841	9608.2
صافي مُتحصّلات السفر	6268.3	8639.1	(2370.8)
صافي الواردات (*)	(43396)	(31159.6)	12236.4
باقي بنود حساب الخدمات، بالصافي	4890.4	13287.8	(8397.4)

(*) يشمل صافي الميزان البترولي وغير البترولي

المصدر: البنك المركزي المصري.

خامسًا: حساب المُعاملات الرأسمالية والمالية

- **8.9 مليار دولار صافي تدفّق المُعاملات الرأسمالية والمالية للداخل**

➢ على الرغم من تنامي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليبلغ حوالي 10 مليار دولار خلال عام 2023/22 كما كان مُستهدفًا بخطة العام، مُقابل 8.9 مليار دولار العام السابق، بنسبة زيادة 12.4٪، إلا أن حساب المعاملات الرأسمالية والمالية سجّل انخفاضًا ليبلغ نحو 8.9 مليار دولار خلال عام المُتابعة (2023/22) نظير نحو 11.8 مليار دولار في العام السابق.

---

(1) اتسع الهامش بين سعري الصرف ليصل إلى نحو 20 جنيهًا في 15 ديسمبر 2023.

➢ وجاء ذلك الانخفاض كمُحصّلة لتطوّرات البنود الآتية:

- تراجُع صافي التدفّق للخارج في الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر ليقتصر على نحو 3.8 مليار دولار (مُقابل 21 مليار دولار العام السابق). وذلك بسبب قلق المُستثمرين إثر اندلاع الصراع الروسي/ الأوكراني، بالإضافة إلى السياسة النقدية الانكماشية التي ينتهجها الاحتياطي الفيدرالي واتجاهه لرفع مُعدلات الفائدة إلى أعلى مُستوياتها منذ عِقدين في مُحاولة لكبح الضغوط التضخّمية والتي ساهمت في نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.
- سجّل التغيّر على التزامات البنك المركزي صافي تدفق للداخل بلغ نحو 2.9 مليار دولار (مُقابل نحو 15.7 مليار دولار في العام السابق).
- بلغ صافي استخدام القروض والتسهيلات طويلة ومُتوسطة الأجل نحو1.5 مليار دولار.
- سجّل صافي استخدام تسهيلات الموردين والمشترين قصيرة الأجل قِيمًا سالبة بلغت نحو (17.8) مليون دولار مُقابل صافي سداد 2906.8 مليون دولار [جدول رقم (41/1)].

جدول رقم (41/1)

تطور بنود حساب المعاملات الرأسمالية والمالية خلال عامي المُتابعة

(مليون دولار)

البيـــان	2022/21	2023/22
الحساب الرأسمالي	(77.8)	54.2)(
الحساب المالي	11883.4	8985.7
-الاستثمار المباشر في مصر (صافي)	8937.4	10038.6
-استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)	(20983.3)	3765.7)(
-استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج (صافي)	(139.8)	328.1)(
-الاستثمارات الأخرى (صافي)	24415.5	3378.6
-الاستثمار المباشر في الخارج	(346.4)	337.7)(
الحساب الرأسمالي والمالي	11805.6	8931.5

المصدر: البنك المركزي المصري.

سادسًا: صافي الاحتياطيّات الدولية

➢ يُعبّر صافي الاحتياطيّات الدوليّة لدى البنك المركزي المصري عن إجمالي الاحتياطيّات الرسميّة مطروحًا منها الالتزامات الأجنبيّة قصيرة الأجل.

➢ يتضّح من استقراء تطوّر صافي الاحتياطيّات الدوليّة على امتداد الفترة (2016 – 2022) الموضّحة بالشكل رقم (77/1) الآتي:

- التحسّن المطرد في صافي الاحتياطيّات وبلوغ أقصاه في نهاية يونيو من عام 2019، حيث سجّل 44.5 مليار دولار. وتعكس هذه التطوّرات الحميدة الأثر الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه اعتبارًا من نوفمبر 2016، ومع تحرير سعر الصرف.
- الانخفاض الحاد في صافي الاحتياطيّات الدوليّة في عام 2020 ليُسجّل 38.2 مليار دولار في نهاية يونيو تأثّرًا بتبِعات جائحة فيروس كورونا، وما أسفرت عنه من تطوّرات غير مُواتية في ميزان المدفوعات والمُوازنة العامة للدولة.

- عودة صافي الاحتياطيّات للتحسّن التدريجي في عام 2021، وحتى نهاية فبراير 2022، مُسجّلًا 41 مليار دولار في ظل توجّه الدولة لتطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تُركّز على إحداث التغيّرات الهيكليّة في البُنيان الإنتاجي.
- الانخفاض الكبير في صافي الاحتياطيّات الدوليّة اعتبارًا من مارس 2022 في أعقاب اندلاع الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة ومُستتبِعاتها على كافة الموازين والحسابات الفرعيّة لميزان المدفوعات. وأبرز هذه التبِعات تمثّلت في تزايُد عجز الميزان التجاري بفعل تنامي فاتورة الاستيراد إثر ارتفاع الأسعار العالميّة للغذاء والطاقة والمعادن الأساسيّة، مع اتجاه الدولة لاستخدام جانب من الاحتياطيّات الدوليّة لتمويل عمليّات الاستيراد السلعي، وكذا تناقُص المتحصّلات السياحيّة (مع تراجُع الحركة الوافدة من روسيا وأوكرانيا، وتقلّص الاستثمارات الأجنبيّة غير المباشرة في ظل ظروف عدم اليقين) بتطوّرات الأسواق الماليّة وما تشهدها من اضطرابات وتقلّبات حادة.
- استمرار تناقُص صافي الاحتياطيّات الدوليّة في الفترة اللاحقة حتى بلغ 34.8 مليار دولار بنهاية شهر يونيو 2023.

شكل رقم (77/1)

تطوّر صافي الاحتياطيّات الدوليّة خلال الفترة (2016 – 2023)

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ وعلى امتداد العام المالي (2023/22)، شهِد صافي الاحتياطيّات النقديّة درجة كبيرة من الاستقرار، ولكن عند مُستوى مُنخفض، حيث تراوح بين 33.5 و34.8 مليار دولار، واقتصرت نسبة الزيادة في صافي الاحتياطيّات الدوليّة على نحو 4.2٪ خلال العام المالي [شكل رقم (78/1)].

شكل رقم (78/1)

تطوّر صافي الاحتياطيّات الدوليّة خلال عام المُتابعة 2023/22

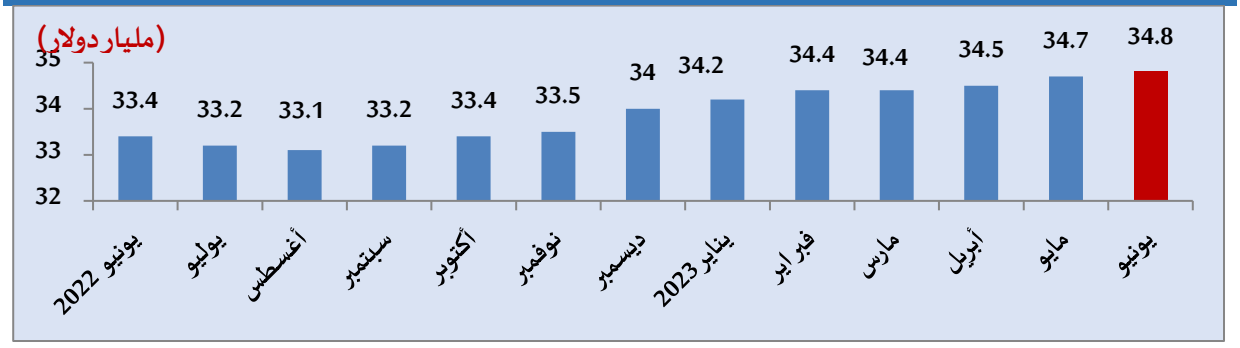

المصدر: البنك المركزي المصري.

- وبالنسبة لتقديرات خطة عام 2023/22، فجاءت مُتقاربة إلى حدٍ كبير مع البيانات الفعلية، حيث توقّعت الخطة تحقيق صافي احتياطي دولي بقيمة 34 مليار دولار خلال عام 2023/22، مُقابل نحو 34.8 مليار دولار بنهاية يونيو 2023، كما سبق الذِكر.
- وبوجه عام، يرجع انخفاض صافي الاحتياطيّات الدوليّة إلى توجّه البنك المركزي لاستخدام جزء من هذه الاحتياطيّات من أجل:
  - توفير النقد الأجنبي الإضافي لتمويل عمليّات الاستيراد السلعي في ظل ارتفاع الأسعار العالميّة.
  - الوفاء بأعباء خدمة القروض الأجنبيّة، وذلك بسداد الأقساط والفوائد التي حلّت آجال استحقاقها.
  - تسوية المدفوعات الماليّة للشركات الأجنبيّة الراغبة في تحويل أموالها و/أو أرباحها للخارج، وبخاصة الشركات التي تستثمر أموالها في حافظة الأوراق الماليّة الحكوميّة (السندات وأذون الخزانة) والتي تُعرف تحرّكات أموالها بالنقود الساخنة Hot Money لانتقالها السريع من سوق مالي لآخر حسب مُستويات أسعار الفائدة ودرجة استقرار السوق في مُواجهة المخاطر، سواء الماليّة أو الاقتصاديّة أو الجيوسياسيّة.
- أسفر التراجُع المُطرد في صافي الاحتياطيّات الدوليّة عن انخفاض ملحوظ في عدد شهور تغطية الاحتياطي الدولي للواردات السلعيّة حتى يونيو 2022، حيث انخفضت فترة التغطية إلى 4.6 شهرًا بعد أن كانت قد بلغت أقصاها (8.4 شهرًا) في يونيو 2018، ولكن يُلاحظ عودة مُعدّل التغطية للارتفاع في يونيو 2023 إلى 5.9 شهرًا نظرًا للتراجُع الملحوظ في قيم الواردات ومع زيادة محدودة في الاحتياطيّات بنسبة 4.2٪ [شكل رقم (79/1)].

شكل رقم (79/1)

تطوّر تغطية الاحتياطيّات الدوليّة للواردات السلعيّة خلال شهر يونيو من الفترة 2016 حتى 2023

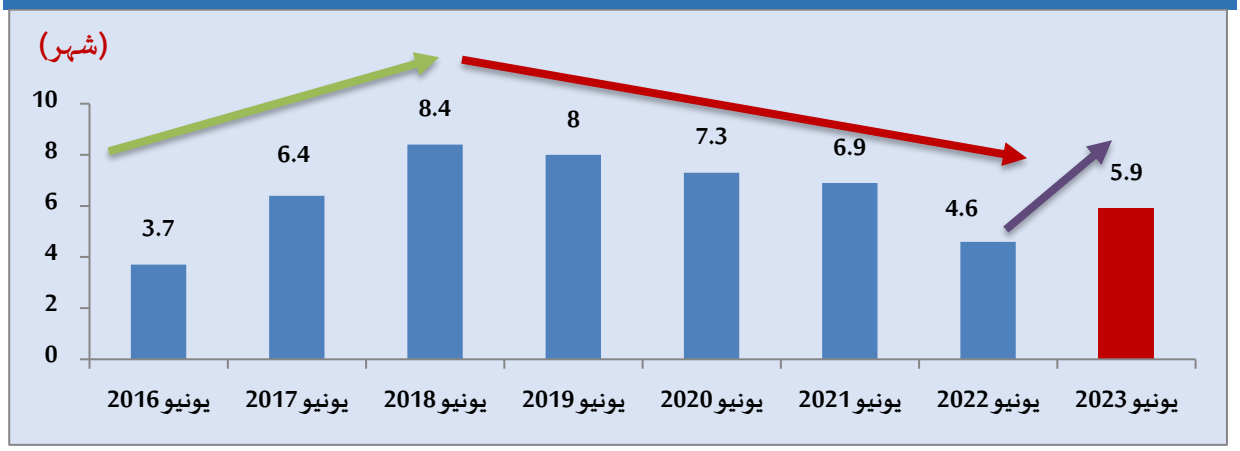

المصدر: البنك المركزي المصري، نشرات مُختلفة.

- انعكست التطوّرات سالفة الذكر على نسبة صافي الاحتياطيّات الدوليّة للمديونيّة الخارجيّة، حيث تراجعت إلى أقل من النصف من 48٪ في نهاية يونيو عام 2018 إلى 20.4٪ في نهاية الشهر المناظِر لعام 2023 [شكل رقم (80/1)].

شكل رقم (80/1)

تطوّر نسبة الاحتياطيّات الدوليّة للمديونيّة الخارجيّة خلال شهر يونيو من الفترة 2016 حتى 2023

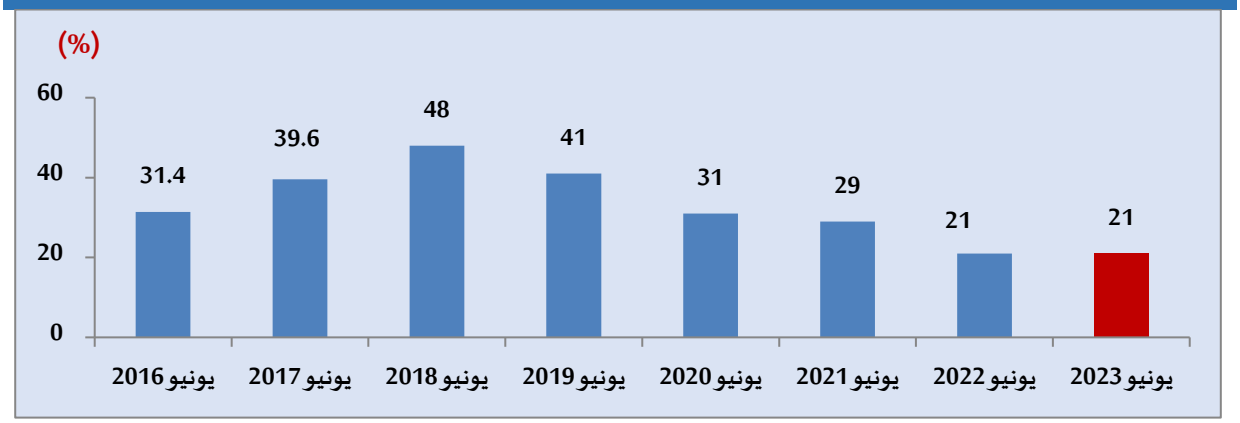

المصدر: البنك المركزي المصري، نشرات مُختلفة.

سابعًا: الميزان الكلي

- **882.4 مليون دولار فائضًا في الميزان الكلي لعام 2023/22**

➢ أسفرت التطوّرات سالفة الذكر عن تحقيق المُعاملات الاقتصاديّة لمصر مع العالم الخارجي لفائض كلّي بلغ نحو 882.4 مليون دولار خلال عام المُتابعة، بالمقارنة بعجز بلغ نحو 10.5 مليار دولار خلال العام السابق.

➢ يُلخّص الجدول رقم (42/1) تطوّر المُتحصلات كنسبة من المدفوعات، وكذا بعض بنود ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حسب الموازين الفرعية، وكذا الميزان الكلي لفترتي المُتابعة لعامي 2022/21، 2023/22.

جدول رقم (42/1)

أهم مُؤشّرات أداء ميزان المدفوعات خلال عامي المُتابعة

(٪)

البيان	العام المالي 2022/21	العام المالي 2023/22
الصادرات السلعية/ الواردات السلعية	50.3	56
المُتحصّلات الخدمية/ المدفوعات الخدمية	170.8	273.5
المتحصّلات الجارية (*)/ المدفوعات الجارية	86.2	95.4
عجز الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي	(9.1)	(7.6)
عجز الميزان الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	(3.5)	(1.2)
الميزان الكلي/الناتج المحلي الإجمالي	(2.2)	0.2
الاستثمار الأجنبي المباشر(صافي)/ الناتج المحلي الإجمالي	1.9	2.5
الميزان الخدمي/ الناتج المحلي الإجمالي	2.3	5.4
المُتحصّلات الخدمية/ الناتج المحلي الإجمالي	5.6	8.5

(*) تشمل صافي التحويلات.

المصدر: البنك المركزي المصري.

ويُوضح المُلحق رقم (م/6) ميزان المدفوعات في عامي 2022/21 و 2023/22

ثامنًا: الدين العام الخارجي

- **164.7 مليار دولار قيمة الدين الخارجي بنهاية شهر يونيو 2023**

➢ ترتّب على الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة العالمية من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى ارتفاع أسعار العائد على السندات الدولية المطروحة للتمويل طويل الأجل، ومن ثم ارتفاع التكلفة التي يتحمّلها الاقتصاد المصري عند اللجوء للاقتراض الخارجي.

➢ يتضح من استقراء البيانات الواردة بالشكل رقم (81/1)، التزايد المطرد في الدين العام الخارجي خلال الأعوام السبعة الأخيرة بنسبة 195٪ ليصل إلى 164.7 مليار دولار بنهاية يونيو 2023، مُقابل 55.8 مليار دولار في يونيو 2016. ويرجع ذلك إلى تنامي حجم الاستثمارات الموجّهة لتحسين وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى جائحة فيروس كورونا وما أخلفته من تبِعات اقتصادية، علاوة على تداعيّات الأزمة الروسية/ الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء ووقوع اضطرابات في سلاسل الإمداد الدولية، وما نجم عن ذلك من ضغوط تضخّمية دفعت البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة.

شكل رقم (81/1)

تطوّر حجم الدين العام الخارجي خلال شهر يونيو من عام 2016 حتى عام 2023

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ بالرغم من التزايُد الملحوظ في أرقام الدين الخارجي، إلا أنه ما زال في بداية الحدود الآمنة المتوسطة مُسجّلًا 40.3٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي لا يُشكّل الأمر خطرًا كبيرًا على استدامة الدين، إذ لم تتخلّف مصر عن سداد أقساط مُستحقة. وكنسبة من الصادرات، تقترب مصر من حافة الحدود الآمنة المرتفعة والتي تبلغ 240٪، مُتجاوزة بذلك الحدود الآمنة المتوسطة (180٪)، حيث ارتفعت النسبة الفعلية إلى 222٪ في يونيو 2023، مما يعكس عدم قُدرة الصادرات المصرية على مُلاحقة الزيادات المطردة في قِيم الدين الخارجي.

➢ فيما يخُص نسبة خدمة أعباء الدين الخارجي للصادرات، فقد تخطّت الحدود الآمنة المرتفعة أيضًا (21٪) بنسبة كبيرة حيث سجّلت 34.3٪ في نهاية شهر يونيو 2023 مما يستوجب العمل على زيادة حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية لتحسين هذا المؤشّر [(جدول رقم (43/1)].

جدول رقم (43/1)
تطوّر نسبة الدين العام الخارجي وخدمة أعبائه للناتج المحلي الإجمالي والصادرات خلال الفترة من يونيو 2016 حتى يونيو 2023

البيان	يونيو							
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي	16.6	33.6	37	36	33.9	34.2	32.6	40.3
نسبة الدين الخارجي/ الصادرات السلعية والخدمية	160.3	212.9	195.8	205.4	259.1	308.6	219.8	222
نسبة خدمة الدين الخارجي/ الصادرات الكلية	14.6	19.7	28	25.5	36.1	35.5	37.1	34.3

المصدر: البنك المركزي المصري.

- ترتّب على تزايُد حجم الدين الخارجي التصاعُد المطرد في نصيب الفرد من المديونية والذي ارتفع من نحو 830 دولارًا عام 2017/16 إلى نحو 1228 دولارًا في عام 2020/19، ثم تواصلت الزيادة ليُسجّل نحو 1567 دولارًا في عام 2023/22 [جدول رقم (44/1)].

جدول رقم (44/1)
تطوّر نصيب الفرد من الدين العام الخارجي

(دولار)

العام	2017/16	2018/17	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21	2023/22
دولار/ فرد	829.8	953.7	1108.1	1227.6	1350.6	1502.9	1567.1

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 318، سبتمبر 2023.

- فيما يخُص نصيب الحكومة من المديونية الخارجية يُلاحظ استحواذها على أكثر من 50٪ من إجمالي الدين في نهاية شهر يونيو 2023.

- **17.1٪ نسبة الديون الخارجية قصيرة الأجل**

- وفقًا لتوزيعات الدين العام الخارجي، تصاعدت المديونية قصيرة الأجل إلى 28.1 مليار دولار في يونيو 2023، مُشكّلة بذلك نحو 17.1٪ من إجمالي الدين، على غِرار العام السابق، ونسبة أقل في حدود 10٪ في الأعوام الثلاثة السابقة.
- يرجع ارتفاع هذه النسبة مُؤخرًا إلى تضمين محفظة الدين قصير الآجل وودائع الدول العربية المستحقة خلال العام، بالإضافة إلى اتفاق مُبادلة العُملة مع الصين والسندات السيادية، وكذلك وجود قروض أخرى تستحق السداد هذا العام.

- **نحو 51٪ نصيب الحكومة العامة من الديون الخارجية**

- على مستوى إجمالي رصيد المديونية الخارجية في نهاية شهر يونيو 2023 حسب الجهات المقترضة، يُلاحظ استحواذ الحكومة العامة على النسبة الأكبر من إجمالي المديونية بنسبة 50.7٪، يليها البنك المركزي

المصري بنسبة 26.5٪، ثم قطاع البنوك بنسبة 12.8٪، وفي المرتبة الأخيرة جاءت القطاعات الأخرى بنسبة 10٪ من إجمالي المديونية الخارجية.

- والمُلاحظ أيضًا من استقراء حصّة الحكومة على امتداد الأعوام السابقة اتجاهها للتناقُص حيث كانت في حدود 60٪ في عام 2021/20 وتراجعت إلى نحو 53٪ في العام التالي 2022/21، ثم إلى نحو 50٪ في عام المُتابعة كما سبق الذكر.
- من استقراء بيانات الجدول رقم (45/1) يتضح أن المُؤسسات الدولية تُعد المصدر الرئيس للاقتراض الخارجي بنسبة مُساهمة (32٪) وتتبعها في الأهمية السندات بنسبة مُساهمة (18٪)، ثم الديون قصيرة الأجل بنسبة (17٪)، وتليها تسهيلات المستثمرين والموردين بنسبة (12٪)، ثم الودائع بنسبة (9٪). ومن ناحية أخرى، تُشكّل القروض الثُنائية والبالغة نحو 13 مليار دولار نحو (8٪) من جملة الاقتراض الخارجي. وتأتي في ذيل القائمة ديون القطاع الخاص غير المضمونة بنسبة هامشية (1٪).

جدول رقم (45/1)

هيكل الديون الخارجية بحسب طبيعة المصادر التمويلية

بالمليار دولار

أداة الدين	قيمة الدين	نسبة الدين من الإجمالي
المؤسسات الدولية	52.9	32٪
سندات	29.5	18٪
الديون قصيرة الأجل	28.1	17٪
تسهيلات المشترين والمُوردين	20	12٪
الودائع	14.9	9٪
القروض الثنائية	13	8٪
إعادة شراء أوراق مالية	4.7	3٪
ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)	1.6	1٪
إجمالي الدين الخارجي	164.7	100٪

المصدر: البنك المركزي المصري

6-1 سوق العمل والبطالة

قوّة العمل والمشتغلون

- **31 مليون فرد حجم قوة العمل خلال الربع الرابع من عام 2023/22**

➢ بلغ حجم قوّة العمل نحو 31 مليون فرد بنهاية الربع الرابع من عام **22/ 2023** مُقابل نحو 30 مليون فرد، بزيادة قدرها 984 ألف فرد عن الفترة المناظرة من العام السابق. وبالمثل، تنامي عدد المشتغلين ليصل إلى نحو 28.8 مليون فرد، وقد ترتب على ذلك إضافة فرص عمل جديدة بلغت 966 ألف فرصة خلال عام 22/ 2023 وفقًا لبيانات بحث القوي العاملة الذي يُصدرُه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [(جدول رقم (46/1)].

جدول رقم (46/1)
قوة العمل والمشتغلون بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة (2022/21 و2023/22)

(العدد بالألف)

البيان	الربع الرابع 2022/21	الربع الرابع 2023/22	التغيّر المطلق	مُعدّل التغير (٪)
قوّة العمل	29985	30969	984	3.3
المشتغلون	27834	28800	966	3.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة (أبريل – يونيو 2023).

- **استقرار مُعدّل المساهمة في النشاط الاقتصادي عند 43٪، مع استمرار التفاوتات النوعية والعمرية**

➢ بالنسبة لمُعدّل المساهمة في النشاط الاقتصادي، فقد سجّل 43٪ من جملة السكان (15 سنة فأكثر) خلال الربع الرابع من عام 2023/22، وهي نسبة مُقارِبة للنسبة المناظرة في الفترة المقابلة من العام السابق (42.6٪).

➢ ووفقًا للنوع، بلغ مُعدّل مُساهمة الذكور 69.2٪ مُقابل 15.5٪ للإناث، أي بفارق نوعي يُناهز 4.5 مِثلًا [(جدول رقم (47/1)].

جدول رقم (47/1)
مُعدّل المساهمة في النشاط الاقتصادي حسب النوع بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة

(٪)

البيان	الربع الرابع 2021/ 2022	الربع الرابع 22/ 2023
ذكور	69	69.2
إناث	15	15.5
المتوسط العام	42.6	43

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

- أما بحسب فئات السن، فقد سجّلت الفئة العمرية (40 – 49 سنة) أعلي مُعدّلات مُساهمة في النشاط الاقتصادي، حيث بلغت نحو 59.3٪ [(شكل رقم (82/1)].

شكل رقم (82/1)

مُعدّل المساهمة في النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمرية بنهاية الربع الرابع من عام 2023/22

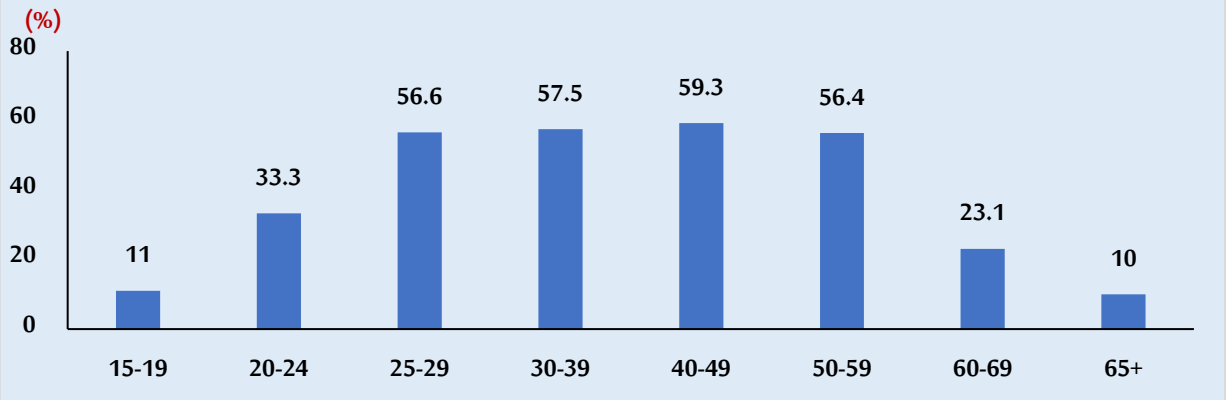

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة (أبريل – يونيو 2023).

- تجدُر الإشارة إلي عودة مُعدّل المساهمة في النشاط الاقتصادي للارتفاع مرّة أخري بعد انحسار التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا، حيث شهد المعدّل تراجُعًا ملحوظًا دون مستوي 39٪ في عام الجائحة، غير أنه عاود الصعود التدريجي حتى بلغ 43٪ في عام 2023/22. ويصدُق ذلك على كلٍ من الذكور والإناث على حدٍ سواء، حيث تصاعد المعدّل في حالة الذكور من 65٪ عام 2020/19 إلى 69.2٪ عام 2023/22، وفي حالة الإناث من 11.7٪ إلى 15.5٪ [(جدول رقم (48/1)].

جدول رقم (48/1)

مُعدّل المساهمة في النشاط الاقتصادي حسب النوع من أعوام الفترة (2019/18 – 2023/22)

(٪)

العام/ مُعدّل المساهمة في النشاط	ذكور	إناث	متوسط عام
2019/18	66.9	15.5	41.9
2020/19	65	11.7	38.9
2021/20	67.7	14.5	41.9
2022/21	69	15	42.6
2023/22	69.2	15.5	43

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مُختلفة.

- **استحواذ أربعة قطاعات على نحو 60٪ من جملة أعداد المشتغلين عام 2023/22**

- تُشير بيانات التوزيع النسبي للمُشتغلين وفقًا للنشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام 2023/22 إلى تركّز النسبة الأكبر من المشتغلين في قطاع الزراعة (18.8٪)، ويليه، قطاع تجارة الجملة والتجزئة (14.6٪)، ثم قطاع التشييد والبناء (14.1٪)، وقطاع الصناعة التحويلية (13٪) بإجمالي يربو على 60٪ من جملة المشتغلين، ويلي ذلك قطاعا النقل والتخزين والتعليم (9.3٪) و(7.5٪)، ثم الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري (4.5٪)، بإجمالي 81.8٪ من جملة المشتغلين [شكل رقم (83/1)].

شكل رقم (83/1)

التوزيع النسبي للمُشتغلين وفقًا للنشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام 2023/22

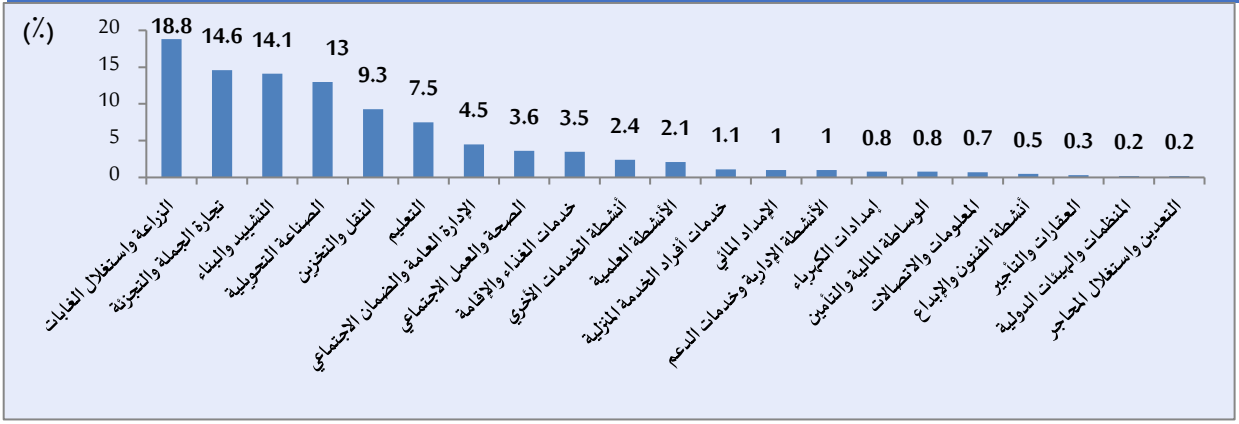

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أبريل – يونيو 2023).

- **استحواذ قطاع التشييد والبناء وحده على نحو 40٪ من الزيادة المحققة في أعداد المشتغلين خلال عام المتابعة**

➢ يتضّح من التوزيع القطاعي للزيادة في أعداد المشتغلين خلال عام المتابعة والبالغة 966 ألف فرد، استحواذ قطاع التشييد والبناء على نحو 40٪ منها، ثم قطاع الصناعة التحويلية على ما يُعادِل 24.5٪، ويأتي في المركز الثالث قطاع السياحة بنسبة 17.9٪، ثم قطاع التعليم والأنشطة العلمية بنسبة تُقارِب 15.4٪ [جدول رقم (49/1)].

جدول رقم (49/1)

التغيّر في أعداد المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام المتابعة 2023/22

(بالألف)

القطاع	التغيّر في أعداد المشتغلين	٪	القطاع	التغيّر في أعداد المشتغلين	٪
التشييد والبناء	386.7	40	إمدادات الكهرباء	35.6	3.7
الصناعة التحويلية	236.9	24.5	الصحة والعمل الاجتماعي	34.8	3.6
خدمات الغذاء والإقامة	173	17.9	العقارات والتأجير	30.7	3.2
التعليم والأنشطة العلمية	148.4	15.4	أنشطة أخرى	182.8	18.9
النقل والتخزين	89.8	9.3	أنشطة سالبة	(352.7)	(36.5)
الإجمالي	**966**	**100**			

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

➢ يتبيّن من الجدول السابق أن المساهمات الإيجابية في زيادة مُستويات التشغيل قد تجاوزت 1.3 مليون فرد، غير أن المساهمات السلبية لبعض الأنشطة والبالغة نحو 353 ألف فرد](جدول رقم (50/1)]، قد أدّت إلى تقلّص الزيادة النهائية الفعليّة في مُستويات التشغيل وقصرِها على نحو 966 ألف فرد.

جدول رقم (50/1)

التغيّر السالب في أعداد المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي المتابعة

(بالألف)

القطاع/ النشاط	عدد المشتغلين (ألف مشتغل)		الفرق
	2022/21	2023/22	
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	1530.9	1296	234.9-
الزراعة والغابات	5483.3	5414.4	68.9-
المعلومات والاتصالات	250.5	201.6	48.9-
الإجمالي	7264.7	6912	352.7-

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المُتعطّلون ومُعدّلات البطالة

- **7٪ مُعدّل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2023/22**

➢ ارتفع عدد المتعطلين بشكل طفيف من نحو 2.15 مليون فرد إلى حوالي 2.17 مليون فرد خلال فترتي المتابعة بزيادة مُطلقة قدرُها 18 ألف فرد، مع تراجُع محدود في مُعدّل البطالة إلى 7٪ مُقابل 7.2٪ في العام السابق [جدول رقم (51/1)].

جدول رقم (51/1)

مُؤشّرات المتعطلين والبطالة بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة

(العدد بالألف)

البيان	الربع الرابع 2021/2022	الربع الرابع 2022/2023	مُعدّل التغير (٪)
المتعطلون	2151	2169	0.84
مُعدّل البطالة (٪)	7.2	7	---

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة (أبريل – يونيو 2023).

➢ بالمُقارنة بما كان مُستهدفًا، جاءت مُعدّلات البطالة الفعليّة مُقاربة إلى حدٍ كبير للمُعدّلات المُستهدفة، حيث سجّلت الأخيرة 7.3٪ خلال عامي 2022/21 و2023/22، وكذلك الحال في الأعوام السابقة، حيث تقاربت المعدّلات المستهدفة والمحقّقة، باستثناء عام 2019/18 الذي شهِد اتساع الفجوة بين مُعدّل البطالة المستهدف (10.2٪)، والمعدّل الفعلي (7.5٪) [(جدول رقم (52/1)].

جدول رقم (52/1)

تطور مُعدّلات البطالة الفعلية والمستهدفة خلال أعوام الفترة (2019/18 – 2023/22)

العام	مُعدّل البطالة الفعلي (٪)	مُعدّل البطالة المستهدف (٪)
2019/18	7.5	10.2
2020/19	9.6	9.5
2021/20	7.4	7.2
2022/21	7.2	7.3
2023/22	7	7.3

المصدر: تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

- على صعيد المقارنة الدولية، يُلاحظ أنه في حين تصاعدت مُعدّلات البطالة إلى مُستويات مُرتفعة تأثرًا بتداعيّات الأزمة الروسية/الأوكرانية، إلا أن مصر استطاعت الحفاظ على مُعدّلات مُنخفضة نسبيًا مُقارنة بدول عديدة مُتقدّمة وناشئة شاهدت مُستويات عالية من البطالة تربو على 7٪ (مثل اليونان، وإسبانيا، وتركيا..) [جدول رقم (53/1)].

جدول رقم (53/1)

مُعدّلات البطالة في بعض الدول خلال عامي 2022 و2023

الدولة	2022	2023	الدولة	2022	2023
السودان	32.1	46	إيران	9.3	9.4
أوكرانيا	24.5	19.4	صربيا	9.4	9.1
جورجيا	17.3	18.4	شيلي	7.9	8.8
أرمينيا	13	13.5	أوزباكستان	8.9	8.4
المغرب	11.8	12	البرازيل	9.3	8.3
أسبانيا	12.9	11.8	أوروجواي	7.9	8.1
اليونان	12.4	10.8	إيطاليا	8.1	7.9
كولومبيا	11.2	10.8	فرنسا	7.3	7.4
تركيا	10.3	9.9	مصر	7.3	7.1

المصدر: IMF,World Economic Outlook, Oct,2023

- باستقراء تطوّر مُعدّلات البطالة على امتداد أعوام الفترة (2019/18 – 2023/22)، يُمكن استخلاص الآتي:

1) التصاعُد الملحوظ في مُعدّلات البطالة الإجمالية وبحسب النوع في عام الجائحة (2020/19) مُقارنة بالأعوام الأخرى السابقة واللاحقة. ويرجع ذلك إلى تباطؤ نمو القوي العاملة في عام الجائحة كما هو مّوضّح بالجدول رقم (54/1).

جدول رقم (54/1)

تطوّر حجم قوة العمل خلال أعوام الفترة (2019/18 – 2023/22)

(ألف فرد)

العام/ قوة العمل	ذكور	إناث	جملة
2019/18	23002	5067	28069
2020/19	22746	3943	26689
2021/20	24233	4882	29115
2022/21	24850	5134	29985
2023/22	25514	5455	30969

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، أعداد مُختلفة.

2) الاتجاه التناقُصي لمُعدّلات بطالة الإناث من 22.3٪ عام 2020/19 إلي 17.3٪ عام 2023/22، مع اتساع الفجوة النوعية بين الإناث والذكور إلي 12.5 نقطة بعد أن كانت قد تراجعت إلي ما دون ذلك في الأعوام السابقة، عدا عام 2019/18 [جدول رقم (55/1)].

جدول رقم (55/1)

تطور مُعدّلات البطالة النوعية خلال أعوام الفترة (2019/18 – 2023/22)

(٪)

العام المالي	مُعدّلات البطالة			نسبة الفجوة النوعية (إناث/ذكور) (نقطة مئوية)
	ذكور	إناث	جُملة	
2019/18	4.2	22.3	7.5	18.1
2020/19	8.5	16.2	9.6	7.7
2021/20	5.7	15	7.3	9.3
2022/21	5	17.5	7.2	12.5
2023/22	4.8	17.3	7	12.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مُختلفة.

3) استقرار مُعدّلات بطالة الذكور عند مستوى 4.8٪ في عام المتابعة، وهو أقل مُعدّل تحقق خلال الأعوام الأخيرة، وإن ظل أعلى مما كان عليه في عام 2019/18.

الخصائص الهيكليّة للمُتعطّلين

- **استمرار التفاوت النوعي في مُعدّلات البطالة**

➢ يعكس هيكل المتعطّلين وجود فجوة نوعية كبيرة، حيث سجّل مُعدّل البطالة الخاص بالإناث 17.3٪ مُقارنة بنحو **4.8**٪ للذكور خلال الربع الرابع من عام 2023/22 كما هو مُوضّح بالشكل رقم (84/1)، مما يعكِس استمرار ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الإناث قياسًا بالذكور، فضلًا عن السهولة النسبية للانضمام لسوق العمل في حالة الذكور.

شكل رقم (84/1)

تطوّر مُعدّلات البطالة النوعية بنهاية الربع الرابع من عامي 2022/21 و2023/22

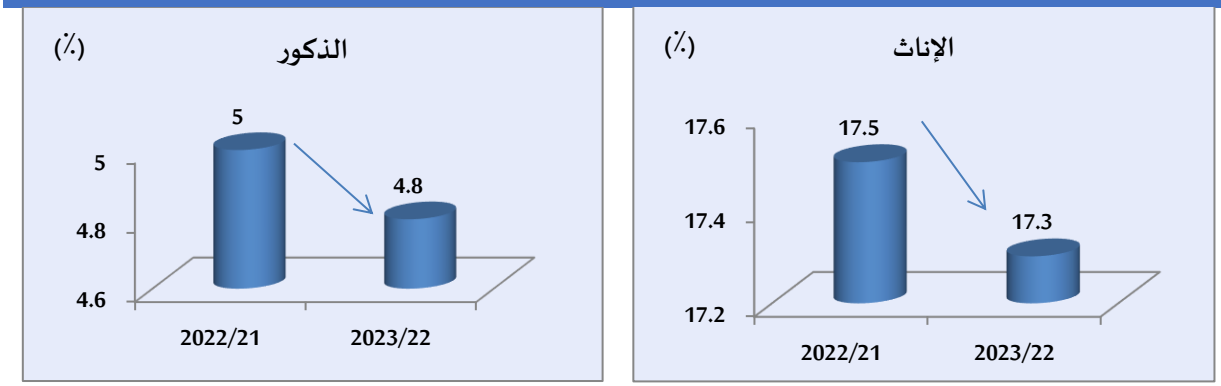

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أبريل – يونيو 2023).

➢ وفيما يخُص حجم المتعطلين، فإن وجود ما يقرُب من 1.2 مليون مُتعطّل من الذكور بنسبة 56.6٪ من إجمالي المتعطّلين يُمثّل إهدارًا للاستثمارات الموجّهة لتنمية رأس المال البشري [شكل رقم (85/1)].

شكل رقم (85/1)

مُعدّل البطالة وفقاً للنوع خلال عامي المتابعة (2022/21 – 2023/22)

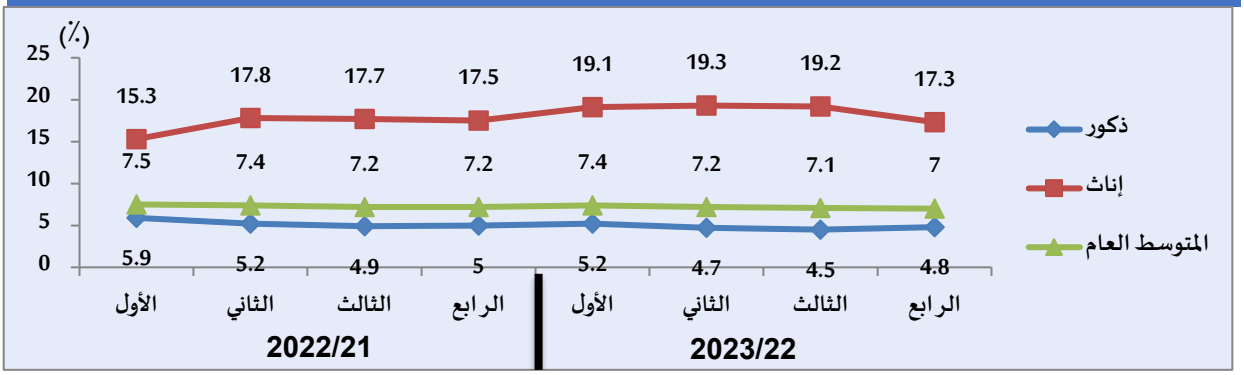

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

- **نحو 62٪ من جملة المتعطّلين في سن الشباب**

➢ أظهرت نتائج بحث القوي العاملة أن نسبة المتعطّلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة تصل إلى حوالي 61.8٪ من إجمالي المتعطّلين في عام المتابعة، مُقابل نحو 61.3٪ في العام السابق.

➢ كما هو مُوضّح بالشكل رقم (86/1)، فقد بلغت نسبة المتعطّلين في الفئة العمرية (15 – 19 سنة) نحو 6.5٪ من إجمالي المتعطّلين، وانخفضت نسبتهم في الفئة العمرية (20 – 24 سنة) إلى 26.9٪ من الإجمالي، وتصاعدت في الفئة (25 – 29 سنة) إلى 28.4٪ من جُملة المتعطّلين، مع مُلاحظة ثبات نسبة الذين تتراوح أعمارُهم بين 50 و64 سنة عند نحو 5٪ في عامي المتابعة.

شكل رقم (86/1)

التوزيع النسبي للمُتعطلين بحسب الفئات العمرية بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة (2022/21 و2023/22)

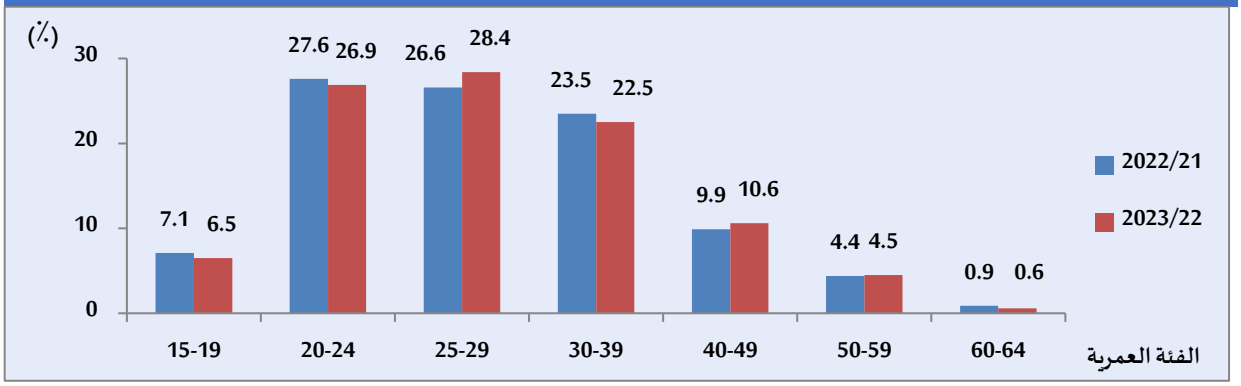

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

➢ وبالنظر إلى مُعدّلات البطالة في الفئات العُمريّة المختلفة بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة [شكل رقم (87/1)]، يُلاحظ ارتفاع مُعدّل البطالة في الفئات الشابة (20 – 29 سنة)، وتراجُعها في باقي الفئات دلالة على وهن سوق العمل في استيعاب الفئات الأكبر عمرًا، بالإضافة إلى الفئة العمرية (15 – 19 سنة)، مع مُلاحظة شبه استقرار مُعدّل بطالة الفئة العمرية (40 – 49 سنة) عند 3.1٪.

شكل رقم (87/1)
مُعدّل البطالة وفقاً للفئات العمرية بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة

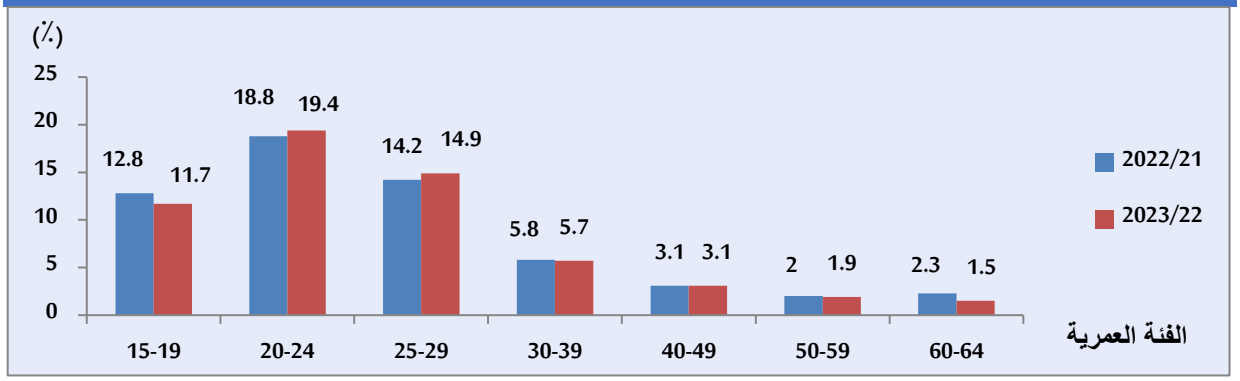

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

- **48.4٪ نسبة المتعطلين من حملة المؤهّلات العليا**

➢ وفقًا للمُستوي التعليمي، بلغت نسبة المتعطّلين بين الفئات حاملي المؤهّلات العليا (جامعي أو أعلي) 48.4٪ خلال الربع الرابع من عام المتابعة مُقارنة بنحو 44.1٪ في الربع المماثل من العام السابق، ومُقابل نحو 6.1٪ بين حملة المؤهّل فوق المتوسط وأقل من الجامعي، وكذلك المؤهّل المتوسط الفني الذي سجّل تراجُعًا إلى 27٪ مُقابل 31.2٪. وسجّلت مُعدّلات البطالة تصاعُدًا بين الحاصلين على شهادات الثانوية العامة والأزهرية لتصل إلى 2.6٪ مُقارنة بنحو 1.6٪، مع تراجُعها في حالة كلٍ من المؤهّل أقل من المتوسط، والأميين، والحاصلين على شهادة محو الأمية [شكل رقم (88/1)].

شكل رقم (88/1)
التوزيع النسبي للمُتعطلين (15 - 64 سنة) طبقًا للحالة التعليمية
بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة (2022/21 و 2023/22)

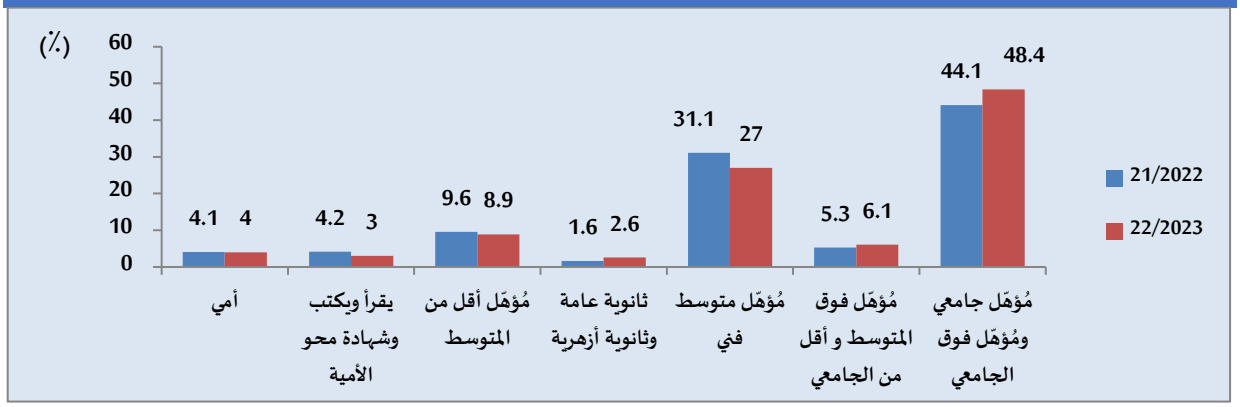

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

➢ باستقراء بيانات الفترة من عام 2019/18 حتي عام 2023/22، يتضح استحواذ كل من حاملي المؤهّل الفني المتوسط والمؤهل الجامعي وفوق الجامعي معًا علي نحو 82.6٪ كنسبة من إجمالي المتعطّلين في عام 2019/18، مع مُلاحظة استمرار تراجُع هذه النسبة لتسجُل 75.4٪ في عام 2023/22 [(شكل رقم (89/1)].

شكل رقم (89/1)

التوزيع النسبي للمُتعطّلين (15 - 64 سنة) من حاملي المؤهلات الفنية المتوسطة والجامعية وفوق الجامعية خلال أعوام الفترة (2019/18 – 2023/22)

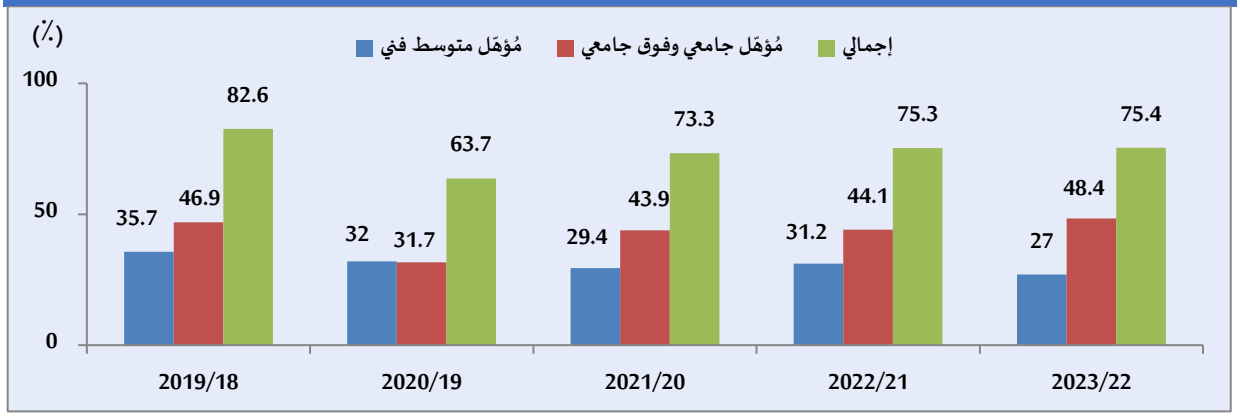

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

➢ يعكس الشكل رقم (90/1) حدوث تراجُع في مُعدّلات البطالة لحاملي المؤهّل أقل من المتوسط، والمؤهّل المتوسط الفني، وحاملي شهادات محو الأمية، مع ارتفاعها في حالة حاملي الثانوية العامة والأزهرية، المؤهّلات فوق المتوسطة وأقل من الجامعية، والجامعية وما فوقها.

شكل رقم (90/1)

مُعدّل البطالة وفقًا للمستوي التعليمي بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة (2022/21 و 2023/22)

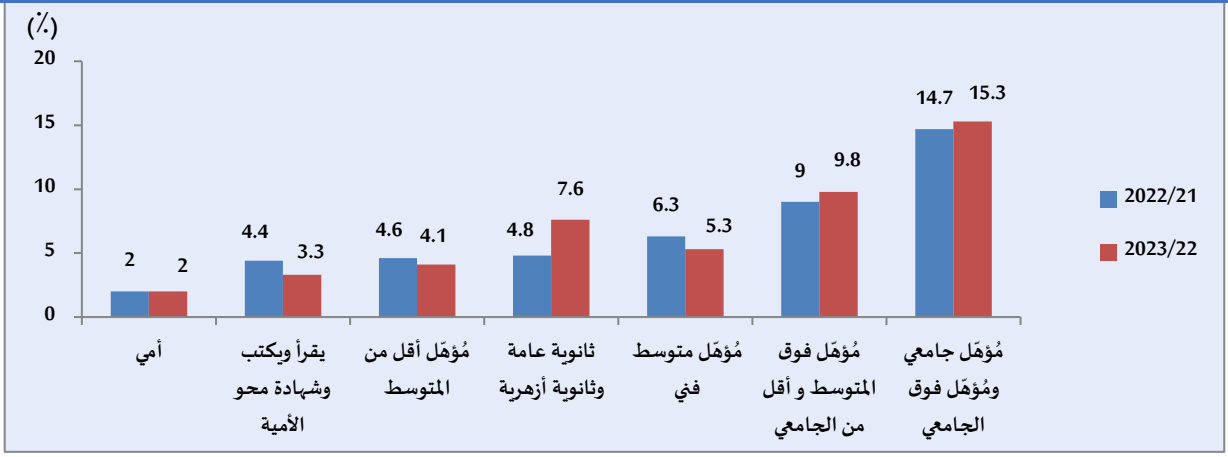

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

- **تراجُع مُعدّلات البطالة بين الأقاليم الجغرافية**

➢ يُوضّح الشكل رقم (91/1) مُعدّلات البطالة في مُختلف أقاليم الجمهورية في فترتي المقارنة، ويُستدل منه على تراجُع مُعدّلات البطالة في مُعظم الأقاليم الجغرافية، عدا مُحافظات الوجه القبلي التي ارتفعت فيها مُعدّلات البطالة بشكل طفيف، وكذلك حضر محافظات الحدود الذي ارتفع مُعدّل البطالة به من نحو 11.6٪ إلى 15.9٪.

شكل رقم (91/1)

مُعدّلات البطالة بحسب الأقاليم الجغرافية بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة

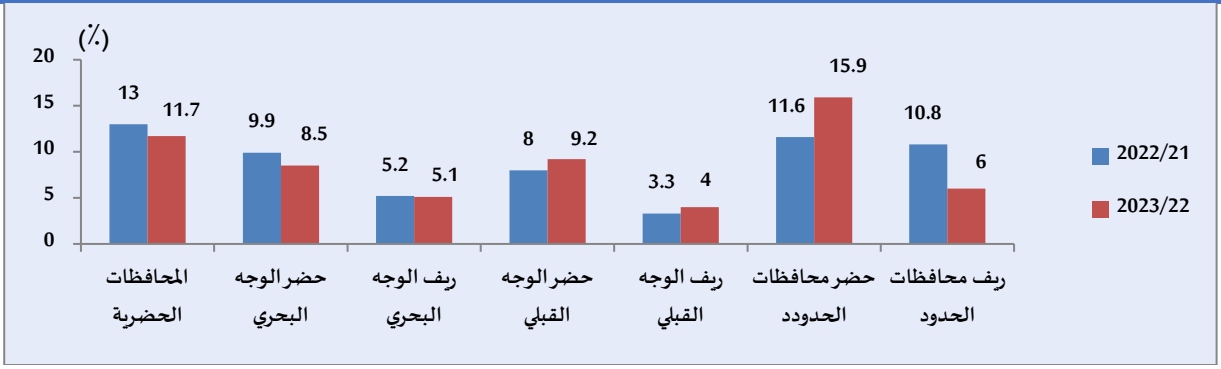

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

- **تراجُع ملحوظ في نسبة المتعطّلين الذين سبق لهم العمل**

➢ تشير البيانات الخاصة بهيكل المتعطّلين طبقًا لنوع التعطّل إلى التراجُع الطفيف في نسبة المتعطّلين الذين سبق لهم العمل لتصل إلى نحو **46.1**٪ في الربع الرابع من عام 22/ 2023 مُقابل 46.5٪ في نهاية الربع المناظر من العام السابق، وارتفاعها الطفيف أيضًا إلى 53.9٪ مُقابل 53.5٪ في حالة المتعطّلين ممن لم يسبق لهم العمل، وهي ظاهرة تُشكّل تحديًا كبيرًا أمام مُتخذي القرار لتوفير فرص عمل لمن سبق له العمل وتعرّض للتعطّل.

➢ وعلى المستوي النوعي، يُلاحظ ارتفاع نسبة المتعطّلين ممن سبق لهم العمل من الذكور من 60.1٪ إلى 64.3٪، وتراجُعها في حالة الإناث من 27.5٪ إلى 22.3٪ [شكل رقم (92/1)].

شكل رقم (92/1)

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب نوع التعطل خلال الربع الرابع من عامي المتابعة

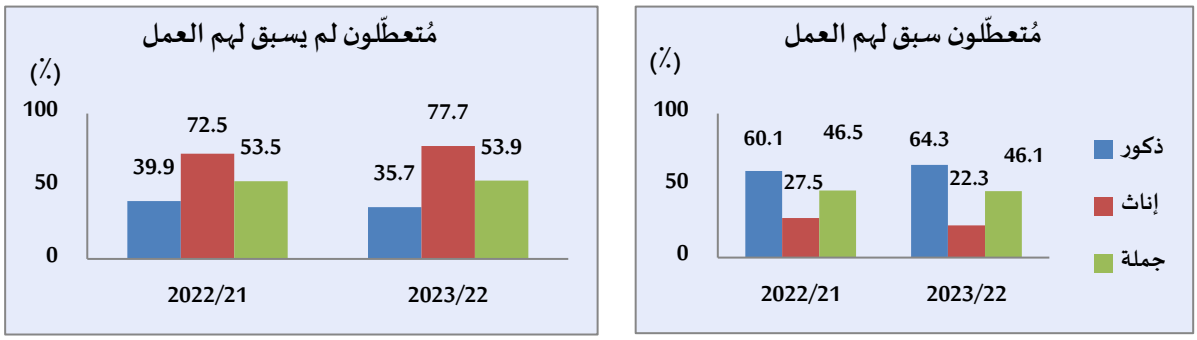

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مُختلفة.

نشاط جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

➢ تولي الدولة أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت على دعم ريادة الأعمال وإطلاق مُبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي وتمكين المرأة، وتقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية لهذه المشروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة العمل الحر.

وفيما يلي عرض لإنجازات القطاع خلال عام 2022 والشهور التسعة الأولى من عام 2023

أولًا: عام 2022

- إجمالي التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر 6.8 مليار جنيه، منها 2.5 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، و4.3 مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر.
- إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر 221.8 ألف مشروع، وفرت نحو 367.6 ألف فرصة عمل.
- جاء القطاع التجاري في الصدارة بنسبة 73٪ من حيث التمويل وفقًا للأنشطة الاقتصادية، ثم القطاع الخدمي (13.8٪)، وقطاع الصناعة (7.3٪)، ثم قطاعا الثروة الحيوانية والمهن الحرة بنحو 4.9٪ و1٪ على الترتيب.
- جاءت محافظات الوجه القبلي في المركز الأول بنحو 50.8٪ من حيث التمويل وفقًا للمحافظات، تلتها محافظات الوجه البحري بنسبة 32.8٪، والمحافظات الحضرية بنحو 11.2٪، مع هامشية نصيب المحافظات الحدودية (5.2٪).
- وفي مجال الخدمات غير المالية ما يلي:

✓ خدمات الشباك الواحد، وبيانها كالآتي:

التراخيص المؤقتة للمشروعات الجديدة	7390	شهادات تصنيف المشروعات	30368
التراخيص المؤقتة (توفيق أوضاع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي)	5205	شهادات المزايا للعملاء	29971
التراخيص النهائية للمشروعات الجديدة	5573	البطاقات الضريبية	3822
التراخيص النهائية (توفيق أوضاع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي)	2803	التأمينات الاجتماعية	2589
السجلات التجارية للمشروعات	529		

✓ في مجال خدمات التسويق

- متابعة تنفيذ 238 صفقة تكامل بين المشروعات بقيمة 28.8 مليون جنيه.
- تسجيل 2880 عميلًا من جميع المحافظات بالجهات الحكومية بِسجِل الموردين، بقيمة مناقصات 177.8 مليون جنيه.
- تأهيل المشروعات للتعريف بمتطلبات التصدير لنحو 664 مشروعًا.
- تشبيك 261 مشروعًا بالقنوات التسويقية المختلفة، بإجمالي مبيعات 5.9 مليون جنيه.

✓ خدمات تطوير المشروعات الصناعية والدعم التكنولوجي

- تكويد منتجات لنحو 162 عميلًا.
- تقديم 395 خدمة فنية لنحو 371 عميلًا في مجال التدريب الفني.
- المُساهمة في تطوير (18) مُجمعًا إنتاجيًا من خلال تقديم خدمات تنمية الأعمال للمشروعات داخل التجمع.

✓ المشروعات الزراعية

- تقديم 5566 خدمة دعم فني متنوّعة لمشروعات زراعية في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي، ومنها (استفسار، دراسات جدوى، معلومات فنية، مصادر معلومات، تدريب فني زراعي، تدريب متخصّص للسيدات).
- إعداد وتحديث 40 دراسة جدوى استرشادية للمشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- إعداد وتنفيذ ثلاثة برامج تدريبية لنحو 47 مُتدرّبًا على إعداد وتقييم دراسات الجدوى لمشروعات الإنتاج والتصنيع الزراعي، وكذلك إجراء المعاينات الفنية لتلك المشروعات.

✓ في مجال التجارة الإلكترونية

- التعاون مع عددٍ من الجهات الخارجية في مجال التسويق الإلكتروني.
- تدريب نحو 1993 مُستفيدًا على التسويق الإلكتروني والتسجيل على منصة المشروعات، وآليات التسجيل على المنصات المُختلفة، مثل جوميا، وأمازون.

✓ خدمات ريادة الأعمال

- تنفيذ 470 ندوة لرفع الوعي بريادة الأعمال، بإجمالي حضور 31.3 ألف متدرب.
- تنفيذ 314 دورة تدريبية لتدريب نحو 8200 متدرب بالتعاون مع وزارات الشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والقوي العاملة، ومنظمة العمل الدولية، والجامعات المختلفة.
- تنفيذ نحو 4400 جلسة توجيه وإرشاد.

✓ خدمات الامتياز التجاري

- إعداد 87 ندوة توعية مع شركاء التنمية.
- ترشيح نحو 275 عميلًا للتمويل بنظام الامتياز التجاري.

ثانيًا: نتائج الأداء للفترة (يناير / سبتمبر 2023)

- إجمالي التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر 3.7 مليار جنيه، منها 3.6 مليار جنيه قروضًا للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، و101.8 مليون جنيه مِنحًا لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المُجتمعيّة.
- إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر 120ألف مشروع، وفّرت نحو 199 ألف فرصة عمل.
- جاء القطاع التجاري في الصدارة بنسبة 69٪ من حيث التمويل وفقًا للأنشطة الاقتصادية، ثم القطاع الخدمي (15٪)، وقطاع الثروة الحيوانية (7٪)، ثم قطاعا الصناعة والمهن الحرة بنحو 7٪ و2٪ على الترتيب.
- جاءت محافظات الوجه القبلي في المركز الأول بنحو 55٪ من حيث التمويل وفقًا للمحافظات، تلتها محافظات الوجه البحري بنسبة 33٪، والمحافظات الحضرية بنحو 9٪، مع هامشية نصيب المحافظات الحدودية (3٪).
- بلغ إجمالي عدد المعارض نحو 131 معرضًا (منها 23 معرضًا داخليًا بالقاهرة، و104 مباني محافظات الجمهورية، و4 معارض خارجية)، بإجمالي مبيعات وتعاقدات بلغت 136.6 مليون جنيه، لعدد 2258 عارضًا.

- وفي مجال الخدمات غير المالية، تمثّلت الإنجازات في الآتي:

✓ خدمات الشباك الواحد، وبيانها كالآتي:

التراخيص المؤقتة للمشروعات الجديدة	5681	شهادات تصنيف المشروعات	11702
التراخيص المؤقتة (توفيق أوضاع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي)	3256	شهادات المزايا للمشروعات	11648
التراخيص النهائية للمشروعات الجديدة	1226	البطاقات الضريبية	2805
التراخيص النهائية (توفيق أوضاع مشروعات الاقتصاد غير الرسمي)	522	التأمينات الاجتماعية	1612
السجلات التجارية للمشروعات	409		

✓ في مجال خدمات التسويق

- متابعة تنفيذ 192 صفقة تكامل بين المشروعات بقيمة 26.5 مليون جنيه.
- تسجيل 2474 عميلًا من جميع المحافظات بِسجِل الموردين، بقيمة مناقصات 92 مليون جنيه.
- تأهيل المشروعات للتعريف بمتطلبات التصدير لنحو 484 مُتدربًا.
- تشبيك 178 مشروعًا بالقنوات التسويقية المختلفة، بإجمالي مبيعات 1.6 مليون جنيه.

✓ خدمات تطوير المشروعات الصناعية والدعم التكنولوجي

- تكويد مُنتجات لنحو 100 عميل.
- تقديم 233 خدمة فنية لنحو 218 عميلًا في مجال التدريب الفني.
- المساهمة في تطوير (3) مُجمّعات إنتاجية من خلال تقديم خدمات تنمية الأعمال للمشروعات داخل التجمّع.

✓ المشروعات الزراعية

- تقديم 3582 خدمة دعم فني متنوعة لمشروعات زراعية في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- إعداد وتحديث 27 دراسة جدوى استرشادية للمشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.

✓ التجارة الإلكترونية

- تدريب نحو 1076 مُستفيد على التسويق الإلكتروني والتسجيل على منصّة المشروعات، وآليات التسجيل على المنصات المختلفة مثل جوميا، وأمازون.

✓ خدمات ريادة الأعمال

- تنفيذ 406 ندوة لرفع الوعي بريادة الأعمال، بإجمالي حضور 22.2 ألف مُتدرب.
- تنفيذ 299 دورة تدريبية لتدريب 6614 مُتدربًا بالتعاون مع وزارات الشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والقوي العاملة، ومنظمة العمل الدولية، والجامعات المختلفة.
- تنفيذ نحو 2557 جلسة توجيه وإرشاد.

وفي مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

أولًا: إنجازات عام 2022

- بلغ حجم تمويل المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصغر للمرأة نحو 2.3 مليار جنيه (459 مليون جنيه للمشروعات الصغيرة، و1.8 مليار جنيه للمشروعات مُتناهية الصغر)، بعدد 99.2 ألف مشروع، ونحو 145.3 ألف فرصة عمل.
- بلغت نسبة استفادة المرأة من خدمات الشباك الواحد نحو 26٪، ونحو 30٪ في مجال الحصول على أنشطة التسويق، و86٪ في مجال الحصول على أنشطة التسويق الإلكتروني.
- سجّلت نسبة استفادة المرأة من مشروعات رياض الأطفال ومشروعات خدمات الصحة الأولية
- نحو 98٪ لكلٍ منهما، ومن خدمات محو الأمية نحو 89٪، ونحو 62٪ من خدمات التدريب من أجل التشغيل.
- جاء نصيب المرأة نحو 68٪ من إجمالي يوميات العمل في مجال الاستفادة من خدمات التنمية المجتمعية.
- بلغت نسبة حصول المرأة على التمويل نحو 57٪ بمحافظات الوجه القبلي.
- سجّلت نسبةُ مشاركة المرأة في المعارض الداخلية نحو 54٪، وفي المعارض الدولية نحو 31٪.
- حصُلت المرأة على نحو 67٪ في مجال أنشطة التدريب على مهارات ريادة الأعمال، ونحو 90٪ في مجال التدريب المهني.

ثانيًا: الفترة (يناير / يونيو 2023)

- ضخ الجهاز تمويلًا بإجمالي 739.1 مليون جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة، بعدد مشروعات 35.1 ألف مشروع، مما وفّر فرص عمل تُقدّر بنحو 47.3 ألف فرصة عمل.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة في خدمات الشباك الواحد نحو 29٪ من إجمالي الخدمات المقدمة (رخص مؤقتة ونهائية، سجل تجاري، بطاقات ضريبية، تأمينات اجتماعية،.... إلخ).
- بلغت نسبة حصول المرأة على أنشطة التسويق نحو 30٪، وتضمّنت هذه الأنشطة: تشبيك العملاء بالسلاسل التجارية المختلفة، التسجيل بسجلات صغار الموردين بالجهات الحكومية، تأهيل العملاء على آليات ومتطلبات التسويق والتصدير بالتعاون مع الجهات المُتخصّصة.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة في المعارض الخارجية 36٪، و47٪ في المعارض الداخلية.
- بلغت نسبة حصول المرأة على أنشطة التسويق الإلكتروني 83٪، ومنها الندوات التوعوية والتدريب على التسويق الإلكتروني، والتسجيل على المنصات الإلكترونية.
- سجّلت نسبة المنصرف على المشروعات الخدمية المنفذة للمرأة نحو 11٪ من إجمالي المشروعات الممولة في مجالات تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي مع شركتي كارجاس وغازتك، ومشروع تجارة زيوت السيارات مع شركة كارجاس، ومشروع المنافذ التسويقية المتنقلة.
- في مجال تطوير المشروعات الصناعية والدعم التكنولوجي: تم تسهيل الحصول على خدمات التكويد الرقمي للمنتجات لعدد (20) سيدة بنسبة 28.6٪ من إجمالي (70) عميلًا.
- تم تقديم النماذج الاسترشادية لدراسات جدوى لنحو 1107 سيدة بنسبة 41٪ من إجمالي 2705 عميلًا.

- تقديم خدمات التدريب الفني من خلال برامج تدريبية فنية متخصصة في مجالات متعددة لنحو 159 سيدة من إجمالي 165 عميلًا، وذلك بالتعاون مع المراكز التكنولوجية والقطاع الخاص.
- استفادت المرأة من **خدمات الصحة الأولية** بنسبة 99٪، مثل تنفيذ برامج للزيارات المنزلية من خلال الرائدات الريفيات لنحو 530.9 ألف زيارة منزلية، وتوفير الرعاية الصحية لعدد 2480 سيدة وطفلًا، وتنفيذ عديدٍ من القوافل الطبية للوصول إلى المناطق البعيدة عن الخدمات الصحية.
- فتح عدد (135) فصل جديد لمحو أمية السيدات والفتيات، التحق بها 1710 سيدة وفتاة.
- تدريب 713 فتاة على المهارات الحياتية والتدريب الفني، وتوظيف 621 فتاة.
- توقيع اتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف تهيئة بيئة اقتصادية مُواتية لإنشاء وتطوير المشروعات الخاصة بالمرأة وزيادة الشمول المالي، حيث تم صرف نحو 31.6 مليون جنيه لعدد 1470 مشروعًا مُتناهي الصغر بنسبة 100٪ قروضًا مُوجّهة للمرأة.
- توقيع عقد مع البنك الزراعي المصري بقيمة 60 مليون جنيه بهدف تمويل السيدات فوق 21 عامًا لإقامة مشروعات مُتناهية الصغر في القري المتواجدة بمحافظات مبادرة حياة كريمة (20 محافظة).
- في مجال مُبادرة حياة كريمة، تم عقد دورات تدريبية في ريادة الأعمال لنحو 308 مُتدرّبة بنسبة 85.5٪ من إجمالي المتدربين.
- تم تنفيذ مسابقة تأهيل وتدريب 50 سيدة للتصدير في مجالات الحرف اليدوية والتراثية من قِبَل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

نشاط التمويل مُتناهي الصغر

➢ وفقًا لتقرير الهيئة العامة للرقابة المالية (أبريل/ يونيو 2023)، تشير البيانات إلي بلوغ عدد المُستفيدين نحو 3.9 مليون فرد بنهاية الربع الرابع من عام 2023/22 مُقابل 3.8 مليون فرد في الربع المُناظر من العام السابق، بنسبة نمو 2.6٪ مع زيادة أرصدة التمويل بنحو 10 مليار جنيه، بنسبة نمو تربو على 28٪. وتعكس البيانات استحواذ الذكور على المركز الأول من حيث أرصدة التمويل بنحو 53٪ في فترتي المقارنة، مع ملاحظة ثبات أعداد المستفيدين خلال فترتي المُتابعة، واستحواذ الإناث على النسبة الأكبر من الإجمالي [جدول رقم (56/1)].

جدول رقم (56/1)

تطورنشاط التمويل متناهي الصغروفقاً لنوع المستفيد وأرصدة التمويل بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

البيان	نهاية الربع الرابع 21/ 2022		نهاية الربع الرابع 22/ 2023	
	عدد المستفيدين (مليون مُستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)	عدد المستفيدين (مليون مُستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)
ذكور	1.5	17.4	1.6	22.5
إناث	2.3	15.5	2.3	19.7
الإجمالي	**3.8**	**32.9**	**3.9**	**42.2**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، 2023.

➢ وعلى مستوي الأنشطة، يعكس الجدول رقم (57/1) تبؤ النشاط التجاري المركز الأول من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل بقيمة 25 مليار جنيه لنحو 2.4 مليون مُستفيد بنهاية يونيو 2023، وجاء النشاط الزراعي في المركز الثاني بنسبة 16.9٪ و20.1٪ من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل على الترتيب، ثم كل من الأنشطة الخدمية والإنتاجية بنسب 14٪ و6.6٪ على التوالي، من حيث أرصدة التمويل خلال الربع الرابع من عام 2023/22.

جدول رقم (57/1)

تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط بنهاية الربع الرابع من عامي المتابعة

طبيعة النشاط	نهاية الربع الرابع 21/ 2022		نهاية الربع الرابع 22/ 2023	
	عدد المستفيدين (ألف مُستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)	عدد المستفيدين (ألف مُستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)
تجاري	2400	19.9	2400	25
خدمي	497	4.5	532	5.9
زراعي	566	6.1	648.2	8.5
إنتاجي وحرفي	287	2.4	249.4	2.8
الإجمالي	**3750**	**32.9**	**3829.6**	**42.2**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، 2023.

7-1 التضخّم

- **تصاعُد مُعدّل التضخّم لإجمالي الجمهورية إلى 25.2٪ في عام 2023/22**

➢ رغم توقّع الخطة تضاعُف مُعدّل التضخّم المُحقّق ليصل إلى 20٪ عام 2023/22 مُقابل نحو 10٪، في عام 2022/21، إلا أن المُتابعة الفعليّة لمُؤشّرات الرقم القياسي للأسعار التي يُصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تُفيد تصاعُد مُعدّل التضخّم إلى مُستويات غير مسبوقة خلال العام، حيث سجّل متوسط مُعدّل النمو السنوي نحو 25.2٪.

➢ على مُستوى التقسيم الحضري/ الريفي للجمهورية، يُبرز الشكل رقم (93/1) التفاوتات القائمة في مُعدّلات التضخّم بين كلٍ من الريف والحضر وإجمالي الجمهورية في عامي 2022/21 و 2023/22.

شكل رقم (93/1)

مُعدّلات التضخّم في الحضر والريف وإجمالي الجمهورية في عامي 2022/21، 2023/22

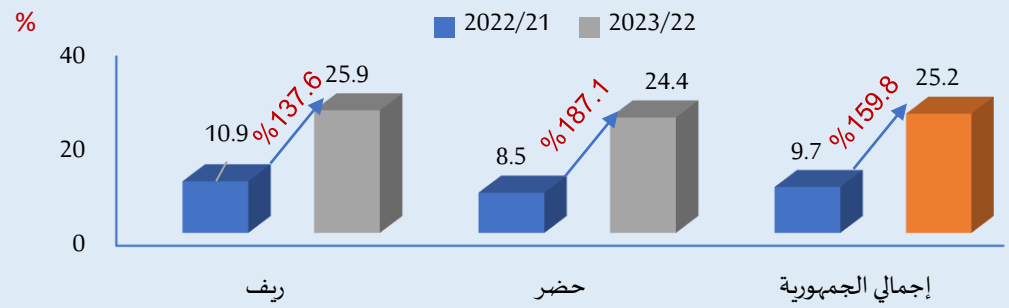

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، 2023.

➢ يتبيّن من استخلاصات الأرقام الواردة بالشكل السابق ما يلي:

- ارتفاع مُعدّلات التضخّم في الريف عن المُعدّلات المُناظرة للحضر، بوجه عام، في كلٍ من عامي المُقارنة.
- اتجاه الفجوة بين مُعدّلي التضخّم في الحضر والريف للتقارُب، حيث كانت في حدود 2.4 نقطة مئوية في عام 2022/21، ومالت إلى الانحسار نسبيًا لتُصبح في حدود 1.5 نقطة مئوية عام 2023/22، ومع توقّع قُرب تلاشي هذه الفجوة أو مزيدٍ من الانكماش في الأعوام التالية بفعل اتجاه الظروف المعيشية لأبناء الريف للتحسّن الملحوظ في ظل اتساع نطاق شمول مشروعات برامج التنمية الريفية المُتكاملة (مُبادرة حياة كريمة).

➢ تُعد الطفرة السعرية في عام 2023/22 سابقة تاريخية لم تشهدُها مصر من قبل على امتداد العقود الماضية، وكان أقصى مُعدّل تضخّم سنوي قد تحقّق في عام 2017/16 وقدرُه 25٪، وجاء كرد فعل مُباشر لتوجّه الدولة لتحرير سعر الصرف في شهر نوفمبر عام 2016، بعد أن ظل ثابتًا لفترة طويلة تربو على ثلاثة

عشر عامًا، غير أن هذا المُعدّل المُرتفع عاود تراجُعه تدريجيًا حتى بلغ أدنى مُستوى له في عام 2021/20، مُسجّلًا 4.8٪، دلالة على نجاح جهود الدولة في كبح جماح التضخّم، وخفضه لهذا المُعدّل المُتدنّي في غضون خمسة أعوام فقط من عام الذروة.

- رغم تضاعُف مُعدّل التضخّم في عام 2022/21 وبلوغه 9.7٪ إلا أنه ظل مقبولًا إلى حد كبير – وإن كان أعلى من تقديرات الخطة (6٪) – على خلفيّة الأزمة الروسية/ الأوكرانية وانعكاساتها على مُستويات الأسعار العالمية، وانتقالها بالتبعيّة إلى الاقتصاد المصري في الربع الأخير من العام المالي 2022/21 (أبريل/ يونيو 2022) فيما يُعرف بالتضخّم المُستورد [شكل رقم (94/1)].

شكل رقم (94/1)

تطوّر مُعدّلات التضخّم في مصر خلال الفترة (2012/11 – 2023/22)

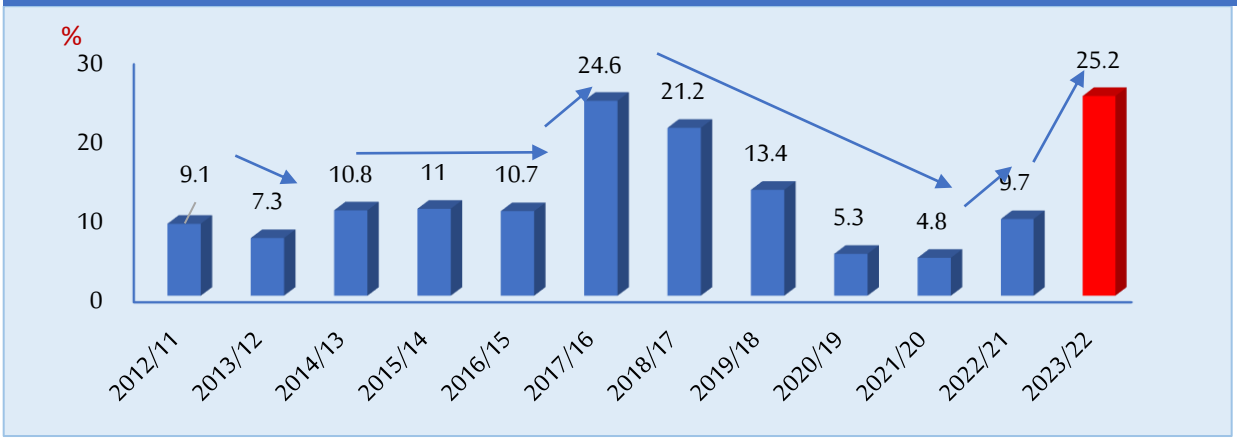

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، أعوام مختلفة.

- كما هو مُوضّح بالشكل رقم (/1)، ظل مُعدّل التضخّم المُحقّق في عام 2022/21 والبالغ 9.7٪ كما سبق الذكر مُتوافِقًا إلى حد كبير مع المُتوسط العام لمُعدّل التضخّم في الأسواق الناشئة، والنامية والبالغ نحو 9.8٪.

- أما مُعدّل التضخّم لعام 2023/22 والبالغ نحو 25.2٪، فإنه يُعتبر بالغ الارتفاع بالمُقارنة بالمُعدّلات الدولية، سواء على مُستوى المتوسط العام للاقتصاد العالمي 6.9٪، أو على مُستوى الاقتصادات المُتقدّمة أو الناشئة أو النامية أو على مُستوى الدول الفردية. ولا يُستثنى من ذلك سوى بعض الدول التي عانت من ضغوط تضخّميّة شديدة قفزت معها مُؤشّرات التضخّم لمُستويات فلكية، وعلى رأسها فنزويلا وزيمبابوي والأرجنتين وتركيا وإيران [جدول رقم (58/1)].

جدول رقم (58/1)

مُعدّلات التضخّم العالمية حسب المناطق وبعض الدول المُختارة في عامي 2022، 2023

الدولة	2022	2023	الدولة	2022	2023
العالم	8.7	6.9	الهند	6.7	5.5
الدول المُتقدّمة	7.3	4.6	الصين	1.9	0.7
الدول الناشئة/ النامية	9.8	8.5	روسيا	13.8	5.3
منطقة اليورو	8.4	5.6	أوكرانيا	20.2	17.7

الدولة	2022	2023	الدولة	2022	2023
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	14	18	فنزويلا	186.8	360
الولايات المتحدة	8	4.1	زيمبابوي	193.4	314.6
كندا	6.8	3.6	الأرجنتين	72.4	121.7
فرنسا	5.9	5.6	تركيا	72.3	51.2
ألمانيا	8.7	6.3	إيران	45.8	47
إيطاليا	8.7	6	البرازيل	9.3	4.7
أسبانيا	8.3	3.5	جنوب أفريقيا	6.9	5.8
المملكة المتحدة	9.1	7.7	اليابان	2.5	3.2
مصر	9.7 (*)	25.2 (**)			

(*) 2022/21 (**) 2023/22

المصدر: صندوق النقد الدولي (تقرير أكتوبر 2023)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- يُلاحظ أيضًا من الجدول السابق أنه في حين اتجهت مُعدّلات التضخّم للتراجُع في كافة المناطق والدول – باستثناء منطقة دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وفنزويلا وزيمبابوي وإيران واليابان، إلا أن الوضع اختلف في الحالة المصرية مع الطفرة الهائلة التي شهدتها الأسعار في عام 2023/22، وبخاصة في النصف الثاني من العام.
- يرجع السبب في تراجُع مُعدّلات التضخّم في مُعظم الدول في عام 2023 إلى السياسات النقدية التقييدية التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي، والبنوك المركزية الأوروبية والآسيوية وغيرها على مُستوى العالم، حيث أن هذه السياسات النقدية أمكنها التأثير على مُستويّات أسعار السلع من خلال اربع قنوات، أولّها، التأثير على الاقتصاد الحقيقي، من حيث مُستويات الاستهلاك الحالية والمُستقبلية، وثانيها، التأثير على مُستويّات السيولة والتعاقدات في المُشتقات والمُعاملات الآجلة، وثالثها، التأثير على أسعار الصرف الأجنبي، حيث أن معظم المُعاملات التجارية تتم بالدولار الأمريكي، ورابعها، التأثير على قرارات النقل والتخزين للسلع من منظور تكلفة الفرصة البديلة.
- تُشير الدراسات التطبيقية لأسواق السلع، أن تأثير السياسات النقدية التشدّديّة يُكون أكثر قوة وفاعلية في أسواق السلع القابلة للتخزين كالمعادن الأساسية، بينما يُضعف تأثيرها نسبيًا في حالة السلع سريعة التلف غير القابلة للتخزين، كما هو الحال بالنسبة للمُنتجات الزراعية والغذائية.
- كذلك بالمُقارنة بالدول العربية، يُلاحظ انخفاض مُعدّلات التضخّم بوجه عام لمستويات مُتدنية (أقل من 5٪) (باستثناء الجزائر وتونس واليمن والسودان والمغرب) مع اتجاهها للانخفاض في عام 2023/22 قياسًا بمستوياتها السابقة في عام 2022، على نقيض مصر التي سجّلت أعلى مُعدّلات تضخّم على مُستوى العالم العربي [جدول رقم (59/1)]، وصارت تُشكّل أهم التحديّات التي يُواجهها الاقتصاد المصري لما للضغوط التضخّميّة من أثر سلبي على مُعدّلات النمو والاستثمار (من خلال رفع تكلفة التمويل وانكماش الطلب السوقي) وعلى نمط توزيع الدخول ومستويات المعيشة لأصحاب الدخول الثابتة والمُنخفضة (من خلال ارتفاع الأسعار وانخفاض القوى الشرائية للنقود).

جدول رقم (59/1) تطوّر مُعدّلات التضخّم في البلدان العربية في عامي 2022، 2023					
الدولة	2022	2023	الدولة	2022	2023
مصر	8.5	23.5	ليبيا	4.5	3.4
اليمن	29.5	14.9	الإمارات العربية المتحدة	4.8	3.1
تونس	8.3	9.4	قطر	5	2.8
الجزائر	9.9	9	الأردن	4.2	2.7
موريتانيا	9.6	7.5	المملكة العربية السعودية	2.5	2.5
المغرب	6.5	6.3	جيبوتي	5.2	1.2
السودان	6.8	5.9	عمان	2.8	1.1
العراق	5	5.3	البحرين	3.6	1
الكويت	4	3.4			

المصدر: صندوق النقد الدولي (تقرير أكتوبر 2023).

- **ارتفاع مُطرد في مُعدّل التضخّم على مدار العام وبلوغ أقصاه في الربع الأخير من عام 2023/22**

➢ بمُتابعة تطوّر مُعدّلات التضخّم في الفترات الفصليّة لعام 2023/22، يتضح الآتي:

- التصاعُد المُتواصِل في هذه المُعدّلات من فترة لأخرى، فقد بلغ المُعدّل نحو 15٪ كمُتوسط سنوي للربع الأول من العام، وارتفع إلى 19٪ في الربع الثاني، ثم إلى 31٪ في الربع الثالث، وواصل تصاعده حتى بلغ متوسطه السنوي 34٪ في الربع الرابع من العام.

➢ بالمُقارنة بالإحصاءات المُناظرة لعام 2022/21، تشير أرقام عام المُتابعة إلى ارتفاع مُعدّل التضخّم ليصل إلى ضِعف ما كان عليه من الربع الأول من العام السابق، وارتفاعه في الربعين الثاني والثالث وإلى ثلاثة أمثال المُعدّلات المُقابلة في العام السابق، واستمرار اتساع الفجوة في الربع الرابع لتصل إلى 19 نقطة مئوية (مُقارِبة لفجوة الربع الثالث)، مع بلوغ مُعدّل التضخّم 34٪ مُقابل 15٪ في الربع المُناظر من عام 2022/21 [شكل رقم (95/1)].

شكل رقم (95/1)
تطوّر مُعدّلات التضخّم العام الفصليّة (على أساس سنوي) خلال عامي 2022/21، 2023/22

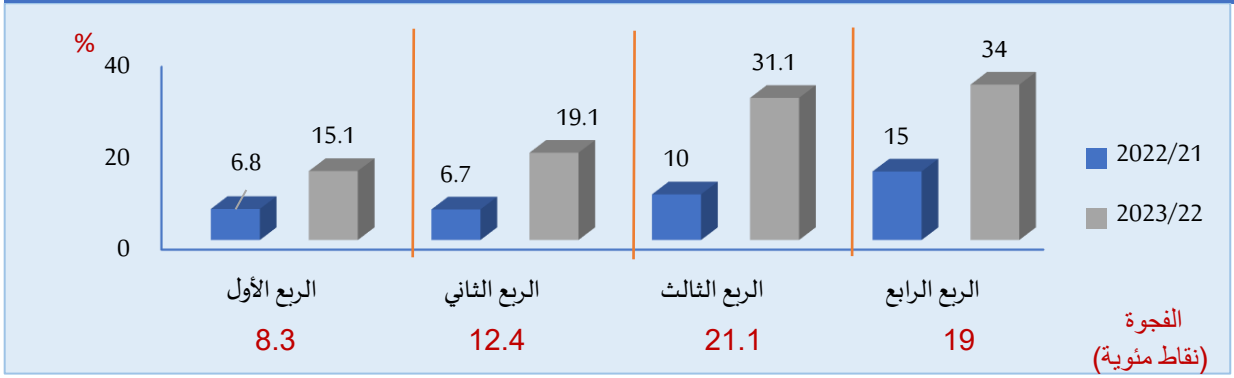

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، 2023.

- يُلاحظ تشابُه الاتجاهات التضخّمية على **مُستوى حضر الجمهورية** بالنسبة لفصول العام، حيث ارتفعت مُعدّلات التضخّم بنسب مُتزايدة من فصل لآخر، وبلغت أقصاها في الربع الأخير مع بلوغ متوسط مُعدّل التضخّم 33٪ [شكل رقم (96/1)]، وكذلك يُلاحظ استمرار اتساع الفجوات التضخّمية بين فصول عامي المُتابعة على غِرار الوضع بالنسبة لإجمالي الجمهورية.

شكل رقم (96/1)

تطوّر مُعدّلات التضخّم الفصليّة بحضر الجمهورية في عامي 2022/21، 2023/22

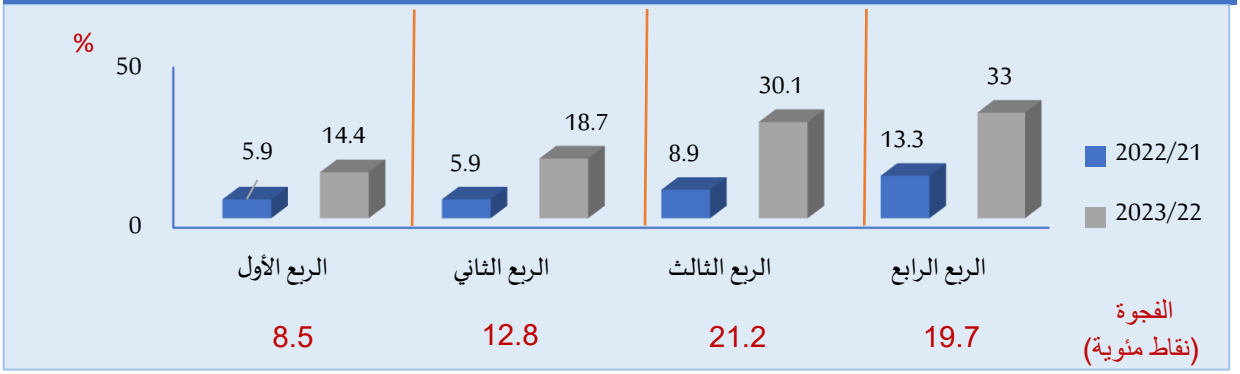

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، 2023.

- **تواصُل الاتجاه التصاعُدي لمُعدل التضخّم الأساسي**

- بالنسبة **لمُعدّل التضخّم الأساسي** Core Inflation الذي يُصدره البنك المركزي المصري، فيجري اشتقاقه من الأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين (CPI) بحضر الجمهورية، بعد استبعاد أسعار السلع المُحدّدة إداريًا، وتُشكّل حوالي 21.5٪ من السلّة السلعيّة للمُستهلكين، بالإضافة إلى أسعار المواد الغذائية الأكثر تقلبًا وهي الخضروات والفاكهة، وتُمثّل نحو 5.5٪ من السلة السلعيّة. وبهذا الاستبعاد، يكون مُعدّل التضخّم الأساسي أكثر تعبيرًا عن التغيّرات الرئيسة في أسعار السوق. وتُفيد البيانات ارتفاع متوسط مُعدّل التضخّم الأساسي من 8٪ عام 2022/21 ليصل إلى نحو 29٪ في عام 2023/22.

- يُلاحظ من الشكل رقم (97/1) استمرار الاتجاه التصاعُدي في مُعدّل التضخّم الأساسي خلال شهور عام 2023/22، وبخاصة اعتبارًا من شهر مارس 2022 (إثر اندلاع الأزمة الروسية/ الأوكرانية)، وبشكل كبير منذ شهر ديسمبر 2022 وحتى نهاية العام المالي 2023/22 (يونيو 2023)، وذلك بالمُقارنة بالتضخّم العام. والجدير بالذكر أنه - على امتداد عام 2023/22 – جاءت أرقام التضخّم الأساسي أعلي من الأرقام المُناظرة للتضخم العام، وذلك علي خلاف المُشاهد بوجه عام، حيث عادة ما يكون مستوي التضخّم الأساسي أقل من مستوي التضخّم العام، بفعل استبعاد المُنتجات المُحدد أسعارها إداريًا ومجموعة الخضروات والفاكهة التي تشهد أسعارُها تقلّبات كبيرة، الأمر الذي يُضفي قدرًا من الاستقرارية لمُستويات التضخّم الأساسي قياسًا بالتضخّم العام. ولكن – في عام المُتابعة – قفزت مؤشرات التضخّم الأساسي لتُسجّل قيمًا أعلي من مؤشرات التضخّم العام وعلى امتداد كافة شهور العام. ويُعزي ذلك إلي أن أسعار السلع المُستبعدة والتي تُشكّل في مجموعها نحو 27٪ من السلة السلعية والخدمية مالت إلى الاستقرار النسبي علي نقيض مجموعة السلع والخدمات الأخرى المُمثّلة لنحو 73٪ من السلّة التي شهدت أسعار كثير منها ارتفاعًا كبيرًا مما دفع التضخّم الأساسي لمُستويات أعلي من التضخّم العام.

شكل رقم (97/1)

التضخّم العام والأساسي على أساس سنوي (شهر/ شهر مُناظر) حضر الجمهورية (يوليو 2021 – يونيو 2023)

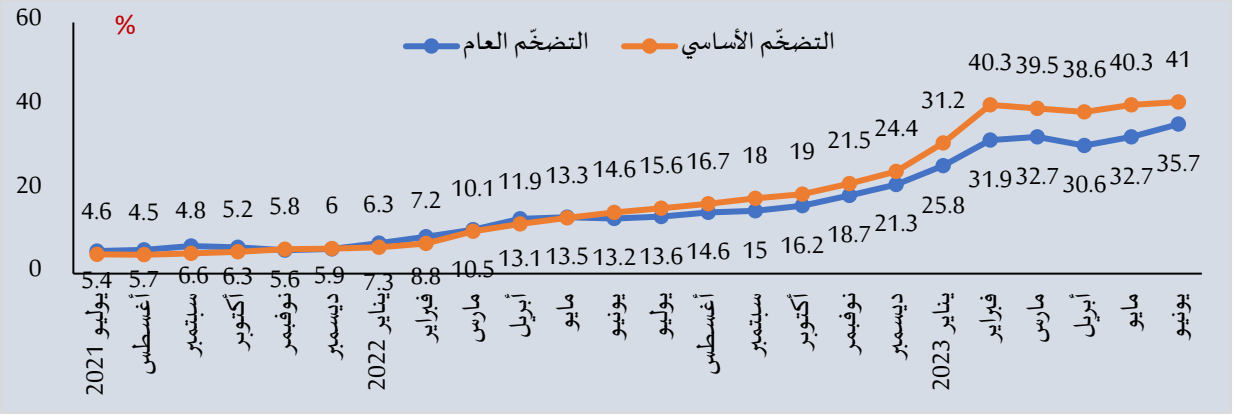

المصدر: البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **اتجاه مُعدّل التضخّم الشهري للتناقص اعتبارًا من مارس 2023**

➢ بالنسبة لمُعدّلات التضخّم الشهرية (مُقارنة بالشهر السابق) على مُستوى إجمالي الجمهورية من يوليو 2022 حتى يونيو 2023، فيُلاحظ تصاعُد مُعدّلات التضخّم الشهرية خلال شهري يناير وفبراير من عام 2023 ثم انخفاضها اعتبارًا من مارس 2023 وحتى نهاية العام المالي لتقتصر على 2٪ في شهر يونيو من العام [شكل رقم (98/1)].

شكل رقم (98/1)

تطور مُعدّلات التضخّم العام لإجمالي الجمهورية على أساس شهري خلال عام 2023/22

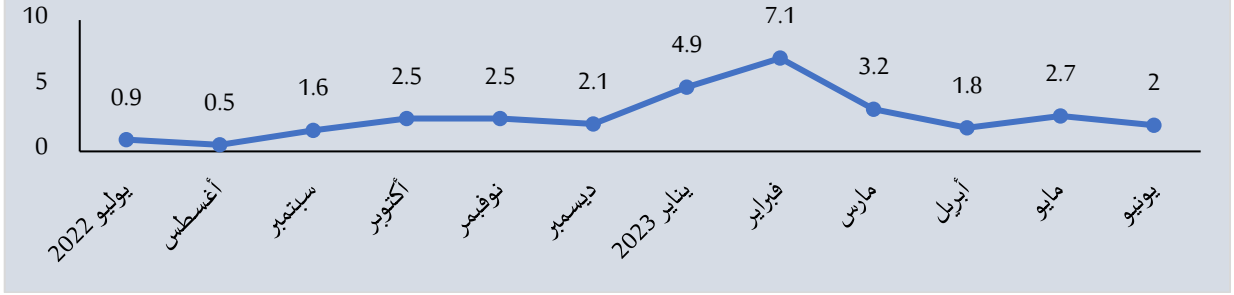

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

➢ تُفيد مُقارنة هذه التطوّرات السعرية بمثيلاتها المعنيّة بمُعدّلات التضخّم العام في حضر الجمهورية، وجود تقارُب شديد في الاتجاهات السعرية، صعودًا وانخفاضًا، وإن ظلّت مُستويات التضخّم العام أعلى من مُستويات التضخّم الأساسي في معظم شهور العام.

➢ يعكس الشكل رقم (99/1) التطوّرات الشهرية في مُعدّلات التضخّم العام والأساسي (بحسب مُقارنة كل شهر بالشهر السابق) خلال عام 2023/22، ويلاحظ أنه بالرغم من توافق الاتجاهات العامة لكلٍ من مُؤشري التضخّم إلا أن هناك بعض التباينات فيما بينهما على مُستوى بعض شهور العام، مثل شهري يناير وفبراير 2023.

شكل رقم (99/1)

تطوّر مُعدّل التضخّم العام والأساسي لحضر الجمهورية على أساس شهري (نهاية الشهر) خلال عام 2023/22

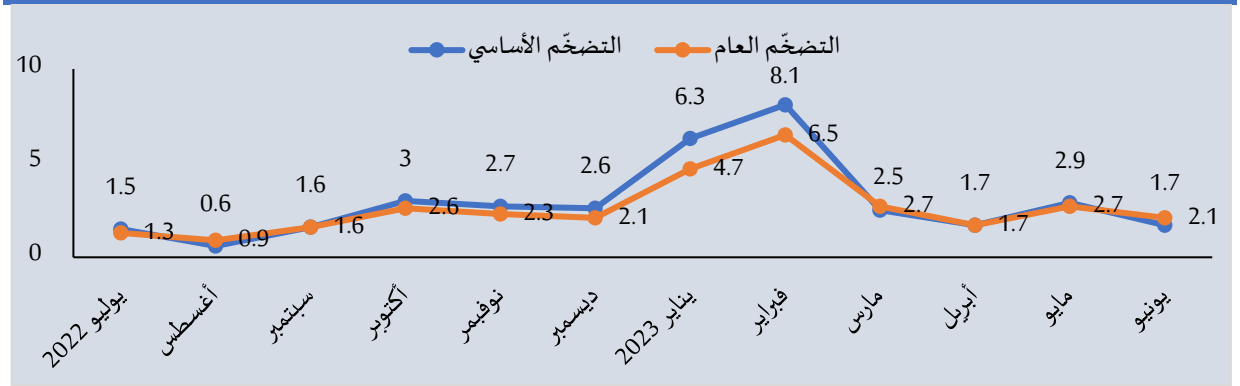

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **ارتباط تطوّر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين بالتطوّرات في أسعار مجموعة الطعام والشراب**

➢ يتأثّر الرقم القياسي لأسعار المُستهلكين بشكل مُباشر بالرقم القياسي لأسعار مجموعة الطعام والشراب. وباستقراء الشكل رقم (100/1)، تتضّح العلاقة الارتباطية القوية بينهما، حيث سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المُستهلكين لإجمالي الجمهورية نحو 177.6 نقطة في يونيو 2023، كما سجّل الرقم القياسي لمجموعة الطعام والشراب 214.3 نقطة للشهر ذاته، دلالة على تأثّر الرقم القياسي العام بدرجة كبيرة بمُستويات أسعار مجموعة الطعام والشراب.

شكل رقم (100/1)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ولمجموعة الطعام والشراب خلال العام المالي 2023/22 على مستوى إجمالي الجمهورية

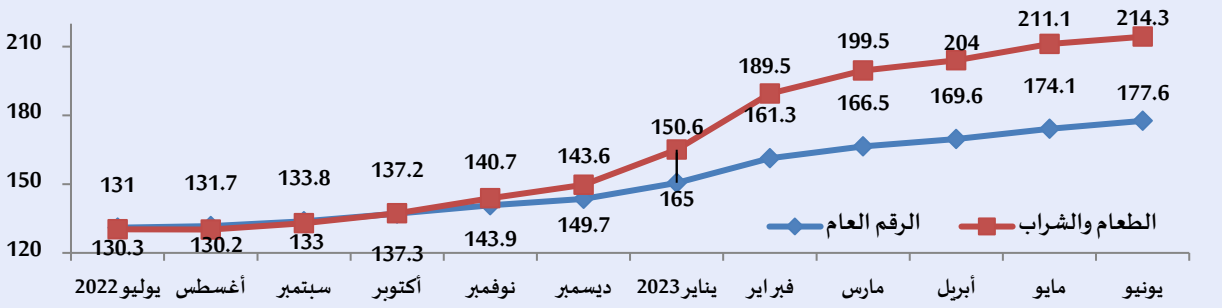

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، يونيو 2023.

- **استئثار مجموعة الطعام والشراب بنحو 63٪ من الزيادة المُحقّقة في المُستوى العام للأسعار**

➢ كما هو مُوضّح بالشكل رقم (101/1)]، يُعد بند الطعام والمشروبات المُساهِم الأساسي في ارتفاع المُستوى العام للأسعار، حيث استحوذ على النسبة الأكبر من الارتفاع في مُستوى الأسعار خلال شهر يونيو 2023 (23.3٪ من إجمالي 36.8٪)، بنسبة مُساهمة تُناهز 63٪، وقد بلغ معدل التضخّم لبند الطعام والمشروبات نحو 64.9٪، في عام المُتابعة مُقابل مُساهمة أقل في العام السابق (59.2٪).

شكل رقم (101/1)

المُساهمة النسبية لارتفاعات أسعار السلع والخدمات في مُعدّل التضخّم السنوي في شهر يونيو 2023

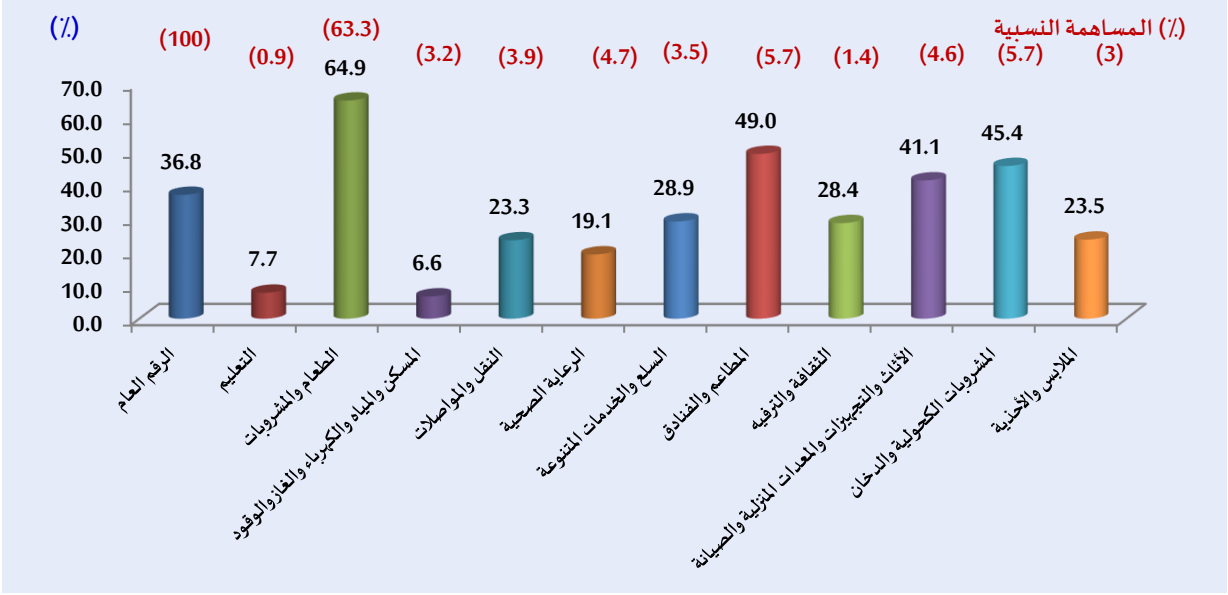

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، يونيو 2023.

- فيما يخُص معدل التضخّم للمجموعات المُختلفة من السلع والخدمات، فيُلاحظ تصاعُد مُعدّلات التضخّم لجميع المجموعات بشكل عام خلال عام المُتابعة، وبالأخص مجموعة الطعام والشراب التي تزايد مُعدل ارتفاع أسعارها بشكل ملحوظ حيث سجّلت نحو 65٪ في عام المُتابعة كما سبق الذكر، مُقابل 24.2٪ في العام السابق، بالإضافة إلى أسعار التبغ والكحوليّات التي سجّلت 45.4٪ مُقابل 5.6٪ فقط خلال الفترة ذاتها، مع مُلاحظة انخفاض معدل التضخّم لخدمات التعليم والمسكن والمياه والكهرباء، إلى 7.7٪ و6.6٪ على التوالي في يونيو 2023 [شكل رقم (102/1)].

شكل رقم (102/1)

معدل التضخّم (لإجمالي الجمهورية) لمجموعات السلع والخدمات خلال شهري يونيو من عامي المتابعة

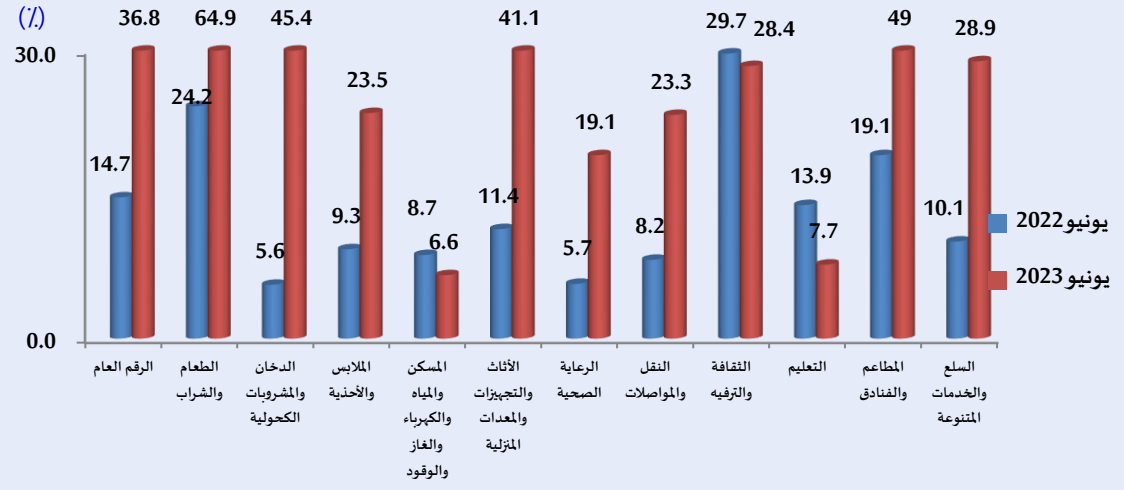

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين (يونيو 2023، 2022).

• مُحدّدات التضخّم

- ظل متوسط مُعدّل التضخّم في حدود 8٪ خلال شهري يناير/فبراير من عام 2022، ولكن مع نشوب الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، وما أحدثته من اضطراب في سلاسل الإمداد الدولية وارتفاعات غير مسبوقة في أسعار السلع الغذائيّة والطاقة والمعادن الأساسيّة، شهِدت الأسعار المحليّة اتجاهًا تصاعُديًا تأثّرًا بالتضخّم المُستورد، وقفز مُعدّل التضخّم إلى أكثر من 13٪ في نهاية عام 2022/21.

- وخلال عام 2023/22، واظبت الأسعار اتجاهها التصاعُدي بصورة مُنتظمة خلال الرُبع الأول من العام المالي، ثم بمُعدّلات مُتسارعة في الرُبع الثاني، وحدثت طفرات سعريّة غير مسبوقة في الرُبعين الثالث والرابع، وصولًا إلى مُعدّل تضخّم يُناهِز 34٪ بنهاية العام المالي 2023/22، وبمُتوسط سنوي 25.2٪.

- وكما سبقت الإشارة، تُفيد بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تطوّر الأرقام القياسيّة لأسعار المُستهلكين بحسب مُكوّنات الإنفاق، أن ارتفاع أسعار بند الطعام والشراب هو السبب الرئيسي وراء تسارُع التضخّم، حيث يُعد مسئولًا عن نحو ثُلُثي التطوّرات التي يشهدها مُعدّل التضخّم العام. وتُعد الطفرة التي شهدتها المُستويات السعريّة، وبخاصة في النصف الثاني من العام هي مُحصّلة مجموعة عوامل تتعلّق بجانبي الطلب والعرض.

- يجد التضخّم المدفوع بجانب الطلب Demand Pull Inflation مصدره في زيادة السيولة المحليّة بمُعدّلات مُرتفعة تزيد كثيرًا عن مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [جدول رقم (1/)]، وكذلك يتأثر هذا التضخّم بعامل التوقّعات السعريّة، حيث يميل المُستهلكون لزيادة طلبهم الحالي على السلع توقّعًا لمزيدٍ من الارتفاع في أسعارها في المُستقبل القريب. ومن شأن زيادة السيولة والتوقّعات المُستقبلية للتضخّم أن تشهد الأسواق تنامي الطلب بمُعدّلات مُتسارعة تفوق قُدرة الجهاز الإنتاجي للدولة عن مُلاحقته والوفاء به بالكامل، مما يدفع مُستويات الأسعار لأعلى.

- أما التضخّم الناجم عن عوامل العرض، والذي يجد مصدره في ارتفاع تكلفة الإنتاج Cost Push Inflation فيتجلّى عندما يكون الإنتاج خاضعًا لتزايُد التكاليف بسبب ارتفاع أسعار الخامات، والوقود أو مُدخلات الإنتاج الأخرى، وقد ظهر تأثير هذه العوامل بصورة جليّة في أعقاب الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة في الشهور الأولى من عام 2022، اعتبارًا من شهر مارس كما سبق الذكر، إلا أن تأثير هذا التضخّم المُستورد قد أخذ في التلاشي في الفترات التالية، حيث شهِدت الأسعار العالميّة تباطؤًا في النمو، ثم الاتجاه نحو الانحسار والتراجُع كما هو مُوضّح بالجدول رقم (60/1)، في الوقت الذي واصلت فيه الأسعار المحليّة ارتفاعها المُطرد.

جدول رقم (60/1)

تطوّر الأسعار المحلية والعالمية لبعض السلع خلال شهر يونيو 2023 مُقارنة بالشهر المُناظر من العام السابق

المجموعات السلعية	٪ التراجع في الأسعار العالمية	٪ الزيادة في الأسعار المحلية
اللحوم والدواجن	6.4	92.1
الحبوب	23.9	58.9
السكر والأغذية السكرية	29.8	35.5
الزيوت والدهون	45.3	31.1
الألبان والجبن	22.2	6.7

المصدر: منظمة الفاو، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

➢ ومع ذلك، يظل ارتفاع التكلفة العامل المُؤثّر في جانب المعروض السلعي، وهو ما يُمكن إرجاعه للعوامل الآتية:

- التغيّرات المُتعاقبة في أسعار الصرف وفق قرارات البنك المركزي المصري على امتداد الفترة من مارس 2022 إلى مارس 2023 من 16.8 جنيه/دولار إلي 30.9 جنيه/دولار، والتي أسفرت عن تراجُع قيمة الجنيه المصري بنحو 84٪ أمام الدولار الأمريكي، ومن ثم ارتفاع قيمة الفاتورة الاستيراديّة للسلع الأساسيّة ومُكوّنات التصنيع المحلي، رغم استقرار أو الاتجاه التناقُصي للأسعار العالميّة، فضلًا عن صعوبة تدبير العملة من الجهاز المصرفي، وارتفاع تكلفة تدبيرها حال اللجوء إلي السوق المُوازية.
- تباطؤ عمليّات الإفراج الجُمركي على الشحنات المُستوردة، سواء من السلع الغذائيّة الأساسيّة، أو مُستلزمات التصنيع المحلي، في ظل الإجراءات الخاصة بمُستندات الشحن والتخليص الجُمركي والتعديلات التي أُجريت، وأبرزها العمل بنظام الاعتمادات المُستندية بدلًا من مُستندات التحصيل الخاصة بالواردات التي أعلنها البنك المركزي في فبراير 2022[1]، مما وضع عوائق إدارية أمام المُستوردين وشركات الأعمال، وبخاصة مُستوردي السلع الوسيطة والأوليّة التي تدخُل في صناعات أخرى عديدة، ويتم استهلاكها محليًا أو تصديرها، مما ساهم في زيادة اختناقات العرض وارتفاع التكلفة، الأمر الذي عدلت عنه الحكومة بعد ذلك، بالسماح للعودة لنظام مُستندات التحصيل.
- تباطؤ وتيرة نمو عجلة الإنتاج المحلي، مع تراخي استغلال الطاقات الإنتاجيّة للمصانع القائمة في ظل تعذّر الاستيفاء الكامل لمُستلزمات الإنتاج من الخامات والسلع الوسيطة المُستوردة، وارتفاع أسعارها (كما في حالة الأعلاف والأسمدة)، مما أسفر عن تراجُع إنتاج عديدٍ من الحاصلات الزراعيّة، ومُنتجات الثروة الحيوانيّة والداجنة، ومن ثم ارتفاع أسعارها في الأسواق، فضلًا عن ارتفاعات أسعار الكهرباء، والغاز، ويُضاف إلي ذلك ارتفاع تكلفة التمويل المصرفي بفعل الارتفاعات المتواصلة في أسعار الفائدة من 9.25٪ و10.25٪ لسعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة في مارس 2022، ثم إلي 13.25٪ و14.25٪ في أكتوبر 2022، وإلي 16.25٪ و17.25٪ في مارس 2023، وصولًا إلي 18.25٪ و19.25٪ في يونيو 2023.
- المُمارسات السلوكيّة غير السويّة لبعض المُتعاملين في أسواق الجملة والتجزئة والتي تعكسها في أحيانٍ كثيرة الزيادات السعرية غير المُبرّرة في أسعار بعض السلع المعروضة بالأسواق، تحت ذريعة ارتفاع سعر الدولار، وهو ما قد لا يمُت بِصلة لتكلفة السلع المحلية التي يُبالغ في رفع أسعارها دون سند موضوعي في ظل التطبيق الخاطئ لآليّات عمل السوق الحر.

---

(1) كان الهدف هو ترشيد التعامل بالدولار، والذي تقوم فكرته على سداد قيمة البضائع بالكامل قبل وصولها، على العكس من مستندات التحصيل التي تسمح بالاستيراد وسداد جزء من قيمة المنتج المستورد وسداد الجزء المتبقي بعد استلام البضائع، وقد تم إلغاء هذا النظام في شهر ديسمبر 2022 والعودة للتعامل بنظام مستندات التحصيل مرة أخري.

- بوجه عام، تُفيد دراسات وحدة السياسات الاقتصاديّة والكليّة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة عن مُحدّدات التضخّم أن عوامل الطلب تُساهم بنحو ثُلُث الزيادة في مُعدّل التضخّم في مصر، في حين تُسهِم عوامل العرض بنحو ثُلُثي الارتفاع في مُعدّل التضخّم. وتُوضّح هذه الدراسات المُساهمات النسبيّة للعناصر المُؤثّرة في جانب الطلب، على النحو الآتي:
  - نمو الاستهلاك الخاص، ويُسهِم بنحو 12٪.
  - التسهيلات الائتمانيّة للقطاع الخاص، بنسبة مُساهمة 18٪.
  - الائتمان المُوجّه للقطاع الحكومي، بنسبة مُشاركة 45٪.
  - توقّعات التضخّم، بنسبة مُساهمة 25٪.

المحور الثاني

التنمية القطاعيّة

2-1 قطاع الزراعة والري

- **4.1٪ مُعدّل نمو ناتج القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة خلال عام 2023/22**

➢ ارتفع ناتج قطاع الزراعة والري من 858.4 مليار جنيه بالأسعار الثابتة عام 2022/21 ليصل إلى 893.9 مليار جنيه في عام 2023/22، ليُسجّل مُعدّل نمو 4.1٪. ويكون بذلك الناتج الفعلي للقطاع قد تجاوز الناتج المستهدف بخطة العام ذاته، بنسبة 1.8٪.

➢ وبالأسعار الجارية، ارتفع ناتج قطاع الزراعة والري من 858.4 مليار جنيه في عام 2022/21 إلى 1076.5 مليار جنيه في عام 2023/22، بنسبة زيادة تربو على 25٪. وقد تجاوز بذلك الناتج المحقّق نظيره المستهدف بخطة العام بنحو 117 مليار جنيه، بنسبة زيادة 12٪ عن قيمته البالغة نحو 960 مليار جنيه [شكل رقم (1/2)].

شكل رقم (1/2)

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والري بالأسعار الثابتة والجارية خلال عام 2023/22 بالمُقارنة بالعام السابق، وبما كان مُستهدفًا بخطة العام

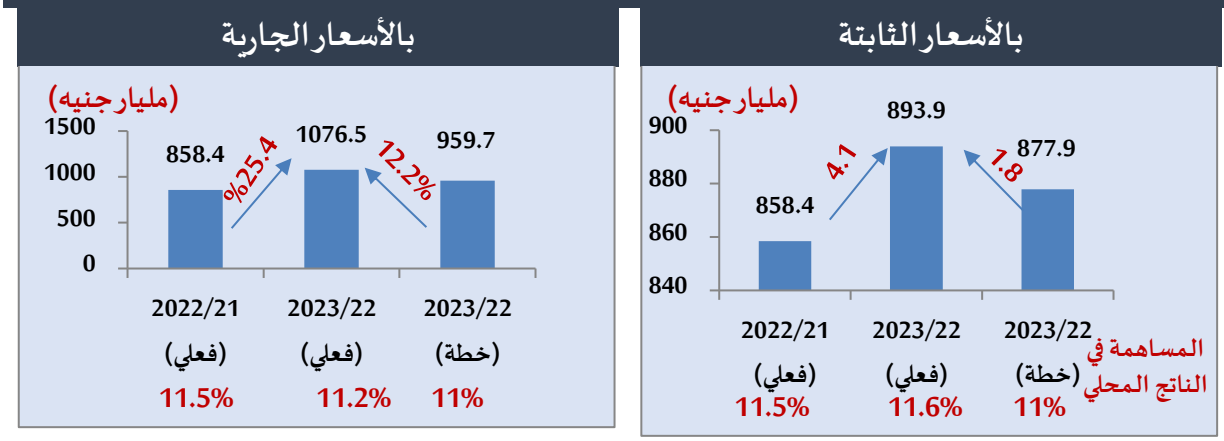

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، وحدة الحسابات القوميّة.

- سجّل الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة نحو 1294 مليار جنيه، بنسبة نمو 4.1٪ عن الإنتاج المناظِر في العام السابق، وباختلاف طفيف عمّا كان مُستهدفًا بالخطة (1268.4 مليار جنيه)، وبنسبة 2٪.
- وبالأسعار الجارية، زاد الإنتاج الزراعي لعام 2023/22 بنحو 37٪ عن العام السابق، وبنحو 24٪ عما كان مُستهدفًا بخطة العام [شكل رقم (2/2)].

شكل رقم (2/2)

تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة والجارية خلال عام 2023/22، بالمُقارنة بالعام السابق

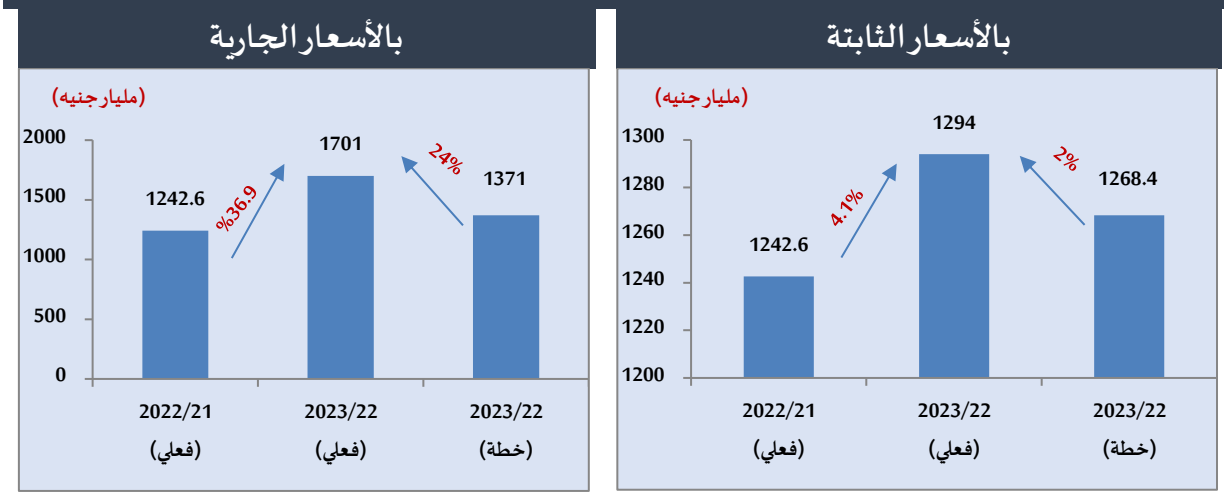

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، وحدة الحسابات القوميّة.

● 48.6 مليار جنيه استثمارات مُنفّذة بقطاع الزراعة والري خلال عام 2023/22

- تراجعت الاستثمارات المنفّذة بقطاع الزراعة والري إلى 48.6 مليار جنيه في عام 2023/22، بنسبة مُساهمة 4.2٪ من جُملة الاستثمارات المنفّذة في العام ذاته، وبنسبة انخفاض 17.2٪ عن الاستثمارات المناظِرة في العام السابق، والبالغة 58.7 مليار جنيه، وبمُعدّل تناقُص 41.4٪ عما كان مُستهدفًا في خطة عام 2023/22 [شكل رقم (3/2)].

شكل رقم (3/2)

الاستثمارات المنفّذة بقطاع الزراعة والري خلال عام 2023/22 مُقارنة بالعام السابق وبالمستهدف في خطة عام المتابعة

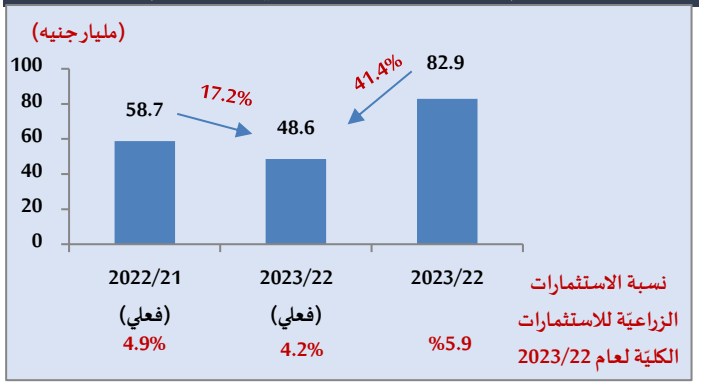

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، وحدة الحسابات القوميّة.

● استئثار الاستثمارات العامة الزراعيّة بنحو 65٪ من جُملة استثمارات القطاع في عام 2023/22

- يُلاحظ من هيكل توزيع الاستثمارات الزراعيّة بين القطاعات في عام 2023/22 استحواذ الجهاز الحكومي على نحو 38.7٪ من الاستثمارات الكليّة، وحصول الاستثمارات المركزية على نحو 26٪، مُقابل 35٪ استثمارات زراعيّة يتولّى القطاع الخاص تنفيذها على مدار العام [شكل رقم (4/2)].

شكل رقم (4/2)

توزيع الاستثمارات الزراعيّة حسب الجهات المساهمة في عام 2023/22

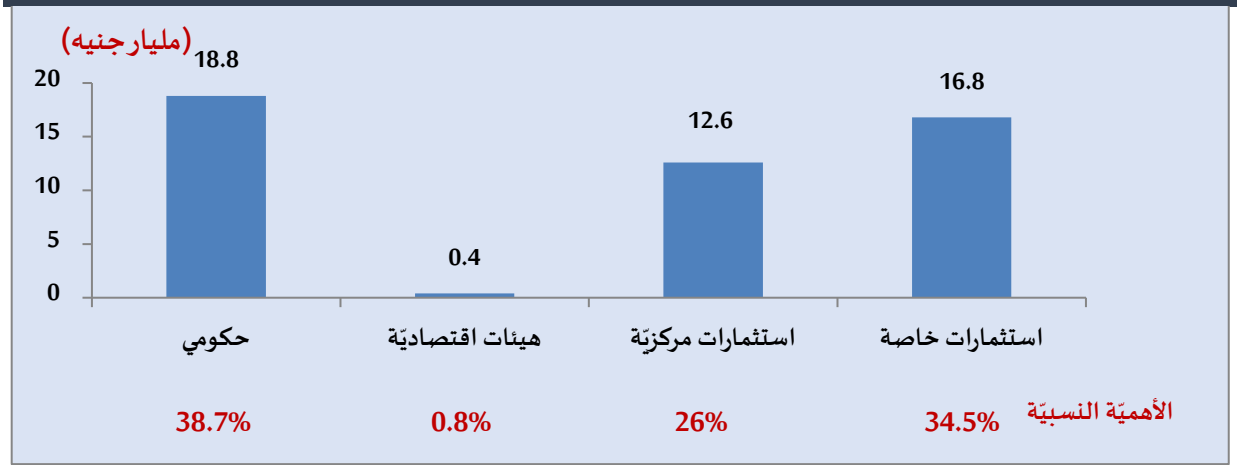

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- استحواذ أنشطة الموارد المائيّة والري على نحو 85.7٪ من جُملة الاستثمارات العامة المنفّذة بقطاع الزراعة والري خلال عام 2023/22.
- يتضّح من استقراء الجدول رقم (1/2) أن الشطر الأعظم من الاستثمارات العامة المنفّذة كان من نصيب أنشطة الموارد المائيّة والري، التي حصُلت على 16.2 مليار جنيه، بنسبة تُقارِب 85٪ من الإجمالي، ومُقابل نحو 15٪ للأنشطة الزراعيّة.

جدول رقم (1/2)

هيكل الاستثمارات العامة المنفّذة بين أنشطة الزراعة والموارد المائيّة والري في عام المتابعة بحسب جهات الإسناد في عام 2023/22

(مليون جنيه)

القطاع	الزراعة	الموارد المائيّة والري	الإجمالي
الجهاز الحكومي	2557.3	16221.7	18779
الهيئات الاقتصاديّة العامة	378.6	-	378.6
الإجمالي	2935.9	16221.7	19157.6
الأهميّة النسبيّة (٪)	15.3	84.7	100

بالإضافة إلى الشركات العامة لقطاع الزراعة والري معًا بقيمة 7.1 مليون جنيه.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، وحدة الحسابات القوميّة.

- **نحو 86٪ نسبة تمويل الخزانة العامة للاستثمارات الحكوميّة المنفّذة خلال عام 2023/22**

- شكّل تمويل الخزانة العامة المصدر التمويلي الرئيسي للاستثمارات الحكوميّة المنفّذة خلال عام المتابعة، حيث بلغت نسبته نحو 85.9٪ من إجمالي التمويل، وجاء في المرتبة الثانية التمويل من القروض بنسبة 10.3٪، ثم التمويل الذاتي بنسبة 1.8٪، وأخيرًا المنَح بنسبة 1.4٪، والصناديق بنسبة 0.6٪ [جدول رقم (2/2)].

جدول رقم (2/2)
توزيع الاستثمارات الحكوميّة المنفّذة بحسب المصادر التمويليّة لاستثمارات قطاع الزراعة والري في عام 2023/22

(مليون جنيه)

الأنشطة/المصادر	خزانة عامة	تمويل ذاتي	قروض	صناديق محليّة	مِنَح	الإجمالي
وزارة الزراعة	1868.7	50.5	456.2	100.6	99.3	2575.3
وزارة الموارد المائيّة والري	14447.3	289.4	1510.5	13.2	157.5	16417.9
الإجمالي	16316	339.9	1966.7	113.8	256.8	18993.2
الأهميّة النسبيّة (٪)	85.9	1.8	10.3	0.6	1.4	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، وحدة الحسابات القوميّة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة الموارد المائية والري.

- **5.4 مليون مُشتغل بالأنشطة الزراعيّة**

➢ نظرًا لارتفاع الكثافة العُماليّة للأنشطة الزراعيّة – على اختلاف أنواعها – يُعتبر قطاع الزراعة أكثر القطاعات توفيرًا لفُرَص العمل، حيث يعمل به نحو 5.4 مليون فرد، بنسبة تُناهِز خُمس إجمالي أعداد المشتغلين بكافة القطاعات الاقتصاديّة.

- **نحو 10 مليون فدان إجمال المساحة المنزرعة حتى عام 2023/22**

➢ تنامت المساحة المنزرعة بصورة مُطردة حتى ناهزت نحو 10 مليون فدّان في عام 2023/22، ويُناظرها مساحة محصوليّة تُقارِب 17.4 مليون فدّان على أساس مُعامل تكثيف يتراوح بين 1.71 و1.76 للفدّان [جدول رقم (3/2)].

جدول رقم (3/2)
تطوّر المساحات المنزرعة والمحصولية من عام 2013/12 حتى عام 2023/22

(مليون فدان)

العام	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية	مُعامل التكثيف
2013/12	8.95	15.49	1.73
2014/13	8.91	15.69	1.72
2015/14	9.09	15.64	1.72
2016/15	9.1	15.8	1.74
2017/16	9.13	16.4	1.76
2018/17	9.19	16.06	1.75
2019/18	9.33	16.21	1.74
2020/19	9.45	16.29	1.72
2021/20	9.6	16.38	1.71
2023/22	9.95	17.4	1.75

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

● الميزان التجاري للزراعة

➢ بلغت الصادرات الزراعية نحو 2.87 مليار دولار خلال الفترة (يناير / سبتمبر) من عام 2023 بزيادة مُطلقة قدرُها 0.46 مليار دولار عن العام السابق، بنسبة نمو 19.1٪، في حين تراجعت الواردات الزراعيّة من نحو 8.8 مليار دولار عام 2022/21 إلى نحو 6.9 مليار دولار عام 2023/22، وترتب على ذلك تراجُع العجز في الميزان الزراعي بنحو 2.2 مليار دولار ليستقر عند نحو 4 مليار دولار [شكل رقم (5/2)].

شكل رقم (5/2)

تطوّر الميزان الزراعي خلال الفترة (يناير/ سبتمبر) من عامي 2022 و 2023

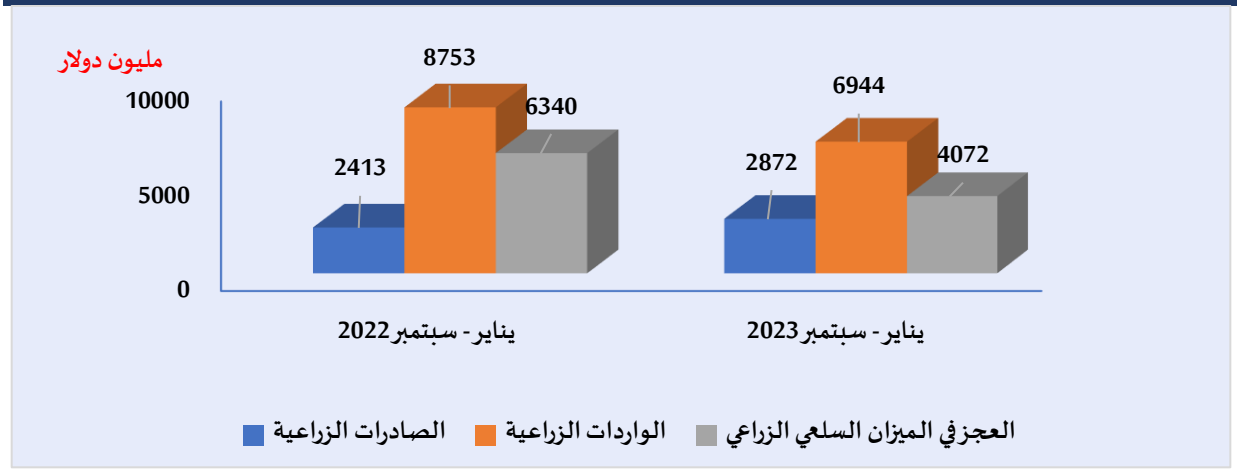

المصدر: بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

➢ تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2023/22، بلغت الصادرات الزراعية نحو 3.39 مليار دولار، بنسبة زيادة 25٪ من الصادرات المناظرة في العام السابق والبالغة 2.71 مليار دولار، كما زادت الكمية المصدّرة لتتجاوز 7 مليون طن بنسبة نمو حوالي 27٪ عن العام السابق، ومُتجاوزة بذلك ما كان مُستهدفًا لعام الخطة وقدره 5.95 مليون طن بنسبة زيادة 19.3٪ [شكل رقم (6/2)].

شكل رقم (6/2)

تطوّر الصادرات الزراعية خلال عامي المقارنة

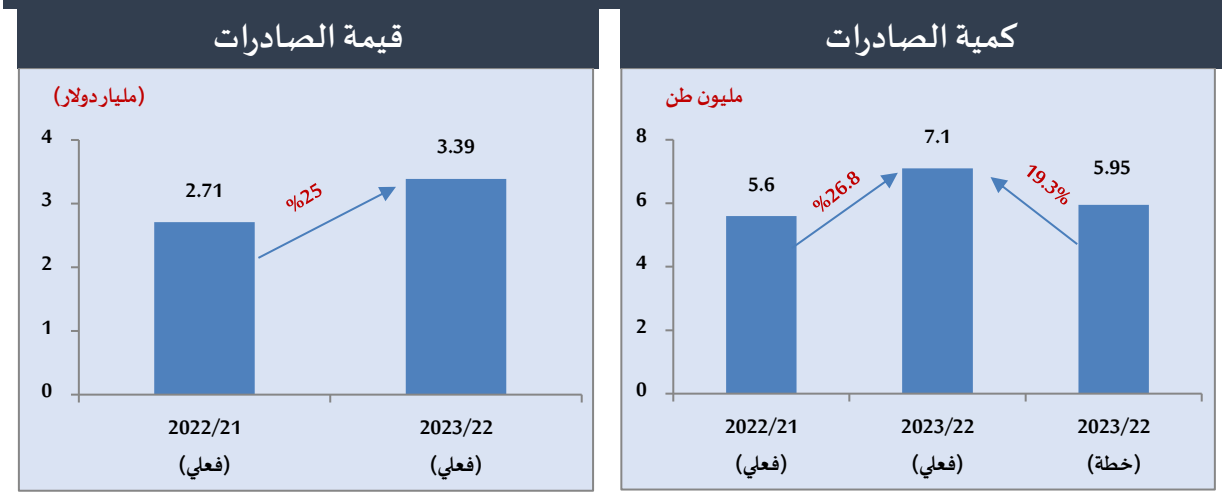

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

- **الإنجازات المحقّقة خلال عام 2023/22**

أولًا: في مجال توفير التقاوي المنتقاة عالية الجودة، وخدمات الغربلة والتبخير للمحاصيل:

- استكمال إنشاء وتحسين محطّات فحص واعتماد التقاوي بهدف إحلال وتحديث البنية الأساسيّة في صناعة التقاوي من خلال توفير مُستلزمات الإنتاج شاملة المبيدات والأسمدة.
- التوسّع في توفير التقاوي المعتمدة للمحاصيل من خلال استنباط أصناف وهجن المحاصيل قصيرة العُمر عالية الإنتاجيّة ومُبكّرة النُضج ومُقاومة للإجهادات الحيويّة، والموفّرة للمياه للمحاصيل الأساسيّة، مثل القمح والذرة والأرز والقُطن والفول البلدي، وقد بلغت المساحات المزروعة بأصناف وسُلالات جديدة للمحاصيل المستهدفة بالبرنامج الوطني نحو 30.9 ألف فدان.
- مُواصلة تفعيل البرنامج الوطني لإنتاج التقاوي لمحاصيل الخُضَر، من خلال استنباط وتسجيل نحو (30) من الهجن والأصناف الجديدة لهذه المحاصيل للتداول التجاري (مثل الطماطم والباذنجان والفلفل والبازلاء والبطيخ واللوبيا والفاصوليا والخيار والكوسة)، مما يُخفّض من استيراد التقاوي، وخفض تكلفة إنتاجها.
- زراعة 120 فدانًا لإنتاج التقاوي لمحصول الأرز بأصناف مُختلفة مُحقّقًا إنتاجيّة أعلى (من 20 إلى 27 أردبًا للفدان).
- التعاقُد مع الهيئة القوميّة للإنتاج الحربي لإنشاء محطّة غربلة على مساحة (5) أفدنة من أملاك الدولة بحي الكوثر بمُحافظة سوهاج، وقيام الإدارة العامة للمحاصيل بغربلة نحو 3.9 ألف طن، وتبخير نحو 2.8 ألف طن.
- زراعة الذرة لأصناف هجين ثلاثي أصفر (368) وأبيض (324).
- زراعة الذرة الشاميّة لإنتاج الحبوب ولإنتاج السيلاج (5198 طن سيلاج بمُتوسّط إنتاجيّة 20-21 طن للفدّان).
- إنتاج عدد (2000) فسيلة زراعة أنسجة.
- إنتاج عشرة آلاف شتلة زيتون وتوزيعها على المزارعين.

ثانيًا: في مجال الزراعة التعاقدية:

- التوسّع في تنفيذ منظومة الزراعة التعاقدية وتطبيقها على ثمانية محاصيل استراتيجية، تشمل القمح وقصب السكر وبنجر السكر وفول الصويا والذرة البيضاء والذرة الصفراء، وعباد الشمس والقطن، مع الإعلان عن الأسعار قبل الزراعة بوقت مُناسب، وإقرار أسعار مُجزية لتوريد المحصول تكون دافعًا للتوسّع في الزراعة والتوريد، فضلًا عن تيسير إجراءات استلام المحصول والسداد الفوري لمُستحقات المزارعين.

ثالثًا: في مجال تحسين خواص التربة الزراعيّة، وتحسين الري:

- تنفيذ وإضافة كمية قدرُها 28.2 ألف طن جبس زراعي لمساحة 14.1 ألف فدّان، مُوزّعة على المحافظات.

- إعداد دراسات خواص التُربة لمساحة 159.7 ألف فدّان باستخدام نحو 6.7 ألف عيّنة.
- تطوير العمل بالزراعة العضويّة وخصوبة التُربة وإجراء نحو 265 عينة تحليل.
- إجراء عمليّات الحرث تحت التربة لتكسير طبقات التربة الصمّاء لمساحة 128.9 ألف فدّان.
- توزيع نحو 2.6 مليون طن أسمدة مُدعمة على المزارعين.
- إزالة التعديّات على الأراضي الزراعيّة (نحو 3.5 ألف حالة).
- إجراء عملية التسوية بالليزر لمساحة 135 ألف فدّان، وعمليّات تسطير لمساحة 118.6 ألف فدّان، لمُعالجة المناسيب وترشيد الاستهلاك.
- تم تطهير المجاري المائيّة لمساحة 345.3 ألف فدّان، لحماية الأراضي الزراعيّة من التبوير والتجريف، ولتوفير نحو 20٪ - 25٪ من كميّات مياه الري المستخدمة.
- صيانة عدد 100 بئر مائي وإنشاء (15) سد.
- تحقيق وفر مائي قدرُه 247.2 مليون متر مُكعب في إطار برنامج الترشيد وتدبير الاحتياجات.
- استكمال البرنامج الوطني لمُكافحة التصحُّر.

رابعًا: في مجال الميكنة الزراعيّة:

- استكمال إنشاء 150 محطة ميكنة زراعيّة على مُستوى الجمهوريّة، وتقديم خدماتها بأسعار مُخفّضة.
- تنفيذ مشروع استكمال تحسين النظام المستدام للميكنة الزراعيّة، بما يُسهِم في تحقيق تنمية مُستدامة للقطاع الزراعي في مُحافظتي الفيوم والمنيا. وفي هذا السياق، تم عمل الآتي:
  - حرث مساحة 7008 فدّانًا بالمحراث الحفّار، وحرث مساحة 1155 فدّانًا بالمحراث القلّاب.
  - عزيق بين الخطوط لمساحة 895 فدّانًا، وتم تطويش 890 فدّانًا وتقليع مساحة 495.5 فدّانًا بنجر.
  - تسوية 1575 فدّانًا باستخدام أشعة الليزر، حصاد بالمحشّة 913 فدّانًا، تأجير جرّار لنحو 2934 ساعة عمل.
- وقد ساهمت هذه الجهود في زيادة فُرص دمج مُخلّفات المحاصيل في التربة، وبالتالي الحد من حرق المخلّفات، مما يُؤثّر على البيئة.

خامسًا: في مجال تحديث الري الحقلي:

- تأهيل مساقي في زمام حوالي 25 ألف فدّان بأطوال 208 كيلومتر بمُحافظة بني سويف، وتنفيذ باقي الأعمال في مساحة 71 ألف فدّان.
- التجهيز لتنفيذ أعمال تطوير الري في مساحة 402 فدانًا على ترعة الجبل بمُحافظة قنا، واستكمال أعمال توريد وتركيب شبكات ري تُدار بالكهرباء في مساحة ثلاثة آلاف فدّان، واستكمال أعمال الكهرباء بمُحافظة الأقصر.

- مُواصلة تنفيذ مشروع المبادرة القوميّة لتطوير الري والتحوّل إلى ري حديث لزيادة الرُقعة الزراعيّة، ورفع كفاءة استخدام الأسمدة، وتحسين جودة المحاصيل الزراعيّة.

سادسًا: مشروع تأهيل التُرع وتبطينها:

- استكمال تنفيذ مراحل المشروع القومي لتأهيل التُرع بإجمالي 20 ألف كم من التُرع بتكلفة إجماليّة 80 مليار جنيه بحلول مُنتصف عام 2024.

وشملت في عام 2023/22 الانتهاء من تأهيل ترع بأطوال تصل إلى 500 كم^2 بمُختلف المحافظات.

- استكمال إنشاء مصارف عامة ومكشوفة في زمان 7 مليون فدّان، وتعميق مصارف عامة مكشوفة بمناطق الاستصلاح (حوالي 800 ألف فدان).
- استكمال نهو تنفيذ شبكات الصرف المغطّى لزمام قدرُه 6 مليون فدّان بالوجهين البحري والقبلي.
- نهو تنفيذ مشروع تحسين نوعية مياه مصرف ليتشنر (كيتشنر) بمساحة 588 ألف فدّان.
- يُفيد الموقف التنفيذي لمشروع إنشاء وإحلال وتجديد شبكات الصرف الزراعي، بشقيه العام والمغطى، أنه قد تم إنشاء شبكات صرف مُغطى لزمام 6 مليون فدان، بالإضافة إلى إحلال وتجديد زمام زراعي حوالي 2.3 مليون فدان.

ويُوضّح الملحق رقم (7) تفاصيل مشروع شبكات الصرف الزراعي بشقيه العام والمغطى على مستوى مُحافظات الجمهورية.

- يتبيّن من الموقف التنفيذي لمشروع التحوّل إلى الري الحديث أنه تم تحويل ما يُقرب من 1.37 مليون فدانًا لقطاع الري الحديث.

ويُوضّح الملحق رقم (8) المساحات التي تم تحويلها للري الحديث على مستوى مُحافظات الجمهورية

- يُوضح الجدول رقم (4/2) أهم المشروعات التي تم الانتهاء منها خلال عام المتابعة 2023/22، وفقًا لخطة وزارة الموارد المائية والري والتي تضمّنت 286 مشروعًا بتكلفة إجمالية 6.4 مليار جنيه.

جدول رقم (4/2)

أهم المشروعات التي تم الانتهاء منها خلال عام المتابعة

اسم المشروع	تاريخ البدء	تاريخ النهو	التكلفة الكلية (بالمليون جنيه)	الموقع الجغرافي
إنشاء عدد (2) بحيرة صناعية ب1، ب3 وحاجز تراب ابي خلف كل بحيرة بقرية الزعفرانة	2020/6/16	2023/1/23	212.5	البحر الأحمر (رأس غارب – الزعفرانة)
حفر 14 بئرًا اختباريًا بعمق 1200م بالعوينات والفرافرة	2021/7/1	2022/7/9	122.2	الوادي الجديد

اسم المشروع	تاريخ البدء	تاريخ النهو	التكلفة الكلية (بالمليون جنيه)	الموقع الجغرافي
استكمال إنشاء شبكة الصرف المغطى لزمام 6300 فدان	2020/4/7	2023/6/30	114.2	شمال سيناء
حفر عدد (11) بئرًا اختباريًا إنتاجي بعمق +/- 1200 متر بالفيوم وبني سويف والواحات البحرية	2020/6/8	2023/3/1	106.5	الجيزة/ بني سويف/ الفيوم
حماية منطقة الخليج وتدعيم قدمات الحائط البحري ولسان رأس البر بمنطقة رأس البر	2020/10/11	2022/9/3	81.4	دمياط

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

سابعًا: في مجال الإرشاد الزراعي:

- توفير خدمات الإرشاد الزراعي لمحصول الذرة الشاميّة البالغ مساحته الإرشاديّة لعام 2022 نحو 4.5 ألف فدّان مُوزّعة على مُحافظات الوجه القبلي، وتقديم خدمات الإرشاد لمحصول الأرز لمساحة 4.6 ألف فدّان، مُوزّعة على مُحافظات الوجه البحري، ولمساحات من محصول القمح (نحو 16.3 ألف فدّان) في 17 مُحافظة (منها 10 بالوجه البحري و7 بالوجه القبليّ).
- تم تنفيذ 12 ندوة إرشاديّة بالإدارات الزراعيّة بمُحافظة البحيرة بالتعاون مع مُديريّة الزراعة والمحافظة للتعريف بالخدمات المقدّمة.
- تنفيذ برنامج التحسين للمزارع الإرشادية لمساحات المانجو والزيتون.

ثامنًا: في مجال التدريب المهني:

- تنفيذ عدد 14 دورة تدريبيّة لطُلاب وخريجي كليّة الزراعة في مجال تحليل التربة.
- تنفيذ (14) دورة تدريبيّة مُتخصّصة لعدد (50) مُهندسًا زراعيًا من كوادر العمل الإرشادي بالبحيرة.
- تدريب عدد 113 طالبًا من طُلاب كليّة الزراعة، وعمل ندوات لعدد 98 مُتدرّبًا.
- تنفيذ مشروع تثقيف وتنمية الأمومة والطفولة بالريف المصري لتمكين النساء والفتيات من تلبية احتياجاتهن الأساسيّة والتدريب على التصنيع الزراعي والغذائي والتشجيع على إقامة المشاريع الإنتاجيّة الصغيرة المدِرّة للدخل. وقد اشتمل المشروع على تنفيذ (58) برنامجًا تدريبيًا لعدد 2320 مُتدرّبة بعِدّة مُحافظات في مجالات تصنيع الألبان ومُنتجاتها، وتصنيع العصائر والمربات، وصناعة المخلّلات، وتعبئة وتغليف المواد الغذائيّة، والحياكة والتفصيل والمشغولات اليدويّة، وتكنولوجيا تصنيع مُنتجات المخابز.

تاسعًا: في مجال مُكافحة الآفات والأمراض النباتيّة:

- تنفيذ مشروع استكمال تطوير أساليب المكافحة المتكاملة والجيولوجيّة لآفات محاصيل الخُضَر والفاكهة، مع استمرار المتابعة لحدائق الموالح.

عاشرًا: في مجال تنمية الثروة السمكيّة:

- استكمال مشروع تطوير وتنمية البحيرات والمسطّحات المائيّة (المنزلة وأدكو والبرلس وديروط).
- طرح مساحات للاستزراع السمكي (حوالي 3 آلاف فدّان بنظام التأجير في مُحافظتي بورسعيد والإسماعيليّة، وتوفير كميّات الأعلاف المقرّرة من مصنع غليون (1400 طن علف).
- التوسّع في مشروعات الإنتاج السمكي من أسماك الاستزراع، وذلك بإنتاج نحو 240 طنًا خلال عام 2023/22.
- تم الترخيص لعدد 84 مزرعة سمكيّة بمُحافظة كفر الشيخ.
- تأجير 798 مزرعة من المزارع الواقعة داخل الأراضي.
- إلقاء 72 مليون وحدة زريعة بنهر النيل والبحيرات لزيادة حجم المخزون السمكي.

حادي عشر: في مجال الصوَب الزراعيّة:

- تم زراعة (33) صوبة محصول الفلفل والخيار والباذنجان والكرنب.

ثاني عشر: في مجال الإنتاج الحيو اني والداجني:

- توفير سُلالات من حيوانات الماعز وبيعها بأسعار مُناسبة وتوفير الألبان بحوالي 5 طن شهريًا، وتوفير العجول المسمّنة للذبح بنحو 250 عِجل جاموسي، و100 بقري، و300 أغنام للمُساهمة في توفير اللحوم الحمراء.
- التوسّع في المشروع القومي لإنتاج البتلو ليصل حجم القروض المقدمة للمُربين إلى 387.5 مليون جنيه، يستفيد منها نحو 819 مُستفيدًا، وليبلغ عدد الحيوانات التي تم تسمينها إلى نحو 12.9 ألف رأس.
- رفع كفاءة (16) وحدة بيطرية.
- زراعة دراوة خضراء لتغذيّة قطيع الإنتاج الحيواني، وزراعة قصب السُكر وتوريدها.
- خضوع نحو 470 ألف طائر بالتربية المنزليّة، و8337 ألف طائر للحضّانات وعدد 2010 ألف طائر بأجر.
- مُتابعة تحصين طيور مُستوردة بعدد 305 ألف طائر.

ثالث عشر: في مجال التعميرواستصلاح الأراضي:

- تواصل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعيّة تنفيذ المشروعات الآتية، خلال عام 2023/22، بإجمالي مساحة 285 ألف فدان.

المشروع	المساحة (ألف فدّان)
سهل جنوب بورسعيد وامتداده	68.500
الساحل الشمالي	42
شمال سهل الحسينيّة	40
شرق السويس (إستصلاح وتعمير)	40
وادي الصعايدة	30

المشروع	المساحة (ألف فدّان)
قوتة الجديدة	16
غرب السويس	12.5
درب الأربعين	12
غرب بني سويف (سد منت وميانة)	6
شباب الخريجين	6
شمال بحروهبى وكوم أوشيم	3.860
غرب السويس	2.8
كوم أوشيم	2.26
شمال بحروهبى	1.6
المراشدة الجديدة	1.440
الإجمالي	285

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس.

2-2 الصناعة التحويلية

ناتج قطاع الصناعة التحويلية

- **3.4٪ مُعدل انخفاض ناتج قطاع الصناعة التحويلية**

➢ بلغ ناتج القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة حوالي1.21 تريليون جنيه في عام المتابعة مُقابل نحو 1.25 تريليون جنيه في العام السابق. ليُساهم بذلك القطاع في الناتج المحلي بنحو 15.7٪.

➢ يرجع النمو في القطاع خلال فترة المتابعة للعوامل الآتية:

- انخفاض ناتج **الصناعات البترولية** خلال عام 2023/22 ليبلُغ حوالي 255.5 مليار جنيه بالأسعار الثابتة مُقارنة بنحو 263.2 مليار جنيه في العام السابق، مُحقّقًا انخفاضًا بنسبة 2.9٪ .
- انخفاض ناتج **الصناعات غير البترولية** بنسبة 3.5٪ بالأسعار الثابتة مُقارنة بالعام السابق، حيث بلغ ناتج القطاع 954.9 مليار جنيه خلال عام المتابعة مُقابل 989.3 مليار جنيه في العام السابق [جدول رقم (5/2)].

جدول رقم (5/2)

تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية خلال عامي 2022/21 و2023/22 وبالمُقارنة بالمُستهدف

البيان	فعلي		معدل النمو (٪)	الأهمية النسبية		مستهدف
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22	2023/22
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	1252.5	1210.3	(3.4)	100	100	1243.19
- صناعات بترولية	263.2	255.5	(2.9)	21	21.1	232.48
- صناعات غير بترولية	989.3	954.9	(3.5)	79	79	1010.71
نسبة الناتج بالأسعار الثابتة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	16.8	15.7	--	--	--	15.6

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **22٪ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الجارية**

➢ نما ناتج القطاع بنسبة 22.1٪ بالأسعار الجارية، حيث بلغ حوالي 1.5 تريليون جنيه عام المتابعة مُقابل نحو 1.2 تريليون جنيه العام السابق. ليُساهم القطاع بذلك في الناتج المحلي بنحو 15.9٪، مُتجاوزًا ما كان مُستهدفًا في الخطة بنحو 171.9 مليار جنيه.

➢ ويرجع النمو في القطاع خلال فترة المتابعة للعوامل الآتية [جدول رقم (6/2)]:

- ارتفاع ناتج **الصناعات البترولية** خلال عام 2023/22 ليبلُغ حوالي 321.3 مليار جنيه بالأسعار الجارية مُقارنة بنحو 263.2 مليار جنيه في العام السابق، مُحقّقًا نموًا بنسبة 22.1٪ .

- تصاعُد ناتج **الصناعات غير البترولية** بنسبة 22.2٪ بالأسعار الجارية مُقارنة بالعام السابق، حيث بلغ ناتج القطاع 1208.5مليار جنيه خلال عام المتابعة مُقابل 989.3 مليار جنيه في العام السابق.

جدول رقم (6/2)

تطورقيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية

خلال عامي 2022/21 و2023/22 وبالمقارنة بالمُستهدف

البيان	فعلي		معدل النمو (٪)	الأهمية النسبية		مستهدف
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22	2023/22
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	1252.5	1529.8	22.1	100	100	1357.9
– صناعات بترولية	263.2	321.3	22.1	21	21.1	262.9
– صناعات غير بترولية	989.3	1208.5	22.2	79	79	1095.04
نسبة الناتج بالأسعار الجارية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	16.8	15.9	--	--	--	15.5

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **3.6 تريليون جنيه قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الجارية.**

➢ ارتفع إنتاج القطاع بنسبة 20.8٪ بالأسعار الجارية، حيث بلغ حوالي 3.6 تريليون جنيه عام المتابعة مُقابل حوالي 3 تريليون جنيه العام السابق. ليُسهم في الإنتاج المحلي بنحو 23.7٪، مُتجاوزًا ما كان مُستهدفًا في الخطة بنحو 172.7 مليار جنيه.

➢ ويرجع النمو في القطاع خلال فترة المتابعة للعوامل الآتية:

- زيادة إنتاج **الصناعات البترولية** خلال عام 2023/22 ليبلغ حوالي 681 مليار جنيه بالأسعار الجارية مُقارنة بنحو 594.9 مليار جنيه في العام السابق، مُحققًا نموًا بنسبة 14.5٪ .

- تنامي إنتاج **الصناعات غير البترولية** بنسبة 22.5٪ بالأسعار الجارية مُقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إنتاج القطاع 2.9 تريليون جنيه خلال عام المتابعة مُقابل 2.4 تريليون جنيه في العام السابق.

➢ وعلى نقيض ذلك، انخفض إنتاج القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة 3.4٪، حيث بلغ حوالي 2.9 تريليون جنيه عام المتابعة مُقابل حوالي 3 تريليون جنيه العام السابق. ليُساهم بذلك القطاع في الإنتاج المحلي بنحو 23.9٪، مُنخفضًا عما كان مُستهدفًا في الخطة بنحو 279.6 مليار جنيه.

➢ ويرجع الانخفاض في إنتاج القطاع خلال فترة المتابعة للعوامل الآتية:

- تناقُص إنتاج **الصناعات البترولية** خلال عام 2023/22 ليبلُغ حوالي 577 مليار جنيه بالأسعار الثابتة مُقارنة بنحو 594.9 مليار جنيه في العام السابق، مُحقّقًا انخفاضًا بنسبة 3٪ .

- حدوث انخفاض طفيف في إنتاج **الصناعات غير البترولية** بنسبة 3.4٪ بالأسعار الثابتة مُقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إنتاج القطاع 2.3 تريليون جنيه خلال عام المتابعة مُقابل 2.4 تريليون جنيه في العام السابق [جدول رقم (7/2)].

جدول رقم (7/2)

تطور قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي 2022/21 و2023/22 وبالمقارنة بالمُستهدف

البيان	فعلي		معدل النمو (٪)	الأهمية النسبية		مستهدف
	202/21 2	2023/22		2022/21	2023/22	2023/22
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	2961.5	3578	20.8	100	100	3405.3
- صناعات بترولية	594.9	681	14.5	20.1	19	597.5
- صناعات غير بترولية	2366.6	2899	22.5	79.9	81	2807.8
نسبة الإنتاج بالأسعار الجارية من الإنتاج المحلي الإجمالي (٪)	23.1	23.7	--	--	--	24.2
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	2961.5	2862	(3.4)	100	100	3141.6
- صناعات بترولية	594.9	577	(3)	20.1	20.1	527.1
- صناعات غير بترولية	2366.6	2285	(3.4)	79.8	79.9	2614.5
نسبة الإنتاج بالأسعار الثابتة من الإنتاج المحلي الإجمالي (٪)	23.1	23.9	--	--	--	24.5

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

• الاستثمارات الصناعية

➢ شهدت الاستثمارات الموجّهة للقطاع الصناعي تناقصًا كبيرًا، لتنخفض بنحو 22.5 ٪ خلال عام المتابعة، حيث تراجعت الاستثمارات إلى نحو 74.5 مليار جنيه مُقارنة بنحو 96.1 مليار جنيه في العام السابق، لتُشكّل بذلك 6.4٪ من جملة الاستثمارات في عام المتابعة مُقارنة بنحو 8.1٪ في العام السابق، مع مُلاحظة انخفاضها عما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته بنسبة 25.5٪ [شكل رقم (7/2)].

شكل رقم (7/2)

تطور الاستثمارات الصناعية خلال فترتي المقارنة وبالمقارنة بمُستهدفات الخطة

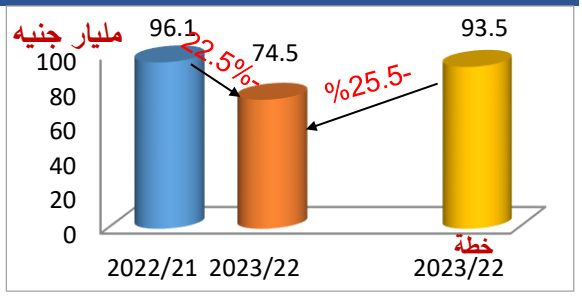

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- استحوذت الاستثمارات العامة على نحو 52.3٪ من استثمارات القطاع، وساهمت الاستثمارات الخاصة بالنسبة المتبقية 47.7٪ [شكل رقم (8/2)].
- وبوجه عام، ساهمت الاستثمارات العامة في مجال الصناعة التحويلية (دون تكرير البترول) بنحو 23 مليار جنيه، مُقابل 12.5 مليار جنيه استثمارات في مجال تكرير البترول.

شكل رقم (8/2)
هيكل الاستثمارات الصناعية الكليّة في عام المتابعة

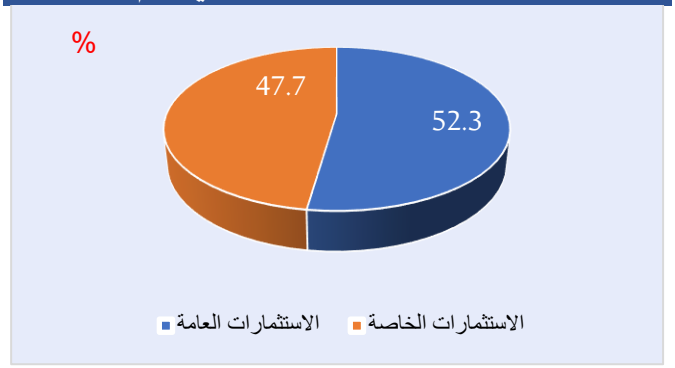

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- استحوذت شركات قطاع الأعمال العام على الشطر الأعظم من الاستثمارات العامة الصناعية بنسبة 50.8٪ من إجمالي الاستثمارات بقيمة مُطلقة ناهزت 18 مليار جنيه، تليها الاستثمارات المركزية بنسبة 44.4٪، مع مُلاحظة هامشية استثمارات الهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي (4٪ و0.7٪) على الترتيب [شكل رقم (9/2)].

شكل رقم (9/2)
هيكل الاستثمارات العامة الصناعية في عام المتابعة

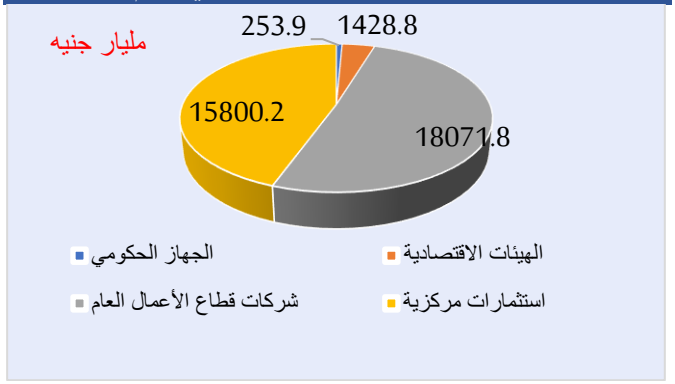

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- نمت الاستثمارات البترولية بنحو 10.3٪ لتصل إلى ما يربو على 19.2 مليار جنيه في عام 2023/22، وعلى نقيض ذلك، انخفضت الاستثمارات غير البترولية بنحو 29.7٪ لتبلُغ 55.3 مليار جنيه خلال عام المتابعة [شكل رقم (10/2)].

شكل رقم (10/2)
تطور الاستثمارات الصناعية التحويلية، البترولية وغير البترولية
خلال عامي المتابعة (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

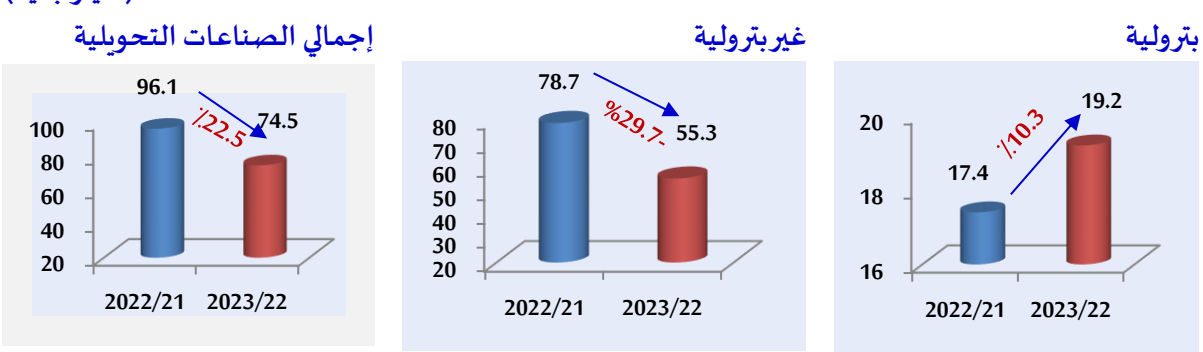

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

أهم إنجازات قطاع الصناعة خلال عام 2023/22

أ) افتتاحات رئاسية ومشروعات قومية

(1) مُجمّع الرواد للصناعات التكميلية

- يُعد المجمّع الشركات المصرية الرائدة العاملة في صناعة البلاستيك والمتخصصة في تصميم وتصنيع وتركيب المواسير البلاستيك UPVC / PVC والقطع البولي إيثيلين باستخدام أفضل المواد الخام واستخدام أعلى التقنيات والجودة المطبقة في هذا المجال، حيث إنها تنتج بقدرة تصل إلى ٦٠٠٠ طن شهريًا، لجميع مراحل المشاريع.
- يهدف المجمع إلى أن يكون رواد الصناعات محليًا وعالميًا في صناعة المواسير البلاستيك وكذلك المساهمة في زيادة معالجات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر والشرق الأوسط.

يضم المجمّع-:

- مصنع المواسير PVC / UPVC
- معمل إنتاج مواسير UPVC يحتوي على ٨ خطوط إنتاج من ٣٢ مم حتى ٨٠٠ مم بطاقة إنتاجية تزيد عن ٢٠٠٠ طن شهريًا.
- مصنع الحقن: وينتج مصنع الحقن القطع والوصلات التكميلية والتي تعد أكثر من ٧٠٠ منتج بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ طنًا شهريًا.

- **مصنع المايكروداكت:** وتوفر أنابيب الاتصالات الأمن والحماية اللازمين لكابلات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكابلات الكهربائية وحمايتها من الظروف البيئية القاسية وعالية الضغط، كما تُنتج الشركة أيضًا أنابيب الاتصالات بمقاسات خاصة حتى توفر احتياجات مشاريع المقاولات.

(2) مجمع مصانع إنتاج الكوارتز بالعين السخنة

- يقع المجمّع بالعين السخنة على مساحة ٦٦ فدانًا، وهو الأول من نوعه في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط، يستخدم خام الكوارتز في صناعة الخلايا الضوئية، وألواح الطاقة الشمسية.، والرقائق الإلكترونية، وألواح الكوارتز.
- يضم المشروع منجم الكوارتز بمنطقة "مروة السويقات" بمرسى علم، ومصنع التكسير الأولي بمنطقة المنجم (حجم احتياطي الخام بالمنجم ٣,٥ مليون طن)، ومصنع التكسير الرئيسي بالعين السخنة، ومصنعي الطحن (بطاقة إنتاجية تصل إلى 140 ألف طن سنويًا، ومصنع إنتاج ألواح الكوارتز (بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٣٨ ألف م٢ سنويًا).

(3) مُجمّع مصانع الأسمدة الأزوتية بالعين السخنة

- يتبع المجمّع شركة النصر للكيماويات الوسيطة، ويقع على مساحة ٢٨٥ فدانًا وينقسم إلى جزئين "المدينة السكنية والإدارية ومجمع المصانع" الذي يشمل ستة مصانع كالآتي:
  - مصنع لإنتاج الأمونيا السائلة بطاقة (١٢٠٠ طن / يوم).
  - مصنع لإنتاج اليوريا السائلة بطاقة (٩٠٠ طن / يوم).

- مصنع لإنتاج سماد اليوريا المحببة بطاقة (٩٠٠ طن / يوم).
- مصنع لإنتاج حامض النيتريك بطاقة (٥٠٠ طن / يوم).
- مصنع لإنتاج نترات النشادر السائلة بطاقة (٦٥٠ طن / يوم).
- مصنع لإنتاج نترات النشادر الجيرية بطاقة (٩٠٠ طن / يوم) ولأول مرة في مصر.

(4) المرحلة الثانية من المدينة الصناعية "سايلو فودز" بمدينة السادات بمحافظة المنوفية

- تقع المدينة الصناعية "سايلو فود" بمرحلتيها الأولى والثانية على مساحة ١٧٠ فدانًا بإجمالي ٧١٤ ألف م٢، وبطاقة إنتاجية ٧٥٠ ألف طن، حيثُ تم افتتاح المرحلة الأولى في أغسطس ٢٠٢١.

تتكون المرحلة الثانية من الآتي:

- مصنع الألبان ومنتجاتها بعدد تسعة خطوط بإجمالي (طاقة إنتاجية ٢٠٠ ألف طن سنويًا).
- مصنع للحلاوة والطحينة بعدد خمسة خطوط بإجمالي (طاقة إنتاجية ١٦ ألف طن سنويًا).
- مصنع للبسكويت بعدد خطين بإجمالي (طاقة إنتاجية ٧٨٠٠ طن سنويًا).
- محطة استرجاع المذيبات والتي تساهم في الحفاظ على البيئة.
- معمل مركزي لفحص العينات المنتجة (بطاقة ٤٠ ألف عينة سنويًا)، لإجراء التحاليل الدورية لجميع أنواع المنتجات وتم اعتماد المعمل من المجلس الوطني للاعتماد "EGAC"طبقًا للمواصفة الدولية.
- مصنع الكرتون بإجمالي طاقة إنتاجية ٢٦ ألف طن سنويًا.
- محطة إعادة تدوير المذيبات بطاقة ١٢٠٠ طن سنويًا؛ لتحقق نسبة إعادة تدوير مرة أخرى بنسبة ٩٥٪ من الخامات المستخدمة.

(5) مصنعا الغازات الطبية والصناعية رقم "٤-٥" بأبو رواش بمحافظة الجيزة

- يُعد هذان المصنعان أحدث مصنعين ينضمان للمصانع العاملة بشركة النصر للكيماويات الوسيطة بطاقة ٦٠ ألف طن، وقد انعكست التوسّعات السريعة للقاعدة الصناعية داخل الشركة انعكاسًا إيجابيًا على مؤشرات الإنتاج والتصدير، كالآتي:
  - تضاعفت كمية الإنتاج للكلور المسال من ٢٥ ألف طن إلى ٥٠ ألف طن.
  - زادت كمية الإنتاج للأسمدة من ٢٢٠ ألف طن إلى مليون طن.
  - ارتفعت كميات الغازات الطبية والصناعية من ١٦ ألف طن إلى ٤٢ ألف طن.
  - ١٨ ألف طن من مادة فوق أكسيد الهيدروجين عام ٢٠٢١ لأول مرة في الأسواق المصرية.
  - تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض مُنتجات الشركة.

(6) المنطقة الاستثمارية ببنها

- تقع المنطقة ببنها بمحافظة القليوبية على مساحة إجمالية ٤٦ فدانًا، وبتكلفة ١,١ مليار جنيه.

- وتتضمّن الآتي: ١٤٧ وحدة صناعية، تتراوح المساحات ما بين ٢٤٠م٢، ٣٦٠م٢، ١٦ منفذ بيع، و١٨ مخزن، و ٦ وحدات تبريد.
- وتتخصّص المنطقة في الصناعات الغذائية والزراعية والأنشطة المكملة.

(7) افتتاح المنطقة الاستثمارية بميت غمر

- تقع المنطقة على مساحة إجمالية ١٨ فدانًا، وبتكلفة ٤١٨ مليون جنيه، وتتضمن ١٠٧ وحدة صناعية، بمساحات (١٤٤م٢ ، ٢٨٨م٢ ، ٥٧٦م٢).
- وتتخصص المنطقة في الصناعات المعدنية والهندسية.

(8) المنطقة الاقتصادية بجرجوب

- وقّعت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة النقل، مذكرة تفاهم مع الحكومة الكورية الجنوبية، ممثلة في شركة STX الكورية الجنوبية بشأن أعمال التنمية والشراكة الاستراتيجية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بجرجوب، والتي تشمل منطقة لوجستية صناعية، وميناء جرجوب البحري.
- التعاون الاستثماري مع شركة STX الكورية الجنوبية:
  - تطوير ميناء جرجوب، والمنطقة اللوجيستية الصناعية لها، بحيث يتم التوافق مع المخطط العام للدولة في أراضى ميناء جرجوب البحري، وظهيرها الصحراوي من إنشاء صوامع للغلال لصالح تدبير مطالب جمهورية مصر العربية، وكذا إعادة التصدير.
  - إنشاء مصنع لإعادة تجميع السيارات المستعملة الواردة من كوريا واليابان، وإعادة تصديرها للدول الأفريقية.
  - إنشاء خط أنابيب بترول من الأراضي الليبية وحتى ميناء جرجوب، وإعادة التصدير للدول الأوروبية.
  - إنشاء محطة حاويات بميناء جرجوب التجاري لخدمة البضائع القادمة من شرق آسيا ومتوجهة إلى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية.
  - إنشاء قاعدة لوجيستية لتوفير خطوط شحن لصالح جمهورية مصر العربية، التعاون مع شركة ترسانة الإسكندرية لبناء السفن الحربية اعتباراً من لنشات المرور الساحلي مع إمكانية البيع لطرف ثالث.
  - إنشاء مدينة سكنية كتوسع مستقبلي لمنطقة جرجوب.
  - إنشاء مناطق سياحية "قرى سياحية" ومناطق ترفيهية.
  - استصلاح أراضي زراعية تقوم على أساسها بعض الصناعات "الزيوت - تعبئة المنتجات الزراعية".
  - إنشاء مصنع نسيج.

(9) مصنع الغزل بالمحلة الكبرى

- يقع المصنع على مساحة نحو 62500 متر مربع، وتم تركيب المعدات الحديثة فيه ويضم عدد 71808 مرادن غزل كومباكت، ويستوعب أكثر من 182 ألف مردن غزل بمتوسط إنتاجية 30 طن

يوميًا، وبلغت قيمة الاعمال الإنشائية له نحو 780 مليون جنيه. وبدأ تشغيل المصنع تجريبيًا في منتصف يوليو 2023 على أن يكتمل المشروع في عام 2024 بتشغيل باقي المصانع والوحدات الإنتاجية في كفر الدوار وحلوان ودمياط.

ب) مشروعات التوطين الصناعي

- توطين صناعة الخامات المستخدمة في صناعة الفلنكات لشبكة القطار الكهربائي السريع في مصر.
- توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بشأن إصدار تراخيص المشروعات الصناعية داخل المناطق الحرّة والاستثمارية.
- إنشاء المجمّع الصناعي الثالث لإنتاج الأسمدة في العين السخنة، والذي يُعد استكمالًا لتشغيل المجمّعين الصناعيين للأسمدة الفوسفاتية والمركبة، والأسمدة الأزوتية بالعين السخنة، ويتم بالتعاون الجاري في الشركتين الصينية.
- وضع حجر الأساس للمرحلة الأولى من المصنع الجديد لشركة سوميتومو إليكتريك إيجيبت لإنتاج الضفائر الكهربائية للسيارات والمركبات بطاقة إنتاجية لمليون سيارة سنويًا.
- قيام شركة إسكافي القابضة التركية ضخ استثمارات جديدة في السوق المصري من خلال إنشاء مصنع لإنتاج الجيلاتين الغذائي وعدد من المواد الأخرى المستخلصة من الجلود باستثمارات تبلغ 40 مليون دولار، وكذا تأهيل وتشغيل 3 وحدات إنتاجية بمدينة الجلود بالروبيكي باستثمارات 6 ملايين دولار.

ج) التراخيص:

- قامت مصلحة الرقابة الصناعية خلال العام 2023/2022 بإجراء 17239حملة تفتيشية على المصانع والمراجل البخارية ومراكز الخدمة والصيانة، وإجراء 3677 دراسة فنية متخصصة تضمنت 3509 دراسات فنية في مجال السماح المؤقت والدر وباك، و 80 دراسة لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة، و62 دراسة لمصلحة الضرائب، و26 دراسة لاستخدام حصص الكحول.
- منحت المصلحة تراخيصًا وأذونًا لـ4022 مرجلًا بخاريًا وآلة حرارية، كما اعتمدت 1028 مركز خدمة وصيانة، وتم تنفيذ 667 حملة رقابية متنوعة تضمنت التفتيش على 2560 مصنعًا، والرد على 703 من الشكاوي.

ويُوضح البيان التالي مُنفذات القطاع وفقًا لبيانات المنظومة الوطنية للمتابعة والتقويم.

مؤشرات الأداء	منفذات عام 2023/22
عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير الدولية ببرنامج تحسين تنافسية قطاع الصناعة	705
عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير البيئية ببرنامج تحسين تنافسية قطاع الصناعة	35
عدد علامات الجودة الممنوحة للمنتجات محلية الصنع	287

مؤشرات الأداء	منفذات عام 2023/22
عدد البعثات الخارجية التي تم تمثيل مصر فيها كهيئات تقييس دولية وإقليمية	145
عدد الحملات التفتيشية على المصانع	22343
عدد شهادات مكونات السيارات التي تم فحصها	686
عدد دراسات متابعة استخدام مستلزمات الإنتاج الصناعية والخدمية	721
عدد شهادات الاعتماد والترخيص (اعتماد/تجديد مراكز الخدمة والصيانة، تسجيل المطابع، تراخيص نقل وتداول النفايات الخطرة)	5150
عدد الرخص المصدرة في إطار قانون تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية	20701
عدد الشركات المستفيدة من برنامج رد الأعباء ضمن آلية تنفيذ تطوير منظومة المساندة التصديرية	2987
عدد الفرص التصديرية التي تم إتاحتها	1407
عدد الوفود والبعثات التجارية	529
عدد المعارض الداخلية والمعارض التي بها مشترين أجانب	54
عدد المعارض الخارجية والمعارض التي بها مشترين أجانب	217
عدد المنازعات التجارية التي تم التعامل معها	525
عدد الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها في المجال الاقتصادي والتجاري	60
عدد الزيارات الرسمية التي تم ترتيبها في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري	1182
الزمن المستغرق لإنهاء إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات (ساعة)	62
عدد جلسات التوعية الخاصة بالعوائق التعريفية وغير التعريفية والاتفاقيات التفضيلية للمصدرين في قطاعات محددة	107
عدد المحطات التدريبية المنشأة لتوفير عمالة ماهرة للمصانع	8
عدد المتدربين الذين يتم رفع كفاءتهم المهنية	942
عدد الشراكات التدريبية مع القطاع الخاص والجهات المانحة لتعزيز التدريب الصناعي	12
عدد المعامل التي تم اعتمادها ومطابقتها للمواصفات ببرنامج تحسين تنافسية قطاع الصناعة	214
عدد مشروعات التأهيل للحصول على شهادات نظم أدارة الجودة	7
عدد المنشآت الصناعية التي تم مراجعة نظم الجودة بها وإقرارها	1
عدد خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصناعية (كبيرة/ صغيرة/ متوسطة)	1823

مؤشرات الأداء	منفذات عام 2023/22
عدد خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصناعية (كبيرة/ صغيرة/ متوسطة) في الاقتصاد الأخضر	145
عدد التدريبات الفنية والمتخصصة المقدمة للمنشآت الصناعية	1779
عدد الوحدات الصناعية التي تم شغلها	1275
نسبة الإنجاز في مدينة الروبيكي (٪)	22
عدد المناطق الصناعية التي تم رفع كفاءتها	181
عدد الفرص الاستثمارية التي تم طرحها على المنصة الإلكترونية للهيئة العامة للتنمية الصناعية	1051
عدد المنتجات والتصميمات المبتكرة	30
عدد عمليات الاختبار والفحص للمنتجات بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	500002
عدد الاجتماعات الدولية وورش العمل والمؤتمرات التي تم تنظيمها و/أو المشاركة فيها داخليًا أو خارجيًا	535
عدد المخالفات الاستيرادية وعدد حالات الإفراج وعدد حالات إعادة التصدير التي تم إنجازها	3555
عدد برامج مزاولة التصدير	53
عدد برامج مزاولة الاستيراد	23

المصدر: المنظومة الوطنية للمتابعة والتقييم.

3-2 البترول والثروة المعدنية

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع

- **1.3٪ مُعدّل تراجع الناتج المحلي الحقيقي لقطاع البترول**

➢ شهِد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع تراجُعًا خلال عام 2023/22، بنسبة (1.3٪)، حيث انخفضت قيمة الناتج من 565.6مليار جنيه عام 2022/21 إلى 558.4 مليار جنيه في عام الخطة، مع تناقُص مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.2٪، مُقابل 7.5٪ في العام السابق.

➢ يُلاحظ أيضًا أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع قد بلغ مُستوى أقل مما كان مُستهدفًا بخطة عام 2023/22، حيث كانت الخطة تستهدف وصول الناتج المحلي للقطاع بالأسعار الثابتة إلى 581.17مليار جنيه بينما ما تحقّق بالفعل لم يتجاوز 558.4 مليار جنيه، بنسبة انخفاض 4.1٪ من المستهدف.

- **36.6٪ مُعدّل نمو الناتج المحلي الجاري لقطاع البترول**

➢ حقّق الناتج المحلي الإجمالي الجاري للقطاع نموًا خلال عام 2023/22، بنسبة (36.6٪)، حيث ارتفعت قيمة الناتج من 565.6 مليار جنيه عام 2022/21 إلى 772.7 مليار جنيه في عام المتابعة، مع زيادة مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 8٪، مُقابل 7.6٪ في العام السابق.

➢ شكّل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع مُستوى أكبر مما كان مُستهدفًا بخطة عام 2023/22، بنسبة زيادة 12.5٪، حيث كانت الخطة تستهدف وصول الناتج المحلي للقطاع بالأسعار الجارية إلى 686.9 مليار جنيه [شكل رقم (11/2)].

شكل رقم (11/2)

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاستخراجات بالأسعار الثابتة والجارية في عام 2023/22 وبالمقارنة بالعام السابق وبمُستهدفات الخطة

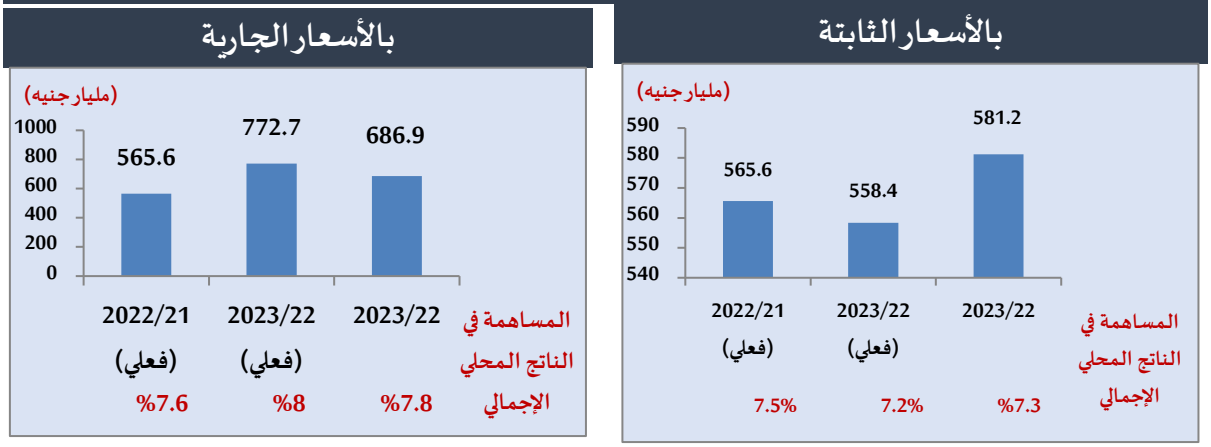

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **تباين مُعدّلات الأداء بين القطاعات الرئيسة للنشاط الاستخراجي**

➢ كما هو مُوضّح بالجدول رقم (8/2)، لم يُحقّق قطاع الزيت الخام نموًا يُذكر في الناتج في عام الخطة مُقارنة بالعام السابق، بينما شهِد قطاع الغاز الطبيعي قدرًا ملحوظًا من الانخفاض بنسبة 5.7٪ عن عام 2022/21، أما الاستخراجات الأخرى، فقد نمت – رغم تواضُع قيمتها – بنسبة 4.2٪.

جدول رقم (8/2)

الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الاستخراجات بحسب القطاعات الرئيسة بالأسعار الثابتة خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليار جنيه)

النشاط	2022/21	2023/22	مُعدّل التغيّر (٪)
الزيت الخام	253.8	254.3	0.20
الغاز الطبيعي	208.2	196.3	(5.7)
استخراجات أخرى(*)	103.5	107.8	4.2
الإجمالي	565.6	558.4	(1.3)

(*) تشمل الخامات الطبيعيّة والمعدنيّة، مثل الذهب والحديد والفضة وغيرها.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **تراجُع مُساهمة الغاز الطبيعي من ناتج القطاع خلال عام 2023/22**

➢ تناقُص مُساهمة الغاز الطبيعي في هيكل ناتج القطاع من 36.8٪ عام 2022/21 إلى 35.2٪، في عام 2023/22، بسبب محدوديّة النشاط الاستخراجي من حقول الغاز خلال عام المتابعة، بينما ظلّ نشاط الزيت الخام يحتل مكان الصدارة بالمقارنة بالأنشطة الاستخراجيّة الأخرى، وبنسبة ثابتة (45٪) [شكل رقم (12/2)].

شكل رقم (12/2)

هيكل ناتج قطاع الاستخراجات بالأسعار الثابتة في عامي 2022/21 و2023/22

بحسب القطاعات الرئيسة

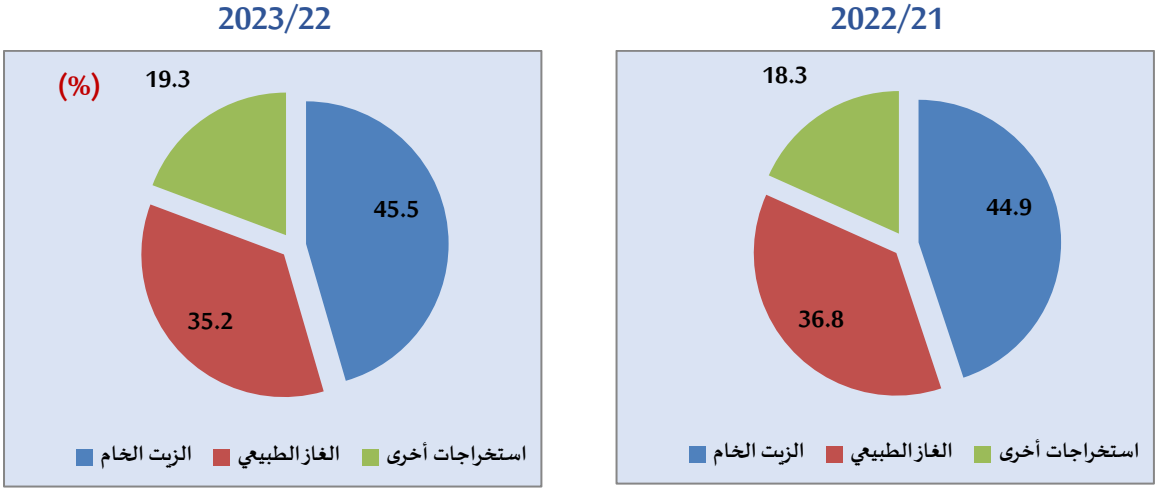

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **20٪ نسبة نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الجارية**

➢ ارتفع إنتاج القطاع بنسبة 20.3٪ بالأسعار الجارية، حيث بلغ حوالي 787 مليار جنيه عام المتابعة مُقابل حوالي 654 مليار جنيه العام السابق، ليُسهم في الإنتاج المحلي بنسبة 5.2٪ مع انخفاض عما كان مُستهدفًا في الخطة بنحو 4 مليار جنيه.

➢ ويرجع النمو في إنتاج القطاع خلال فترة المتابعة للعوامل الآتية:

- زيادة إنتاج **البترول** خلال عام 2023/22 ليبلغ حوالي 348 مليار جنيه بالأسعار الجارية مُقارنة بنحو 283.8 مليار جنيه في العام السابق، مُحققًا نموًا بنسبة 22.6٪.
- تنامي إنتاج **الغاز**بنسبة 11.4٪ بالأسعار الجارية مُقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إنتاج القطاع 259 مليار جنيه خلال عام المتابعة مُقابل 232.5 مليار جنيه في العام السابق.
- ارتفاع إنتاج **الاستخراجات الأخرى** خلال عام 2023/22 ليبلُغ حوالي 182مليار جنيه بالأسعار الجارية مُقارنة بنحو 137.6 مليار جنيه في العام السابق، مُحققًا نموًا بنسبة 32.3٪.

➢ وعلى نقيض ذلك، انخفض إنتاج القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة 1.4٪، حيث بلغ حوالي 645 مليار جنيه عام المتابعة مُقابل حوالي 654 مليار جنيه العام السابق. ليُساهم بذلك القطاع في الإنتاج المحلي بنسبة 5.4٪، ومُنخفضًا عما كان مُستهدفًا في الخطة بنحو 30.5 مليار جنيه.

➢ كذلك تناقُص إنتاج **الغاز** خلال عام 2023/22 ليبلُغ حوالي 219 مليار جنيه بالأسعار الثابتة مُقارنة بنحو 232.5 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة انخفاض 5.8٪ [جدول رقم (9/2)].

جدول رقم (9/2)

تطور قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع البترول والثروة المعدنية بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي 2022/21 و2023/22

البيان	فعلي		معدل النمو (٪)	الأهمية النسبية		مستهدف
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22	2023/22
الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	654	787	20.3	100	100	790.9
- بترول	283.8	348	22.6	43.4	44.2	321
- الغاز	232.5	259	11.4	35.6	32.9	313.5
- إستخراجات أخرى	137.6	182	32.3	21	23.1	156.4
نسبة الإنتاج بالأسعار الجارية من الإنتاج المحلي الإجمالي (٪)	5.6	5.2	--	--	--	5.6
الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	654	645	(1.4)	100	100	675.5
- البترول	283.8	284	0.07	43.3	44	267.1
- الغاز	232.5	219	(5.8)	35.6	34	269.3
- استخراجات أخرى	137.6	143	3.9	21	22.2	139.2
نسبة الإنتاج بالأسعار الثابتة من الإنتاج المحلي الإجمالي (٪)	5.6	5.4	--	--	--	5.3

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **4.3٪ مُعدّل نمو استثمارات قطاع البترول والثروة المعدنيّة خلال عام 2023/22**

➢ بلغت الاستثمارات الموجّهة للأنشطة الاستخراجيّة نحو90.3 مليار جنيه في عام 2023/22، بارتفاع نسبته 4.3٪ عن استثمارات العام السابق البالغة نحو 86.6 مليار جنيه. وتعكس استثمارات عام المتابعة تباينًا واضحًا عمّا كان مُستهدفًا كاستثمارات للقطاع في خطّة العام ذاته، وقدرُها49.5 مليار جنيه، وبفارق نسبته 82.4٪ [شكل رقم (13/2)].

شكل رقم (13/2)

الاستثمارات المنفّذة بقطاع الاستخراجات خلال عامي 2022/21 و 2023/22 وبالمقارنة بمُستهدفات الخطة

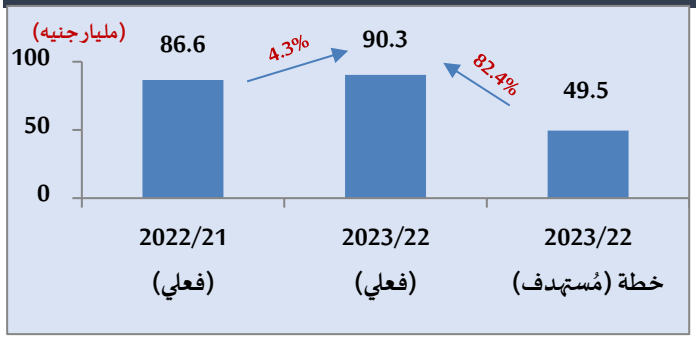

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **استحواذ قطاع الزيت الخام على نحو 61٪ من استثمارات النشاط الاستخراجي في عام 2023/22**

➢ يُلاحظ من الجدول رقم (10/2) استئثار نشاط الزيت الخام بالشطر الأعظم من استثمارات القطاع (60.7٪)، مُحقّقًا زيادة عن حِصّته في العام السابق بنسبة (51.6٪).

جدول رقم (10/2)
الاستثمارات المنفّذة بالأنشطة الاستخراجيّة حسب طبيعة النشاط
خلال عامي المتابعة وبالمقارنة بالمُستهدف بخطة 2023/22

(مليار جنيه)

النشاط	2022/21	2023/22	خطة 2023/22	مُعدّل النمو (٪)	الهيكل النسبي (٪)
الزيت الخام	**44.7**	54.8	17.6	22.6	60.7
الغاز الطبيعي	**38.8**	32.9	31.2	(15.2)	36.4
استخراجات أخرى	**3.1**	2.7	0.64	(12.9-)	3
الإجمالي	**86.6**	90.3	49.5	4.3	100

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **76.5 مليون طن حجم الإنتاج من الغازات الطبيعيّة والزيت الخام والمتكثّفات والبوتاجاز**

➢ وفقًا لتقرير وزارة البترول والثروة المعدنيّة لإنجازات عام 2023/22، بلغ الإنتاج من الغازات الطبيعيّة نحو 47.9 مليون طن، بتراجُع قدرُه 4.1 مليون طن عن مُستوى الإنتاج في العام السابق، أي بنسبة تراجُع 8٪ [شكل رقم (14/2)].

شكل رقم (14/2)
تطوّر الكميّات المنتَجة من الغازات الطبيعيّة في عامي المقارنة

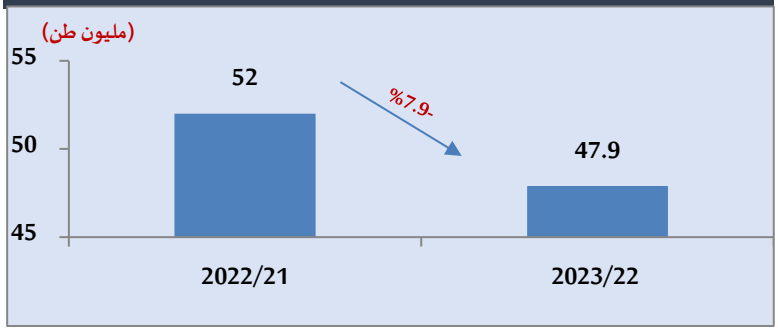

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنيّة.

➢ أما إنتاج الزيت الخام والمتكثّفات والبوتاجاز، فقد بلغ 28.6 مليون طن، بنسبة 37.4٪ من إجمالي الإنتاج من الزيت والغاز الطبيعي خلال عام 2023/22، هذا بجانب الإنتاج من المنتجات البتروليّة والبتروكيماويّة والبالغ قدرُه 32.7 مليون طن [شكل رقم (15/2)].

شكل رقم (15/2)
الإنتاج من المنتجات البتروليّة والبتروكيماويّة في عام 2023/22

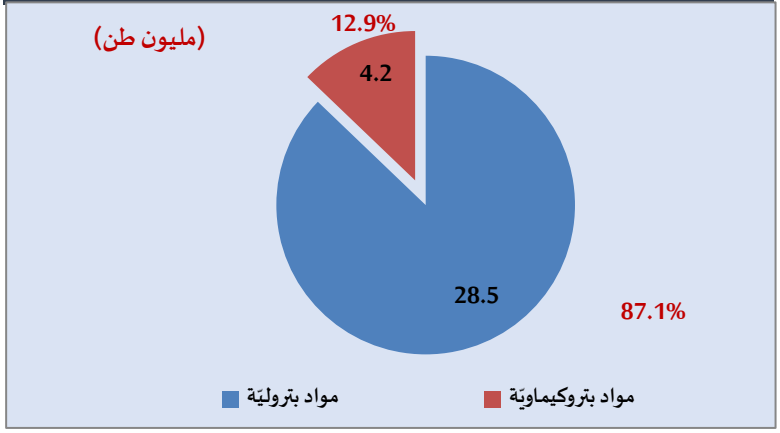

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنيّة.

➢ يُوضّح الجدول رقم (11/2) تطوّر الإنتاج من مُنتجات القطاع خلال عام 2023/22، بالمقارنة بالعام السابق.

جدول رقم (11/2)

تطوّر الإنتاج من مُنتجات قطاع البترول والثروة المعدنيّة خلال عام 2023/22 بالمقارنة بالعام السابق

(مليون طن)

النشاط	2022/21	2023/22	مُعدّل التغيّر (٪)
بوتاجاز	1.8	0.76	57.8-
بنزين بأنواعه	5.75	6.09	5.9
نافتا	1.61	0.81	49.7-
كيروسين/تورباسين	2.1	2.11	0.5
سولار/ديزل	10.81	10.54	2.5-
مازوت	6.54	5.19	20.6-
أسفلت ومحاليل أسفلتيّة	1.12	1.24	10.7
زيوت أساسيّة	0.25	0.23	8-
أخرى	1.42	1.53	7.8
إجمالي المنتجات البترولية	31.43	28.5	9.3-
المنتجات البتروكيماويّة والبروبار	4.84	4.2	13.2-
مجموع المنتجات البترولية والبتروكيماويّة	36.27	32.7	9.8-

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنيّة.

➢ يُلاحظ من استقراء الجدول السابق، الآتي:

- تناقُص الإنتاج من المنتجات البترولية بنسبة 9.3٪ في عام 2023/22 عن مُستوى الإنتاج في العام السابق.
- تناقُص الإنتاج من البتروكيماويّات بنسبة 13٪ في عام الخطة عن الإنتاج المناظر في العام السابق.
- انخفاض الإنتاج من البوتاجاز بنسبة 58٪، ومن النافتا بنسبة 50٪، ومن المازوت بنسبة 21٪.
- زيادة الإنتاج من البنزين بأنواعه بنسبة 6٪ خلال عام الخطة.

● **شبه استقرار الاستهلاك من المنتجات البترولية والغازات عند حوالي 80 مليون طن خلال عام 2023/22**

➢ سجّلت كميّات الاستهلاك من المنتجات البترولية والغازات نحو 80 مليون طن في عام المتابعة، وهو ما يُعادِل تقريبًا الكميّات المستهلكة في العام السابق (79.7 مليون طن).

➢ تركّزت الزيادة في الاستهلاك من المازوت والكيروسين، بنسبة نمو 36٪ و31.5٪ على التوالي، وسجّل الاستهلاك من البنزين والسولار زيادة طفيفة بنسبة تربو قليلًا عن 1٪ من استهلاك العام السابق.

➢ تراجعت الكميّات المستهلكة من الغازات والبوتاجاز بنسبة انخفاض تدور حول 3٪.

➢ يُمثّل استهلاك الغازات نحو 57٪ من إجمالي كميّات الاستهلاك من المنتجات البترولية، مع تناقُص بسيط في الأهميّة النسبيّة عن العام السابق (59٪). وبوجه عام، لا يختلف الهيكل النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في عام 2023/22 عن هيكله المناظِر في العام السابق [جدول رقم (12/2)].

جدول رقم (12/2)

تطوّر كميّة الاستهلاك من المنتجات البترولية والغازات خلال عامي 2022/21 و2023/22

(ألف طن)

النشاط	2022/21	2023/22	مُعدّل التغيّر (٪)	الهيكل النسبي (٪) 2022/21	الهيكل النسبي (٪) 2023/22
الغازات	47259	45711	3.3-	59.3	57.2
بوتاجاز	3631	3527	2.9-	4.6	4.4
بنزين بأنواعه	7886	7970	1.1	9.9	10
بنزين/كيروسين	494.6	650.3	31.5	0.6	0.8
سولار	14069	14239.4	1.2	17.7	17.8
مازوت	4266	5781.1	36	5.4	7.2
أخرى	2050	2039	0.5-	2.5	2.6
الإجمالي	79655	79918	0.3	100	100

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- **تواضُع قيمة الفائض المحقّق في الميزان التجاري البترولي في عام 2023/22**

➢ تنامت الصادرات البترولية خلال عام المتابعة لتصِل إلى 13.8مليار دولار، مُقابل 18مليار دولار في العام السابق، في ظل تطوّرات الأسعار العالميّة للطاقة. وقد شهِدت قيمة صادرات قطاع البترول ارتفاعًا غير مسبوق خلال عام 2022/21، بنسبة تُناهِز 110٪، حيث قفزت من 8.6 مليار دولار عام 2021/20 لتصل إلى نحو 18 مليار دولار في عام 2022/21، كما سبق الذِكر، بزيادة مُطلقة 9.4 مليار دولار. وجاءت تلك الزيادة كمُحصّلة أساسيّة لارتفاع الكميّات المصدّرة من الغاز الطبيعي، إلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة العالميّة، وفتح أسواق أوروبيّة جديدة، وعلى رأسها تركيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وكرواتيا واليونان. وفي سياق مُتصل، شهِدت مصر ثاني أعلى مُعدّل نمو في حجم صادرات الغاز الطبيعي المسال على مُستوى العالم في عام 2021، حيث زادت بنحو خمسة أمثال خلال عام واحد وفقًا لبيانات الاتحاد الدولي للغاز، أما في عام 2023/22، فقد تراجعت قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنسبة 23٪، حيث بلغت نحو 13.8 مليار دولار خلال عام المتابعة، بعد أن كانت 18 مليار دولار في العام السابق.

➢ وفيما يخُص قيمة الواردات من مُنتجات البترول في عام الخطة، فقد بلغت قيمتها نحو 13.4 مليار دولار، مقُابل 13.6 مليار دولار في العام السابق بتراجُع طفيف نسبته 1.5٪ [جدول رقم (13/2)].

جدول رقم (13/2)

تطوّر حركة الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري البترولي خلال عامي 2022/21 و2023/22

البيان	العام المالي		
	2022/21	2023/22	معدل النمو (٪)
الميزان التجاري البترولي (مليار دولار)			
الصادرات	18	13.8	(23.3)
الواردات	13.6	13.4	(1.5)
الفائض	4.4	0.4	(91)

المصدر: البنك المركزي المصري.

➢ يُوضّح الشكل رقم (16/2) تطوّر الأسعار العالميّة لخام زيت البرنت خلال عامي المتابعة، والذي يُفيد التصاعُد الكبير والمطرد في أسعار الزيت الخام خلال الفترة (يناير / أغسطس 2022)، ثم التناقُص التدريجي في مُعظم الشهور التالية، وبلوغ السعر أدناه في يونيو 2023.

شكل رقم (16/2)

تطور الأسعار العالمية لخام زيت البرنت خلال عامي المتابعة

أ- عام 2022/21

المصدر: Market insider

ب- عام 2023/22

المصدر: Market insider

➢ يُوضّح الشكل رقم (17/2) تطوّر الأسعار العالميّة للغاز الطبيعي خلال عامي المتابعة، والذي يعكس أيضًا الاتجاه التصاعُدي لأسعار الغاز خلال الفترة (مارس – نوفمبر2022)، ثم التناقُص المطرد في الفترة التالية، وبلوغه نحو 2.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

شكل رقم (17/2)

تطور الأسعار العالمية للغاز الطبيعي خلال عامي المتابعة

أ- عام 2022/21

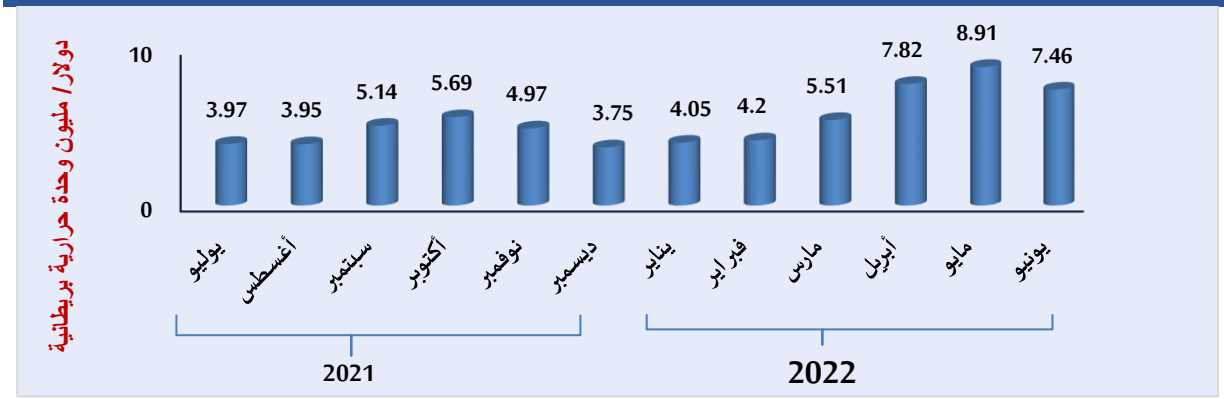

المصدر: Market insider

ب- عام 2023/22

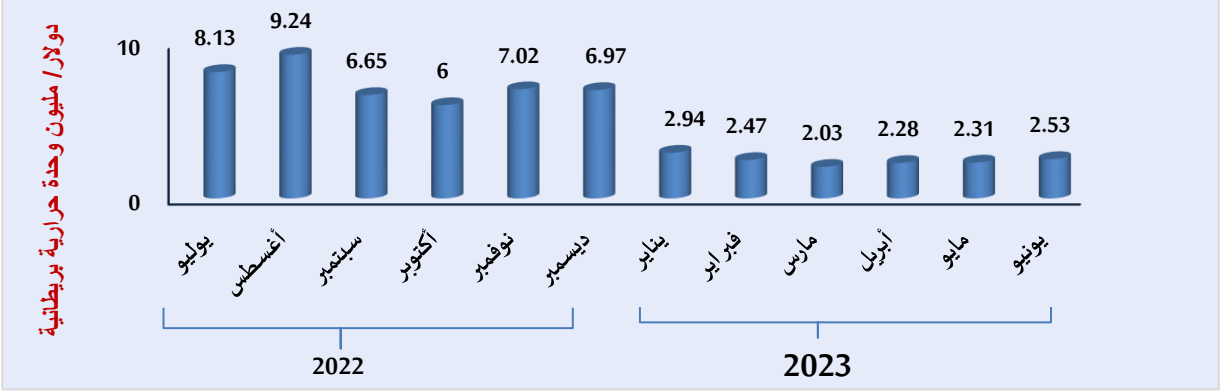

المصدر: Market insider

- **17.2٪ نصيب الزيت الخام من إجمالي قيمة صادرات المنتجات البترولية**

➢ يُوضّح الجدول رقم (14/2) الصادرات من الزيت الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والمسال في عام المتابعة 2023/22.

جدول رقم (14/2)

صادرات الزيت الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والمسال في عام المتابعة

البيان	الكميّة (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
صادرات الزيت الخام والمنتجات البترولية		
الزيت الخام (حصّة الهيئة)	3223	1326
الزيت الخام (حصّة الشريك الأجنبي)(*)	1646	1047
جُملة الزيت الخام	**4869**	**2373**
صادرات المنتجات البترولية		
نافتا	896	509
وقود نفاثات	416	408

البيان	الكميّة (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)
مازوت	26	12
مُقطّر تفريغي	44	26
تموين سُفُن وطائرات	1175	1036
مُنتجات بتروكيماوية وأخرى	274.2	241.1
جُملة المنتجات البترولية	**2831.2**	**2232**
إجمالي الصادرات من الزيت الخام والمنتجات	**7700.6**	**4604.5**
صادرات الغاز الطبيعي والمسال		
الغاز الطبيعي والمسال (حصّة قطاع البترول)	4988	5415.2
الغاز المسال (حصّة الشريك)(**)	1621.3	1787.3
إجمالي صادرات الغاز الطبيعي والمسال	**6609.3**	**7202.5**
صادرات شركات الإنتاج المساهمة		
مُنتجات بترولية		
وقود نفاثات ميدور	129.29	104.7
شموع (أموك)	63.98	68.9
زيوت أساسيّة (أموك)	8.9	8.67
مُنتجات بتروكيماوية والبروبان:		
بولي إيثلين (سيدبك/إيثيدكو)	309.1	360
أمونيا (موبكو)	18.1	26.5
يوريا (موبكو)	1104.1	564.3
ميثانول (إيميثانكس)	765.7	245.6
بولي بروبيلين (المصرية للبولي بروبيلين)	167.5	267.9
بولي ستيرين (ستيرينكس)	8.6	11.67
ألكيل بنزين (إيلاب)	87.3	153.2
بروبان (جاسكو)	372.86	201.66
إجمالي صادرات الشركات المساهمة	**3035.5**	**2013.1**
إجمالي الصادرات البترولية	**17345.4**	**13820.1**

(*) حصّة الشريك الأجنبي في صادرات الزيت الخام تشمل فائض الاسترداد، وكذا المصدر بمعرفة هيئة البترول لصالح الشريك الأجنبي طبقًا لاتفاقيّة التسويق المشترك.

(**) تشمل حِصّة شركة إيني في صادرات الغاز المسال (القيمة تقديريّة).

المصدر: تقرير نتائج أعمال قطاع البترول والثروة المعدنيّة (المبدئيّة) خلال العام المالي 2023/22، سبتمبر 2023.

- **30.3٪ نصيب السولار من قيمة الفاتورة الاستيراديّة للمُنتجات البتروليّة عام 2023/22**

➢ كما هو مُوضّح بالشكل رقم (18/2)، تُمثّل الواردات من السولار ما يربو على 30٪ من إجمالي الواردات المصريّة من المنتجات البتروليّة، يليه الزيت الخام بنحو 26.4٪، يليه الغاز الطبيعي بنسبة 18٪، ثم البنزين بأنواعه بنسبة 14٪.

شكل رقم (18/2)

قيمة الواردات من المنتجات البترولية خلال عام 2023/22

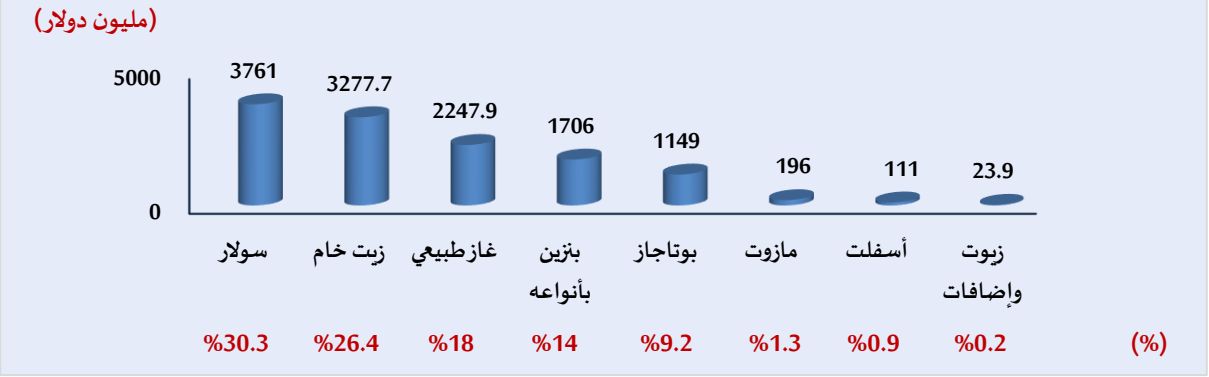

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- ومن حيث الكمية المستوردة، يأتي الغاز الطبيعي في مركز الصدارة، حيث بلغت الواردات نحو 5812 ألف طن، بنسبة 31٪، يليه الزيت الخام بنحو 4567 ألف طن، بنسبة 24.5٪، يليه السولار بنحو 4199 ألف طن، بنسبة 22.5٪، يليه البوتاجاز بنحو 729 ألف طن، بنسبة 9.3٪ [شكل رقم (19/2)].

شكل رقم (19/2)

كمية الواردات من المنتجات البترولية خلال عام 2023/22

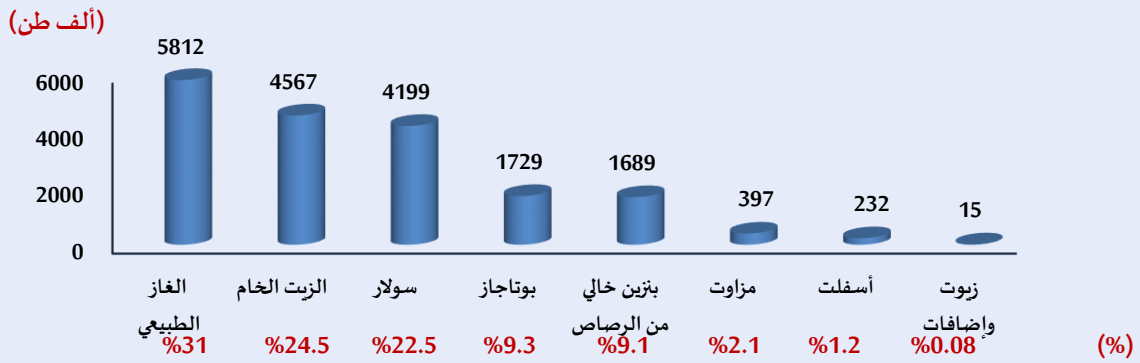

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- **إنجازات قطاع البترول والثروة المعدنية**

- فيما يلي مُلخّص لما تحقّق من إنجازات خلال عام 2023/22 في كافة الأنشطة البترولية.

أولًا: مشروعات بترولية:

مشروعات تنمية حقول الغاز والزيت

- تم الانتهاء من تنفيذ **ثلاثة مشروعات لتنمية حقول الغاز** (مشروع شمال إدكو/ شمال العامرية)، حيث بدأ الإنتاج من البئر الأول في مارس 2023، وتم ربط مجمع آبار أركيديا التابع لشركة عجيبة بتسهيلات السلام التابعة لشركة خالدة بالصحراء الغربية؛ وتنمية حقل حازم بالصحراء الغربية. ويبلُغ مُعدّل الإنتاج الأوّلي من هذه المشروعات نحو 95 مليون قدم مكعب غاز/يوم و 100

برميل/يوم مُتكثّفات، **ومشروعان لإنتاج الزيت الخام** والتسهيلات اللازمة، وهم المرحلة الأولى من تنمية حقول GNN ويبلغ معدل الإنتاج الأوّلى حوالى 12-15 برميل زيت يوميًا، **وإنشاء خط خام محطة تجميع سنان/ ميناء الحمرا** بطول 170 كم وقطر 12" لاستيعاب الزيادة في الإنتاج من آبار الشركة العامة والشركات الشقيقة بمنطقة الصحراء الغربية، وتبلغ إجمالى التكلفة الاستثمارية للمشروعات حوالى 330 مليون دولار.

في مجال النقل والتوزيع والبنية الأساسية

- بلغ عدد مراكز توزيع البوتاجاز نحو 3094 مركزًا حتى نهاية يونيه 2023.
- بلغ عدد محطات التموين والخدمة العاملة بالوقود السائل حتى نهاية يونيو 2023 حوالى أربعة آلاف محطة.
- تم الانتهاء من تنفيذ خطين لنقل الزيت الخام والمنتجات بترولية، بإجمالي أطوال 40 كم، وبتكلفة استثمارية إجمالية حوالي 732 مليون جنيه,
- تم الانتهاء من تنفيذ خط غاز التينة غرب/ميت نما، بطول 168 كم وقطر 42 بوصة لنقل غازات منطقة ظهر وتدعيم الشبكة القومية لمنطقة جنوب مصر، وتم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية في فبراير 2023. وتبلغ تكلفة تنفيذ المشروع 3.9 مليار جنيه.
- تم الانتهاء من تطوير مستودع مسطرد الخاص بشركة التعاون للبترول بهدف الحفاظ على السعات التخزينية الحالية، كما تم الانتهاء من إنشاء مستودع التخزين الثامن بشركة وبيكو بسعة 630 ألف برميل زيت خام، وتبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروعين حوالى مليار جنيه.

مشروعات توصيل الغاز الطبيعي

- تم توصيل الغاز الطبيعي إلى حوالي 693 ألف وحدة سكنية خلال هذا العام، ليصل إجمالي الوحدات السكنية التي تم توصيل الغاز لها منذ بدء النشاط وحتى نهاية يونيه 2023 حوالى 14.2 مليون وحدة سكنية. تم خلال العام توصيل الغاز الطبيعي لأول مرّة إلى 154 منطقة جديدة على مُستوى الجمهورية.
- تم توصيل الغاز إلى 1574 مُستهلكًا تجاريًا و105 مصنعًا.
- تم تحويل عدد حوالى 57.7 ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي خلال هذا العام ليصل إجمالي عدد السيارات المحولة إلى حوالى 507.3 ألف سيارة.
- تم فتح عدد 98 محطة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي خلال هذا العام.

ثانيًا: الثروة المعدنية

شهد العام المالي 2023/2022 عددًا من الإنجازات في مجال الثروة المعدنية ومنها:

- تم إنتاج حوالي 480.4 ألف أوقية من الذهب بزيادة حوالي 12٪ عن العام السابق، كما تم إنتاج حوالى 78.8 ألف أوقية من الفضة بزيادة حوالى 36٪ عن العام السابق. وبلغت إجمالي قيمة مبيعاتهم حوالي 883 مليون دولار، كما بلغت قيمة الإتاوة المستحقة حوالي 26.5 مليون دولار.

- بلغت كمية الإنتاج من المنتجات والخامات التعدينية حوالى 12 مليون طن، بزيادة حوالى 48٪ عن العام السابق.
- أعلنت شركة شلاتين للثروة المعدنية في فبراير 2023 عن المزايدة العالمية للبحث عن الذهب [رقم (1) لعام 2023] لاستكشاف واستغلال خام الذهب والمعادن المصاحبة له بعدد من مناجم الذهب القديمة بمناطق (فاطيري، البرامية، عتود، أم عود، حماطة) بالصحراء الشرقية، وقد تم إغلاق المزايدة إلى 9 نوفمبر 2023.
- بدأت تجارب تشغيل الإنتاج التجاري للذهب في مارس 2023من موقع إيقات بجنوب مصر والذي يأتى تتويجًا للخطة الطموح التى تم وضعها لبدء الإنتاج مبكرًا منه في ظل ما يتميّز به الموقع، الذي تُقدّر احتياطاته بحوالى 1.2 مليون أوقية من الذهب. وتبلغ نسبة الاستخلاص فيه 95٪، وتعتبر من أعلى نسب الاستخلاص، ويقع في منطقة امتياز شركة شلاتين للثروة المعدنية، فيما قامت شركة الثروات والموارد للتعدين بأعمال الخدمات الاستكشافية.
- في يوليو2023، تم انطلاق منتدى مصر للتعدين في نسخته الثانية تحت شعار البناء على 120 عامًا من الاكتشافات الجيولوجية لمُستقبل مستدام منخفض الكربون.

4-2 الكهرباء والطاقة المتجددة

- **الناتج المحلي الإجمالي للقطاع في عام 2023/22**

- تنامي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة بالأسعار الجارية من نحو 137.4مليار جنيه في عام 2022/21 إلى 173.2 مليار جنيه في عام المتابعة، مُحقّقا معدل نمو قدره 26٪، ليكون بذلك أكبر من ما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته (157.9 مليار جنيه بنسبة نمو 9.7٪)، مع مُلاحظة استقرار نسبة مُساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي المتابعة عند 1.8٪ [شكل رقم (20/2)].

شكل رقم (20/2)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة خلال عامي المتابعة، والمستهدف لعام 2023/22

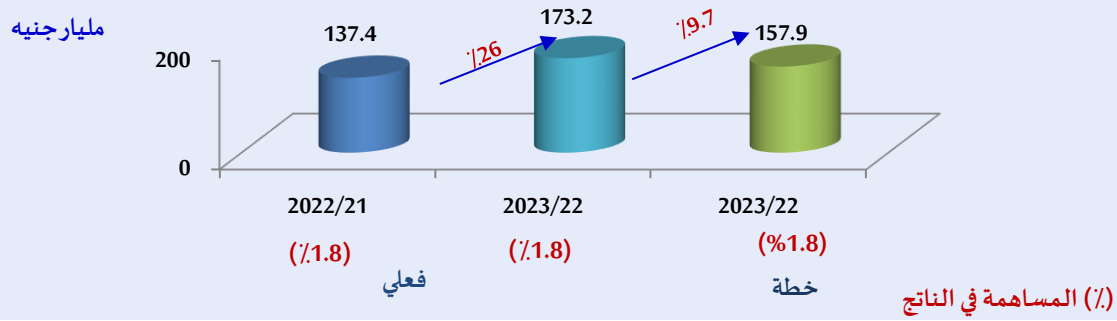

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- وبالمثل، حقّق ناتج القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعًا بنحو 2.8٪ ليُسجّل نحو 141.2 مليار جنيه في عام 2023/22 مُقابل نحو 137.4 مليار جنيه في العام السابق، مع ملاحظة ثبات نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي المتابعة (1.8٪).

- وبالمقارنة بما كان مُستهدفًا، جاء الناتج الفعلي متقاربًا بدرجة كبيرة مع الناتج المستهدف بخطة العام ذاته (141.7 مليار جنيه) بنسبة تراجُع طفيفة قدرُها (0.4٪) [شكل رقم (21/2)].

شكل رقم (21/2)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة خلال عامي المتابعة، والمستهدف في عام 2023/22

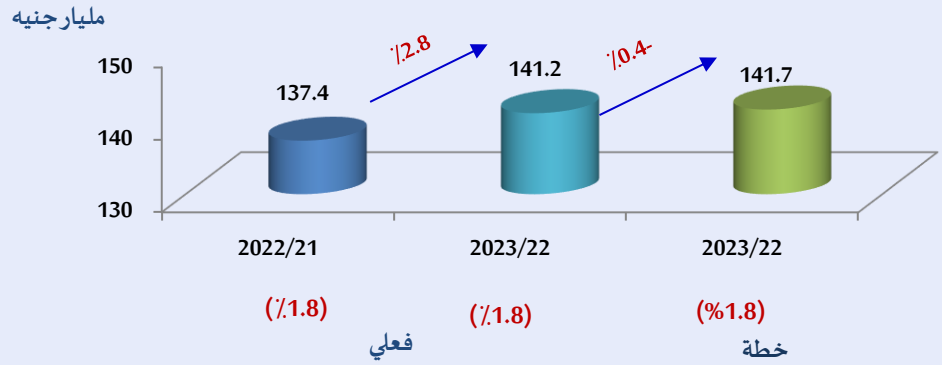

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **الإنتاج المحلي الإجمالي**

- سجّل الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الكهرباء بالأسعار الجارية نحو 362 مليار جنيه خلال عام 2023/22، مُقابل نحو 321.7 مليار جنيه في العام السابق 2022/21، مُحقّقًا بذلك مُعدّل نمو 12.5٪، وبالأسعار الثابتة سجّل إنتاج القطاع نحو 331 مليار جنيه في عام المتابعة، بفارق قدره 9.3 مليار جنيه، وبنسبة نمو 2.9٪ عن العام السابق.

- وبالمقارنة بما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته، جاء الإنتاج المستهدف أقل من الفعلي بالأسعار الثابتة والجارية بنحو 1.4٪ و0. 9٪ [شكل رقم (22/2)].

شكل رقم (22/2)
الاستثمارات المنفذة عام 2023/22 بالمقارنة بالمستهدف بالخطة

بالأسعار الثابتة

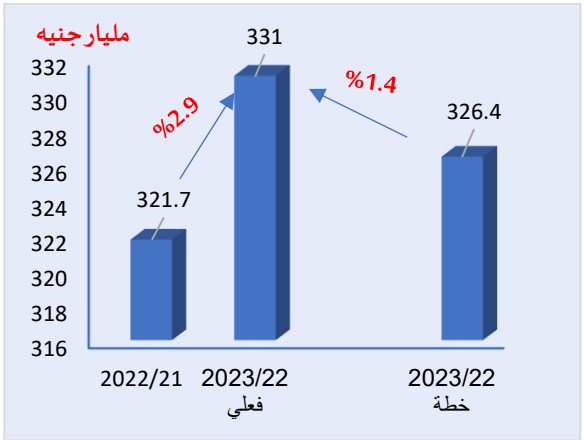

بالأسعار الجارية

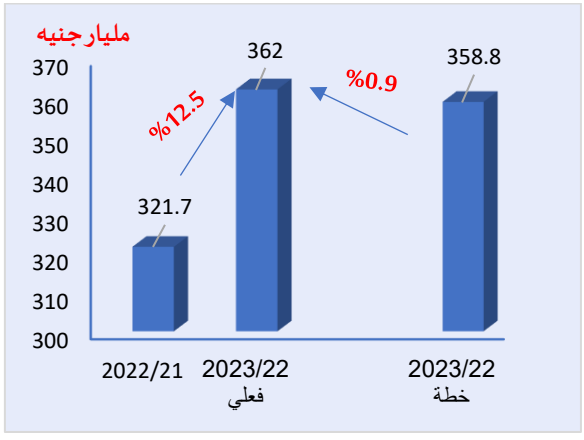

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

• الاستثمارات المنفذة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة

➢ ارتفعت الاستثمارات الكليّة المنفذة بقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة ارتفاعًا ملحوظًا لتسجل نحو 97.4 مليار جنيه في عام المتابعة مُقابل ما كان مُستهدفًا بخطة العام وقدره 29.3 مليار جنيه، بنسبة زيادة 232.4٪، وكذلك بنسبة زيادة تُناهز 47.6٪ عما تم تنفيذه من استثمارات في العام السابق 2022/21 [شكل رقم (23/2)].

شكل رقم (23/2)
الاستثمارات المنفذة عام 2023/22 بقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة بالمُقارنة بالمُنفذ في العام السابق وبالمُستهدف بخطة عام المتابعة

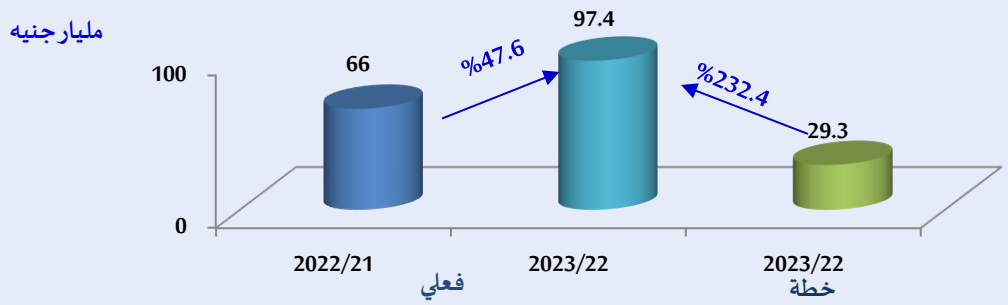

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ من حيث التوزيع النسبي لهذه الاستثمارات، تبرُز استثمارات الهيئات الاقتصادية والتي بلغت 64.2 مليار جنيه بنحو 65.9٪ من الإجمالي، ثم استثمارات الشركات العامة والبالغة 14.3 مليار جنيه، بنسبة مُساهمة 14.7٪، وتليها استثمارات الجهاز الحكومي التي بلغت استثماراتها الإجمالية 10.9 مليار جنيه بنسبة 11.2٪، ثم الاستثمارات المركزية بنسبة 5.8٪، وأخيرًا، استثمارات القطاع الخاص والتي شكّلت نحو 2.4٪ من الاستثمارات الكليّة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة [شكل رقم (24/2)].

شكل رقم (24/2)
توزيع الاستثمارات الكليّة المنفذة لقطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة في عام المتابعة 2023/22

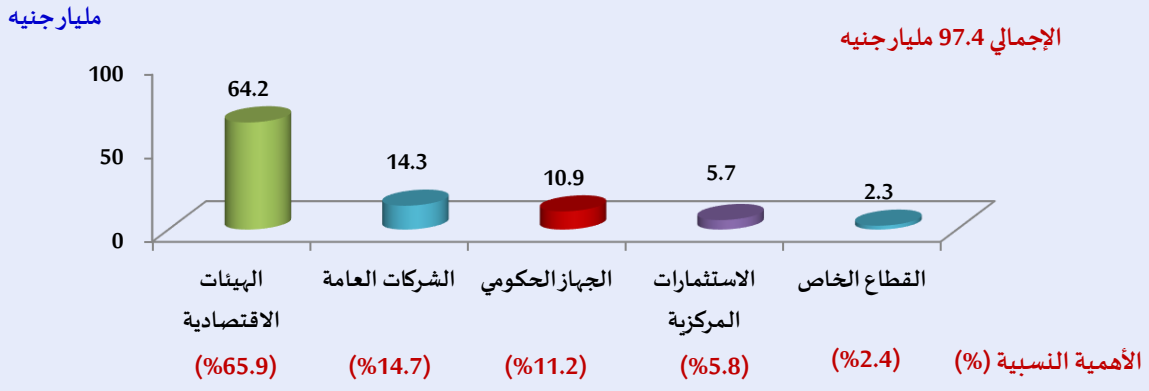

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

● الطاقة الكهربائية المُولّدة ومصادرها

➢ ارتفع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية المولّدة من محطات التوليد بالشبكة الكهربائية الموحّدة إلى 216.1 مليار ك.و.س في عام 2023/22 بالمقارنة بنحو 213.4 مليار ك.و.س في عام 2022/21، بنسبة نمو 1.26٪ [شكل رقم (25/2)].

شكل رقم (25/2)
حجم الطاقة الكهربائية المولّدة خلال عامي المتابعة

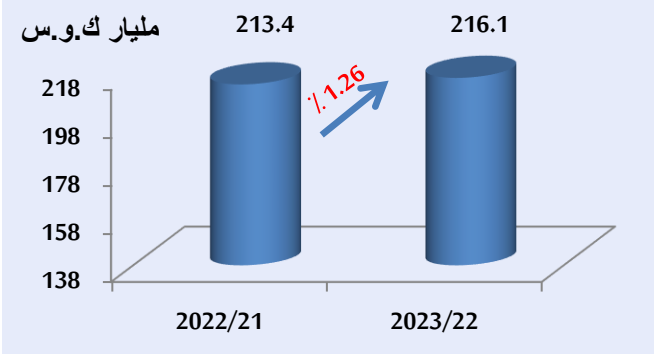

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

➢ جاءت الطاقة المُولّدة من المصادر الحرارية في المرتبة الأولى بنسبة 87.9٪ (نحو190مليار كيلو وات/ساعة) في عام 2023/22، تلتها المصادر المائية بنسبة 7.2٪ (15.5 مليار كيلو وات /ساعة)، ثم مزارع الرياح والطاقة الشمسية بنسبتي 2.6٪ و2.3 ٪ على التوالي [شكل رقم (26/2)].

شكل رقم (26/2)
التوزيع النسبي لمصادر الطاقة الكهربائية المولّدة
خلال عامي المتابعة

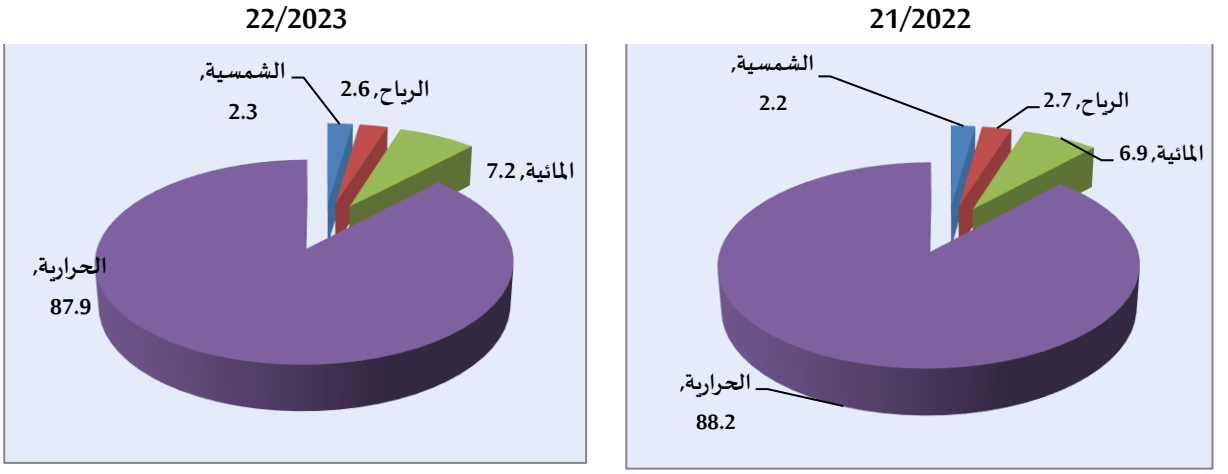

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

➢ يتبيّن مما سبق أن المصادر الحرارية هي الأساس في توليد الطاقة الكهربائية، وأن المصادر الأخرى ما زالت أهمّيتها محدودة، إذ أن الطاقات المتجدّدة من باقي المصادر الأخرى (مزارع الرياح والمحطات الشمسية لا تتعدّى مُساهمتهما معًا 5٪ من إجمالي مصادر الطاقة [جدول رقم (20/2)]، ومن المستهدف التركيز على تنميتها في المستقبل القريب اتفاقًا وسياسة الدولة في الحد من التأثيرات المناخية السلبية للمصادر التقليدية.

جدول رقم (15/2)
حجم الطاقة الكهربائية المولّدة خلال عامي المتابعة

(مليار ك.و.س)

البيان	العام المالي		معدل التغير (٪)
	2022/21	22/2023	
طاقة حرارية	188.3	190	0.9
طاقة مائية	14.6	15.5	6.2
طاقة الرياح	5.7	5.6	(1.8)
طاقة شمسية	4.8	5	4.2
إجمالي الطاقة المولّدة	213.4	216.1	1.3

المصدر: الشركة القابضة للكهرباء، وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

- الطاقة الكهربائية المُستهلكة وتوزيعاتها القطاعية

➢ نمت جملة الطاقة الكهربائية المُستهلكة خلال العام المالي 2023/22 بنسبة 3.5٪، حيث ارتفعت إلى 169.3 مليار ك.و.س مُقابل 163.6 مليار ك.و.س خلال عام 2022/21، بقيمة مُطلقة 5.7 مليار ك.و.س [جدول رقم (16/2)].

جدول رقم (16/2)
حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة خلال عامي المتابعة

(مليارك.و.س)

البيان	العام المالي		معدل التغير (٪)
	2022/21	2023/22	
المنازل	63.0	63.4	0.6
الصناعة	45.7	46.3	1.2
المحلات وأخرى	22.8	25.6	12.6
المرافق العامة	13.3	13.1	(1.5)
الزراعة	8.2	9.5	15.6
الجهات الحكومية	9.2	10.2	11
الصادرات	1.5	1.2	(16.7)
إجمالي الطاقة المستهلكة	163.6	169.3	3.5

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

➢ فيما يخُص التوزيع النسبي للطاقة المستهلكة حسب القطاعات المختلفة، فيُلاحظ احتلال قطاع المنازل المرتبة الأولي بنسبة 37.5٪، ثم يأتي في المركز الثاني قطاع الصناعة بنسبة 27.3٪، ثم المحلات وأخري بنسبة 15.1٪، وتلا ذلك المرافق العامة بنسبة 7.7٪، ثم في المراكز الأخيرة تأتي الزراعة، والجهات الحكومية، والصادرات بنسب 5.6٪ و6٪ و0.7٪ على الترتيب [شكل رقم (27/2)].

شكل رقم (27/2)

التوزيع النسبي للطاقة الكهربائية المُستهلكة وفقًا للقطاعات المُختلفة خلال عامي المُتابعة

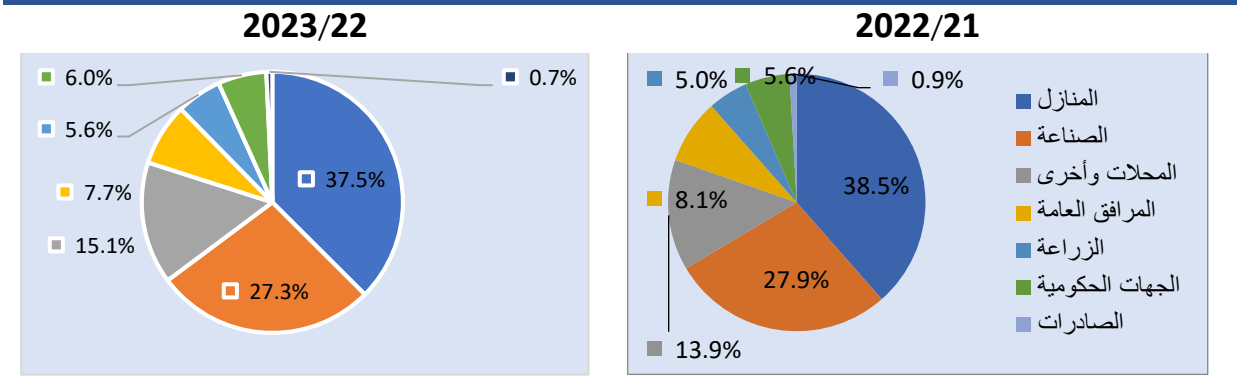

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

- **أهم الإنجازات العينيّة لوزارة الكهرباء والطاقة خلال العام المالي 2023/22**

أولًا: في مجال محطّات التوليد الكهربائية

- إطلاق التيار بمحطة خلايا فوتوفولتية بالزعفرانة قُدرة 50 ميجاوات (بتاريخ 2022/10/31).

ثانيًا: في مجال محطات المحولات ذات الجهدين الفائق والعالي

- إجمالي السِعات المضافة على الجهدين الفائق والعالي حوالي 11590 م.ف.أ.، علي النحو التالي:
  - السِعات المضافة على الجهد الفائق: 9123 م.ف.أ.
  - السِعات المضافة على الجهد العالي: 1530 م.ف.أ.، بالإضافة إلي 937.5 م.ف.أ داخل محطات الجهد الفائق، بإجمالي 2467.5 م.ف.أ.

ثالثًا: في مجال الخطوط الهوائية والكابلات الأرضيّة

- بلغ إجمالي أطوال الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية على الجهدين الفائق والعالي حوالي 678 كم، وذلك على النحو التالي:
  - أطوال الدوائر للخطوط الهوائية على الجهد الفائق نحو 277.5 كم، وعلى الجهد العالي نحو 325 كم.
  - أطوال الكابلات الأرضية على الجهد الفائق نحو 14.6 كم، أطوال الكابلات الأرضيّة على الجهد العالي نحو 61.1 كم.

رابعًا: في مجال كهربة الريف وشبكات التوزيع

كهربة القرى

- إحلال وتجديد شبكات مُتهالكة لعدد 2734 قرية، وكهربة عدد 123 تابعًا.

- تدعيم عدد 585 قرية..

شبكات التوزيع

- توسيع وإحلال وتجديد عدد (49) مُوزّعًا، و1895 مُحوّل توزيع.
- مد وإحلال وتجديد حوالي 3392 كم خطوطًا هوائية وكابلات أرضية جهد مُتوسط، ونحو 8042 كم جهد مُنخفض.
- تركيب (62) جهاز فصل وتوصيل أتوماتيكي، لتحسين الجهد ومعامل القُدرة.
- تركيب (6) أجهزة مُنظمات جهد.

خامسًا: في مجال الطاقة والمتجدّدة

- تنفيذ محطتين شمسيتين أعلى مباني الشركة القابضة والشركات التابعة بإجمالي قُدرات 20 كيلو وات، وفك (2) محطة شمسية بقدرة 80 كيلووات أعلي مباني الشركة القابضة لتركيبها وفق نظام مُحصّلة الاستهلاك، ليُصبح إجمالي عدد المحطات التي تم تركيبها (163) محطة بإجمالي قُدرات حوالي 9169 كيلو وات.
- تنفيذ محطات شمسية من قِبل المشتركين بنظام التعريفة المميّزة، حيث تم تركيب محطتين بقُدرة إجمالية 14990 كيلو وات، ونقل محطتين للعمل بنظام مُحصّلة الاستهلاك بقُدرة إجمالية 46
كيلو وات، ليصبح إجمالي عدد المحطات التي تم تركيبها (64) محطة بإجمالي قُدرات حوالي 33279 كيلو وات.
- تنفيذ (379) محطة شمسية من قِبَل المشتركين بنظام مُحصّلة الاستهلاك (Net Metering) بقُدرة إجمالية 48405 كيلو وات، لِيُصبِح إجمالي عدد المحطّات التي تم تركيبها (1478) محطة، بإجمالي قُدرات حوالي 116736 كيلو وات.

ويُوضّح البيان التالي مُنفّذات قطاع الكهرباء خلال العام المالي 2023/22

البيان	وحدة القياس	المنفذّات 2023/22
أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق 500 ك.ف	كم	198
عدد محطات محولات على الجهد الفائق 500 ك.ف	عدد	4
سعات محطات محولات على الجهد الفائق 500 ك.ف	م.ف.أ	5000
أطوال الشبكات المضافة على الجهد العالي 66 ك.ف	كم	330
سعات محطات المحولات على الجهد العالي 66 ك.ف	م.ف.أ	2390
أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق 220 ك.ف	كم	64.6
سعات محطات المحولات على الجهد الفائق 220 ك.ف	م.ف.أ	4147.5
عدد مُوزّعات الجهد المتوسط	عدد	33
عدد العدّادات مُسبقة الدفع التي تم توفيرها	ألف	2664.8
قُدرات محطّات الطاقة الشمسية	م.و.	50
جملة الاستثمارات لتعزيز شبكات نقل الكهرباء	مليون جنيه	11018.8
جملة الاستثمارات المنفذة لتحسين خدمة توفير الكهرباء	مليون جنيه	2736.8

البيان	وحدة القياس	المنفذّات 2023/22
أطوال الخطوط الهوائية المارة بالكتل السكنية التي تم تحويلها إلى كابلات أرضيّة	كم	133.3
تكلفة الاستخدام السلمي للطاقة النووية	مليون جنيه	8232.1
نسبة الطاقة المتجدّدة من جملة الطاقة الكهربائية المولّدة	٪	11.6

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة مُتابعة البرامج والأداء، المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

يُوضّح الملحق رقم (9) محطات المحوّلات ذات الجهدين (الفائق والعالي) بحسب طبيعة المحطّات (جديدة / مُتوسّعة أفقية / مُتوسّعة رأسية) وبحسب المناطق، كما يُوضّح الملحق رقم (10) الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية على الجهدين (الفائق والعالي).

2-5 الإنشاءات والمرافق العامة

الناتج المحلي الإجمالي 2023/22

- **29٪ مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات والمرافق العامة**

➢ حقّق الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات والمرافق العامة نموًا خلال العام المالي 2023/22 قدرُه 29٪ بالأسعار الجارية مُقارنة بالعام السابق. حيث بلغ ناتج القطاع في عام المتابعة نحو 1838.1 مليار جنيه بالأسعار الجارية، ليكون بذلك أقل مما كان مُستهدفًا خلال خطة العام ذاته (1955.5 مليار جنيه)، بنحو 6٪.

➢ بالأسعار الثابتة، بلغ ناتج القطاع نحو 1.49 تريليون جنيه بنسبة زيادة 4.4٪ خلال عام المتابعة مُقابل نحو 1.42 تريليون جنيه في العام السابق ليكون بذلك أقل مما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته (1.78 تريليون جنيه) بنسبة تُناهز 16.6٪ [شكل رقم (28/2)].

شكل رقم (28/2)

ناتج قطاع الإنشاءات خلال عامي المتابعة، والمستهدف خلال عام 2023/22

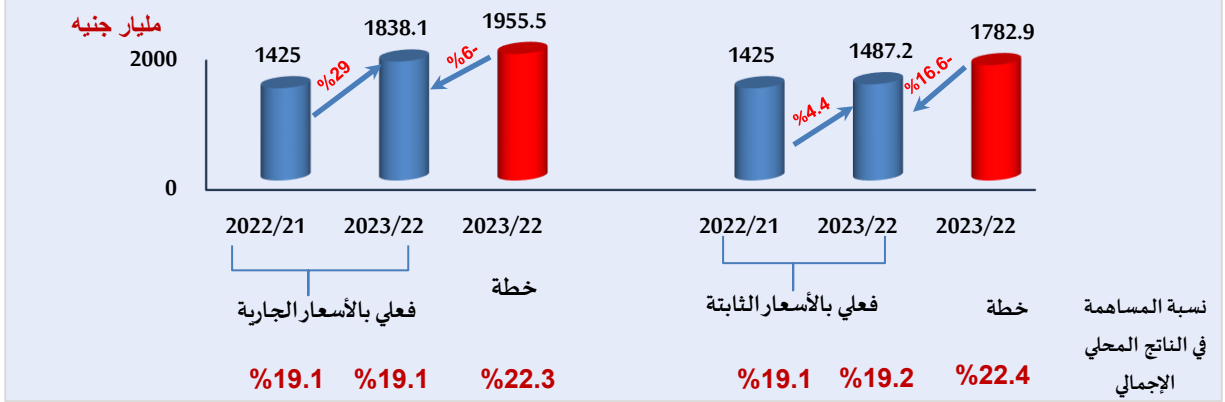

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- يرجع نمو الناتج الإجمالي لقطاع الإنشاءات والمرافق خلال فترة المتابعة إلى تزايُد ناتج النشاطات الرئيسة المكوّنة للقطاع بمُعدّلات مُرتفعة نسبيًا [جدول رقم (17/2)]، كالآتي:
  - نمو ناتج قطاع الأنشطة العقارية بنسب 21.4٪ و3.8٪ بالأسعار الجارية والثابتة على الترتيب مُقارنة بالعام السابق.
  - ارتفاع ناتج قطاع التشييد والبناء ليبلُغ نحو 796 مليار جنيه و598 مليار جنيه بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي، مُحقّقا نموًا قدرُه 40٪ و5.2٪ على التوالي.
  - نمو ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير بنسب 27.6٪ و3.6٪ بالأسعار الجارية والثابتة على الترتيب.

جدول رقم (17/2)

أهم مُؤشّرات ناتج قطاع الإنشاءات خلال عامي المتابعة بالأسعار الجارية والثابتة

(مليار جنيه)

البيان	الأسعار الجارية		معدل النمو (٪)	الأسعار الثابتة		معدل النمو (٪)
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22	
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات	1425	1838.1	29	1425	1487.2	4.4
مُساهمة ناتج قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	19.1	19.1	--	19.1	19.2	--
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	815.1	989.5	21.4	815.1	846.3	3.8
ناتج قطاع التشييد والبناء	568.9	796.3	40	568.9	598.4	5.2
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	41	52.3	27.6	41	42.5	3.6

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الإنتاج المحلي الإجمالي

- تنامي الإنتاج المحلي الإجمالي **بالأسعار الجارية** لقطاع الإنشاءات والمرافق العامة بنحو 35.4٪ خلال عام 2023/22، حيث سجّل 3.14 تريليون جنيه مُقابل 2.32 تريليون جنيه في العام السابق، ليكون بذلك أقل من الإنتاج المُستهدف للقطاع بخطة العام ذاته (3.4 تريليون جنيه) بنسبة تراجُع 7.6٪.
- **وبالأسعار الثابتة**، حيث ارتفع إنتاج القطاع من نحو 2.32 تريليون جنيه في عام 2022/21 إلي نحو 2.42 تريليون جنيه خلال عام 2023/22، مُسجّلًا مُعدّل نمو 4.3٪، مُقابل 3.1 تريليون جنيه مُستهدفًا بخطة العام ذاته [جدول رقم (18/2)].

جدول رقم (18/2)

الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات خلال عامي المتابعة بالأسعار الجارية والثابتة والمُستهدف من عام 2023/22

(مليار جنيه)

البيان	الأسعار الجارية		معدل النمو	الأسعار الثابتة		معدل النمو
	2022/21	2023/22	(٪)	2022/21	2023/22	(٪)
الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات	2317.4	3137.2	35.4	2317.4	2423.6	4.6
إنتاج قطاع الأنشطة العقارية	982.4	1128.2	14.8	982.4	1020.1	3.8
إنتاج قطاع التشييد والبناء	1269.7	1931.5	52.1	1269.7	1335.8	5.2
إنتاج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	65.3	77.5	18.6	65.3	67.7	3.6

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- 21٪ مُعدّل تراجع استثمارات قطاع الإنشاءات والمرافق خلال عام المتابعة

- تراجعت استثمارات قطاع الإنشاءات والمرافق العامة بنسبة 24.5٪ خلال عام 2023/22 إلى نحو 223 مليار جنيه مُقارنة بنحو 295 مليار جنيه خلال العام السابق، لتُشكّل بذلك نحو 19٪ من جملة الاستثمارات في عام المتابعة مُقارنة بنحو 25٪ في العام السابق.
- وبالمُقارنة بما كان مُستهدفًا، شكّلت الاستثمارات بقطاع الإنشاءات نحو 21٪ من إجمالي الاستثمارات (بقيمة تُقارِب الاستثمارات الفعليّة بما يُعادل 294 مليار جنيه) [شكل رقم (29/2)].

شكل رقم (29/2)

استثمارات قطاع الإنشاءات خلال عامي المتابعة، والمستهدف من عام 2023/22

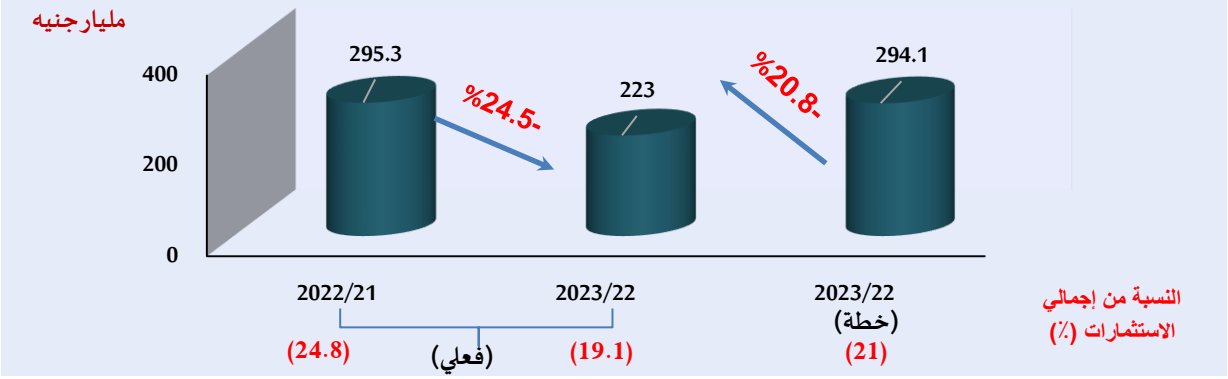

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- جاء هذا التراجُع نتيجة الانخفاض الملحوظ في استثمارات كافة القطاعات المُكوّنة لقطاع الإنشاءات والمرافق العامة خلال عام المتابعة بمُعدلات مُتفاوتة [جدول رقم (19/2)].

جدول رقم (19/2)
استثمارات قطاعات الإنشاءات والمرافق العامة خلال عامي المتابعة

(مليار جنيه)

البيان	2022/21	2023/22	معدل النمو (٪)
قطاع الإنشاءات والمرافق العامة	295.3	223	(24.5)
النسبة من إجمالي الاستثمارات (٪)	24.8	19.1	--
قطاع التشييد والبناء	78.2	56.4	(27.9)
قطاع الأنشطة العقارية	83.4	79.5	(4.7)
قطاع المياه والصرف	133.7	87.1	(34.8)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مُؤشّرات مواد البناء

- شهد سوق مواد البناء ارتفاعًا مُطردًا في الأسعار على امتداد شهور العام المالي 2023/22. كما هو مُوضّح بالجدول رقم (20/2).

جدول رقم (20/2)
التطوّرات السعرية لبعض مواد البناء الرئيسة

الشهر/ مواد البناء	حديد التسليح (لفائف) (جنيه/ طن)	الأسمنت (بورتلاند عادي) (جنيه/ طن)	الجبس (فاخر للفرم والحليات والمصيص) (جنيه/ طن)
يوليو 2022	17750	1325	1000
أغسطس	18150	1355	1000
سبتمبر	18400	1465	1000
أكتوبر	18400	1465	1000
نوفمبر	20035	1610	1100
ديسمبر	26000	1700	1300
يناير 2023	28600	1900	1300
فبراير	28500	1900	1300
مارس	33600	1900	1300
أبريل	40200	1950	1300
مايو	40200	1900	1300
يونيو	37500	1750	1300

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

ويُلاحظ من استقراء بيانات الجدول السابق:

- **حديد التسليح**، شهدت أسعاره ارتفاعًا مُطردًا على امتداد شهور المُتابعة حيث سجّل أعلي سعر في شهري أبريل ومايو 2023 بلغ 40 ألف جنيه للطن، ثم انخفض إلى 37.5 ألف جنيه للطن في نهاية يونيو 2023، مُقابل 17.7 ألف جنيه للطن خلال الشهر ذاته من العام السابق، بمُعدّل زيادة 112٪.
- **الأسمنت البورتلاندي العادي**، سجّل أعلي سعر للطن منه نحو 1950 جنيه خلال شهر أبريل 2023، ثم انخفض إلى 1750 جنيه للطن في نهاية شهر يونيو 2023، وبمُعدّل زيادة 32٪ عن شهر يونيو من العام السابق (1325 جنيه/ طن).
- **الحديد**، شهدت الأسعار استقرارًا خلال الربع الأول من عام المُتابعة، وارتفعت بشكل طفيف في شهر نوفمبر 2022، واستقرت عند 1300 جنيه للطن خلال النصف الثاني من العام.

إنتاج ومبيعات الحديد والإسمنت

- تراجُع إنتاج حديد التسليح بنحو 8.8٪ ومبيعاته بنحو 13.1٪ خلال عام المتابعة 2023/22 مُقارنة بالعام السابق [جدول رقم (21/2)] بعد أن كان إنتاج الحديد في شهر مارس 2022 هو الأعلى على الإطلاق في تاريخ صناعة الحديد، تزامنًا مع زيادة الطلب في السوق المحلية بسبب المشروعات القومية، وبدء تحرك الطلب من جانب قطاع الأعمال في بعض المحافظات، وجاء ذلك الانخفاض نتيجة تراجع الاستهلاك مما أدي إلي تباطؤ الطلب المحلي .

جدول رقم (21/2)
تطوّرإنتاج ومبيعات حديد التسليح خلال عامي المتابعة

البيان	2022 /21	2023/22	معدل التغير (٪)
الإنتاج (ألف طن)	8246.9	7517.1	(8.8)
المبيعات (ألف طن)	7840.7	6815.6	(13.1)

المصدر: البنك المركزي المصري.

- بالمثل، تراجع إنتاج الأسمنت ومبيعاته – ولكن بدرجة أقل مُقارنة بالتطوّرات المناظرة لحديد التسليح خلال عام 2023/22 [جدول رقم (22/2)]، ويُعزي ذلك إلي عدم انتظام أعمال البناء ووقف تراخيص البناء، فضلًا عن العقبات التي تواجه شركات تصنيع الأسمنت فيما يخُص تعليمات وزارة البيئة بتقليص استخدام الفحم إلي نحو 10٪ من إجمالي الطاقة المستخدمة داخل المصانع دون توفير حلول بديلة خاصة بعد ارتفاع أسعار المازوت، وتوجيه الغاز الطبيعي إلي محطات الكهرباء المحلية وتصدير الفائض.

جدول رقم (22/2) تطوّر إنتاج ومبيعات الأسمنت خلال عامي المتابعة			
البيان	2022 /21	2023/22	معدل التغير (٪)
الإنتاج (ألف طن)	43905	43713	(0.4)
المبيعات (ألف طن)	42851	39251	(8.4)

المصدر: البنك المركزي المصري، نشرات متعددة.

- فيما يخُص تجارة مصر الخارجية من مواد البناء، فيُلاحظ تراجُع حجم الصادرات من نحو 7.2 مليار دولار عام 2022/21 إلى 6.8 مليار دولار عام 2023/22. وكذلك الواردات، من نحو 13.8 مليار دولار عام 2022/21 إلي 10.4 مليار دولار في عام المُتابعة، الأمر الذي ترتّب عليه انخفاض عجز الميزان التجاري الخاص بالقطاع من نحو 6.6 مليار دولار إلى 3.6 مليار دولار خلال عامي المُقارنة قدرُها زيادة بنسبة 46٪[جدول رقم (23/2)].

جدول رقم (23/2) تطوّر صادرات وواردات مواد البناء خلال عامي المتابعة			
البيان	2022/21 (مليون دولار)	2023/22 (مليون دولار)	معدل النمو (٪)
الصادرات	7168	6825.2	(4.8)
الواردات	13817	10401.9	(24.7)
عجز الميزان التجاري	6649	3576.7	(46.2)
٪ العجز للصادرات	92.7	52.4	--

المصدر: بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

الإنجازات الرئيسة المنفّذة خلال عام 2023/22

- بلغت جملة الاستثمارات المعتمدة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بخطة العام المالي 2023/22 نحو 22 مليار جنيه، منها (20 مليار جنيه تمويل خزانة عامة محلي، و2.3 مليار جنيه قروض خارجية)، بينما بلغت إجمالي الخطة المُعدّلة 46 مليار جنيه منها (29.3 مليار جنيه خزانة عامة محلى، و2.3 مليار جنيه قروضًا خارجية)، وبلغت جملة المُنفذ نحو 43 مليار جنيه بنسبة 93.7٪ من الاستثمارات المُعدّلة.

- تم الانتهاء من تنفيذ عدد 72 مشروع مياه شرب وصرف صحي من خلال الهيئة القومية والجهاز التنفيذي والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي خلال العام المالي 2023/22 بإجمالي طاقة إنتاجية تبلغ نحو 405 ألف م^3/يوم منها (9 مشروعات مياه شرب بإجمالي بطاقة إنتاجية 66.5 ألف م3/يوم، و58 مشروع صرف صحي بإجمالي طاقة إنتاجية 338 ألف م^3/يوم (منها عدد 44 مشروع صرف صحي بالقرى).

- بلغت إجمالي تكلفة المشروعات التي تم الانتهاء منها نحو 4.8 مليار جنيه، منها (640 مليون جنيه لمشروعات مياه الشرب، و4.2 مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي (منها مبلغ 2.1 مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي بالقرى).

- وتتوزّع استثمارات مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي على الجهات التالية:

أولاً: الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي

- بلغت جملة الاستثمارات المعتمدة بخطة العام المالي 2023/22 للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي نحو 10.3 مليار جنيه، منها (9.5 مليار جنيه تمويل خزانة عامة محلي، و795 مليون جنيه قروض خارجية)، بينما بلغت إجمالي الخطة المُعدّلة 31.2 مليار جنيه، منها (16.3 مليار جنيه خزانة عامة محلى، ونحو 14.1 مليار جنيه تمويل ذاتي، 844.7 مليون جنيه قروضًا خارجية)، في حين بلغت جملة المُنفّذ من مشروعات الخطة الاستثمارية خلال عام المُتابعة إجمالي 30.2 مليار جنيه منها (15.28 مليار جنيه خزانة عامة، 14.1 مليار جنيه مصادر أخرى، 844.7 مليون قروضًا خارجيه) بنسبة 96.8 ٪ من إجمالي الاستثمارات المُعدّلة، وتضمّنت الأعمال المُنفّذة ما يلي:

  - مشروعات الخطة الاستثمارية بإجمالي 6.1 مليار جنيه، حيث تم الانتهاء من تنفيذ عدد 49 مشروعًا خلال العام المالي 2023/22 بإجمالي طاقة إنتاجية 89.5 ألف م^3/يوم منها (7 مشروعات مياه شرب بإجمالي الطاقة 36.5 ألف م^3/يوم، و42 مشروعًا صرف صحي بإجمالي طاقة 53 ألف م^3/يوم (منها عدد 34 مشروعًا صرف صحي بالقرى)).
  - بلغ إجمالي تكلفة تلك المشروعات نحو 2.6 مليار جنيه منها (258.5 مليون جنيه لمشروعات مياه الشرب، و2.3 مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي (منها مبلغ 1.1 مليار جنيه لتنفيذ الصرف الصحي بالقرى)، فضلًا عن استكمالات ونهو مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي للقرى المُستهدفة بالمرحلة الأولى بمبادرة حياه كريمة بإجمالي 24.1 مليار جنيه، منها (10 مليار جنيه خزانة عامة، و14.1 مليار جنيه تمويل ذاتي).

ثانيًا: الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي

- بلغت جملة الاستثمارات المعتمدة بخطة الجهاز التنفيذي للعام المالي 2023/22 نحو 5.1 مليار جنيه منها (4.12 مليار جنيه تمويل خزانة عامة، ومليار جنيه قروضًا خارجية أجنبية، ومليون جنيه منحًا أجنبية)، بينما بلغت إجمالي الخطة المُعدّلة 5.8 مليار جنيه، منها (4.46 مليار جنيه خزانة عامة محلى، ومليار جنيه قروضًا خارجية، و 350.1 مليون جنيه تمويلًا ذاتيًا)، في حين بلغت جملة المُنفّذ من مشروعات الخطة الاستثمارية خلال عام المُتابعة نحو 5.3 مليار جنيه منها (4.5 مليار جنيه خزانة عامة

محلى، و466.8 مليون جنيه قروضًا خارجية، و350 مليون جنيه تمويلًا ذاتيًا) بنسبة 91.3٪ من الاستثمارات المُعدّلة، وتنقسم الأعمال المُنفّذة إلى:

- مشروعات الخطة الاستثمارية بإجمالي 4.9 مليار جنيه، وتم الانتهاء من تنفيذ 17 مشروعًا خلال العام المالي 2023/22، ومنها:

✓ عدد (12) مشروعًا تم دخولها الخدمة بإجمالي طاقة إنتاجية 95 ألف م^3/يوم (منها مشروعان لمياه شرب بإجمالي طاقة 30 ألف م^3/يوم، وعدد عشرة مشروعات صرف صحي بإجمالي طاقة 65 ألف م^3/يوم (منها خمسة مشروعات صرف صحي بالقرى).

✓ عدد (5) مشروعات لم تدخُل الخدمة (منها مشروع مياه شرب بسبب عدم قيام شركة مياه الشرب بأعمال تطهير لخط المياه، وعدد 4 مشروعات صرف صحي بالقرى بسبب عدم نهو محطات المُعالجة التي سيتم الربط عليها)).

✓ بلغ إجمالي تكلفة تلك المشروعات 1.7 مليار جنيه منها (381 مليون جنيه لمشروعات مياه الشرب، و1.3 مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي) منها 518 مليون جنيه لتنفيذ الصرف الصحي بالقُرى ، ومنها استكمالات ونهو مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي للقُرى المُستهدفة بالمرحلة الأولى بمبادرة حياه كريمة بإجمالي 350 مليون جنيه تمويلًا ذاتيًا.

ثالثاً: ديوان عام الإسكان

➢ بلغت جملة الاستثمارات المعتمدة بخطة ديوان عام وزارة الإسكان للعام المالي 2023/22 نحو 7.8 مليار جنيه- منها (7.3 مليار جنيه خزانة عامة، و473 مليون جنيه قروضًا خارجية)، بينما بلغ إجمالي الخطة المعدلة 10.8مليار جنيه، منها (10.3مليار جنيه خزانة عامة محلى، و473 مليون جنيه قروضًا خارجية)، وبلغت جملة المُنفّذ خلال عام المُتابعة حوالي 8.8 مليار جنيه بنسبة 81.4٪ من الاستثمارات المُعدّلة، وتنقسم استثمارات ديوان عام الإسكان إلى:

1. **مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي:**

- تم تخصيص استثمارات مُعتمدة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بخطة ديوان عام الإسكان بنحو 6.8 مليار جنيه منها (6.34 مليار جنيه تمويل خزانة عامة، و473 مليون جنيه قروضًا خارجية)، بينما بلغت استثمارات الخطة المُعدّلة 9.03 مليار جنيه منها (8.56 مليار جنيه تمويل خزانة عامة، و473 مليون جنيه قروضًا خارجية)، في حين بلغ إجمالي المُنفّذ خلال عام 2023/22 نحو 7.6 مليار جنيه بنسبة 84٪ من الاستثمارات المُعدّلة، حيث تم الانتهاء من تنفيذ

عِدّة مشروعات وعمليّات مياه الشرب والصرف الصحي بمُختلف مُحافظات الجمهورية، **ومن أهمّها:**

- ✓ إحلال وتجديد الصرف الصحي بقرية شكشوك بالفيوم بإجمالي تكلفة 9.8 مليون جنيه.
- ✓ استكمال صرف صحي قرية السعيدية بالفيوم بتكلفة إجمالية 17.2 مليون جنيه.
- ✓ استكمال الصرف الصحي بقرية ادفا بمحافظة سوهاج (محطة رفع 90 ل/ث+ شبكة انحدار) بتكلفة إجمالية 180 مليون جنيه.
- ✓ استكمال الصرف الصحي بقرية الغابات بمحافظة سوهاج (محطة رفع 163 ل/ث + شبكة انحدار) بتكلفة إجمالية 140 مليون جنيه.
- ✓ مد خدمة الصرف الصحي لقرية الشوكة بمحافظة سوهاج (محطة رفع 20ل/ث + شبكة انحدار) بتكلفة إجمالية 160.4 مليون جنيه.
- ✓ محطة معالجة الصرف الصحي بالصوالح بالشرقية (بطاقة 220 ألف م^3/يوم)، بتكلفة إجمالية 47.4 مليون جنيه.

2. **المشروعات المركزية:**

- تم تخصيص استثمارات للمشروعات المركزية بنحو 996 مليون جنيه منها (995.5 مليون جنيه خزانه عامة)، بينما بلغ إجمالي استثمار الخطة المُعدّلة نحو 1.7 مليار جنيه، وبلغت جملة المُنفّذ خلال العام المالي 2023/22 نحو 1.2 مليار جنيه بنسبة 71 ٪ من الاستثمارات المُعدّلة، حيث تم استكمال بعض الأعمال بالمشروعات المركزية، وذلك على النحو التالي:

- ✓ استراحات عامة بالقاهرة: تمت أعمال الترميم والاحلال والتجديد لقصور واستراحات رئاسة الجمهورية بالقاهرة وشرم الشيخ.
- ✓ قصر رأس التين ودار النصر: أعمال الترميم والتدعيم والإحلال والتجديد لقصور واستراحات رئاسة الجمهورية بالإسكندرية.
- ✓ استكمال مباني ومنشآت عامة "الديوان العام": أعمال الترميم والصيانة للمبنى وشراء التجهيزات.
- ✓ استكمال وإعادة تأهيل مساكن المغتربين بالنوبة: استكمال إحلال وتجديد عدد (156) مسكنًا نوبيًا.
- ✓ جهاز التفتيش الفني على أعمال البناء: جارى استكمال تنفيذ مبنى مقر الجهاز بمدينة الطور -جنوب سيناء، وشراء مُستلزمات التشغيل للجهاز.

- ✓ مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية: أعمال الترميم والتدعيم والإحلال والتجديد لمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية.
- ✓ مدينة رفح الجديدة.

افتتاحات رئاسية ومشروعات قومية

أولًا: في مجال الإسكان والمدن الجديدة

افتتاح المرحلة الأولى من مدينة المنصورة الجديدة (ديسمبر 2022)

- مدينة مستدامة وعاصمة سياحية وخدمية لشمال الدلتا، فهي عاصمة للسياحة الترفيهية والشاطئية بإقليم الدلتا ومركز جذب لسكان الإقليم، وأيضًا مركزًا للخدمات الإقليمية والأنشطة الاقتصادية على المحور الساحلي، وذلك لأنها تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في إنها تحقق النمو الاقتصادي المستدام ومنخفض الانبعاثات، تحسّن كفاءة الطاقة، كما إنها واحدة من المدن المُستدامة التي شكّلت رؤية مصر في إطلاق مُبادرة المدن المُستدامة العالمية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مؤتمر الأطراف COP27 الأخير. حيث أنها مدينة حيوية بالأنشطة بمساحات خضراء بمخطّط 1.800 فدان وتُمثّل حوالي 25٪ من إجمالي مساحة المدينة، المرحلة الأولى من المدينة تكلفتها 24 مليار جنيه، وتم تخصيص 225 فدان من مساحة المرحلة.
- تتمثّل مكوّنات المرحلة الأولى في الآتي:

- مشروع سكن "جنة" 11.232 وحدة سكنية بمساحات تتراوح بين 120 م^2 إلى 150 م^2، مناطق خضراء وحمامات سباحة للأطفال داخل المُجمّعات السكنية.
- مشروع سكن مصر يضم 4700 وحدة سكنية بتكلفة إجمالية 1.6 مليار جنيه، بمساحات تتراوح بين 106 م^2 و 118 م^2.
- فيلات سكنية تضم 210 وحدة سكنية بتكلفة إجمالية 3.6 مليار جنيه، بمساحات تتراوح ما بين 450 م^2 إلى 850 م^2.
- إسكان اجتماعي، مشروع سكن كل المصريين (طابع ساحلي)، يشتمل على نحو 1400 وحدة سكنية بمساحات تتراوح بين 95 م^2 و 100 م^2.
- الكورنيش والممشى السياحي بطول 4.2 كم بتكلفة إجمالية 600 مليون جنيه.
- حديقة مركزية (حرم الطريق الساحلي) بطول 2.4 كم بتكلفة إجمالية 175 مليون جنيه.
- مُجّمع الجامعات يتضمّن أربع جامعات، به كلية القانون الدولي وكليات طب الأسنان والصيدلة وكلية الهندسة.

- مركز طبي مُتكامل.
- خدمات أخرى للمرحلة الأولى: 2 مدرسة نموذجية – 5 مساجد (تبرعات أهالي) – 3 كنائس (1 تحت الإنشاء و2 جاري البدء في أعمال الموقع) – مدرسة دولية – 8 أسواق تجارية – محطات تحلية – محطة محولات – محطة معالجة ثلاثية.

ثانيًا: في مجال مياه الشرب والصرف الصحي.

افتتاح المرحلة الأولى من محطة مُعالجة مياه الصرف الصحي بالمنيا الجديدة (مارس 2023).

- تعمل المحطة بطاقة 20 ألف م٣ /يوم كمرحلة أولى ضمن محطة طاقتها الإجمالية 140 ألف م^{٣} / يوم.
- تتكوّن المحطة من مدخل ومصافي، أحواض ترسيب ابتدائي، أحواض تهوية، أحواض ترسيب نهائي، أحواض مزج بالكلور، أحواض التجفيف، مُعالجة ثلاثية باستخدام المُرّشحات الرملية تستخدم المياه الناتجة منها في ري المُسطّحات الخضراء بالمدينة.

6-2 النقل

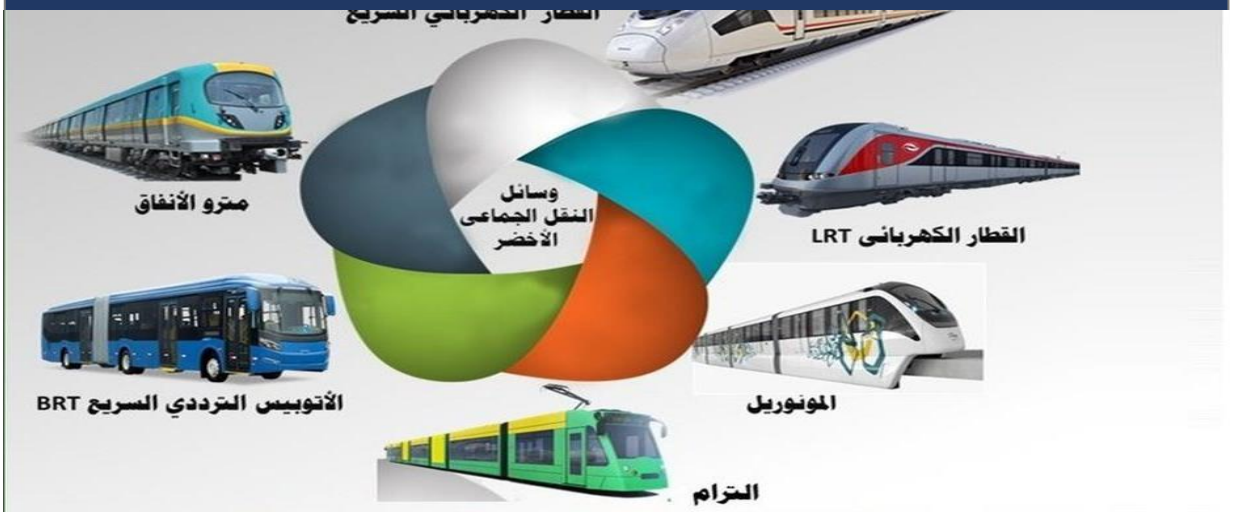

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع

- **28٪ معدل نمو الناتج المحقّق خلال عام المتابعة**

- شهد ناتج قطاع النقل بالأسعار الجارية نموًا خلال عام المتابعة بنحو 27.9٪، حيث ارتفع إلى 492.9 مليار جنيه مُقابل 385.4 مليار جنيه خلال العام السابق، ليكون بذلك أعلي مما كان مُستهدفًا بنحو 16.7٪.
- وبالنسبة لناتج القطاع بالأسعار الثابتة، فقد نما بنحو 4.3٪، حيث ارتفع من 385.4 مليار جنيه إلى 401.8 مليار جنيه. وبالمقارنة بما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته، جاء مُتقاربًا مع الناتج الفعلي بفارق مليار جنيه، مع مُلاحظة شبه ثبات نسبة مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة خلال فترتي المقارنة [جدول رقم (24/2)].

جدول رقم (24/2)

مؤشرات قطاع النقل والتخزين خلال عامي 2022/21 و2023/22 وبالمقارنة بمُستهدف الخطة

البيان	21/2022	22/2023		
		فعلي	معدل النمو (٪)	خطة
ناتج قطاع النقل (أسعار جارية، مليار جنيه)	385.4	492.9	27.9	442.2
مُساهمة ناتج القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	5.2	5.1	--	5.1
ناتج قطاع النقل (أسعار ثابتة، مليار جنيه)	385.4	401.8	4.3	400.8
مُساهمة ناتج قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	5.2	5.2	--	5

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع

- ارتفع الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع النقل من نحو 576.3 مليار جنيه خلال عام 2022/21 إلى نحو 601 مليار جنيه و678 مليار جنيه بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي خلال عام 2023/22، ليحقق بذلك معدلات نمو 4.3٪، و17.6٪.
- وبالمقارنة مع ما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته، جاء كلّ من الإنتاج الثابت المستهدف أقل من الفعلي بنحو 2.2٪، في حين جاء الإنتاج الجاري الفعلي مُشابهًا لما كان مُستهدفًا 0.8٪ [شكل رقم (30/2)].

شكل رقم (30/2)
الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع النقل خلال عامي المتابعة، والمستهدف من عام 2023/22

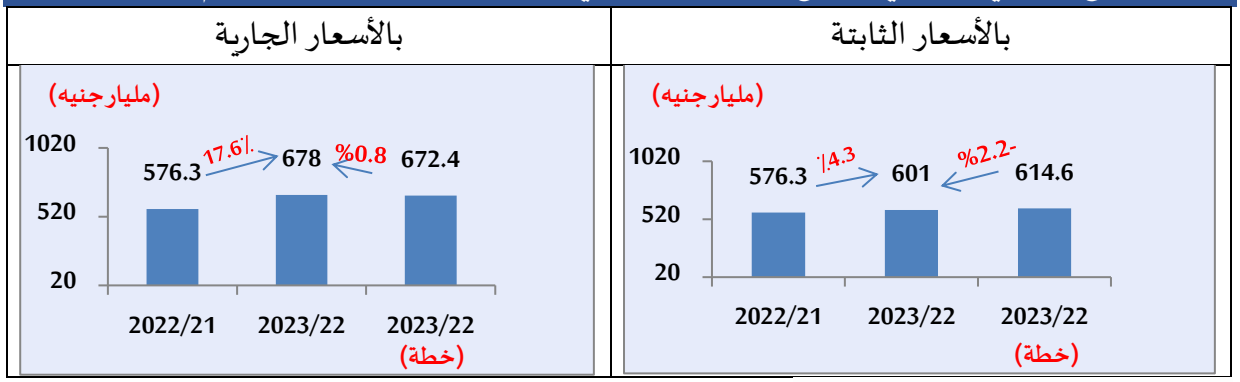

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **21٪ مُعدّل نمو الاستثمارات المنفّذة عام 2023/22**

➢ بلغت الاستثمارات بقطاع النقل والتخزين حوالي 258.8 مليار جنيه خلال عام المتابعة، بنسبة زيادة تُناهز 20.8٪، مُقارنة بالاستثمارات المنفّذة في العام السابق والبالغة نحو 214.3 مليار جنيه، ليُساهم القطاع بذلك بنحو 22٪ في جملة الاستثمارات المنفّذة خلال عام 2023/22.

شكل رقم (31/2)
هيكل استثمارات النقل خلال عام 2023/22

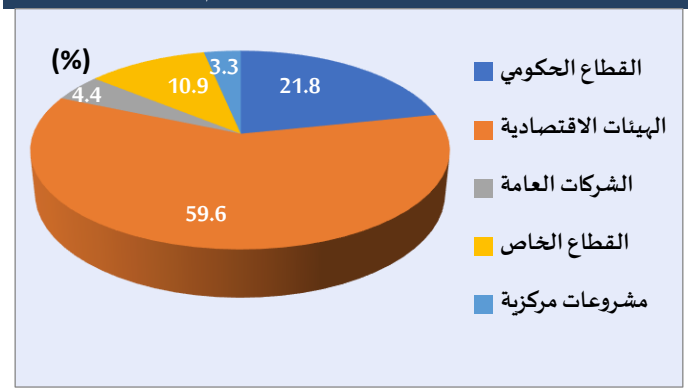

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ يتضّح من استقراء الشكل رقم (31/2)، استحواذ الاستثمارات العامة على نحو 89٪ من جملة الاستثمارات الموجّهة للقطاع خلال عام المتابعة (منها 59.6٪ استثمارات الهيئات الاقتصادية، تليها استثمارات الجهاز الحكومي بنسبة 21.8٪، واستثمارات الشركات العامة بنحو 4.4٪، ثم استثمارات المشروعات المركزية بنحو 3.3٪، وحازت استثمارات القطاع الخاص على النسبة المتبقية والبالغة (10.9٪).

- **إنجازات القطاع خلال عام 2023/22 حسب جهات الإسناد:**

أولًا: الهيئة العامة للطرق والكباري

➢ تمثّلت المشروعات المنفّذة خلال عام 2023/22 باستثمارات 36 مليار جنيه من خزانة الدولة في الآتي:

- إنشاء وصلتي البلينا (22 كم) وطهطا (8 كم) للربط مع الطريق الصحراوي الغربي.
- ازدواج طريق القنطرة/ الصالحية/ فاقوس/ أبو كبير/ ههيا/ الزقازيق (90 كم).
- تطوير الطريق الساحلي الدولي، لتخفيف الضغط على الطريق الصحراوي.

- إحلال وتجديد الكباري الضعيفة المُقامة على المجاري المائية التي لا تتناسب حُمولاتها التصميمية مع الأحمال المحورية المقرّرة لحركة النقل على شبكة الطرق، وإنشاء كباري مُشاه وكباري سطحية للحد من الحوادث.
- إنشاء وازدواج وصلات ومحاور قصيرة لطرق قائمة لرفع كفاءة هذه الطرق، من خلال تزويدها بمباني نقاط المرور والإسعاف والعلامات الإرشادية.
- إنشاء طريق مُزدوج المحلة/ كفر الشيخ/ دسوق/ دمنهور/ حوش عيسى/ جناكليس، للحد من الاختناقات المرورية وتقليل زمن الرحلات، وتشجيع الحركة التجارية والصناعية والزراعية.
- ازدواج طريق بين قناطر بولين/ مدينة كوم حمادة.
- تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى (من طريق الإسماعيلية حتى الأوتوستراد).
- إنشاء طرق مُزدوج الزقازيق/ السنبلاوين (45 كم).
- ازدواج طريق المنصورة/ طناح/ دكرنس/ المطرية (88 كم).
- إنشاء طريق مُزدوج طنطا/ زفتي (25 كم).
- استكمال ازدواج طريق الخارجة/ أسيوط بطول (90 كم) لربط محافظة الوادي الجديد بمحافظات وادي النيل، وتشجيع السياحة الداخلية.
- استكمال المشروع القومي لشبكة الطرق القومية.
- تأمين سلامة المرور والحد من الحوادث المرورية في إطار الخطة العاجلة التي وضعها المجلس القومي للسلامة للحد من الاختناقات المرورية والحوادث المُتكرّرة.
- مشروعات الطرق الاستراتيجية لجنوب سيناء (رفع كفاءة وتوسعة وازدواج طريق دهب/ نويبع (50 كم)، ورفع كفاءة طريق شرم الشيخ/ دهب (4.5 كم) من وادي مدسوس حتى وادي الكيد).
- ازدواج طريق الفردان/ الصالحية (30 كم)، لتشجيع حركة النقل والركاب القادِمة من معديّة الفردان وسيناء وتقليل الوقود وتكلفة الرحلة.
- ازدواج طريق قنا/ الأقصر الصحراوي الشرقي (72 كم).
- ازدواج طريق القناطر الخيرية/ الخطاطبة/ التوفيقية.
- إنشاء كباري ومحاور على النيل لتخفيف العبء على الطرق الرئيسية، وإنشاء كباري علوية.
- إنشاء كباري خرسانية على المجاري المائية بديلة للمعديّات.
- رفع كفاءة طريق مطروح/ سيوة بطول (285 كم)، وتأتي أهمية هذا الطريق في أنه جزء من حركة الربط بين مصر وليبيا، كما أنه يعتبر طريقًا مُهمًّا لخدمة شركات البترول لمناطق حقول بترول الصحراء الغربية.
- توسيع ورفع كفاءة الطريق الدائري حول مدينة المنصورة، ويربط هذا الطريق بين محافظات الدقهلية والقليوبية والغربية والطريق الدولي الساحلي.

- تطوير طريق بنها/ المنصورة شرق الرياح التوفيقي (70 كم).
- تطوير شبكة الطرق المحيطة ببحيرة مريوط 48 كم، لتسهيل حركة المرور والمُساعدة في تنشيط الحركة التجارية المُرتبطة بالبحيرة مثل استخراج الأملاح، والثروة السمكية.
- إنشاء كباري عُلويّة أعلي المزلقانات.
- استكمال مشروع الكباري العلوية المُتقاطعة مع مسار القطار الكهربائي السريع.

ثانيًا: الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية

➢ **مشروع تجديد وشراء قاطرات ولانشات بحرية، وتم تنفيذ:**

- رفع كفاءة البنية التحتية لشبكة تكنولوجيا المعلومات بالهيئة.
- توريد وتركيب 13 لوحة UPS، ولوحة ATS لمُولد مبني تكنولوجيا المعلومات.
- رفع كفاءة الموانئ الغربية بمطروح.
- رفع كفاءة لانش الأدبية 1 و3، ونبق 2، والأجهزة الملاحية لهم.
- إحلال أجهزة الحاسب الآلي.
- توريد احتياجات الهيئة والفنارات من الأجهزة الكهربائية والإعاشة والإقامة.

➢ **مشروع تطوير الملاحة بالبحرين المتوسط والأحمر**

- رفع كفاءة المباني المُلحقة بفناري دمياط والبُرلُس.
- تطوير المساعدات الملاحية بالمنائر المُنعزلة.
- توريد وتركيب (4) شمندورات بمُشتملاتهم للمُساعدات الملاحية بالبحر المتوسط.
- توريد وتركيب منظومات الطاقة الشمسية لمُساعدات الملاحة بالبحر المتوسط.
- تطوير فنار الأشرفي، وفنار الأخوين، ورفع كفاءة فنار قد بن حضان ليعمل آليًا.
- تطوير المباني المُلحقة بفنار رأس غارب.

➢ **مشروع رفع كفاءة الاتصالات مع المنائر**

- إحلال كرافانات محطتي لاسلكي نبق وأم السيد.
- توريد وتركيب (2) هوائي إرسال HF/MF الخاص بالأجهزة اللاسلكية لمنظومة اللاسلكي بسرابيوم.

➢ **مشروع المُراقبة والتحكم الراداري**

- تجهيز محطة RSS.

- زيادة ارتفاع الأدوار لعدد 11 محطة VTS، وإنشاء امتداد لسور محطة VTS بشرم الشيخ.
- تطوير مباني محطة VTS بسفاجا.
- توريد وتركيب منظومة الإطفاء الآلي.

➢ **مشروع تنظيم الملاحة بخليج السويس**

- تطوير المساعدات الملاحية بخليج العقبة وشرم الشيخ والسويس والبحر الأحمر.
- تطوير العائمات التحذيرية والضوئية (البيكونات المرنة).
- تطوير بيكونات دهب، ووادي كيد، ورأس محمد، ونوبيع، ونبق، وزنوبيا، وروك.

ثالثًا: الهيئة العامة للنقل النهري

➢ **مشروع تطوير المجرى الملاحي الرياح البحيري / ترعة النوبارية**، لربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهري، ورفع كفاءة الأهوسة المُقامة عليه، وإنشاء الأهوسة الجديدة اللازمة.

➢ **مشروع تطوير الطريق النهري القاهرة / أسوان، لتطوير المجري الملاحي لنهر النيل**، وإجراء أعمال الرفع المساحي الدوري، وإزالة الاختناقات الملاحية، وتزويد الطرق بالشمندورات.

➢ **مشروع تطوير الطريق الملاحي بفرع دمياط**، لربط ميناء دمياط الجديد بعواصم المحافظات الواقعة على المجري الملاحي حتى أسوان.

➢ **مشروع دراسة تطوير الطريق الملاحي القاهرة/ الإسماعيلية**، لتوفير ممر ملاحي آمن لربط قناة السويس ومدينة الإسماعيلية مرورًا بالمناطق الصناعية بالعاشر من رمضان وبلبيس وأبو زعبل ومسطرد بعواصم المحافظات الواقعة على نهر النيل من القاهرة حتى أسوان، وذلك من خلال إزالة العوائق الموجودة حاليًا بالمجري الملاحي من كباري ثابتة وخلافه.

➢ **إنشاء شبكة مُراقبة وتحكّم مركزي**، بهدف إنشاء البنية الأساسية لعددٍ من الموانئ النهرية، ومراسي تاكسي النيل لمُواجهة الضغط على شبكة الطرق البرية نظرًا لانخفاض تكلفة النقل النهري.

➢ **أعمال البنية الأساسية لإنشاء موانئ نهرية وميناء حاويات**، بهدف إنشاء شبكة لتنظيم الملاحة وتقديم الخدمات المناسبة للوحدات النهرية، وربط المناطق والأهوسة إلكترونيًا.

رابعًا: الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل (هيئة خدمية)

➢ إعداد دراسات التخطيط وتصميم الطرق والمُراجعة والإشراف والتنفيذ لأعمال طريق بنها/ مُنشأة البكري/ المنصورة (مرحلة أولي).

➢ مشروع الخدمات الاستشارية وإعداد الدراسات والتصميم لمحور المرج (الدائري).

- أعمال التخطيط والمُراجعة لمشروع توسعة الطريق الدائري من نفق الشاذلي حتى نفق السلام بطول (8 كم مفرد).
- دراسة الخدمات الاستشارية للدراسات والتصميمات لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة/ العاصمة الإدارية/ العلمين/ مطروح).
- دراسة وتصميم لأعمال الطرق السطحية للدائري في المسافة من نفق السلام حتى طريق إسكندرية الزراعي وأطوال التقاطعات.
- دراسة أسباب حدوث فالق وتشققات بجسر السكة الحديد جهة مصرف الضبعية بالمسافة من الكم (4810) إلى (4900) خط نفيشة/ السويس، وطرق علاجها والإشراف على التنفيذ.
- الخدمات الاستشارية لأعمال الرفع المساحي لمشروع خط سكة حديد توشكى/ أسوان/ وادي حلفا.
- دراسة جدوى ربط مصانع الأسمنت بشبكة السكك الحديدية لنقل المواد الخام إلى المصانع، والفائض من الإنتاج إلى موانئ التصدير، وخاصة الدول الإفريقية.
- دراسة إعادة تأهيل خط الفردان/ بئر العبد مرورًا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومد الخط إلى العريش ثم إلى رفح وطابا.
- أعمال الرفع المساحي لمشروع ازدواج خط سكة حديد (الزقازيق/ ميت غمر/ طنطا).
- إعداد الدراسات لأعمال تصميم المركز التجاري للمحطة التبادلية عدلي منصور وكوبري المشاة بالمحطة المركزية للعاصمة الإدارية الجديدة.
- دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية لازدواج وكهربة خط سكة حديد قليوب/ شبين القناطر/ الزقازيق.
- إعداد كراسة الشروط العمومية والخاصة للأعمال الصناعية والمحطات لمشروع ازدواج سكة حديد قليوب/ شبين القناطر/ الزقازيق.
- التصميم المبدئي للقطاعات الطويلة وإعداد كراسة الشروط العمومية والخاصة لجسر السكة لمشروع ازدواج سكة حديد قليوب/ شبين القناطر/ الزقازيق.

خامسًا: الهيئة القومية لسكك حديد مصر (هيئة اقتصادية)

تتلخص الإنجازات المُنفّذة بالهيئة خلال العام المالي 2023/22 في الآتي:

- **أعمال البنية الأساسية (هندسة السكك)، ورفع كفاءة أبراج الإشارات بين القاهرة وبنها**

- تطوير 829 مزلقانًا خلال عام المُتابعة، ضمن عملية (التطوير المدني لعدد 1102 مزلقانًا)، بنسبة تنفيذ 75٪.
- صيانة المحطات الرئيسة والمركزية.

- نهو تحسين (47) محطة، والتسليم الابتدائي لنحو (85) محطة.
- استكمال تطوير محطتي الإسكندرية وسيدي جابر، وباقي أعمال الحماية المدنية بهما.
- إنشاء أسوار بطول (39 كم) بارتفاع ثلاثة أمتار، ونهو أسوار بطول (24.5 كم)، وجاري العمل في أسوار بطول (3 كم).
- البدء في إنشاء محطتي عدلي منصور وبدر.
- الانتهاء من أبراج إشارات (قليوب، قها، طوخ، سندنهور، بنها)، والاستلام الابتدائي بأبراج مبنى الشمال وبرج إشارات الوابورات بفرز القاهرة.
- إنشاء مُجمّع السكك الحديدية بأرض بشتيل.

➢ **أعمال صيانة الكباري على الخطوط**

- صيانة (55) كوبري على مُستوي الجمهورية، منها كباري معدنية ثابتة، ومُتحرّكة، وكباري خرسانية.
- صيانة كوبري مُشاة محطة شباس الشهداء، وكوبري نشرت.

➢ **أعمال الوحدات المتحرّكة وتجديد العربات**

- إعادة تأهيل (81) جرارًا.
- شراء (1350) عربة ركاب جديدة، وتوريد (785) عربة.
- توريد (6) قطارات شاملة الصيانة وقطع الغيار.
- توريد (100) جرّار بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار.

➢ **أعمال تجديدات الخطوط الحديدية**

- تجديدات السكك الطوالي، بتنفيذ من شركات الهيئة بطول (97.9 كم).
- تجديد نحو 142 من مفاتيح السكك، من أصل 144 مُفتاحًا مُستهدفًا.
- صيانة نحو (2773.1 كم) من السكك الطوالي، من أصل (3478 كم) مُستهدف.
- صيانة نحو (941 مُفتاحًا) من مفاتيح السكة، مُقابل استهداف 1704 مُفتاحًا.

➢ **أعمال تطوير نُظُم الرقابة وتوفير عوامل الأمان**

- تطوير نُظُم التحكّم والتشغيل لعدد (1120) مزلقانًا.
- تحديث نُظُم الإشارات بخط القاهرة/ الإسكندرية بطول (208 كم).
- تطوير نُظُم الإشارات على خطوط بني سويف/ أسيوط، وبنها/ بورسعيد.

سادسًا: الهيئة القومية للأنفاق

- الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى، حيث يمتد المسار من غرب الطريق الدائري على حدود مدينة 6 أكتوبر مرورًا بالمتحف المصري الكبير ثم ميدان الرماية ثم شارع الهرم حتى محطة الجيزة.
- شبكة خطوط القطار الكهربائي السريع، الخط الأول (العين السخنة – الإسكندرية – العلمين – مرسي مطروح)، وخط (الفيوم/ بني سويف – الأقصر – أسوان – أبو سمبل)، وخط (قنا – الغردقة – سفاجا)
- إعادة تأهيل ترام الرمل (محطة فيكتوريا وحتى محطة الرمل).
- تجديد وتطوير وتوسعة ورشة طره البلد.

سابعًا: الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

- ميناء نويبع: الانتهاء من مشروع تطوير ميناء نويبع، بتكلفة إجمالية 463 مليون جنيه، وتوريد أجهزة مُراقبة وأجهزة لاسلكي.
- ميناء سفاجا: الانتهاء من مشروع تطوير ميناء سفاجا، بتكلفة إجمالية 619 مليون جنيه، والانتهاء من إنشاء رصيف بطول 65 متر وغاطس 10 متر، بتكلفة 65 مليون جنيه، وإنشاء مباني للفحص المُشترك النموذجي، وتنفيذ 75٪ من إجمالي المُخطّط لمشروع محطة حاويات سفاجا 2.
- ميناء السويس: الانتهاء من مشروع شبكة الحريق، بتكلفة قدرُها 27 مليون جنيه.
- ميناء الغردقة: توريد لوحات وكابلات كهربائية بقُدرات عالية، ومُحوّل كهربائي بتكلفة قدرُها 5 مليون جنيه، وإنشاء مظلات بساحة التربتك بتكلفة إجمالية 4.7 مليون جنيه.
- إنجاز 75٪ من أعمال وتوريد (2) قاطرة بحرية قوة شد 70 طن، بتكلفة إجمالية 536 مليون جنيه.
- إحلال وتجديد العلامات والمُساعدات الملاحية، بتكلفة قدرُها 1.7 مليون جنيه.
- توريد عدد (4) ميني كاشط بمُشتملاتهم لمُكافحة التلوّث بين الأرصفة البحرية، وعدد (2) ماكينة غسيل أرصفة.
- توريد وتركيب أجهزة لرفع كفاءة المنظومة الإلكترونية (خوادم، طابعات، موزع شبكات، وحدات تخزين)، بتكلفة إجمالية 3.5 مليون جنيه.

ثامنًا: الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة

- تطوير ميناء السلوم البرّي.
- ميكنة التحصيل لموانئ طابا، وقسطل، وأرقين.
- إنشاء مبني أمني مُستقل خارج ميناء السلوم البرّي.
- إنشاء شبكة حريق بميناء رفح البرّي، وميناي العوجة البرّي.

نقل ومُواصلات – يوليو 2022

افتتاح محطة عدلي منصور المركزية التبادلية

- تبلغ مساحة المحطة ٣٠ فدان، ويتم تبادل الخدمة بها بين ٥ وسائل نقل وهي (القطار الكهربائي الخفيف LRT - الخط الثالث لمترو الأنفاق – خط سكة حديد (القاهرة / السويس) ومحطة السوبر جيت (أتوبيسات الأقاليم) والأتوبيس الترددي عدلي منصور/ مطار القاهرة والأتوبيس الترددي عدلي منصور / موقف الأقاليم).
- تبلغ محطة عدلي منصور من الداخل بإجمالي مساحة التغطية ٦ أفدنة، مُغطاة بمنشأ معدني بكامل المساحة وبارتفاع ٢٣ مترًا.
- حصُل المشروع على جائزة أفضل مشروع نقل في عام ٢٠٢٢ وذلك طبقًا لمجلة "ENR" العالمية وتُمنح هذه الجائزة لأفضل المشروعات وأكثرها تأثيرًا على أرض الواقع ومدى مُساهمتها الإيجابية على مُستوى المجتمع والبيئة.

المرحلة الأولى من القطار الكهربائي الخفيف LRT

- بلغ طوله ١٠٣ كم وبعدد ١٩ محطة، ويخدم المشروع حوالي مليون راكب يوميًا، ويتم تنفيذه على ثلاث مراحل:

  - المرحلة الأولى: بطول ٧٠ كم، وبعدد ١٢ محطة.
  - المرحلة الثانية: بطول ١٨,٥ كم، وبعدد ٤ محطات.
  - المرحلة الثالثة: بطول ١٦ كم، وبعدد ٣ محطات.
- يبلغ عدد القطارات ٢٢ قطارًا كل منها مُكوّن من ٦ عربات كما يبلغ زمن التقاطر ٢,٥ دقيقة والسرعة التشغيلية ١٢٠ كم / الساعة.
- يتبادل القطار الكهربائي الخفيف LRT الخدمة مع الخط الثالث للمترو في محطة عدلي منصور المركزية ومع مونوريل شرق النيل (العاصمة الإدارية بمحطة مدينة الفنون والثقافة)، ومع الخط الأول لشبكة القطار الكهربائي السريع في محطة العاصمة المركزية.

- يهدف المشروع إلى خدمة المدن الجديدة على طول المسار، مثل العبور والشروق والمستقبل وبدر والعاشر من رمضان والعاصمة الإدارية، ويحقق وفرة في الوقود بمقدار ١,٧ مليار جنيه سنويًا.

ورشة القطار الكهربائي الخفيف LRT ببدر

- تم تجهيز الورشة بمُواصفات عالمية لعمل الصيانة اليومية والإصلاح الجاري والإصلاح المتوسط والإصلاح الرئيسي للقطارات. وتبلغ مساحتها ٧٧ فدانًا وتشمل ٢٦ مبنى، وثلاثة مخازن للقطارات ومخزنًا للعربات ومخزنًا للجرارات.

افتتاح محطة السوبر جيت والأتوبيس الترددي

- بمساحة حوالي ١,٥ فدانًا، تتكوّن من محطة أتوبيسات تستوعب ٢٤ أتوبيسًا (٢٠ أتوبيسًا للأقاليم و٤ أتوبيسات كهربائية لأتوبيس المطار)، ومبنى إداري، بمُعدّل تشغيل يومي ١٤٠ أتوبيسًا تغطي معظم محافظات الجمهورية وبمتوسط عدد ركاب يومي ٥٠٠٠ راكب.
- يوجد بالمحطة أول محطة شحن أتوبيسات كهربائية بقُدرة شحن عدد ٤ أتوبيس (عدد (٢) شاحن ٦٠ كيلو وات – عدد (٢) شاحن ١٢٠ كيلو وات).

ورشة قطارات تالجو بورش الفرز للسكك الحديدية

- تم إنشاء أول ورشة جديدة بمواصفات أوروبية لخدمة القطارات الإسبانية المكيّفة الجديدة، التي بدأت في التوافُد والمتعاقَد عليها مع شركة تالجو الإسبانية، وأصبحت جاهزة لاستقبال القطارات لأعمال الصيانة اليومية التي تسبق رحلاتها وكذلك الصيانة الدورية.

الجزء الأول من المرحلة الثالثة للخط الثالث لمترو الأنفاق

- يعتبر الخط الثالث للمترو أول شريان عرضي للربط بين شرق وغرب القاهرة الكبرى، حيث يمتد بطول ٤١,٢ كم ويشتمل على عدد ٣٤ محطة (٢١ نفقي – ٢ سطحي – ١١ علوي) ويتم تنفيذه على أربعة مراحل وقد تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل ثلاث مراحل بطول حوالي ٢٤ كم.

- تمتد المرحلة الثالثة بطول ١٧,٧ كم، وتشتمل على عدد ١٥ محطة (٨ نفقية + ٥ علوية + ٢ سطحية)، ويمتد الجزء الأول من المرحلة الثالثة 3A من العتبة إلى الكيت كات بطول ٤ كم ويشتمل على (٤) محطات نفقية (ناصر - ماسبيرو - صفاء حجازي - الكيت كات). وتم التجهيز وفقًا لقياسات الجودة العالية وأن تكون التشطيبات النهائية للمحطات على أعلى مستوى من الجودة.

نقل ومُواصلات – سبتمبر 2022

تدشين ١٦ وحدة بحرية جديدة بهيئة قناة السويس

تم تدشين ١٦ وحدة بحرية جديدة بهيئة قناة السويس وذلك بهدف تعزيز أسطولها البحري، وتضم الآتي:

- **الوحدتين "العلمين ١ والعلمين ٢ "**

- هي وحدات مُتعدّدة الأغراض من طراز Multi CAT ٢٧١٢ ، وتتمثّل مهامها في:
  - العمل على نقل مراسي التكريك.
  - تركيب وصيانة الشريط العائم الموصل بالكراكتين.
  - المساعدة في قطر الكراكتين.
  - العمل كورشة مُتنقّلة في صيانة معدات التكريك للكراكتين.

- **القاطرتين "عزيمة ١ وعزيمة ٢"**

- تمتاز هذه القاطرات بالقُدرة على تنفيذ أعمال وتركيب الشمندورات الملاحية على امتداد المجرى الملاحي، وتتمثل مهامها في:

- **المعديتين "كرامة ١ وكرامة ٢"**

- تهدف إلى الارتقاء بمنظومة محاور الربط والعبور بين ضفتي القناة وربط سيناء بالوادي، وتتمثل مهامها في خدمة حركة المواطنين والمركبات بالقطاع الشمالي للقناة.

- المعديتين "الأقصر ١ والأقصر ٢"، الصال الآلي ٤٨١ والصال ٤٨٢، الناقلة إمداد "١"، اليخت السياحي نصر وإرادة، لنشات إرشاد ألومنيوم " بحار ١٤، ١٥، ١٦".

نقل ومُواصلات – ديسمبر 2022

تطوير محطة الإسكندرية

هي ثاني أقدم محطة في الشرق الأوسط وأفريقيا بعد محطة مصر بالقاهرة (رمسيس)، شملت عملية تطوير المحطة على الآتي:

- ترميم الواجهة الأثرية للمحطة وتدعيم الأسقف وتطوير جميع الأرصفة وصالات التذاكر وساحة انتظار السيارات والحفاظ على الطابع الأثري للمحطة وشكلها التاريخي، وتحديث وتغيير شبكة المرافق الموجودة بها بالكامل.
- تطوير وإنشاء أعمال خاصة بالأرصفة، والمكاتب، وواجهات المحطة، ودورات المياه الخاصة بالركاب، وصالة كبار الزوار بالمحطة، ومسجد المحطة، وتطوير مبنى المحطة ومد خطوط المياه والحريق والإشارات وإنشاء شبكة معلومات وأعمال الكهرباء والإنارة، ونفق المشاة، ومبنى الكهرباء، وتطوير الساحة الخارجية للمحطة وميدان المحطة.

برج إشارات الإسكندرية

تم تطوير نُظُم الإشارات على خط سكة حديد القاهرة - الإسكندرية بطول ٢٠٨ كم بنظام إلكتروني حديث، ويتكون المشروع من (١٩ برجًا رئيسيًا و١٥ برجًا ثانويًا و٨٠ مزلقانًا)، ومنهم برج إشارات طنطا الذي يتحكّم في عدد ١٠١ سيمافور ضوئي، وعدد ١٢٦ موتور تحويلة، وعدد ٨ مزلقانات.

افتتاح كوبري الدوران للخلف على طريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي

- تم إنشاء كوبري الدوران للخلف على طريق القاهرة/ الإسكندرية بواقع ٣ حارات مرورية وبطول ٥٠٠م، وبتكلفة إجمالية بلغت ١٥٢ مليون جنيه، وذلك بهدف تسهيل الحركة المرورية للقادمين من العجمي وبرج العرب.

افتتاح محور"٥٤" بميناء الإسكندرية

- هو وصلة حرّة تربط ميناء الإسكندرية بالطريق الدولي الساحلي السريع بمنطقة باب ٥٤ (كوبري ٥٤)، حيث يبلغ طوله ٢,٣ كم وعرض ١٧,٦ م.

محور التعمير "المشير فؤاد أبو ذكري"

- هو محور مروري حر بطول إجمالي ٨١كم، ويتم تنفيذه على مرحلتين:

الأولى: محور من تقاطع طريق الإسكندرية / القاهرة الصحراوي أمام مدينة "صواري" وحتى كوبري سيدي كرير بطول ٣٥ كم.

الثانية: محور من كوبري سيدي كرير وحتى تقاطع طريق برج العرب الجديد بطول ١٥كم.

- بالإضافة إلى تنفيذ محاور عرضية للربط على الطريق الساحلي بطول ٣١كم وهذا التصنيف تم طبقًا لنوعية التربة الموجودة على المحور.

طرق وكباري و أنفاق – مارس 2023

افتتاح المرحلة الثانية من تطوير طريق الصعيد الصحراوي الغربي

- بطول ٦٠ كم في المسافة من المنيا/ القوصية وبعدد ٦ حارات مرورية لكل اتجاه مُقسّمة إلى (٣ حارات مرورية لعربات المركبات و٣ حارات مرورية للشاحنات)، تم رصفها باستخدام الرصف الخرساني في الاتجاه القادم من أسيوط إلى القاهرة.
- يُعد الطريق إحدى قطاعات طريق القاهرة/ كيب تاون للربط بأفريقيا، بالإضافة إلى أعمال الأنفاق للتقاطعات الرئيسية مع الطريق.

نقل ومُواصلات – يونيو 2023

افتتاح محطة تحيا مصر مُتعدّدة الأغراض بميناء الإسكندرية

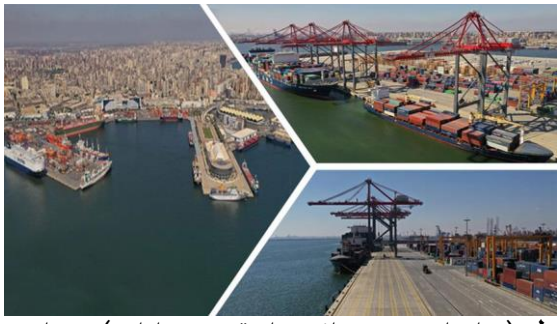

- تُعد المحطة مشروع اقتصادي عملاق، يوفر حوالي 1500 وظيفة عمل مباشرة و2000 فرصة عمل غير مباشرة، وتبلغ أطوال أرصفة المحطة 2530 م، مما يؤهلها لاستقبال السفن ذات الحمولات الكبيرة حيث إن أقصى عمق يصل إلى ١٧,٥٠ م.
- تحتوي المحطة على ساحات تداول على مساحة قدرها ٤٠٠ ألف متر مربع، وتنقسم إلى ٣ محطات تداول (حاويات – بضائع عامة – سيارات)، وقادرة على تداول من ١٢ إلى ١٥ مليون طن بضائع سنويًا واستقبال من ٦ إلى ٧ سفن ذات حمولات كبيرة في نفس الوقت.
- تضم المحطة:
  - ٤ أوناش رصيف لتصل إلى ١٠ أوناش، عند وصول المحطة للطاقة القصوى للتشغيل.
  - ١٢ ونش ساحة لتصل إلى ٣٠ ونش، عند وصول المحطة للطاقة القصوى للتشغيل.
  - ٣٢ جرار حاويات لتصل إلى ٧١ جرار، عند وصول المحطة للطاقة القصوى للتشغيل.

افتتاح ميناء أكتوبر الجاف

- تم إنشاء الميناء الجاف في السادس من أكتوبر على مساحة ١٠٠ فدان، وتجهيزه ببوابات إلكترونية؛ لدخول وخروج شاحنات الحاويات.
- يتضمن ساحات تداول على مساحة ٦٠ فدان وتبلغ طاقة التداول ٧٢٠ حاوية / يوم، والسعة التخزينية ٢٦٠ ألف حاوية، وعدد ٥ خطوط سكك حديدية ٤,٨ كم، وطرق ٧٠ ألف متر مربع، بالإضافة إلى ساحة انتظار الشاحنات، وساحة انتظار سيارات سعة ٥٠ سيارة، ومظلات، ومستودع جمركي.

تطوير ميناء السلوم البري

- تبلغ مساحة الميناء ٢٨٦ فدان، ويضم ٤١ مبنى، وساحات انتظار سيارات ملاكي ونقل، وصالة كبار الزوار، وصالة الجمارك والجوازات، واستراحة جهات أمنية "إسعاف ومطافي"، ومخازن، وهناجر للتخزين والثلاجات (المنطقة اللوجستية)، وطرق بطول ٤٠٠ ألف متر مربع.
- ويحتوي على شبكات ومرافق: (تغذية مياه – الصرف الصحي – الحريق – الكهرباء – محطة تحلية مياه البحر – محطة معالجة مياه الصرف الصحي).

➢ ويُوضّح البيان التالي المنفّذات الكميّة لقطاع النقل خلال عام المُتابعة وفقًا لما جاء بالمنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

المؤشر	وحدة القياس	المنفذات
أولًا: تطوير الطرق والكباري		
أطوال شبكة الطرق (المُضافة)	كم	250
تكلفة مشروعات تطوير ورفع كفاءة الطرق الاستراتيجية بشبه جزيرة سيناء	مليون جنيه	91.6
تكلفة المحاور المنشأة على النيل	مليون جنيه	1738.7
تكلفة الكباري العلوية المنشئة والمطورة	مليون جنيه	2725.9
إجمالي الاستثمارات الموجهة لبرنامج الطرق والكباري	مليون جنيه	36131
ثانيًا: النقل البحري		
إجمالي عدد السفن ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	عدد	12437
حجم البضائع المتداولة ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	مليون طن	108.6
إجمالي الإيرادات المحققة للموانئ ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	مليون جنيه	12464
ثالثًا: تطوير خدمات السكك الحديدية		
أطوال المسافات المجددة بالسكك الحديدية	كم	109
كمية البضائع المنقولة من خلال السكك الحديدية	مليون طن	5.12
عدد ركاب السكك الحديدية	مليون فرد	251.1
الإيرادات الناتجة عن نقل الركاب	مليون جنيه	3065
الإيرادات الناتجة عن نقل البضائع	مليون جنيه	354.6
إجمالي إيرادات هيئة السكة الحديد	مليون جنيه	10963
رابعًا: النقل النهري		
حجم المسافات المطهرة من مجرى نهر النيل	مليون $م^3$	3.26
حجم البضائع المنقولة ضمن أنشطة رفع كفاءة الطرق النهرية ببرنامج تطوير قطاع النقل النهري	ألف طن	3857.9
عدد رحلات السفن ضمن أنشطة رفع كفاءة الطرق النهرية	رحلة	14386
خامسًا: مترو الأنفاق		
عدد رحلات القطارات بشبكة مترو الأنفاق	ألف	585
قيمة الإيرادات بشبكة مترو الأنفاق	مليون جنيه	1740
سادسًا: الموانئ الجافة والبرية		
إجمالي إيرادات الموانئ البرية والجافة	مليون جنيه	868.6
أعداد الركاب	مليون راكب	3.1
حجم النقليات (عدد الدواب)	ألف	206.6

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة مُتابعة البرامج والأداء، المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

2-7 قناة السويس

- **تنامي الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس بمُعدّلات قياسيّة خلال عام 2023/22**

➢ شهِد نشاط قناة السويس طفرة ملموسة خلال عام المتابعة، حيث سجّل ناتجه بالأسعار الثابتة نحو 135.7 مليار جنيه، مُقابل 114.6 مليار جنيه في العام السابق، مُحقّقًا نسبة نمو 18.4٪ وهو ما يزيد أيضًا عن الناتج الذي كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته، وقدرُه 107.6 مليار جنيه، وليُسجّل بذلك ناتج القطاع نسبة مُساهمة 1.76٪ في الناتج المحلي الإجمالي [شكل رقم (32/2)].

شكل رقم (32/2)

الناتج المحلي لقناة السويس بالأسعار الثابتة في عام 2023/22 بالمقارنة بالعام السابق، وبما كان مُستهدفًا بخطة العام

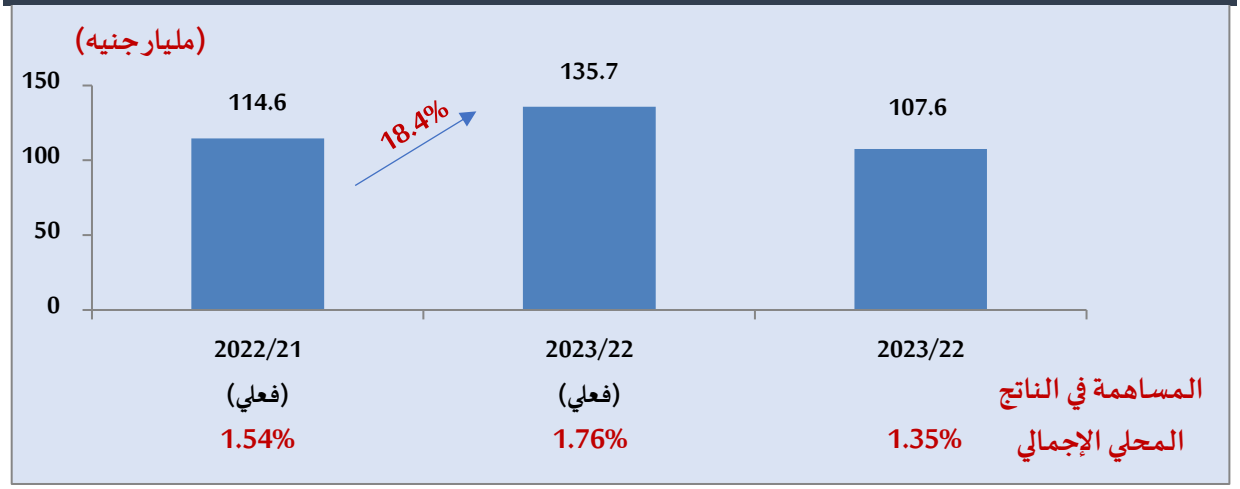

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، وحدة الحسابات القوميّة.

- **19.8 مليار جنيه الاستثمارات المنفّذة بالقناة خلال عام 2023/22**

➢ بلغت الاستثمارات المنفّذة لهيئة قناة السويس نحو 19.8 مليار جنيه في عام المتابعة، مُسجّلة نسبة زيادة 18.6٪ عن تلك المحقّقة في العام السابق، وقدرُها 16.7 مليار جنيه، وكذلك بنسبة زيادة 51٪ عن الاستثمارات المستهدفة بخطة عام 2023/22 وقدرُها 13.1 مليار جنيه [شكل رقم (33/2)].

شكل رقم (33/2)

الاستثمارات المنفّذة في قناة السويس خلال عامي المتابعة

وبالمقارنة بالمستهدفات بخطة عام 2023/22

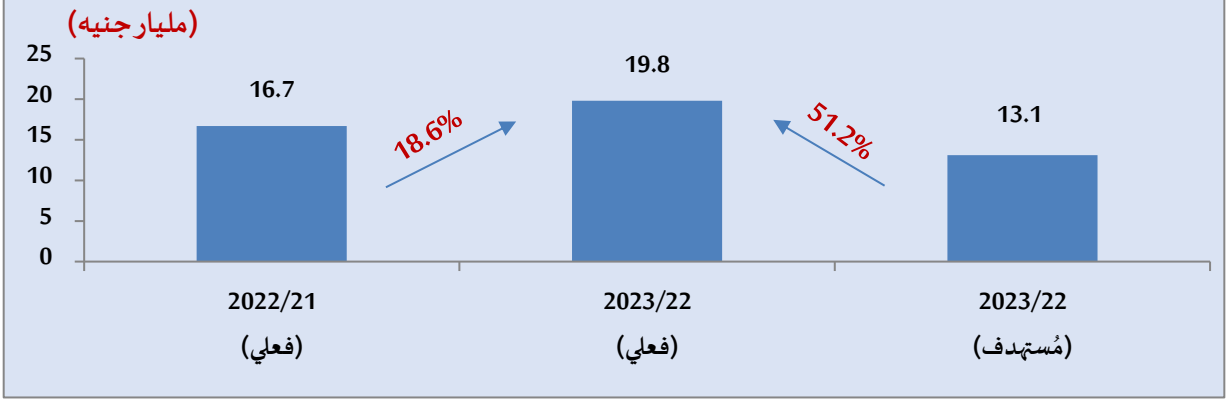

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، وحدة الحسابات القوميّة.

- على الرغم من تباطؤ نمو حركة التجارة العالميّة تأثّرًا بتداعيّات الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، إلا أن ديناميكيّة نشاط قناة السويس لم تتوانَ، حيث شهِدت القناة استمرار نمو حجم البضائع المنقولة عبر مجراها المائي، وبمُعدّلات مُتسارعة خلال عام 2023/22.
- تُشير الإحصاءات الواردة بالشكل رقم () إلى زيادة أعداد السُفُن العابرة للقناة بنسبة تُناهِز 18٪، حيث بلغ عدد هذه السُفُن نحو 26 ألف سفينة في عام المتابعة، مُقارنة بنحو 22 ألف سفينة عبرت القناة في العام السابق. وبالمثل، تزايدت الحمولة الصافية للنقليّات عابرة القناة بنسبة تُقارِب 16٪ لتصِل إلى 1.53 مليار طن في عام 2023/22، مُقابل 1.32 مليار طن في عام 2022/21.
- ومن حيث الإيرادات المحقّقة من نشاط القناة، فقد بلغت 9.4 مليار دولار، وهو ما يُعد أعلى إيراد سجّلته القناة على امتداد تاريخ نشاطها، ويعكس نموًا قدرُه 34.6٪ بالقياس بإيراد العام السابق (2022/21).

شكل رقم (34/2)

تطوّر نشاط قناة السويس خلال عام 2023/22 بالمقارنة بالعامين السابقين

أعداد السُفُن

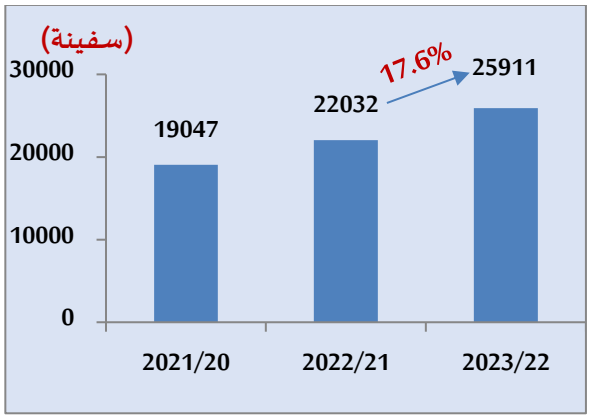

الحمولة الصافية

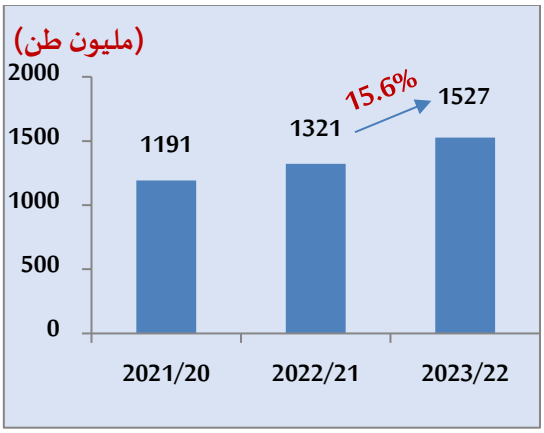

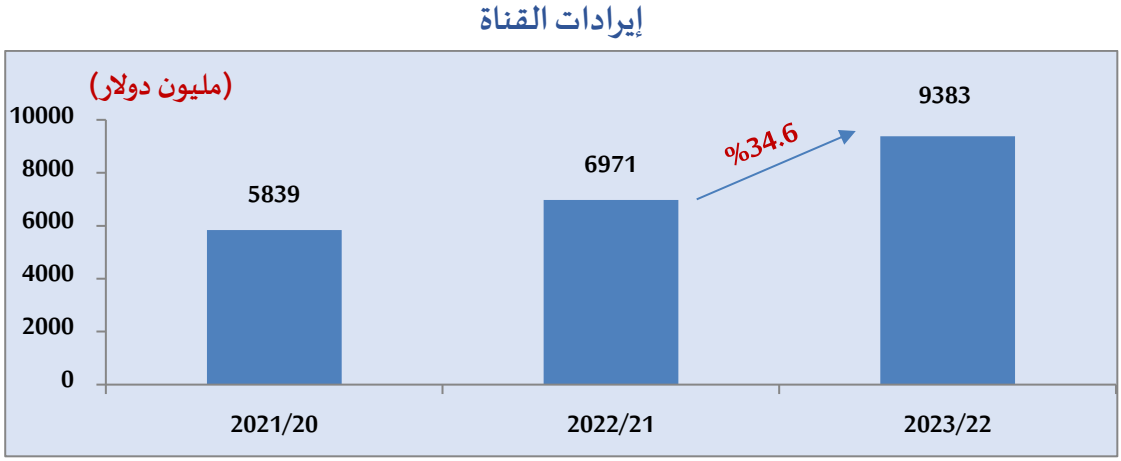

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس.

- يُوضّح الجدول رقم (25/2) التطوّرات الشهريّة للحركة العابرة للقناة وإيرادات النشاط على امتداد عام المتابعة والعامين السابقين، والذي يُفيد بجلاء انتظام الحركة الشهريّة والإيرادات المحقّقة على نحو مُطرد، مما يعكس درجة عالية من استمراريّة النشاط واستدامة إيرادات القناة على مدى شهور فترات المتابعة.

جدول رقم (25/2)

التطوّرات الشهريّة لأعداد السُفُن العابرة للقناة والإيرادات المتولّدة شهريًا

خلال أعوام المتابعة (2021/20 – 2023/22)

الشهر	الإيرادات الشهريّة (مليون دولار)			أعداد السُفُن (سفينة)		
	2021/20	2022/21	2023/22	2021/20	2022/21	2023/22
يوليو	440	531	705	1424	1670	2103
أغسطس	467	560	745	1512	1884	2125
سبتمبر	470	560	684	1538	1856	2025
أكتوبر	490	552	708	1620	1847	2131
نوفمبر	490	573	709	1614	1866	2171
ديسمبر	486	554	736	1576	1808	2195
يناير	495	546	802	1594	1774	2155
فبراير	473	546	743	1532	1713	1959
مارس	438	601	832	1455	1816	2191
أبريل	553	630	906	1814	1929	2298
مايو	530	658	946	1712	1916	2396
يونيو	507	660	867	1656	1953	2162
الإجمالي	5839	6971	9383	19047	22032	25911

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس.

- تجدُر الإشارة إلى التصاعُد المطرد في الإيراد للقناة خلال الفترات البينيّة من عام 2023/22، حيث ارتفع مُتوسطه الشهري من نحو 711.3 مليون دولار في الرُبع الأول من العام المالي إلى 717.7 مليون دولار في الرُبع الثاني، ثم إلى 795.3 مليون دولار في الرُبع الثالث، وتجاوز مُتوسطه الشهري 906 مليون دولار في الرُبع الرابع من عام المتابعة [شكل رقم (35/2)].

شكل رقم (35/2)

تطوّر مُتوسّط الإيرادات الشهريّة للقناة خلال الفترات البينيّة لعام 2023/22

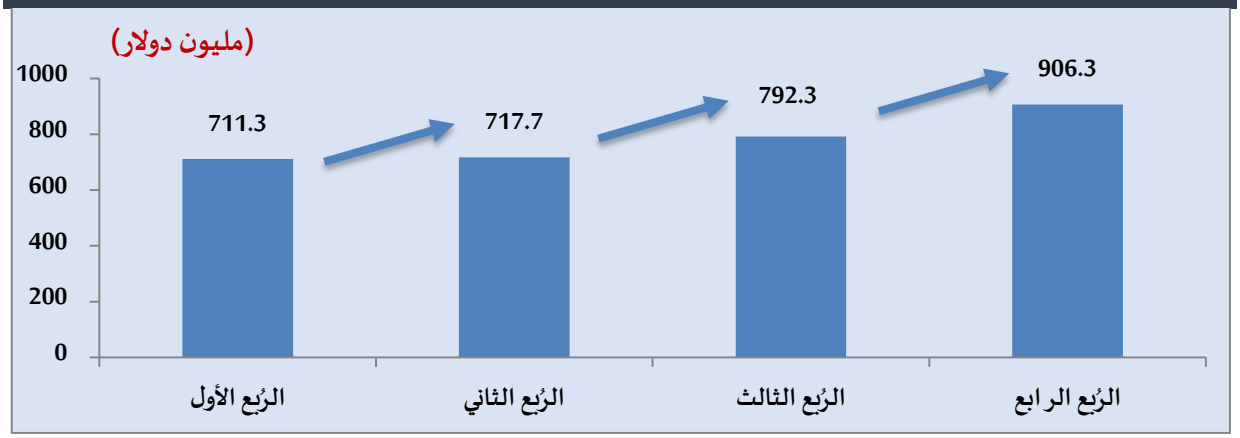

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس.

- يتضّح من هيكل الحركة العابرة حسب نوعيّة الناقلات عام 2023/22، والموضّح بالجدول رقم (26/2)، الآتي:

- احتلال ناقلات الحاويات وناقلات البترول والغاز مركز الصدارة في هيكل الحركة العابرة، حيث تُمثّل أعداد هذه الناقلات نحو 57٪ من جُملة النقليّات العابرة، كما تُشكّل حمولتهما وإيراداتهما نحو 74٪ من إجمالي الحمولة الصافية والإيرادات الكليّة للقناة.

- تأتي سُفُن البضائع الصب الجاف في المركز التالي، وإن كان بوزن نسبي أقل، حيث بلغ عدد السُفُن المارة بالقناة نحو 7 آلاف سفينة، بنسبة تُناهِز 27٪ من إجمالي أعداد السُفُن والحمولة الصافية 289 مليون طن، بنسبة 19٪ من إجمالي الحمولات، وسجّلت إيرادات قدرُها نحو 1.6 مليار دولار، بنسبة 17٪ من إجمالي إيرادات القناة.

- تأتي حاملات السيارات في المركز الرابع، حيث عبرت القناة أكثر من ألف ناقلة للسيارات، وتحقّقت إيرادات قدرُها 392 مليون دولار.

- يلي ذلك في الترتيب سُفُن البضائع العامة، حيث مرّت بالقناة نحو 2.1 ألف سفينة بحمولة 22 مليون طن، وسجّلت إيرادات قدرُها 252 مليون دولار.

- وتأتي في ذلك قائمة حاملة الجرارات (الرورو)، والسُفُن السياحيّة (الركاب) والسُفُن الأخرى، والتي بلغت الإيرادات الإجماليّة المحقّقة من حركة هذه الناقلات 182 مليون دولار بنسبة تقل عن 2٪ من الإيرادات الكليّة للقناة.

جدول رقم (26/2)

الحركة العابرة للقناة، و إيرادات السُفُن وفقًا لنوع السفينة خلال عام 2023/22

نوع السفينة	العدد (سفينة)	الحمولة الصافية (مليون طن صافي)	الإيراد (مليون دولار)
الحاويات	5,779	639	4,146
ناقلات البترول والغاز	8,925	491	2,827
الصب الجاف	6,967	289	1,585
السيارات	1,082	67	392
البضائع العامة	2,131	22	252
الأخري	686	6	75
الرورو	225	8	72
الركاب	116	6	35
الإجمالي	25,911	1,527	9,383

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس.

- يعكس تطوّر الحركة الملاحيّة للقناة وهيكل مُتحصّلاتها تزايُد حركة النقليّات، مع تحوّل دول أوروبا لاستيراد البضائع من مناطق أخرى عديدة غير منطقة البحر الأسود، والتي تقلّصت الحركة عبر موانيها بسبب الأزمة الروسيّة/الأوكرانيّة، وبخاصة تنامي حركة النقليّات من الزيت الخام والغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي، وكذلك تزايُد حركة النقليّات للحبوب والحاصلات الزراعيّة الأخرى من الهند وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، هذا بالإضافة إلى الوفورات التي تُحقّقها الناقلات المارة بالقناة بدلًا من اتباع المسارات الأخرى الأكثر تكلفة، لاعتبارات المسافة وتكلفة الوقود والشحن والتأمين والخدمات اللوجيستيّة.

- وإدراكًا للأهمية الاستراتيجيّة لقناة السويس، قرّرت هيئة قناة السويس بموجب المنشور رقم (2022/14) زيادة رسوم العبور العاديّة لجميع أنواع السُفن العابرة للقناة اعتبارًا من أول يناير 2023 بنسبة 15٪، عدا سُفُن البضائع الصب الجاف والسُفُن السياحيّة، حيث تكون الزيادة في الرسوم الخاصة بهما بنسبة 10٪ فقط[1].

- **تنامي تنافسيّة قناة السويس إزاء المسارات الملاحيّة البديلة:**

- تتسم قناة السويس – كمجرى ملاحي مائي – بعِدّة سمات داعمة لميزتها التنافسيّة أمام المسارات الملاحيّة الأخرى والتي تُمكّنها – رغم توقّعات دوليّة قائمة بانكماش حركة التجارة العالميّة – من مُواصلة التوسّع والتطوير لأنشطتها وتحقيق إيرادات عالية.

(1) تشمل العُملة المقبولة لدفع رسوم العبور: الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، واليورو، والين الياباني، والدولار الكندي، والكرون السويدي، والكرون الدنماركي، والكرون النرويجي، والفرنك السويسري، واليوان الصيني.

ومن أهم هذه المقوّمات الآتي:

- الموقع الجغرافي لقناة السويس كقناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، والذي يجعل من القناة شريانًا رئيسًا لحركة التجارة المنقولة بحرًا، حيث يعبُر من خلالها نحو 8.3٪ من إجمالي حركة التجارة العالميّة، وما يُناهِز 25٪ من إجمالي حركة البضائع المحوّاه عالميًا، و100٪ من إجمالي تجارة الحاويات المنقولة بحرًا بين آسيا وأوروبا.

وباعتبار القناة أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب، فإن القناة تُحقّق للناقلات العابرة وفرًا في الوقت والمسافة، ومن ثم خفضًا في تكلفة التشغيل، مما يُعزّز من الميزات التنافسيّة للقناة إزاء الممرّات الملاحيّة الأخرى. وفي الوقت الراهن، تستقبل القناة ما يربو على 12٪ من التجارة العالميّة، ويمُر بها حمولات البضائع المنقولة من منطقة جنوب شرق آسيا، ويمُر بها ما يربو على 300 مليون طن من شرق آسيا إلى الجزء الشمالي من العالم بما يُعادِل 30٪ تقريبًا من إجمالي البضائع المنقولة عبر القناة.

- ارتفاع القُدرة الاستيعابيّة للقناة من كافة أنواع السُفُن، حيث بمقدور القناة استقبال 100٪ من الأسطول العالمي لسُفُن الحاويات ولسُفُن الركاب السياحيّة، ونحو 93٪ من أسطول سُفُن الصب الجاف، ونحو 62٪ من ناقلات البترول ومُنتجاته، و100٪ من باقي أنواع الأسطول الأخرى، سواء بحمولة كاملة أو جزئيّة أو فارغة.

- امتلاك الهيئة العامة لقناة السويس لأسطول بحري يتسم بدرجة عالية من الكفاءة، سواء في مهام إرشاد السُفُن وعبورها للقناة أو في مجال الخدمات الملاحيّة المقدّمة على اختلاف أنواعها، حيث تمتلك الهيئة سبع شركات تابعة لها ذات كفاءة عالية في تقديم الخدمات الملاحيّة المميّزة للسُفُن، وقد تحوّلت قناة السويس إلى الممر الرئيسي الأول لكثير من الشركات العالميّة، واستطاعت بفضل التحوّل الرقمي والتكنولوجيا الحديثة المساهمة في عمليّات الشحن والتفريغ وخفض تكلفة النقل، كما تتسع خدماتها المقدّمة للسُفُن العابرة لتشمل خدمة تمويل السُفُن بالوقود وخدمة جمع المخلّفات الصلبة والسائلة من السُفُن العابرة بتكنولوجيا عالميّة مُتقدّمة تُراعي المعايير البيئيّة وتتفق مع مُبادرة الهيئة للإعلام عن قناة السويس كقناة خضراء بحلول عام 2030.

- اتباع الهيئة لسياسات تسويقيّة وسعريّة مرنة لتشجيع السُفُن على استخدام قناة السويس، وجذب عملاء جُدد، وتعتمد في ذلك على تطبيق معايير الجدوى الماليّة والاقتصاديّة، مثل معيار التكلفة والعائد، وتقرير مُستويات الأسعار لخدماتها في ضوء الميزة النسبيّة التي تحظى بها السُفُن العابرة عند مُقارنة الوفر في تكلفة التشغيل عند استخدام قناة السويس بتكلفة العبور عبر المسارات البديلة، وانعكاس ذلك على صافي العائد المحقّق من النشاط، هذا بالإضافة إلى اتباع هيئة قناة السويس لسياسات سعريّة مُيسّرة لبعض أنواع السُفُن بحسب الظروف الحاكمة لحركة النقليّات مثل منح تخفيض نسبة خصم تصِل إلى 50٪ من رسوم العبور للسُفُن السياحيّة شريطة توقّفها في إحدى الموانئ المصريّة، وهي من الآليّات التي تنتهجها الهيئة لتنشيط الحركة السياحيّة لمصر.

- تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على إيرادات العبور بالقناة، والمشاركة مع القطاع الخاص في مجال توطين صناعة اليخوت، حيث تسعى القناة لتعزيز وضع مصر على الخريطة العالميّة لسياحة

اليخوت، وذلك بتطوير مارينا اليخوت بالإسماعيليّة بطاقة استيعابيّة تصل إلى 120 يختًا، وكذلك حصول الهيئة على مُوافقة بإنشاء أول مارينا صديقة للبيئة في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تعمل الهيئة أيضًا على تطوير مشروع متحف قناة السويس العالمي، وإنشاء مدينة رياضيّة أوليمبيّة تُضاهي المدُن العالميّة. وكذلك تُسهِم الهيئة في إنشاء المزارع السمكيّة شرق قناة السويس، وتعتمد في ذلك بشكل أساسي على زراعة أحواض الترسيب التي يتم ضخ ناتج التطهير والتعمير المستمر لقناة السويس فيها لأجل زيادة المنتَج المحلي من الأسماك، وتُسهِم مثل هذه المشروعات مُجتمعة في تعزيز اقتصاديّات الهيئة وتنويع مصادر دخلها.

- **توسّع ملحوظ في الإنجازات العينيّة خلال عام 2023/22**

- بلغت الاعتمادات الاستثمارية المدرجة لهيئة القناة نحو 13.1 مليار جنيه تمويلًا ذاتيًا (منها 10.1 مليار جنيه محلي، ونحو 3 مليار جنيه نقد أجنبي حر)، وبلغ المنصرف نحو 19.3 مليار جنيه، بنسبة 147٪.
- يُوضح الجدول رقم (27/2) توزيع الاستثمارات بحسب المشروعات والأنشطة الاستثماريّة التي نفّذتها هيئة قناة السويس خلال العام المالي 2023/22.

جدول رقم (27/2)

توزيع استثمارات هيئة قناة السويس بحسب المشروعات خلال العام المالي 2023/22

(مليون جنيه)

المشروعات	المعتمد خلال العام المالي 2023/22	المنصرف خلال العام المالي 2023/22	نسبة المنصرف للمُعتمد (٪)
مُهمّات المجري الملاحي	2140.2	2740	128
مشروعات المجرى الملاحي	3712.7	4200	113.1
مشروعات المنشآت البحرية	23.5	18	76.6
مشروعات تجديد الترسانات والورش	59.4	260	437.7
مشروعات أرصفة خدمة الوحدات ومُهمّات مو اقع الأعمال	662.4	280	42.3
مشروعات تنمية مباني ومر افق الهيئة	1064.8	763	71.7
مشروعات تطوير خطوط العبور	75	101	134.7
مشروعات تمهيدية لتطوير القناة	100	12	12
مشروعات استر اتيجية	462	110	23.8
مشروعات أنفاق أسفل قناة السويس	1800	3000	166.7
المشروعات القومية	3000	7860	262
الإجمالي	**13100**	**19344**	**147.7**

المصدر: تقرير مُتابعة تنفيذ المشروعات والمهمّات الاستثمارية لهيئة قناة السويس خلال العام المالي 2023/22.

- يُلاحظ من الجدول السابق، استحواذ المشروعات القومية على نحو 41٪ من إجمالي الاستثمارات المنفّذة خلال العام المالي 2023/22، وتليها الاستثمارات الخاصة بمشروعات المجرى الملاحي، ونسبتها 21.7٪.

➢ تتلخّص أهم المشروعات المنفّذة في الآتي:

- **مُهمّات المجري الملاحي**، ومنها: بناء عدد (2) قاطرة قوة شد 190 طنًا، وبناء حوض عائم 35 ألف طن، وست قاطرات قوة شد 90 طنًا برفصات ASD، وبناء (2) لنش إرشاد طراز ووتر كرافت، و(3) لنشات ألومنيوم طراز بحار، وشراء (2) مُحرّك بصندوق التروس قُدرة 650 حصانًا للقاطرات فضل (2-9)، وتطوير معدات وأنظمة التحكم للونش "ماجد"، وتحديث منظومة التوليد ودوائر أنظمة التحكم للرافعة إنقاذ 2، وشراء (13) شمندورة إرشاد مقاس 11 م3 و(3) آخرين مقاس 17 م^3.
- **مشروعات المجري الملاحي**، ومنها: استكمال تطوير وتوسيع وتعميق القطاع الجنوبي للقناة، واستكمال إنشاء التكسيّات الجديدة شرق وغرب القناة، واستكمال تعميق بوغاز بورسعيد الغربي إلي عُمق 52 قدمًا، واستكمال إنشاء أحواض الترسيب، واستكمال تدعيم وحماية المسطّحات أمام التكسيّات لجوانب الضفّة الغربيّة للقناة من الكم 17 حتى الكم 45 غرب، وإنشاء جراج بالقناة الجديدة بالكم 82 غرب.
- **مشروعات المنشآت البحرية:** وتضُم إنشاء أرصفة تراكي المعديّات بمواقع المعديّات بالقناة الجديدة (سرابيوم، نمرة 6، الفردان).
- **مشروعات تجديد الترسانات والورش، وتشمل**

  - **ترسانة بورسعيد البحرية**: استكمال إنشاء ورشة من دورين للأعمال البحرية والأرضيّة على الرصيف المحصور بين الحوض الشرقي والحوض الأوسط، واستكمال تطوير الرصيف الشمالي بمنطقة الأحواض العائمة بطول 250 مترًا، وإنشاء (2) مبني كمخازن لقسم الكهرباء بساحة الكابلات ومظلة بالترسانة، وإعادة تأهيل ورفع كفاءة مصنع الأكسجين بالترسانة.
  - **ترسانة بورتوفيق البحرية:** استكمال تطوير ورفع كفاءة أرضيّة مصنع الفيبرجلاس.
  - **إدارة التحرّكات:** استكمال إنشاء ورشة ومكاتب للمُهندسين على رصيف تحرّكات الإسماعيليّة.
  - **الإدارة الهندسيّة:** إنشاء مظلّة للأوناش وتقفيل الباكية الأخيرة الجنوبية لورشة الآلات ومظلّة خزّانات السولار لقسم هندسة الإسماعيليّة.
- **مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة:** تطوير الرصيف الشرقي والجنوبي لجونة اللنشات بحوض تحرّكات الإسماعيليّة، وشراء أوناش ذات حمولات مُختلفة، ومُهمّات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومُهمّات تأمين المواقع المختلفة، وأجهزة ومعدات طبية للمستشفيات والمراكز الطبية، ومُعدّات كهربائية لإدارات الهيئة المختلفة، وحاسبات وطابعات وأجهزة حاسب وماسحات.
- **مشروعات تنمية مباني ومرافق الهيئة، وتشمل:**

  - **المباني غير السكنية:** استكمال إنشاء مبني إداري لهيئة القناة بالعاصمة الإدارية الجديدة، واستكمال إعداد وتجهيز مُتحف قناة السويس العالمي بالإسماعيلية، تطوير واجهات مباني الهيئة

المحيطة بمُتحف القناة، وتأهيل وتجهيز صالة القناة بمركز الأبحاث داخليًا وخارجيًا من حيث الشكل المعماري، واستكمال تنفيذ جمالون معدني مُغطي كمنشأ خفيف، وعدد (2) غرفة تُستخدم كمخازن لقسم الإنقاذ البحري بالإسماعيلية، وشراء عمارة بمدينة العلمين الجديدة.

- **المباني السكنية:** تطوير ورفع كفاءة شبكات الصرف الداخليّة والخارجيّة لمباني الهيئة السكنيّة بمُدُن القناة الثلاث.

- **مشروعات الطرق والمرافق:** استكمال إنشاء طرق وأرصفة جديدة، استكمال إنشاء مظلّات وأسوار حول أراضي الهيئة بمُدُن القناة الثلاث، وإضاءة شوارع وطرق الهيئة بالمناطق السكنية الجديدة بمعاشات الواحة والقرش، واستكمال إنشاء برج رادار بارتفاع 50 مترًا بمحطة رأس العش وإزالة البرج القديم.

- **مشروعات ومُهمّات المياه:** استكمال مد خطوط جديدة وإحلال وتجديد شبكات المياه بمُدُن القناة الثلاث، واستكمال إنشاء بيّارة جديدة لسحب طُلمبات المياه المرشّحة بمحطة الأنكس ببورسعيد، وإنشاء محطة مياه جديدة تصرف 180 ألف متر مُكعّب/ يوم بالإسماعيليّة، وتحسين وتطوير المجموعة الرابعة C.T.E بمحطة المياه بالسويس، وإعادة تأهيل مروقات باماج (3)، وضبط العكارة بمحطة مياه بورتوفيق.

- **مشروعات تطوير خطوط العبور:** استكمال تنفيذ طرق بمداخل عدد (2) كوبري عائم بالكم 74 بالإسماعيليّة، استكمال بناء معدّيتين حمولة 320 طنًا لخدمة محور العبور بالقطاع الشمالي، وثلاث معديّات حمولة 210 طنًا، وشراء مُهمّات لأنفاق بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

- **مشروعات تمهيديّة لتطوير القناة:** استكمال توريد وتركيب سيفون مياه قطر 1000 مم بقناة الاتصال ببورسعيد، واستكمال تصميم وتوريد وتركيب سيفون كهرباء 630 مم على قناة الاتصال.

- **مشروعات استراتيجية،** ومنها: تأمين المجري الملاحي والمعابر، والتجهيزات الهندسية للقوات المسلّحة على قناة السويس، وإنشاء ثلاث غرف أمن بنفق تحيا مصر بالإسماعيلية.

- **مشروعات أنفاق أسفل قناة السويس:** استكمال إنشاء نفق الشهيد أحمد حمدي (2).

- **المشروعات القوميّة:** استكمال مشروع تطهير بحيرات المنزلة ومريوط، ومشروع تطوير وتكريك ميناء جرجوب، ومشروع تكريك مُنتجع الجلالة، استكمال مشروع تطوير ورفع كفاءة بحيرة البردويل، وتنفيذ أعمال تكريك الحوض الأول لميناء العريش بعمق 12 مترًا وللممر الملاحي له بعمق 13 مترًا، ومشروع كوبري الفردان.

- **تزايُد المشروعات الموجّهة للتحسين البيئي والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر**

- وفي مجال **التحسين البيئي والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر**، تضع هيئة قناة السويس الأبعاد البيئية ضمن استراتيجيتها الطموحة للتطوير بما يواكب خطط الدولة بالتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة في كافة

القطاعات وبما يحقق الالتزام بتوصيات المنظمة البحرية الدولية IMO بخفض الانبعاثات الكربونية واستخدام الوقود النظيف بديلًا عن الوقود الأحفوري، حيث تستهدف الهيئة تبنى استراتيجية مستدامة للإعلان عن قناة السويس "القناة الخضراء" بحلول عام ٢٠٣٠.

- بدأت الهيئة في اتخاذ خطوات جادة بالفعل في أكثر من اتجاه وأبرزها استمرار مشروعات تطوير المجرى الملاحي للقناة بتنفيذ مشروع تطوير القطاع الجنوبي والذي سيساهم في زيادة عامل الأمان الملاحي وتحسين حركة الملاحة في هذا القطاع بنسبة ٢٨٪، علاوة على زيادة الطاقة الاستيعابيّة للقناة، وكذلك الاعتماد على إحلال الطاقة النظيفة بدلًا من الوقود التقليدي في تشغيل الوحدات البحرية وأسطول سيارات وحافلات الهيئة، فضلًا عن تحويل محطات الإرشاد الموجودة على طول القناة للعمل بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- حِرص قناة السويس على التحوّل المستمر إلى قناة خضراء سيكون له مردود إيجابي على صناعة النقل البحري وكافة مُستخدمي القناة من الخطوط الملاحية العالمية من خلال الدعوة للتحوّل للوقود الأخضر والالتزام بإجراءات السلامة البيئيّة، انطلاقًا من الموقع الجغرافي المتميّز والمكانة الاستراتيجيّة الرائدة للقناة.

8-2 قطاع السياحة والآثار

• الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة والآثار

- نما الناتج المحلي الإجمالي للقطاع خلال عام المتابعة إلى نحو 300.6 مليار جنيه مُقارنة بنحو 176.4 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو تُناهز 70٪، وساهم بنسبة 3.1٪ في الناتج المحلى الإجمالي، وذلك بالأسعار الجارية.
- وبالأسعار الثابتة، سجّل ناتج القطاع نموًا قدره نحو 27.9٪ حيث ارتفع الناتج من 176.4 مليار جنيه إلى ما يربو على 225.7 مليار جنيه في العام السابق مساهمًا بنسبة 2.9٪ في الناتج المحلى الإجمالي [جدول رقم (28/2)].

جدول رقم (28/2)

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة خلال عامي 2022/21 و2023/22

البيان	الأسعار الجارية		معدل النمو	الأسعار الثابتة		معدل النمو
	2022/21	2023/22	(٪)	2022/21	2023/22	(٪)
ناتج قطاع السياحة (مليار جنيه)	176.4	300.6	70.4	176.4	225.7	27.9
ناتج قطاع السياحة ٪ من الإجمالي	2.4	3.1	--	2.4	2.9	--

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

• الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة والآثار

- ارتفع الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع خلال عام المتابعة إلى نحو 466 مليار جنيه مُقارنة بنحو 274.7 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو تُناهز 69٪، وساهم بنسبة 3.1٪ في الإنتاج المحلى الإجمالي وذلك بالأسعار الجارية. وباستخدام الأسعار الثابتة، سجّل ناتج القطاع نموًا قدره نحو 27.8٪ حيث

ارتفع من 274.6 مليار جنيه إلى ما يربو على 351 مليار جنيه في العام السابق مساهمًا بنسبة 2.9٪ في الإنتاج المحلى الإجمالي [جدول رقم (29/2)].

جدول رقم (29/2)

الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة خلال عامي 2022/21 و2023/22

البيان	الأسعار الجارية		معدل النمو (٪)	الأسعار الثابتة		معدل النمو (٪)
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22	
إنتاج قطاع السياحة (مليار جنيه)	274.7	466	**69.7**	274.7	351	**27.8**
إنتاج قطاع السياحة ٪ من الإجمالي	2.4	3.1	--	2.4	2.9	--

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

• الاستثمارات المنفذة

➢ بلغت الاستثمارات الإجمالية المنفذة في قطاع السياحة والآثار 9.9 مليار جنيه عام 2023/22، وهو ما يربو على المستهدف بخطة العام ذاته بنسبة 34٪، وبنسبة انخفاض 13.2٪ عما تم تنفيذه في العام السابق 2022/21 [شكل رقم (36/2)].

شكل رقم (36/2)

الاستثمارات المنفذة عام 2023/22 بالمقارنة بالمستهدف بالخطة

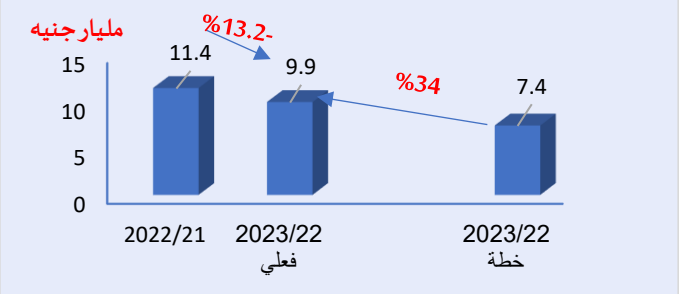

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

➢ ومن حيث هيكل الاستثمارات حسب القطاعات المنفّذة، فقد استأثّر القطاع الخاص بالشطر الأعظم من الاستثمارات حيث بلغت استثماراته نحو 9.6 مليار جنيه، بنسبة تُناهز 96.2٪ من الإجمالي، مُقابل 0.3 مليار جنيه استثمارات مُوزّعة بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام على النحو الموضّح بالشكل رقم (37/2).

شكل رقم (37/2)

هيكل الاستثمارات السياحية حسب الجهات المنفذة عام 2023/22

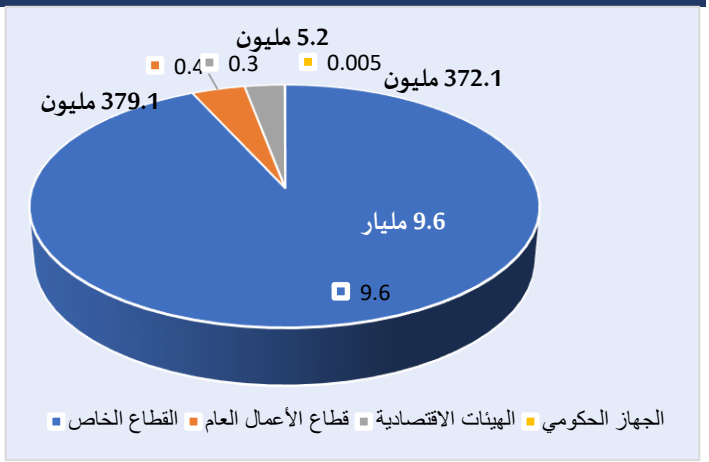

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

• مُؤشّرات أداء القطاع السياحي خلال عام المتابعة (2023/22)

يتضّح من استقراء المؤشّرات الواردة في [الشكل رقم (38/2)] الآتي:

1) تزايُد أعداد السائحين بنسبة نمو حوالي36.3٪ مُقارنة بالعام السابق، حيث سجّلت الأعداد السياحية الوافدة عام 2023/22 نحو 13.9مليون زائر مُقابل 10.2 مليون زائر العام السابق.
2) بلوغ أعداد الليالي السياحية 146.1 مليون ليلة في عام المتابعة مُقابل 114.3 مليون ليلة العام المناظر، بنسبة نمو تناهز 27.8٪.
3) تحسّن الإيرادات السياحية خلال عام المتابعة 2023/22 بنسبة زيادة 26.5٪، حيث سجّلت نحو 13.6 مليار دولار مُقابل 10.75 مليار دولار في العام السابق، بنسبة زيادة 26.5٪.

شكل رقم (38/2)
تطوّر الحركة السياحية والإيرادات المناظِرة خلال الفترة 2017/16 – 2023/22

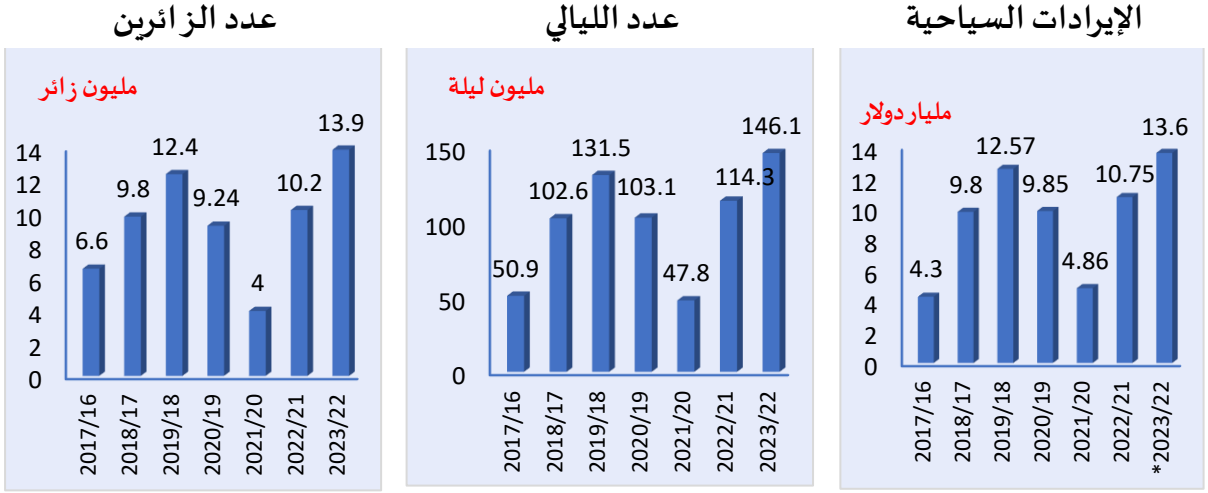

المصدر: وزارة السياحة والآثار، البنك المركزي المصري.

- يتضّح من الشكلين رقم (39/2) و (40/2)، التحسّن الملحوظ في كلٍ من أعداد الزائرين والليالي السياحية على مدار الفترات البينية لعام المتابعة، وبلوغ عدد الزائرين أقصاه في شهري ابريل ومايو 2023، وارتفاعه بشكل عام منذ شهر يوليو 2022 عن مُستويات العام المالي السابق والذي انخفضت فيه اعداد الزائرين تأثرًا بالأزمة الروسية/الأوكرانية. ويرجع ذلك التطوّر الإيجابي إلى استراتيجية تنويع المُنتج السياحي والارتقاء بالجودة التي انتهجتها الدولة مُؤخّرًا، بالإضافة إلى الخطط والبرامج الترويجية التي استهدفت فتح أسواق وآفاق جديدة وعدم الاعتماد على أسواق بعينها، ويُلاحظ بلوغ أعداد الزائرين نحو 7.1 مليون زائر خلال النصف الأول من عام 2023 مُقابل 4.9 مليون زائر في الفترة المناظرة من العام السابق، بنسبة زيادة تناهز 45٪، ويرجع ارتفاع مُتوسّط مُدّة الإقامة إلى تنوّع المقاصد السياحيّة الأخرى غير المقاصد التاريخيّة التقليديّة (الأقصر وأسوان) والسياحة الشاطئيّة نتيجة الاستثمار في المقاصد السياحيّة بعددٍ من المحافظات وتحسّن شبكات البنية التحتية وخدمات المرافق.

شكل رقم (39/2)

تطورأعداد السائحين خلال شهورعام المتابعة (2023/22)

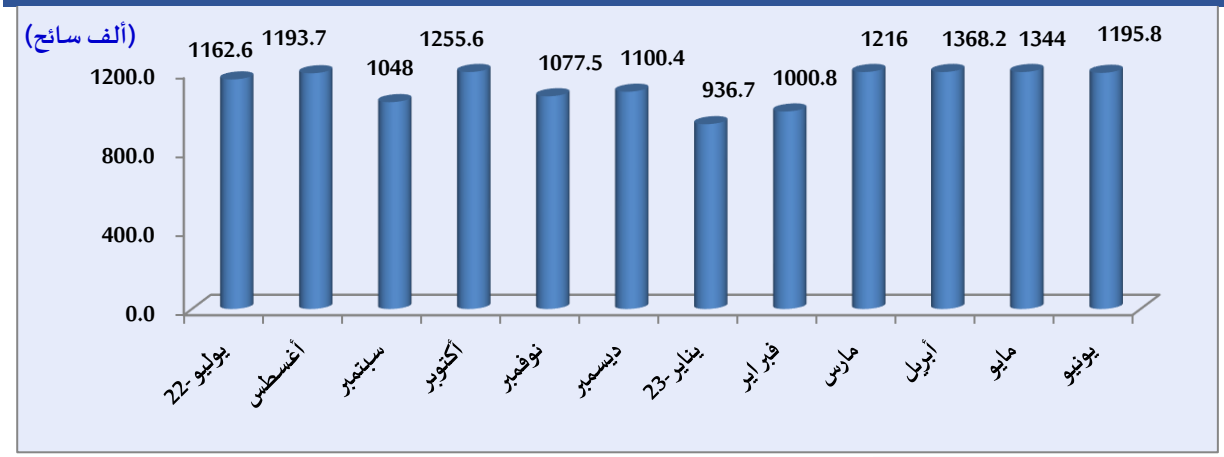

المصدر: بيانات وزارة السياحة والآثار.

شكل رقم (40/2)

تطورالليالي السياحية خلال شهورعام المتابعة (2023/22)

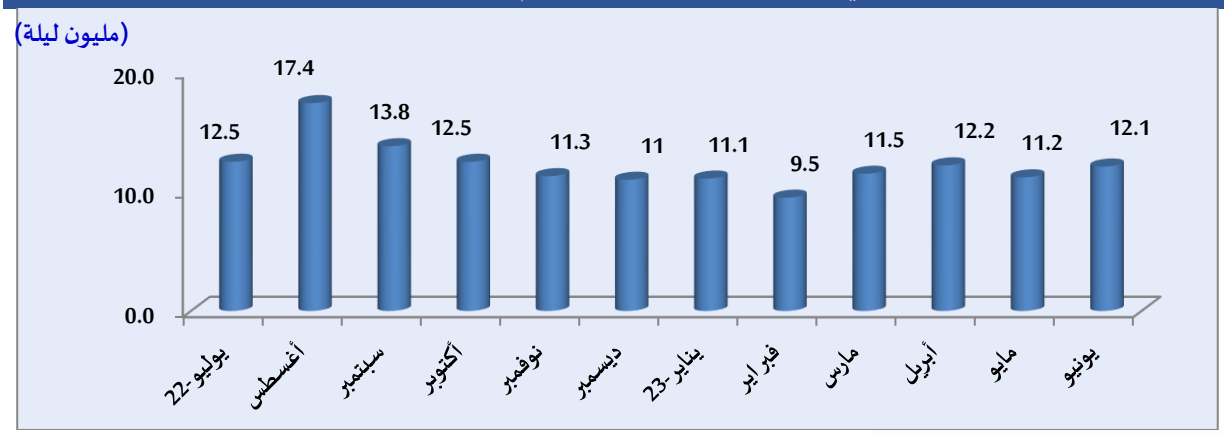

المصدر: بيانات وزارة السياحة والآثار.

- برغم ما تقدّم، يجدر التنويه أن هناك آفاقًا واسعة لاجتذاب مزيدٍ من الحركة السياحية وتحقيق مُستهدف 30 مليون زائر بحلول عام 2028 في ظل ما تحظى به مصر من موارد ومُقوّمات عديدة للجذب السياحي تفوق غيرها من المقاصد السياحية. والملاحظ أن أعداد الزائرين الوافدين لمصر ما زال أقل من نظيره في دول سياحية أخرى بالمنطقة. ففي خلال الفترة (يناير/ سبتمبر 2023)، بلغ عدد الزوّار لمصر نحو 11.3 مليون زائر في حين بلغ العدد خلال الفترة ذاتها 17 مليون زائر في الإمارات العربية المتحدة، و20.1 مليون زائر في المملكة العربية السعودية، و38.1 مليون زائر في تركيا (منظمة السياحة العالمية، 2023).
- ومن حيث الطاقة الإيوائية، فقد زادت أعداد الغُرف بالفنادق الثابتة والقرى السياحية بنحو 11.2٪ في عام 2022 حيث بلغت نحو 212.5 ألف غُرفة. مُقابل 191.1 ألف في عام 2021. كما زادت أعداد الفنادق والقرى السياحية لتصل إلى 944 فندقًا وقرية عام 2022 بالمُقارنة بعدد 886 فندقًا وقرية في العام السابق.

- وقد تضاعفت – بناءً على ذلك – أعداد الأسِرّة لتصل إلى نحو 425 ألف سرير في عام 2022 مُقابل 382.2 ألف سرير في عام 2021 [جدول رقم (30/2)].

جدول رقم (30/2)
تطوّر الطاقة الإيوائية بالفنادق الثابتة والقرى السياحية في عامي 2021، 2022

	أعداد الفنادق والقرى	أعداد الغرف السياحية (ألف غرفة)	أعداد الأسرّة (ألف سرير)
2021	886	191.1	382.5
2022	944	212.5	425.1
مُعدّل التغيّر	٪6.6	٪11.2	٪11.1

المصدر: وزارة السياحة والآثار

- من المخطط التوسّع في إقامة منشآت فندقية جديدة لترتفع الطاقة الإيوائية إلى نصف مليون غرفة لاستيعاب ما يقرُب من 30 مليون زائر كمُستهدف لعام 2028.
- حقّق الميزان السياحي فائضًا قدرُه 8.6 مليار دولار في عام المتابعة بنسبة زيادة 38.7٪ عن العام السابق، وجاء ذلك نتيجة زيادة الإيرادات السياحية بنسبة 27٪ عن العام السابق بما يفوق نسبة الزيادة في المدفوعات السياحية (11٪) [جدول رقم (31/2)]

جدول رقم (31/2)
الميزان السياحي في مصر عامي 2022/21 و2023/22

(مليار دولار)

	2022/21	2023/22	مُعدّل التغيّر (٪)
الإيرادات السياحية	10.7	13.6	27.1
المدفوعات السياحية	4.5	5	11.1
الفائض	6.2	8.6	38.7

المصدر: البنك المركزي المصري

- احتلت السياحة المركز الثالث في قائمة المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي بعد كلٍ من الصادرات السلعيّة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج [جدول رقم (32/2)].

جدول رقم (32/2)
المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر في عامي 2022/21 و2023/22

	2022/21 (مليار دولار)	(٪)	2023/22 (مليار دولار)	(٪)
الصادرات السلعيّة	43.9	42.9	39.6	42.1
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	31.9	31.2	22.1	23.5
الدخل السياحي	10.7	10.4	13.6	14.4
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	8.9	8.7	10	10.6
إيرادات قناة السويس	7	6.8	8.8	9.4
الإجمالي	102.4	100	94.1	100

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **إنجازات قطاع السياحة في عام 2023/2022:**

➢ يتضمن الجدول التالي منفذات قطاع السياحة وفقًا لما ورد في منظومة متابعة البرامج والأداء عام 2023/22:

المؤشر	وحدة القياس	منفذات 23/22
عدد السائحين القادمين	مليون سائح	13.8
عدد الليالي السياحية	مليون ليلة	145.9
الإيرادات السياحية	مليار دولار	13.6
متوسط مدة الإقامة	ليلة	10.5
عدد الأحداث والمؤتمرات الدولية	عدد	40
عدد المعارض الدولية	عدد	22
عدد المؤتمرات وورش العمل الخارجية	عدد	14
عدد الرحلات التعريفية	عدد	71
عدد المنشآت الفندقية التي تم إخضاعها لضوابط السلامة البيئية (الحاصلة على شهادة بيئية)	عدد	81
عدد المنشآت الفندقية المطبقة لأنظمة الإضاءة الذكية	عدد	81
عدد المشروعات السياحية التي تم تطويرها	عدد	9
عدد المستفيدين من برامج التدريب	عدد	20587

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة البرامج والأداء.

أهم إنجازات قطاع السياحة في عام 2022:

- في ظل استضافة مصر لمؤتمر تغيير المناخ، تحول القطاع السياحي إلى قطاع اخضر صديق للبيئة وفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030، صدر قانون 19 لسنة 2022 الذي ينص على إنشاء صندوق دعم السياحة والآثار.
- شهد القطاع السياحي افتتاح 431 منشأة فندقية وسياحية لتشجيع الاستثمار السياحي في مصر، وبخاصة في مجال الفنادق، وساهمت تلك الاستثمارات في توفير 4532 فرصة عمل بصورة مُباشرة، وتم تأسيس 24 منشأة فندقية تُضاف إلى الطاقة الفندقية، 165مطعمًا سياحيًا، 12 شركة إدارة فندقية جديده، 10 مراكز غوص، 15 مركز أنشطة بحرية، 181بازارًا سياحيًا.
- أطلقت مصر حاضنة الشرق السياحية بالشراكة مع مركز AAST لريادة الأعمال لتقديم الدعم الشامل لابتكار الشركات الناشئة والمبتكرة لتسريع نمو هذه الشركات الريادية في مُختلف المجالات السياحية.

- التوسّع في فتح المواقع الأثرية والمتاحف لاستقبال الزائرين حيث تُدير وزارة السياحة والآثار نحو ألفي موقع أثري، منها 130 فقط مفتوحة للزيارة. كما تُدير 40 متحفًا، غير أن المقترح للزيادة مقصور على ثلاثين متحفًا. ومن شأن التوجّه لتفح مواقع أثرية ومتاحف للزيارة تشجيع السياحة الثقافية وزيادة مُتحصّلات الدولة من هذا النمط السياحي، بجانب تدعيم الوعي الثقافي لدى المواطنين وتنمية معرفتهم بتراثهم الحضاري.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات السياحية، من خلال التوجّه لتوسيع نطاق مُشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات السياحية في عشرين موقعًا أثريًا إضافيًا، بخلاف المواقع العشرة التي يُدير خدماتها القطاع الخاص حاليًا.
- في إطار التحوّل الرقمي، تم رقمنة كل مستندات ووثائق وملفات الوزارة في إطار الإعداد للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة (أكثر من 14 مليون ورقة).
- تم الكشف عن جبّانة من عهد الملك أحمس في أبيدوس، والانتهاء من ترميم 6 أعمدة من أصل 32 عمودًا بمعبد الأقصر، وترميم 65٪ من الصالة الأولى من مقبرة 156 بذراع أبو النجا، استرداد رأس تمثال الملك رمسيس الثاني في يوليو 2023.

<u>الإشادات الدولية:</u>

- احتلت مصر المركز الأول على مُستوى افريقيا والمركز الخامس على مُستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمركز 51 عالميًا وفقًا لمؤشر تنمية السياحة والسفر الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي.
- صنّفت صحيفة "Daily Telegraph" مصر الوجهة الثانية الأكثر شعبية بين المواطنين البريطانيين في عام 2022.
- تم اختيار مدينة الغردقة ضمن أفضل 10 مقاصد سياحية لزيارتها خلال عام 2022 وفقًا لموقع السفر "Tripadvisor"، كما تم اختيار مدينة القاهرة ضمن أهم 10 وجهات استطاعت تحقيق أكبر زيادة سنوية.

9-2 الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مُؤشّرات الأداء عام 2023/22

- **14.5٪ نسبة الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي الثابت للقطاع**

➢ حقّق ناتج القطاع بالأسعار الثابتة نموًا قدرُه نحو 14.5٪، حيث بلغت قيمته 239.8مليار جنيه بنسبة مُساهمة3.1٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023/22، وبذلك أيضًا يكون الناتج المحقّق مُقاربًا لما كان مُستهدفًا للعام ذاته [شكل رقم (41/2)].

شكل رقم (41/2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

لقطاعي الاتصالات والمعلومات خلال عامي المُتابعة والمُستهدف في عام 2023/22

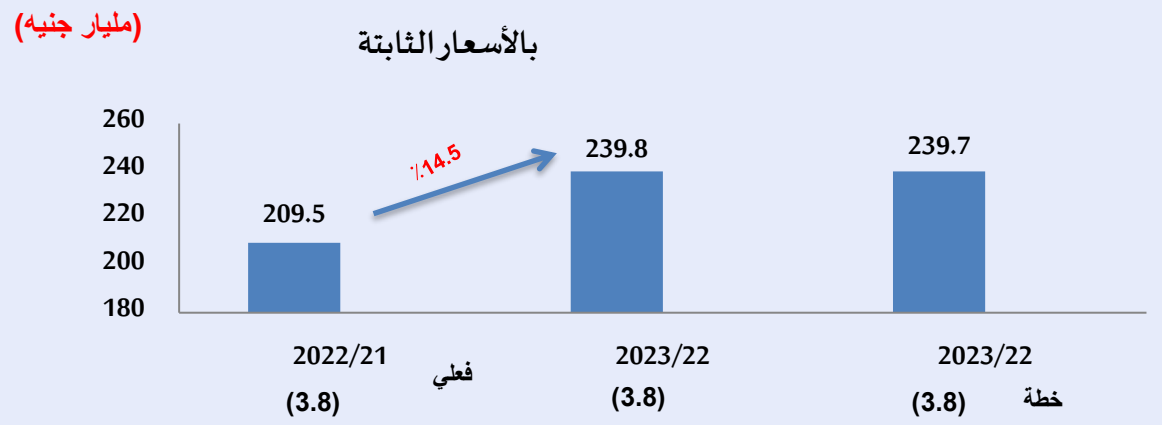

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- وبالأسعار الجارية، بلغ ناتج القطاع نحو 275.5 مليار جنيه في عام 2023/22، بنسبة زيادة 31.5٪ عن ناتج العام السابق، ومُتفوّقًا على الناتج المستهدف للعام ذاته بنحو 22 مليار جنيه [شكل رقم (42/2)].

شكل رقم (42/2)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
لقطاعي الاتصالات والمعلومات خلال عامي المتابعة والمستهدف في عام 2023/22

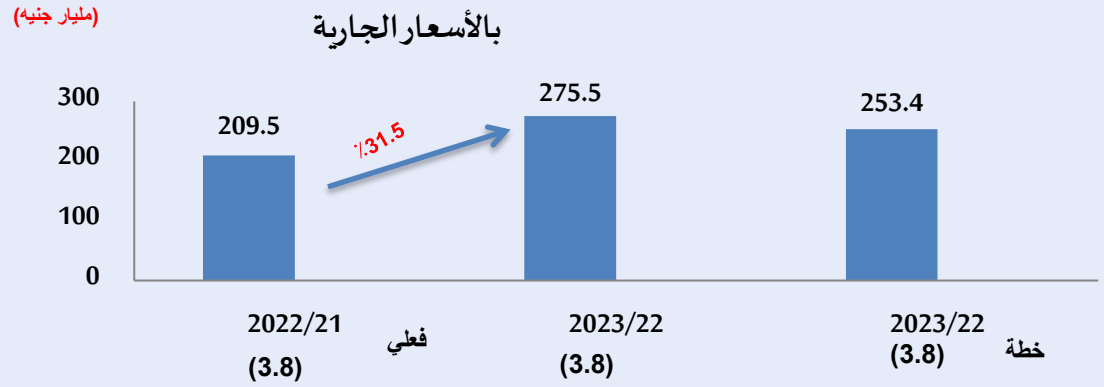

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **16.4٪ مُعدّل نمو ناتج قطاع الاتصالات**

- نما ناتج قطاع الاتصالات بالأسعار الثابتة بنسبة 16.4٪ حيث ارتفع من 178.3 مليار جنيه ليصل إلى حوالي207.5 مليار جنيه، كما جاء ناتج القطاع مُشابهًا للمُستهدف في العام ذاته.
- جاوز ناتج قطاع المعلومات بالأسعار الثابتة 32 مليار جنيه كما كان مُستهدفًا بالخطة، بنسبة زيادة 4.2٪ عن العام السابق. [شكل رقم (43/2)].

شكل رقم (43/2)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لقطاعي الاتصالات والمعلومات
خلال عامي المتابعة، والمستهدف في عام 2023/22

(بالمليار جنيه)

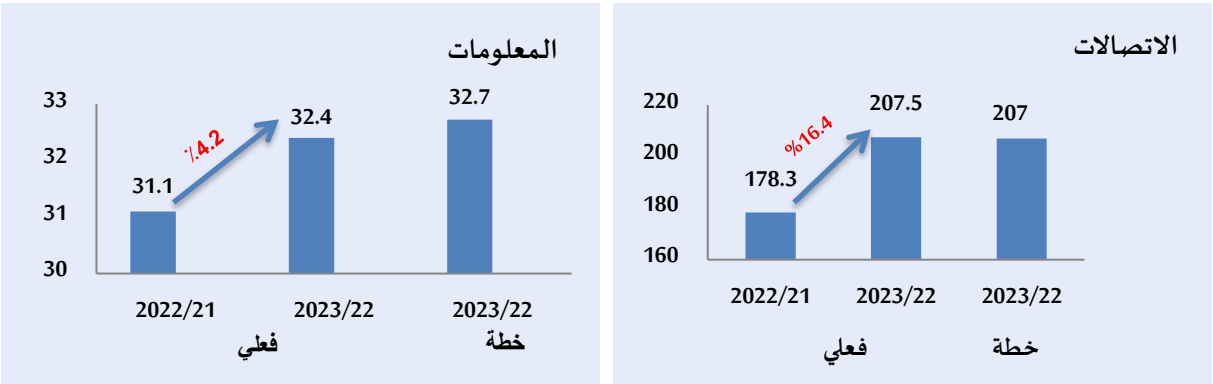

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **74٪ مُعدّل نمو إنتاج قطاع الاتصالات والمعلومات خلال عام الخطة:**

➢ كما هو مُوضّح بالشكل رقم (44/2)، زاد إنتاج القطاع بالأسعار الثابتة بنحو 14.5٪، وبالأسعار الجارية بنحو 74.3٪ في عام 2023/22، بالمقارنة بالعام السابق.

رقم (44/2)

تطوّر إنتاج قطاعي الاتصالات والمعلومات خلال عامي المتابعة

خلال عامي المتابعة، والمستهدف في عام 2023/22 بالأسعار الثابتة والجارية

(بالمليار جنيه)

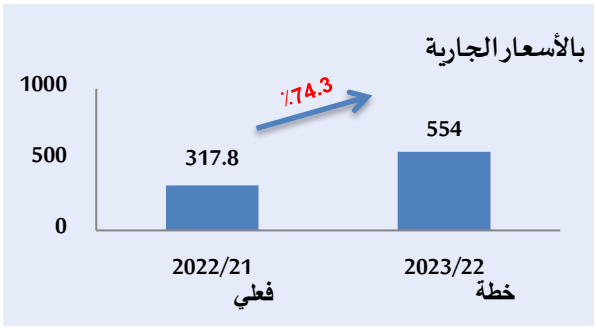

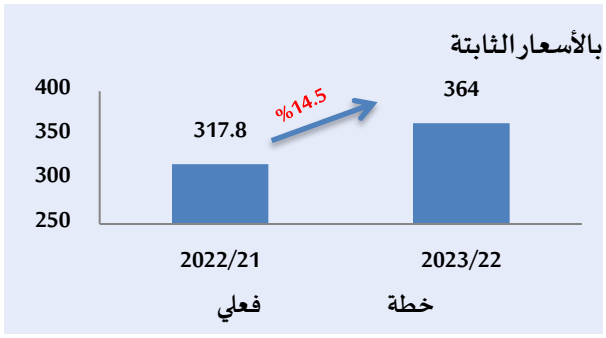

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **4.5٪ نسبة انخفاض استثمارات القطاع في عام المتابعة**

➢ بلغت الاستثمارات الكلية المنفّذة في قطاعي الاتصالات والمعلومات خلال عام 2023/22 نحو 54.3مليار جنيه (أقل مما كان مُستهدفًا بحوالي 19٪) مُقابل نحو 57 مليار جنيه خلال العام السابق، مُسجّلة بذلك معدل انخفاض قدرُه 4.6٪ عن العام السابق، وساهمت استثمارات القطاع بالتالي نسبة 4.6٪ من الاستثمارات الكلية خلال عام المتابعة، ومع ملاحظة الآتي:

1) تُمثل استثمارات قطاع الاتصالات الشطر الأعظم من إجمالي الاستثمارات، بنسبة 82.4٪.
2) تراجعت استثمارات قطاع الاتصالات بينما زادت بمُعدّل يربو قليلًا عن استثمارات قطاع المعلومات خلال عام المتابعة (6.9٪ مُقابل 6.7٪) [شكل (45/2)].

شكل رقم (45/2)

استثمارات قطاعي الاتصالات والمعلومات خلال عامي المتابعة، والمستهدف من عام 2023/22

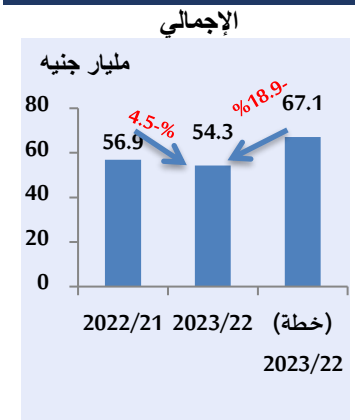

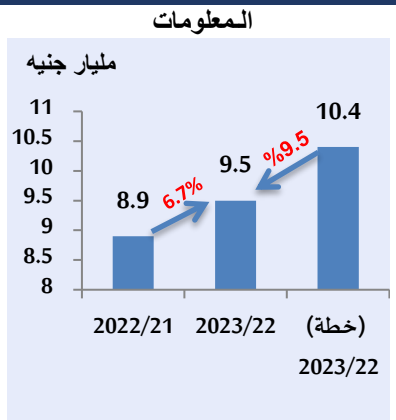

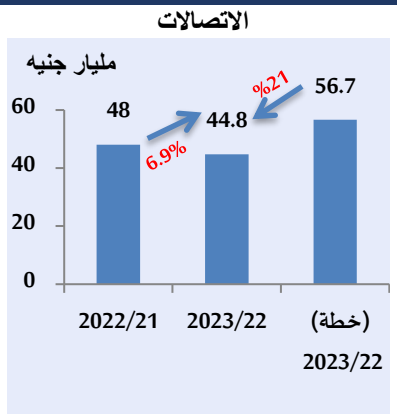

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **60٪ نصيب الجهاز الحكومي من الاستثمارات العامة عام 2023/22**

➢ وفيما يخُص توزيع الاستثمارات **حسب جهات الإسناد الرئيسة**، يُلاحظ استحواذ الجهاز الحكومي على النسبة الأكبر من الاستثمارات العامة بنسبة تُناهِز 61٪ من الإجمالي، في حين جاءت استثمارات الهيئات الاقتصاديّة في المركز الثاني بنسبة تربو على 20٪، ثم شركات قطاع الأعمال العام بنسبة تُقارِب 18.8٪ [شكل (46/2)].

شكل رقم (46/2)
هيكل الاستثمارات حسب جهات الإسناد الرئيسة
خلال عام 2023/22

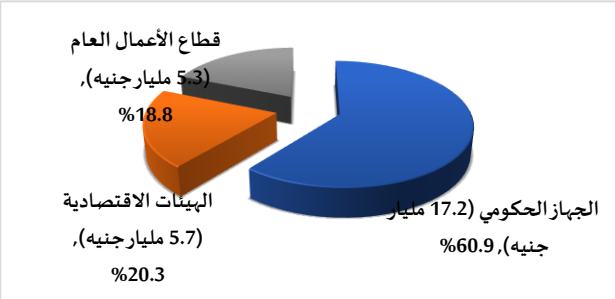

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **مُؤشّرات الأداء العينيّة خلال عامي المتابعة**

➢ تُشير البيانات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (تقرير يوليو 2023) عن تحسّن كافة المؤشّرات على النحو الموضّح بالجدول رقم (33/2).

جدول رقم (33/2)
أهم مؤشرات قطاعي الاتصالات والمعلومات خلال شهر يونيو من عامي 2202/21 و2023/22

البيان	2022يونيو	2023يونيو	معدل النمو (٪)
مشتركو الهاتف المحمول (مليون خط)	98.3	103.6	5.4
مشتركو الهاتف الثابت (مليون مشترك)	11.28	11.82	4.8
نسبة انتشار الهاتف المحمول (٪)	94	97.4	+3.4 نقطة مئوية
معدل انتشار الهاتف الثابت (٪)	10.8	11.1	+ 0.3 نقطة مئوية
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (مليون مستخدم)	68.5	73.1	6.7
نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (٪)	69.7	70.5	+0.8 نقطة مئوية
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق USB Modem (مليون مستخدم)	2.1	2.4	14.3
مشتركو الإنترنت فائق السرعة ADSL (مليون مشترك)	10.5	11.6	10.5

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقرير يوليو 2023.

➢ من استقراء أرقام الجدول السابق، يتضح الآتي:

- ارتفاع نسبة انتشار الهاتف المحمول بما يربو على ثلاث نقاط مئوية.
- تنامي عدد مُشتركي الهاتف المحمول والثابت بنحو 5.4٪ و4.8٪ على التوالي.
- تزايد عدد مُستخدمي الانترنت عن طريق المحمول بنحو 6.7٪، وكذلك ارتفاع نسبتهم بما يقل عن نقطة مئوية واحدة.

- ارتفاع عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت ليصبح 11.82 مليون مُستخدم في يونيو 2023 مُقارنة بنحو 11.28 مليون مُستخدم بمعدل نمو 4.8٪ عن الشهر المناظر من العام السابق.
- زيادة عدد مُشتركي الإنترنت فائق السرعة (ADSL) إلى نحو 11.6 مليون مُشترك في يونيو 2023، بمعدل نمو 10.5٪.
- ارتفاع عدد مُستخدمي الإنترنت عن طريق USB Modem بنحو 14.3٪ بين عامي المتابعة.

➢ وفي مجال تأسيس شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديدة، يُلاحظ:

- تراجُع عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها في مجالات الاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا النظم بنسب تراوحت بين 13٪ و37.5٪ [شكل رقم (47/2)].

شكل رقم (47/2)

تطوّر عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها في عامي المتابعة

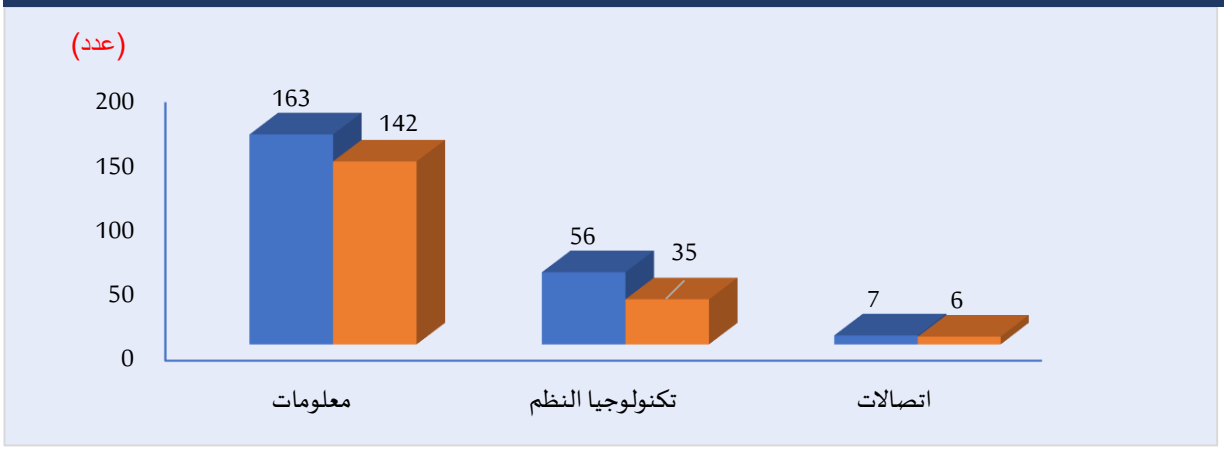

المصدر: تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- استحواذ شركات قطاع المعلومات على النصيب الأكبر من حيث رؤوس الأموال بنحو 95٪ مع هامشيّة نصيب كل من قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا النظم، ونمو رؤوس أموال شركات المعلومات بدرجة كبيرة بنسبة تُناهز 398٪ [شكل رقم (48/2)].

شكل رقم (48/2)

تطوّر رؤوس أموال الشركات الجديدة التي تم تأسيسها في عامي المتابعة

المصدر: تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وبالنسبة لقطاع البريد، تشير مُؤشّراته إلى الآتي:

- ارتفاع عدد مكاتب البريد من نحو 4285 مكتبًا بنهاية يونيو 2022 إلى 4412 مكتبًا بنهاية يونيو 2023، بنسبة نمو 3٪.
- تراجُع عدد المستفيدين من المعاشات المنصرفة من خلال البريد من نحو 5.3 مليون مُستفيد بنهاية يونيو 2022 إلى نحو 4.9 مليون مُستفيد بنهاية الشهر ذاته من العام الحالي، بنسبة انخفاض 7.5٪.
- تناقُص عدد الحِوالات البريدية الداخلية الفورية لتسجّل نحو 855 ألف حوالة في نهاية يونيو 2023، بعد أن كانت قد سجّلت 948 ألف حوالة في الشهر ذاته من العام السابق، بنسبة انخفاض 9.8٪.
- إدراج مصر ضمن الدول الرائدة في مُؤشّر البنك الدولي لجاهزيّة الحكومة الرقميّة بالتصنيف (A) في عام 2022/21، صعودًا من (B) في عام 2020، و (C) في عام 2018.

أهم إنجازات القطاع

- **تزايد التنافسية الدولية للقطاع:**

- انضمام مصر لمجموعة الدول الرائدة في الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) والأولى إفريقيا في متوسط سرعة الإنترنت الثابت، حيث بلغت الاستثمارات 100 مليار جنيه في مشروع تحديث شبكة الإنترنت الثابت بمراحله الثلاث، و60 مليار جنيه لربط 3.5 مليون منزل لخدمة 58 مليون مواطن ضمن مشروع (حياة كريمة)، فضلا عن تدريب نحو 250 ألف متدرّب بميزانية 1.3 مليار جنيه.
- احتلت مصر المركز الأول إقليميًا والخامس عشر عالميًا في تقديم خدمات التعهيد، وذلك وفقا لمؤشر (كيرني) لـ "مواقع الخدمات العالمية ".
- احتلت مصر المركز الثاني على مُستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد الاستثمارات في الشركات الناشئة وفقًا لتقرير "ماجنيت magnitt"، والمركز الثاني من حيث مُناخ ريادة الأعمال على مُستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقًا لتقرير "ومضة - wamda"، كما شغلت المركز الأول في التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، وفقًا لتقرير "بلينك Blink".
- إن "جامعة مصر المعلوماتية" من أولى الجامعات المتخصصة بالشرق الأوسط وإفريقيا في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المتأثرة بها.
- نمت الصادرات الرقمية لتصل إلى 4.9 مليار دولار في عام 2022/21 مُقارنة بنحو 4.5 مليار دولار في عام 2021/20، ولتتجاوز 5 مليار دولار في عام 2023/22.
- ازدهار قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مصر؛ حيث بلغت نسبة النمو في استثمارات الشركات الناشئة نحو 157٪ لتتضاعف إلى 490 مليون دولار بعدد 147 صفقة.
- تقدّم ترتيب مصر خمسة مراكز في مؤشر الإنترنت الشامل لتصبح في المركز 73 بين 120 دولة؛ كما احتلت المركز الرابع على مستوى الدول الإفريقية الواردة في المؤشر وعددها 29 دولة؛ وذلك وفقًا

للتقرير الصادر عن وحدة أبحاث الإيكونومست، كما جاءت مصر ضمن الدول مرتفعة الأداء في مؤشر تطور التقنيات الحكومية (GOVTECH).

- تقدّم ترتيب مصر 43 مركزًا في مؤشر القواعد التنظيمية للمحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول الصادر عن الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) لتصبح في المركز 36 بين 90 دولة تعتمد هذا النوع من الخدمات على مستوى العالم، مُحققة بذلك أعلى نسبة نمو بالمؤشر على مستوى العالم.
- توقيع اتفاقية مع 29 شركة عالمية تُضيف عوائد تصدير بقيمة مليار دولار سنويًا بحلول عام 2025 وتوفر 34 ألف فرصة عمل للشباب من خلال 34 مركزًا لتصدير خدمات التكنولوجيا.
- صعود مصر للمركز الثاني عربيًا وأفريقيًا في مُؤشّر التنمية البريديّة الصادر من اتحاد البريد العالمي صعودًا من المركز العاشر في 2021.

- **في مجال تنمية الموارد البشرية:**

- قامت هيئة "تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات" بتدريب 70 ألف متدرب، وأبرز مبادراتها "مستقبلنا رقمي".
- <u>وبالنسبة لإنجازات المعهد القومي للاتصالات:</u>
  - تم تدريب نحو 14.2 ألف متدربًا من خلال المعهد القومي للاتصالات، ليصل بذلك إجمالي عدد المتدربين إلى 125 ألف متدرب، بتكلفة بلغت نحو 700 مليون جنيه خلال عام 2022.
  - قدّم المعهد القومي للاتصالات التدريب لعدد 14198 متدربًا من خلال عدد من المبادرات والبرامج. فإجمالي المتدربين 125 ألف متدرب، وإجمالي التكلفة نحو 700 مليون جنيه خلال عام 2022.

- **في مجال الاستثماروالتشغيل للقطاع:**

- تم الاتفاق على إقامة مصنع لشركة "سامسونج" لتغطية متطلبات عملاء الشركة في مصر على مساحة 6 آلاف م2 في محافظة بني سويف، وسوف يوفر المصنع الجديد نحو 1400 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
- طرح 9.5٪ من أسهم الحكومة في المصرية للاتصالات حوالي (162.2 مليون سهم) مقابل 3.75 مليار جنيه، بسعر 23.11 جنيه للسهم، مما يؤدي إلى خفض حصة الحكومة في الشركة إلى 70٪ بعد أن كانت 80٪ في السابق، فيما يجري تداول النسبة المتبقية في البورصة.

- **في مجال التحول الرقمي:**

<u>نستعرض أهم جهود التحول الرقمي في مصر</u>

- **محور العنصر البشري:**
  - تم عمل مبادرة "أولوية ذوي الإعاقة" التي تهدف إلى تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة نحو الاندماج في المجتمع والاستفادة من الخدمات الرقمية.

- إطلاق مبادرة "أشبال مصر الرقمية" كمنحة مجانية تستهدف تطوير وتعزيز مهارات تكنولوجيا المعلومات للطلاب المتفوقين بالمرحلة الإعدادية والثانوية.

- وفي مايو 2023، تم توقيع بروتوكول بين وزارتي التموين والتجارة الداخلية والإنتاج الحربي لاستكمال منظومة التحول الرقمي بالسجل التجاري بعد نجاح الوزارة وتحقيق خطوة كبيرة من خلال إنشاء مراكز مميكنة للسجل التجاري والبالغ عددها 110 مكتبًا، ومراكز موحدة تشمل كل الخدمات التموينية وحماية المستهلك والسجل التجاري أيضًا بخمس محافظات.
- إنشاء التجارة الداخلية" و"الإنتاج الحربي" أول مركز معلومات للتجارة، وبالفعل تم توقيع برتوكول، مع إنشاء مراكز مميكنة للسجل التجاري والبالغ عددها 110 مكاتب ومراكز موحدة ب 5 محافظات تشمل جميع الخدمات.
- وفي يونيو 2023، تم توقيع بروتوكول تعاون بين (هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا" والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة)، بشأن دعم شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث يهدف إلى المزيد من الجهود في سبيل تحسين بيئة الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.
- بدأت "المصرية للاتصالات" العام المالي بأداء مالي وتشغيلي متميز ،حيث بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة حوالي 14 مليار جنيه بنمو قدره 48٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- وارتفع عدد مشتركي الهاتف الثابت وعدد عملاء الإنترنت فائق السرعة الثابت بنسبة 5٪ و7٪ على الترتيب، بينما ارتفع عدد مشتركي خدمات المحمول ليصل إلى نحو 124 مليون عميل محققًا نسبة نمو قدرها 22٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- وحقق الربح ،قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، نموًا بنسبة 72٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق مسجلًا نحو 6.1 مليار جنيه، بهامش ربح متميز قدره 44٪، مدعومًا بالزيادة في إيرادات الخدمات ذات الهوامش المرتفعة.
- يستهدف إنفاق 2.55 مليار جنيه على مشروعات نشر وتحسين خدمات الاتصالات من خلال صندوق الخدمة الشاملة بالجهاز.
- ويستهدف الجهاز تكثيف التغطية بخدمات المحمول صوت وبيانات لخدمة قرى المرحلة الثانية لمشروع حياة كريمة بتكلفة تقديرية 1.62 مليار جنيه خلال العام المالي 2024/2023
- وفي ذات السياق، فقد قام الجهاز بإسناد تنفيذ عدد 593 محطة محمول لخدمة عدد 584 قرية ضمن المرحلة الأولى لمشروع حياة كريمة بإجمالي تكلفة 880 مليون جنيه.
- يستهدف الجهاز 265 مليون جنيه لمشروعات خطوط الاتصالات الأرضية باستخدام الالياف البصرية (الفايبر)، ويستهدف الجهاز تنفيذ حوالي 55 ألف خط تليفون ارضي جديد بتكلفة تقديرية 165 مليون جنيه خلال العام المالي 20/2023

- **وفي مجال تطور المعاملات المالية:**

- شهدت محافظ الهاتف المحمول قفزة بلغت نحو 34 مليون محفظة بمعاملات شهرية تتخطى 100 مليار جنيه، وتمتلك مصر المقومات اللازمة لاحتلال المركز الريادي في مجال التكنولوجيا المالية على الخريطة الإقليمية والعالمية، ومن أهم تلك المقومات:
  - سوق كبير وبنية أساسية مناسبة.
  - مناخ داعم ومحفز على الابتكار.
- كشف البنك المركزي عن ارتفاع قيمة المعاملات الشهرية لمحافظ الهاتف المحمول لتتخطى 100 مليار جنيه بزيادة سنوية بنسبة 152٪.
- وسجّل عدد الحسابات نحو 34 مليون محفظة بنسبة زيادة سنوية 20٪.
- وبلغ عدد العمليات الشهرية نحو 85 مليون عملية بزيادة سنوية بلغت 130٪.
- كشف المركزي أن هناك نحو 30 مقدما لخدمة محافظ الهاتف المحمول تشمل شركات الاتصالات و23 بنكا.
- ارتفع عدد الشركات الناشئة العاملة في المجال إلى 177 شركة بزيادة 5 أضعاف خلال السنوات الماضية، باستثمارات تتجاوز 800 مليون دولار
- زاد أيضا عدد مستخدمي تطبيق شبكة المدفوعات اللحظية "إنستا باي" إلى أكثر من 3.8 مليون مستخدم، وبلغت قيمة المعاملات التي تمت من خلال التطبيق في الفترة من مارس 2022 إلى يونيو 2023 أكثر من 300 مليار جنيه، منها أكثر من 250 مليار جنيه تم تحقيقها خلال آخر 6 أشهر والذي بدوره يعبر عن زيادة إقبال المواطنين على الخدمة الجديدة
- ارتفع عدد وقيم المعاملات المالية التي تمت من خلال القنوات الرقمية في مصر إلى ما يقرب من 10 تريليونات جنيها خلال العام الحالي بنمو بنسبة 46٪ عن العام الماضي
- شهدت أيضا بطاقات ميزة تطورا كبيرا منذ عام 2019، حيث تزايد عدد البطاقات المصدرة من البنوك ليبلغ ما يزيد على 33 مليون بطاقة على مستوى الدولة من أصل 58 مليون بطاقة
- ارتفعت نقاط البيع من 68 ألف ماكينة في عام 2018 لتسجل حاليا أكثر من مليون نقطة بيع إلكترونية

افتتاحات رئاسية ومشروعات قومية

افتتاح مكتب بريد "مول العرب"

- يقع مكتب بريد "مول العرب" داخل مجمع مول العرب التجاري بمدينة السادس من أكتوبر على مساحة ١١٠ متر مربع، ويحتوي على ٥ شبابيك لتقديم الخدمات.
- يقدم المكتب خدمات مصر الرقمية إلى جانب كافة الخدمات الحكومية والمالية والبريدية المتكاملة.

- المكتب مزود بماكينة صراف آلي "ITM" وهي ماكينة صراف آلي تفاعلي تعتبر بمثابة مكتب بريد مستقل تقدم كافة الخدمات المالية والغير مالية والحكومية للمواطن.

تطوير مكتب بريد "البرلمان"

- تم إنشاء مكتب بريد "البرلمان" وهو يقع بجوار مجلس النواب على مساحة ٢٠٠ متر مربع.

افتتاح مركز التحكم الرئيسي للشبكة الوطنية للطوارئ والسلامة العامة

- يهدف لدعم خطط التنمية المستدامة للدولة وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وأرواح المواطنين.
- تم ربط جميع مواقع/ شبكات المحمول المدنية والشبكة الوطنية بالعاصمة الإدارية الجديدة بكوابل الألياف الضوئية بنظام (Front Haul) لترشيد مساحات الأراضي المستخدمة والتكلفة المالية.

الخدمات المقدمة للجهات الحكومية:-

- وزارة الداخلية: وتقوم بتجهيز مناخ العناصر الميدانية للوزارة بمنظومات ونهايات طرفية. بالإضافة إلى التجهيز الكامل لعناصر التأمين الشرطية بمدينة شرم الشيخ استعدادًا لفعاليات مؤتمر المناخ.
- وزارة الصحة والسكان وتقوم بتنفيذ تطبيقات كلٍ من هيئة (الإسعاف – الرعاية الحرجة والعاجلة – الرعاية الصحية) من خلال التكامل بين تلك الهيئات المختلفة في الوزارة لجودة الخدمة الطبية المقدمة للمواطنين.
- وزارة العدل: وتعمل على تسهيل إجراءات الشهر العقاري وإقرارات الذمة المالية.
- وزارة النقل: التي توفر شبكة الاتصالات اللاسلكية لمشروع المونوريل بالإضافة إلى تنفيذ تجربة الموانئ الذكية بتكنولوجيا الجيل الخامس من خلال الشبكة.
- وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة: والتي توفر النهايات الطرفية لمحطة الطاقة النووية وشركات التوزيع (القناة – مصر العليا) بالإضافة إلى الاتفاق على تنفيذ الخدمات الذكية للوزارة.
- وزارة البترول والثروة المعدنية: وتطور غرف عمليات بعض شركات الوزارة، وتوفير النهايات الطرفية، وتأمين خطوط الأنابيب بالأنظمة الحديثة.

المحور الثالث

التنمية والعدالة الاجتماعية

3-1 الخدمات التعليمية

- **نحو 32.9٪ مُعدّل نمو ناتج قطاع التعليم**

➢ سجّل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم (بالأسعار الجارية) نموًا بنسبة 32.9٪، حيث ارتفع من نحو 170 مليار جنيه في عام 2022\21 إلى نحو 225.9 مليار جنيه في عام 2023/22، وبنسبة مُساهمة 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة زيادة قدرُها 19.7٪ عما كان مُستهدفًا في العام ذاته.

➢ وبالأسعار الثابتة، فقد نما ناتج القطاع بنحو 5.5٪ مُسجّلا 179.4 مليار جنيه في عام المتابعة مُقابل 170 مليار جنيه في العام السابق، وبنسبة زيادة 5.9٪ بالمقارنة بما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته، ومُمثّلًا بذلك أيضًا نحو 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي [جدول رقم (1/3)].

جدول رقم (1/3)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة
خلال عامي 2022/21 و2023/22 وبالمقارنة بمُستهدفات الخطة

البيان	2022\21	2023\22	معدل النمو (٪)	2023\22
	فعلي			مُستهدف
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	170	225.9	32.9	188.8
نسبة الناتج الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	**2.3**	**2.3**	--	**2.2**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	170	179.4	5.5	169.40
نسبة الناتج الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	2.3	**2.3**	--	**2.1**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **نحو 18.1٪ مُعدّل نمو إنتاج قطاع التعليم**

➢ حقّق الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم (بالأسعار الجارية) نموًا بنسبة 18.1٪، حيث ارتفع من نحو 190.5 مليار جنيه في عام 2022\21 إلى نحو 225 مليار جنيه في عام 2023/22، وبنسبة مُساهمة 1.5٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي، وبنسبة زيادة قدرُها 4.8٪ عما كان مُستهدفًا في العام ذاته.

➢ وبالأسعار الثابتة، فقد نما إنتاج القطاع بنحو 5.5٪ مُسجّلا 201 مليار جنيه في عام المتابعة مُقابل 190.5 مليار جنيه في العام السابق، وبنسبة زيادة 3.9٪ بالمقارنة بما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته، ومُمثّلًا بذلك نحو 1.7٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي [جدول رقم (2/3)].

جدول رقم (2/3)
الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة
خلال عامي 2022/21 و2023/22 وبالمقارنة بمُستهدفات الخطة

البيان	2022\21	2023\22	معدل النمو (٪)	2023\22
	فعلي			مُستهدف
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	190.5	225	18.1	214.6
نسبة الإنتاج الجاري من الإنتاج المحلي الإجمالي (٪)	**1.6**	**1.5**	--	**1.5**
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	190.5	201	5.5	193.4
نسبة ا الإنتاج الثابت من الإنتاج المحلي الإجمالي (٪)	**1.6**	**1.7**	--	**1.5**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **9.6٪ مُعدّل نمو استثمارات قطاع التعليم خلال عام 2023/22**

➢ بلغت الاستثمارات المنفّذة في قطاع التعليم نحو 76.1 مليار جنيه خلال عام 2023/22 مُقارنة بنحو 69.4 مليار جنيه خلال العام السابق، مُسجّلة بذلك زيادة محسوسة بنسبة 9.6٪، وسجّلت انخفاضًا طفيفًا بنحو 1.4٪ عن الاستثمارات المستهدفة بخطة العام ذاته [شكل رقم (1/3)].

➢ شكّلت استثمارات قطاع التعليم نحو 6.5٪ من الاستثمارات الكليّة في عام 2023/22، مُقابل نسبة 5.8٪ في العام السابق، ونسبة 5.5٪ كمُستهدف لخطة العام.

شكل رقم (1/3)

الاستثمارات الكليّة لقطاع الخدمات التعليمية خلال عامي المتابعة، والمستهدف من عام 2023/22

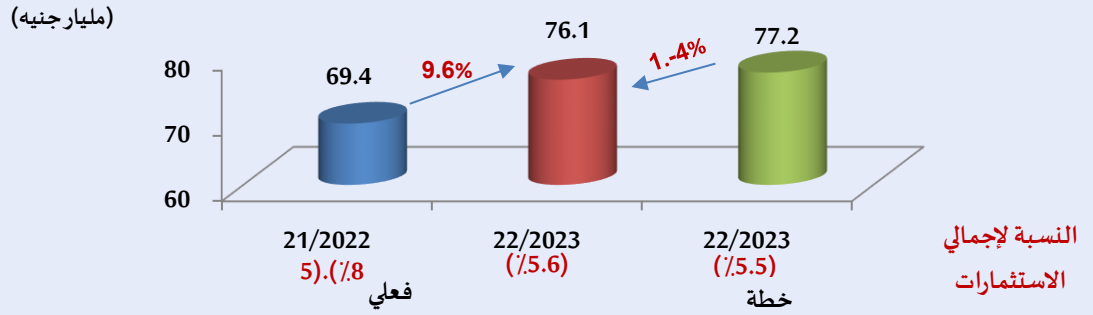

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **إنجازات قطاع التعليم خلال عام 2023/22**

➢ **التعليم والتعليم الفني**

- شهدت منظومة التعليم خلال الأعوام التسعة الماضية عديدًا من الإنجازات، حيث وضع الرئيس السيسي، التعليم كأحد أولويات التنمية في مصر، وبدأت منظومة تطوير التعليم الكاملة التي تهدف إلى التحول الكامل من نمط التعليم (١,٠) إلى (٢,٠) مع بداية العام الدراسي 18/ 2019 بالمستوى الأول من مرحلة رياض الأطفال(KG1) حتي الصف الخامس الابتدائي، ويجرى حاليًا الانتهاء من وضع ومُراجعة وإعداد مناهج الصف السادس الابتدائي، كما يجرى العمل على إعداد الإطار العام لمناهج المرحلة الإعدادية والتي من المخطّط أن يبدأ تدريس المناهج الجديدة بها مع بداية العام الدراسي 2025/24.
- تجهيز نحو 27.4 ألف فصل مُطوّر في 3260 مدرسة، وتجهيز البنية التكنولوجية لنحو 2474 مدرسة ثانوي عام جديدة.
- تجهيز 2530 مدرسة إلكترونيًا، وتوفير قنوات ومنصّات تعليمية ومنصّات لتدريب المعلّمين ومُحتوى رقمي على منصّة الوزارة.
- توفير 37 ألف شاشة تفاعليّة لمدارس التعليم الثانوي بنسبة إنجاز 100٪، وتوفير 3.3 مليون جهاز تابلت لجميع طلاب المرحلة الثانوية.
- الانتهاء من إنشاء 1131 مشروعًا بإجمالي عدد 15.3 ألف فصل بالتعاون مع المبادرة الرئاسية حياة كريمة، ونحو 1300 مدرسة ضمن مشروعات التطوير ورفع الكفاءة.

- الانتهاء من نحو 51 مدرسة مصرية يابانية في 26 محافظة، و19 مدرسة للمُتفوّقين في العلوم والتكنولوجيا في 18 محافظة.
- إنشاء 20 مدرسة رسمية دولية IPS ذات جودة عالية تلبي احتياج الأسر ذات الدخل المتوسط.
- تطبيق مدارس النيل لشهادة النيل الدولية المصمّمة طبقًا للمعايير الدولية بالشراكة مع هيئة كامبريدج الدولية.
- تطبيق نظام الجودة بمدارس التعليم الفني، وتطوير المناهج باستخدام منهجية الجدارات.
- مُبادرة رئاسية لتعيين 150 ألف مُعلّم على مدار خمسة أعوام بواقع 30 ألف مُعلّم سنويًا.
- تنفيذ 7630 مشروعًا وإضافة 17.6 ألف فصل منذ 2014 حتى 30 يونيو 2023.
- تطوير المناهج والكتُب المدرسية، وتأهيل المدارس للحصول على الاعتماد والجودة.
- إنشاء 10 مدارس دولية للتعليم الفني، واعتماد جودة التعليم الفني من خلال هيئة ضمان الجودة إتقان، وإنشاء أكاديمية خاصة لمُعلّمي التعليم الفني.
- تفعيل الأنشطة المدرسية الرياضية والفنية والثقافية، بالتعاون مع وزارتي الثقافة والشباب والرياضة لاكتشاف المواهب وتنميتها، وإطلاق مُبادرة إحياء المسرح المدرسي.
- إطلاق مجموعات الدعم المدرسي في كافة محافظات الجمهورية لتحسين مُستوى الطلاب الدراسي بمُقابل مادي مُناسب.
- وفي إطار الاهتمام الرئاسي بذوي الهمم، يُوضّح مُؤشّر قياس الأداء لدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليّة التعليميّة زيادة أعداد الطلاب المدمجين من نحو (3700) طالب في العام الدراسي 2013/12 إلى نحو (114.2 ألف) طالب في العام الدراسي 2023/22، كما بلغ عدد طلاب اضطراب طيف التوحد المدمجين أكثر من 4500 طالب.

التعليم الجامعي (الهيئة العامة للاستعلامات)

- زيادة موازنة التعليم العالي والبحث العلمي للعام المالي 2023/22 لتصل إلى 85.7 مليار جنيه، مقابل 24.5 مليار جنيه عام 2014.
- ارتفاع عدد الجامعات إلى 92 جامعة (حكومية وأهلية وخاصة وتكنولوجية).
- زيادة عدد المستشفيات الجامعيّة من 88 مُستشفى عام 2014إلى 120 مستشفى عام 2022.
- زيادة عدد الكليات بالجامعات الحكومية إلى 443 كلية بدلاً من 338 كلية عام 2014.
- زيادة عدد كليات الجامعات الخاصة والأهلية وأفرع الجامعات الأجنبية إلى 253 كلية بدلاً من 118 كلية عام 2014.
- بلوغ عدد المعاهد الخاصة 174 معهدًا.
- زيادة الكليات والبرامج الحاصلة على الاعتماد والجودة إلى 306 برنامجًا وكلية عام 2022.
- زيادة أعداد الطلاب الوافدين المتقدّمين للمرحلة الجامعيّة الأولى خلال عام 2023/22 إلى 34403 طالبًا، والمتقدّمين لمرحلة الدراسات العليا ليصل إلى 6001 طالب.
- زيادة أعداد المبعوثين للخارج إلى (1150) مبعوثًا عام 2022، مقابل (553) مبعوثًا عام 2014.
- محو أمية ما يقرب من مليون مواطن (948.4 ألف مواطن) خلال الفترة من 2014 حتى 2022.
- تطبيق سياسات التحوّل الرقمي بالجامعات المصرية للاختبارات الإلكترونية.

- زيادة عدد الجامعات التكنولوجية ليصل إلى 10 جامعات.
- استضافة أربع مُؤسّسات تعليميّة تستضيف 7 فروع للجامعات الأجنبية المرموقة.
- زيادة عدد الجامعات الأهلية إلى 16 جامعة.
- ارتفاع عدد الجامعات المصرية المدرجة في تصنيف التايمز البريطاني من (3) جامعات عام 2016 إلى (23) جامعة عام 2022، وزيادة عدد الجامعات المصرية المدرجة بتصنيف التايمز وفقًا لتحقيقها أهداف التنمية المستدامة من (16) جامعة عام 2019 إلى (37) جامعة عام 2023، بالإضافة إلى ظهور أربع جامعات مصرية في التصنيف لأول مرة خلال العام 2023.
- إدراج 13 جامعة مصرية في تصنيف QS للتخصّصات العلمية لعام 2023، وشهد هذا التصنيف ظهور الجامعات المصرية في 33 تخصّصًا من بين 54 تخصصًا فرعيًا، وإدراج (31) جامعة مصرية في تصنيف QS للجامعات العربية خلال عام 2022.
- إدراج (17) جامعة مصرية مُقارنة بـ(16) جامعة عام 2021 في تصنيف US News الأمريكي.
- إدراج (4) مراكز بحثية مصرية ضمن المراكز العشرة الأولى على مُستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر سيماجو العالمي (SCImago).
- حصول مصر على المرتبة 24 عالميًا في مجال النشر الدولي من بين 233 دولة بعدد 44.2 ألف بحث دولي، وفقًا لتقرير هيئة سيماجو العالمية الصادر عام 2022.

➢ **تطور عدد المدارس والفصول والتلاميذ حسب مراحل التعليم المختلفة خلال عامي المتابعة**

(بالألف)

المرحلة/ العام	2022/21			2023/22		
	مدارس	فصول	تلاميذ	مدارس	فصول	تلاميذ
ما قبل الابتدائي	12.7	39.3	1170.5	13.1	40.6	**1237.3**
الابتدائي	19.6	265.3	13678	19.9	270.1	**13680.5**
المجتمعي	4.9	4.9	140.2	4.9	4.9	**141.5**
الإعدادي	13.3	122.7	5829.8	13.7	125	**6013.9**
الثانوي العام	4.3	49.9	2008.7	4.5	51.9	**2124.5**
الثانوي الفني(*)	2.9	53	2190.7	3.1	54.2	**2250.3**
التربية الخاصة	1.1	4.9	44.4	1.1	5.1	**46.4**
الإجمالي	**58.8**	**540**	**25062.3**	**60.3**	**551.8**	**25494.4**

(*) يشمل الثانوي الصناعي، والزراعي، والتجاري، والفندقي.

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

➢ يُفيد البيان تركّز 53.6٪ من التلاميذ في المرحلة الابتدائيّة، يجري استيعابهم في نحو 49٪ من إجمالي الفصول في نحو ثلث الأعداد الإجماليّة للمدارس، وذلك في عام 2023/22، وهي تقريبًا النِسَب ذاتها في العام السابق 2022/21.

تطور كثافة الفصول حسب مراحل التعليم المختلفة خلال عامي المتابعة (تلميذ/ فصل)

المرحلة/ العام	2022/21	2023/22
ما قبل الابتدائي	29.8	**30.5**
الابتدائي	51.6	**50.6**
المجتمعي	28.6	**28.9**
الإعدادي	47.5	**48.1**
الثانوي العام	40.3	**40.9**
الثانوي الفني(*)	41.3	**41.5**
التربية الخاصة	9.1	**9.1**
المتوسّط العام	**46.4**	**46.2**

(*) يشمل الثانوي الصناعي، والزراعي، والتجاري، والفندقي.

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الكتاب الإحصائي السنوي.

- يتبيّن من استقراء الجدول السابق، ارتفاع كثافة الفصول لتتجاوز 46 تلميذًا/فصل، كما يتضّح أن أعلى نسبة كثافة (51 تلميذ/ فصل) في مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي (48 تلميذ/ فصل).

أعداد المدارس والفصول حسب المحافظات خلال عام 2023/22

المحافظة	عدد المدارس	عدد الفصول	المحافظة	عدد المدارس	عدد الفصول
القاهرة	5813	60910	**الفيوم**	2205	**19206**
الإسكندرية	2772	22668	**بني سويف**	2329	**18589**
البحيرة	4224	34603	**المنيا**	3326	**29637**
الغربية	2636	25742	**أسيوط**	3077	**24126**
كفر الشيخ	2298	18870	**سوهاج**	3121	**27940**
المنوفية	2616	24769	**قنا**	2141	**18555**
القليوبية	2689	31366	**الأقصر**	1041	**7109**
الدقهلية	3739	33190	**أسوان**	1495	**10300**
دمياط	1068	9649	**مطروح**	857	**4331**
الشرقية	4637	43657	**الوادي الجديد**	486	**2669**
بورسعيد	531	4852	**البحر الأحمر**	474	**3599**
الإسماعيلية	1042	8929	**شمال سيناء**	625	**3805**
السويس	474	4791	**جنوب سيناء**	369	**1867**
الجيزة	4169	49086	**الإجمالي**	**60254**	**551815**

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الكتاب الإحصائي السنوي.

- يتضّح من الجدول تركّز أعداد الفصول بالمدارس في مُحافظات القاهرة والجيزة والشرقيّة والبحيرة والدقهليّة باعتبارها أكثر المحافظات كثافة سُكانية.

- تم تنفيذ وتطوير ما يربو على خمسة آلاف فصل، ونحو 1400 مدرسة خلال عام المتابعة 2023/22، وحصلت مشروعات الإنشاء والتجهيز لفصول ومدارس التعليم الأساسي على 53٪ من إجمالي الفصول، ونحو 14٪ من إجمالي المدارس [جدول رقم (3/3)].

جدول رقم (3/3) إنجازات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني للعام المالي 2023/22		
نوع المشروع	عدد المدارس	عدد الفصول
إحلال وتجديد مدارس تعليم أساسي	73	1126
إحلال وتجديد مدارس ثانوي عام	8	138
إحلال وتجديد مدارس تعليم فني	3	76
إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي	192	2703
إنشاء وتجهيز فصول ثانوي عام	18	285
إنشاء وتجهيز فصول تعليم فني	5	84
إنشاء وتجهيز فصول رسمي لغات متميز	27	660
تطوير ورفع كفاءة المدارس	1085	
الإجمالي	1411	5072

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

أهم إنجازات جهات الإسناد بالإدارة المركزية للتعليم 2022-2023

اسم المشروع	التكلفة (مليون جنيه)
(أ) التعليم العالي	
استكمال مبني كلية طب الأسنان بجامعة الزقازيق محافظة الشرقية	71
إنشاء مركز الاختبارات الإلكترونية جامعة الزقازيق بمحافظة الشرقية	39
إنشاء مستشفى الجراحات الجديدة بالمجمّع الطبي بطنطا	1100
استكمال تعلية مبنى مدنى وإعدادى لكلية الهندسة بمجمع الكليات بسبرباى بطنطا	172.4
استكمال مبنى مُلحق لمُجمّع الخدمات الطلابيّة بسبرباي بطنطا	32.188
توريد وتركيب وإختبار نظام تهوية تلقائي وغرفة غازات بمعمل تطبيقات الجرافين	8.9
تأهيل مبنى اسكان الطالبات بكيمان فارس	24
تطوير مُدرّج وقاعة اجتماعات بكلية الهندسة بشبرا	26.5
إحلال وتجديد قاعة التنوير والإشعاع الحضاري بجامعة أسيوط	10
إنشاء عدد 6 مخازن غرف تجميع النفايات بمستشفى صحة المرأة	8.7
استكمال الاسكان الطلابي مبني مدينة الطالبات بمحافظة المنوفية	86
إنشاء مبنى مُدرّجات كلية التربية للطفولة المبكّرة	65

اسم المشروع	التكلفة (مليون جنيه)
تطوير وتأهيل المطبخ التعليمي وصالة الطعام بكلية السياحة والفنادق	40
إنشاء مركز القياس والتقويم بالوادي الجديد	126
تشطيبات مبنى كلية العلوم (الجناح الشرقي) بالوادي الجديد	151
إنشاء سور الحرم الجامعي (المرحلة الأولى) بالوادي الجديد	119
(ب) البحث العلمي	
تطوير وتعلية دور بمبنى المعامل الرئيسى بمركز بحوث الفلزات بالتبين - القاهرة	265
إنشاء وتشطيب المركز الإقليمي لإجراء امتحانات الزمالة الإنجليزية بمعهد بحوث أمراض العيون بالجيزة	43.7
تعلية وتشطيب دورين بالمبني الإداري بالمعهد بمحافظة الجيزة	84.7
إنشاء مبنى إعاشة فريق الأمن والحراسة والإطفاء - وكالة الفضاء - القاهرة الجديدة – محافظة القاهرة	100.807
(ج) الأزهر الشريف	
تطوير ورفع كفاءة المبنى القديم والمطبخ بمستشفى الزهراء الجامعي بالقاهرة	91
إنشاء مبني إسكان الطالبات بالمنصورة المرحلة الأولي والثانية	122.5
تطوير معهد د/ جاد يوسف الاعدادي الثانوي بنين- أسوان	16
تطوير معهد فدمين الابتدائي الاعدادي الثانوي وفتيات- محافظة الفيوم	15
مجمع أبو سمبل الابتدائي الاعدادي أسوان	37
تطوير معهد المثاني البحرية الابتدائي	6.1
تطوير معهد عين زهره الابتدائي	15.2
استكمال فتيات الغردقة الإعدادي الثانوي النموذجي - تعليه 2 دور	2.7
استكمال جناح ابتدائي بمعهد فتيات كفر الشرفا الابتدائي الاعدادي الثانوي	7.5
جناح لمبنى منطقة بنى سويف	41.1
انشاء معهد اللواء سعد سريه/ سيف الدين المداخن	13.5
إدارة تعليمية ببئر العبد حي الغزلان	10
استكمال معهد الروضة الإعدادي الثانوي فتيات	5
استكمال مبنى نُزُل الشباب بالقاهرة	49.5
الإجمالي	**3 مليار جنيه**

المصدر: الإدارة المركزية للتعليم.

2-3 الخدمات الصحّية

ناتج القطاع الصحي

- 30٪ معدل نمو قطاع الخدمات الصحية

➢ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع الخدمات الصحية من نحو 201 مليار جنيه خلال عام 2022/21 إلى نحو 262 مليار جنيه خلال عام المتابعة، مُحقّقًا نسبة زيادة قدرُها 30٪، وكذلك، جاء ناتج القطاع المحقق أعلى مما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته، بنسبة 13٪.

➢ بالنسبة لناتج القطاع بالأسعار الثابتة، حقّق الناتج مُعدّل نمو 6.3٪ حيث ارتفع من 201,3 مليار جنيه عام 2022/21 إلى 214,1 مليار جنيه عام 2023/22، مُتجاوزًا ما كان مُستهدفًا بخطة العام بنسبة تُناهز 2.6٪، مع مُلاحظة ثبات المساهمة النسبية لناتج القطاع للناتج المحلي الإجمالي، عند 2,7٪ بالأسعار الجارية و2,8٪ بالأسعار الثابتة، [جدول رقم (4/3)].

جدول رقم (4/3)

أهم مُؤشّرات قطاع الصحة خلال عامي المتابعة والمستهدف من عام 2023/22

(مليار جنيه)

البيان	بالأسعار الجارية		معدل النمو (٪)	(2023/22) مُستهدف	بالأسعار الثابتة		معدل النمو (٪)	(2023/22) مستهدف
	2022/21	2023/22			2022/21	2023/22		
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة	201,34	261.8	30	231,69	201,34	214,1	6,3	208,74
ناتج قطاع الصحة للناتج المحلي الإجمالي (٪)	2,7	2,7	--	2.6	2,7	2,8	--	2,6

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة

- 22.5٪ مُعدّل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة في العام المالي 2023/22

➢ بلغ الإنتاج 410 مليار جنيه مُقابل نحو 335 مليار جنيه بالأسعار الجارية، ونحو 356 مليار جنيه بالأسعار الثابتة بمُعدّل نمو 6.3٪ عن العام المالي 2022/21.

➢ بالمقارنة مع مُستهدفات الخطة، يفوق الإنتاج لقطاع الصحة بالأسعار الجارية المستهدف بنسبة 23.8٪، وبنسبة 18٪ بالأسعار الثابتة عن الخطة. وارتفعت أيضا مُساهمة قطاع الصحة في الإجمالي العام للإنتاج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة بسيطة نحو 2.9٪ في عام 2022/21 إلى حوالي 3٪ في عام الخطة [جدول رقم (5/3)].

جدول رقم (5/3)

الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة خلال عامي 2022/21 و2023/22

البيان	الأسعار الجارية 2022/21	الأسعار الجارية 2023/22	المستهدف	معدل النمو (٪)	الأسعار الثابتة 2022/21	الأسعار الثابتة 2023/22	المستهدف	معدل النمو (٪)
إنتاج قطاع الصحة (مليار جنيه)	334.8	410	331	**22.5**	334.8	356	301.7	**6.3**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

استثمارات قطاع الصحة

- **21 ٪ نسبة انخفاض استثمارات قطاع الصحة خلال عام 2023/22**

➢ تراجعت الاستثمارات المنفّذة في قطاع الخدمات الصحية، بنسبة تناهز 21,3٪ خلال عام 2023/22، من نحو 49 مليار جنيه إلى حوالي 39 مليار جنيه، وجاءت الاستثمارات الفعلية أقل مما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته (وقدره نحو 55 مليار جنيه) بنسبة انخفاض 29.3 ٪.

➢ بلغت نسبة مُساهمة استثمارات قطاع الخدمات الصحية في جملة الاستثمارات المنفّذة خلال عامي المتابعة (4,1٪ و3,3٪) على التوالي. [شكل رقم (2/3)].

شكل رقم (2/3)

الاستثمارات المنفذة لقطاع الصحة خلال عامي المتابعة

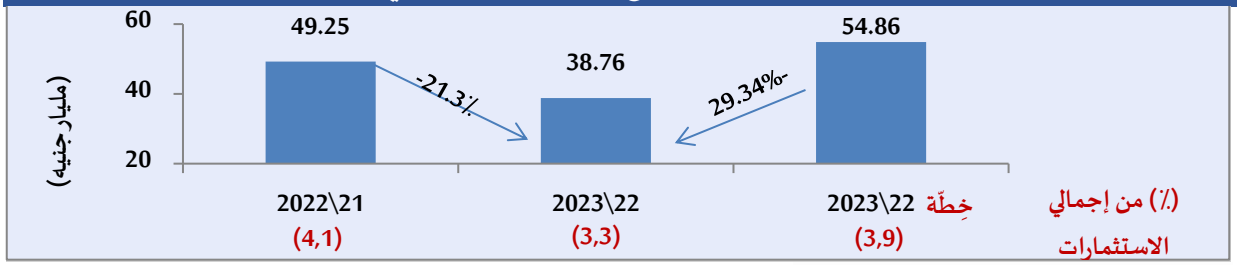

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **76٪ نسبة الاستثمارات العامة لإجمالي استثمارات القطاع الصحي عام 2023/22**

➢ باستقراء البيانات الواردة في الشكل رقم (3/3)، يتبيّن استمرار استحواذ الاستثمارات العامة على الشطر الأعظم من جُملة استثمارات القطاع الصحي بنسبة تصل إلى 76٪ خلال عام المتابعة، على غِرار العام السابق، مُقابل استثمارات خاصة نسبتها 24٪.

شكل رقم (3/3)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الصحة خلال عامي المتابعة

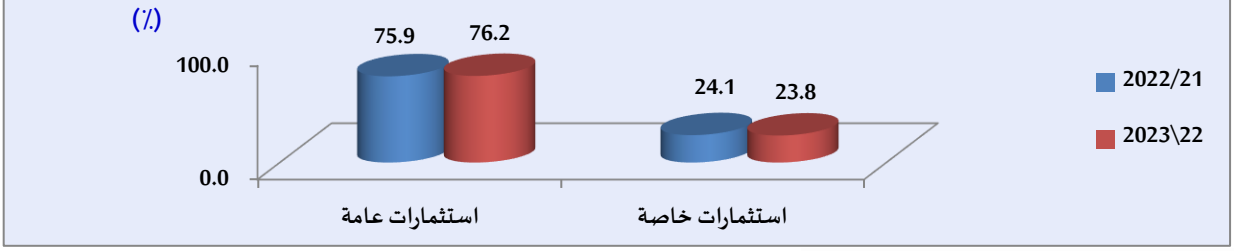

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **82٪ نسبة استثمارات الجهاز الحكومي من جملة الاستثمارات العامة في قطاع الصحة في عام 2023\22.**

➢ يتبيّن من التوزيع النسبي لهيكل الاستثمارات العامة في قطاع الخدمات الصحية استئثار الاستثمارات الحكومية نحو 82٪ من جملة استثمارات القطاع مُقابل نحو 92٪ في عام 2022/21، تليها استثمارات المشروعات المركزية بنحو 9,5٪ ثم استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة بنسبة 8,6٪، مع هامشيّة نسبة استثمارات قطاع الاعمال العام [شكل رقم (4/3)].

شكل رقم (4/3)
التوزيع النسبي للاستثمارات العامة في قطاع الصحة خلال عامي المتابعة

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الإنجازات التي تمت خلال عام المتابعة 2023/22

➢ يوضّح البيان التالي، المشروعات المنفّذة خلال عام المتابعة في قطاع الصحة والبالغ عددُها 43 مشروعًا، بتكلفة كلية حوالي 7.8 مليار جنيه.

➢ يتضّح من استقراء البيانات أن مشروعات التطوير بلغت 21 مشروعًا، بتكلفة حوالي 1.92 مليار جنيه، بنسبة 25٪ من الإجمالي، في حين بلغت المشروعات الجديدة 12 مشروعًا بتكلفة 4.27 مليار جنيه، بنسبة 55٪ تقريبًا من الإجمالي، هذا بالإضافة إلى استكمال مشروعات وتوريدات بإجمالي تكلفة 2.1 مليار جنيه.

الجهة الفرعية	اسم المشروع	التكلفة (بالمليون جنيه)
الديوان العام	إنشاء مجمع السويس الطبي	1701
	استكمال أعمال بمستشفى شبرامنت المركزي	218
	استكمال أعمال بمستشفى القناطر الخيرية	328
	استكمال أعمال بمستشفى جهينة المركزي بسوهاج	181
	إنشاء وتطوير مستشفى حورس (ادفو) بأسوان	426
	تطوير مستشفى القصاصين التخصصي	265
	استكمال أعمال بمستشفى الباجور المركزي	194
	تطوير مستشفى السلام (المبنى البحري)	486
	استكمال أعمال بمستشفى طهطا العام	300.37

الجهة الفرعية	اسم المشروع	التكلفة (بالمليون جنيه)
	استكمال أعمال بمستشفى كوم أمبو العام	450
	إنشاء مستشفى محلة مرحوم	185
	استكمال أعمال بمستشفى القنطرة غرب بالإسماعيلية	412.46
	إنشاء مستشفى بيلا المركزي	430.45
	تطوير مستشفى صدر العياط	64
	تطوير مستشفى صدر أسوان	21
	استكمال أعمال بمستشفى حميات زفتي بالغربية	37.8
	إنشاء جناح الحميات والجهاز الهضمي والكبد بطنطا	163.95
	تطوير مستشفى حميات أسوان (المسلة)	182
	تطوير ورفع كفاءة حميات الشامية	31.8
	إنشاء مستشفى رمد المحلة	120.59
	إنشاء مستشفى أورام كفر الشيخ	521.89
	تطوير مستشفى الصحة النفسية ببورسعيد (المرحلة الأولى)	175
هيئة الاسعاف	تطوير مبنى اسعاف كوم الدكة بالإسكندرية	4.64
	توريد درجات كهربائية على المحاور المزدحمة	0.79
	توريد 6 سيارة جولف كار كهربائية لمؤتمر المناخ (لم يتم شراء كامل عدد السيارات وتم الاكتفاء بأقل من ذلك)	0.68
	انشاء وتجهيز مبنى هيئة الإسعاف المصرية بمدينة 6 أكتوبر	450
هيئة المستشفيات والمعاهد التعليمية	تطوير الاستقبال والطوارئ المرحلة الثانية والثالثة والاقسام الداخلية وتركيب محول كهربائي بمستشفى بنها التعليمي	694.19
	مشروع إنشاء وتشطيب غرف عزل لمتلقي اليود المشع بمستشفى أورام الإسماعيلية	18.9
الهيئة القومية لسلامة الغذاء	انشاء معمل الفحص المركزي النموذجي بميناء نويبع	69
	إنشاء معمل الفحص المركزي النموذجي بسفاجا	62.6
	إنشاء معمل الفحص المركزي النموذجي بميناء بورسعيد	119
مديرية السويس	تطوير تجهيزات المديرية	0.2

الجهة الفرعية	اسم المشروع	التكلفة (بالمليون جنيه)
مديرية عمل دمياط	تطوير تجهيزات عدد 2 مكتب تشغيل دمياط ودمياط الجديدة	0.2
مديرية عمل الدقهلية	تطوير مكتب أجا	0.86
مديرية عمل الغربية	تطوير تجهيزات مكاتب التشغيل	0.2
	تطوير تجهيزات المناطق والمكاتب التابعة	0.2
مديرية عمل الفيوم	تطوير تجهيزات المديرية	0.15
مديرية عمل الاقصر	تطوير مبنى المديرية	0.5
	تطوير تجهيزات مكتبي ارمنت واسنا	0.15
مديرية عمل الوادي الجديد	استكمال تركيب كاميرات المراقبة بمركز تدريب الخارجة	0.2
	تطوير تجهيزات مكتب تشغيل الداخلة	0.17
مديرية عمل اسيوط	تطوير وتجهيز منطقة قوى عاملة اسيوط	0.27
	تطوير تجهيزات المناطق والمكاتب التابعة	0.1

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة مُتابعة البرامج والأداء، المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

افتتاحات رئاسية ومشروعات قومية خلال عامي 2022 و2023

1) تطوير مُستشفى الخانكة المركزي (يناير 2022)

- التطوير الشامل لمُستشفى الخانكة المركزي بمحافظة القليوبية بتكلفة إجمالية ١٣٩,٤ مليون جنيه، وتبلغ مساحة المستشفى نحو 42 ألف متر مُربّع، بطاقة استيعابية قدرُها ١٢٣ سريرًا تفصيلها الآتي:
  - ✓ عدد ٧ أسرة رعاية مركزة، و (12) سرير رعاية متوسطة، و(5) أسِرّة إفاقة.
  - ✓ عدد ٢٢ سرير غسيل كلوي، و(14) سرير حضّانة.
  - ✓ عدد ١٥ سرير استقبال وطوارئ، و(44) سرير داخلي.
  - ✓ عدد ٤ أسرة بقسم الولادة.
  - ✓ هذا بالإضافة إلى أقسام مُتكاملة لـ (المعامل، العلاج الطبيعي، الأشعة).

2) تطوير مستشفى حميات الغردقة (فبراير 2022)

- تم عمل تطوير شامل لمُستشفى حميّات الغردقة بمحافظة البحر الأحمر بتكلفة إجمالية ٨١ مليون جنيه؛
- تضمّن هذا التطوير إضافة (٦٣ سرير إقامة، و٨ أسرة غسيل كلوي)، وعدد (٢ قسم علاج طبيعي، و 2 عيادات أسنان، وقسم عناية مركزة وغرفة عزل بسعة ١٠ أسرة).

3) مُستشفى رمد المحلة (أبريل 2022)

- تعد مُستشفى رمد المحلة الكبرى بمحافظة الغربية من أكبر مُستشفيات علاج الرمد على مُستوى الجمهورية، وتحتوي على عدد (٣٣ سرير إقامة - ٢ سرير عناية - ٢ سرير إفاقة - ١١ عيادة خارجية)، بتكلفة إجمالية 120 مليون جنيه.

4) مُستشفى العاشر من رمضان الجامعي (يوليو 2022)

- تتكوّن المستشفى من مبنى رئيس به خمسة أدوار، بمُسطّح أرضي ٤٥٠٠ متر مُربّع، وإجمالي المساحة 23 ألف متر مُربّع، ويضم الغرف الإدارية، والصيدليّات، والعيادات الخارجية لكافة التخصّصات، والأسنان، والعلاج الطبيعي، والغسيل الكلوي، ومناظير الجهاز الهضمي، والمناظير الجراحية، إضافة إلى الاستقبال والطوارئ، وغرفة عمليّات الطوارئ، والمعامل، وبنك الدم.
- تبلغ الطاقة الاستيعابية للمبنى الرئيس بالمستشفى ٦٠ سرير عناية مركزة، و٣٠ حضّانة أطفال، و٣٠ سرير غسيل كلوي، ويضم جناح العمليّات، وبه ٤ غرف عمليّات كبرى، و٤ غُرف مناظير، إضافة إلى قسطرة القلب، وغرف إقامة المرضى، وسكن الأطباء والعاملين، ويضُم المبنى أيضًا عِدّة غرف أشعة، منها: (الرنين المغناطيسي، المقطعية، الأشعة التداخلية والعادية، الموجات الصوتية).
- تضم المستشفى كذلك مبنى تعليميًّا، يتكوّن من دورين ويقع على مساحة ١٥٠٠ متر مربع، وبه مدرجان كبيران، بسعة ١٢٠ فردًا لكلٍ منهما، و٦ قاعات تدريس كبرى، وغرف إدارية، وقاعة اجتماعات.
- تتضمن المستشفى أيضًا مبنى للنفايات، ومحطتين للمياه والقوى، وخزانًا للأكسجين.

5) تطوير المستشفى العسكري العام للعائلات بغمرة (سبتمبر 2022)

- تم رفع كفاءة المستشفى العسكري العام للعائلات بغمرة، حيث شمل التطوير جميع الجوانب الطبية والإدارية للمُستشفى وتزويدها بأحدث الأجهزة والمنظومات الطبية؛ لتقديم خدمة طبية مميزة للقطاعين العسكري والمدني.

6) تطوير مستشفى العلمين النموذجي (سبتمبر 2022)

- تعد المستشفى صرحًا طبيًا لتقديم الرعاية الصحية المتكاملة لقاطني وزائري محافظة مطروح، وكذا العاملين بمُختلف المشروعات التنموية والخدمية بالمنطقة الساحلية.
- تبلغ المساحة الإجمالية لمُستشفى العلمين النموذجي 23.6 ألف م^2، وتعمل بطاقة استيعابية ٩٧ سريرًا، مُوزّعة على أقسام: (الطوارئ، والرعاية المركزة والمتوسطة، وأقسام الداخلي، ورعاية القلب، بالإضافة إلى ٥ غرف للعمليّات الجراحية، و١٠ حضّانات، و٩ ماكينات للغسيل الكلوي).
- تم تطوير المستشفى بإضافة وحدة الرنين المغناطيسي، ووحدة قسطرة القلب والقسطرة التداخلية؛ لتستخدم في علاج الحالات المتقدّمة من أمراض القلب، إلى جانب قدرتها الفائقة على استخدامات قسطرة المخ، والشرايين الطرفية، والتعامُل مع الجلطات القلبية والمخيّة وحقن الأورام، والتعامل مع الجلطات الحادة بالقلب.

7) افتتاح مستشفى كلية الطب بالقوات المسلحة (أكتوبر 2022)

- تم افتتاح مُستشفى كلية الطب بالقوات المسلحة بمنطقة الماظة لعلاج المرضى المدنيين، وذلك في إطار الحرص على دعم المنظومة الطبية وتقديم خدمات طبية متميزة للمدنيين على أيدي نخبة من كبار أساتذة الجامعات المصرية واستشاري القوات المسلحة.

8) المرحلة الثانية من أعمال تطوير مُستشفى بدر الجامعي (نوفمبر 2022)

- تشمل المرحلة الثانية للمُستشفى افتتاح وحدة الرعاية المركزة، والتي تم دعمها بعدد ١٢ سريرًا ليصل إجمالي عدد الأسِرّة إلى ٢٥ سريرًا، كما تم افتتاح القسم الداخلي بعدد ٢١ سريرًا، فضلًا عن افتتاح وحدة الغسيل الكلوي بإجمالي ١٨ سريرًا، وقسم قطاع الأغذية بالمستشفى.

9) مُستشفى سوهاج الجامعي بمدينة سوهاج الجديدة (يناير 2023)

- يقع المستشفى في مدينة سوهاج الجديدة، ويهدف إلى توفير خدمة تعليمية وطبيّة لكل أبناء إقليم جنوب الصعيد، وبخاصة في الظهير الصحراوي للمحافظة.
- لغ إجمالي المساحة الكلية للأرض المخصّصة للمُستشفى ٣٥,٩ ألف متر مُربّع، وإجمالي مسطح المباني سبعة آلاف متر مُربّع.
- تتكوّن المستشفى من عدد (٣) مباني رئيسة: (المبنى العلاجي – المبنى التعليمي "طاقة ٥٠٠ طالب" – مبنى مسجد المستشفى ومباني خدمية "بيت الطاقة – محطة المياه – المحرقة")، وبطاقة 300 سرير، و٥٢ عيادة خارجية، 32 ماكينة غسيل كلوي، و16 غرفة عمليات، وأجهزة أشعة مقطعية ورنين مغناطيسي وأشعة عادية وتلفزيونية، وجهاز الماموجرام.

10) تطوير مستشفى أهناسيا المركزي (سبتمبر 2023)

- قع المستشفى على مساحة 16.8 ألف متر مُربّع، مُستغل منها 6.6 ألف متر مُربّع، ومُكونّة من ستة مبانٍ.
- تضم المستشفى مدرسة تمريض لخدمة المستشفى والمستشفيات المجاورة، كما تضم ١٧٤ سريرًا منهم (٣٨ سرير غسيل كلوي، و١٨ سرير رعاية).

11) التحسين المطرد في الصناعات الدوائية

- ترتّب على التطوير والتحسين المطرد للصناعات الدوائية تقليل الاعتماد على الواردات والتوسّع في تصدير المنتجات الدوائية، ومن ثم انخفاض قيمة العجز التجاري لقطاع الدواء.
- كما هو مُوضّح بالجدول رقم (6/2)، انخفض العجز للصناعات الدوائية من 4.8 مليار دولار عام 2022/21 إلى 3 مليار دولار عام 2023/22 بنسبة انخفاض 38٪.

جدول رقم (6/3)
صادرات وواردات الصناعات الطبية خلال عامي المتابعة

(مليون دولار)

البيان	العام المالي		
	2022/21	2023/22	معدل التغير (٪)
صادرات الصناعات الطبية	826	1024.3	24
واردات الصناعات الطبية	5672	4028.2	(٪29)
الميزان التجاري	(4846)	(3003.9)	(٪38)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المُبادرات الرئاسية خلال عام 2023:

مُبادرة 100 مليون صحة

- تهدف مُبادرة "100 مليون صحة" إلى زيادة الوعي الصحّي والارتقاء بالخدمات الصحّية المقدّمة للمواطنين، وقد تم تنفيذ هذه المُبادرات على امتداد الأعوام الخمسة الماضية، وجرى في عام 2023/22 استكمال البرامج المنفذّة لهذه المُبادرات لتوسيع نطاق الشمول والتغطية الجغرافية لمُختلف أقاليم الدولة.
- وفيما يلي إشارة موجزة لأهم المبادرات التي تندرج تحت راية "100 مليون صحة":

1- مُبادرة دعم صحة المرأة

- تهدف المُبادرة إلى تقديم توعية عن الفحص الذاتي للثدي، حيث تم إجراء مسح لـ 45 مليون سيدة، وتشمل (قياس ضغط وسكر، قياس الوزن والطول، فحص الثدي للسيدات).

2- مُبادرة فيروس سي طلاب المدارس "المرحلة الإعدادية"

- تأتي المُبادرة لضمان الحفاظ على خلو مصر من فيروس "سي"، وجرى مسح 14 مليون طالب.

3- مُبادرة الأنيميا والسمنة والتقزم

- تهدف المُبادرة إلى علاج ومتابعة الحالات الإيجابية المكتشفة، وتم مسح 47 مليون طالب.

4- مُبادرة تقديم الرعاية الصحية لكبار السن

- تتضمن المُبادرة الأمراض المُزمنة التي تتمثّل في "ارتفاع ضغط الدم - السكر - أمراض القلب والاعتلال الكلوي- وأمراض الجهاز الهضمي "، واستفاد نحو مليون فرد خلال المُبادرة.

5- مُبادرة اكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع لحديثي الولادة

- تهدف المُبادرة إلى الكشف المبكّر عن مشكلات ضعف السمع لحديثي الولادة، وتضمّنت المُبادرة مسح 5 مليون فرد.

6- مُبادرة فيروس "سي" فوق 18 سنة

- ّمنت هذه المُبادرة مسح 50 مليون فردًا من فيروس سي، وعلاج الحالات التي أصيبت به.

7- مُبادرة العناية بصحة الأم والجنين

- تتضمّن المُبادرة الكشف المبكّر عن الإصابة بالأمراض المتنقّلة من الأم للجنين وكافّة الأمراض التي من الممكن أن تؤثر على صحة الجنين، وجرى مسح لأكثر من 2 مليون سيدة خلال تلك المُبادرة.

8- مُبادرة الأمراض المُزمنة والاعتلال الكلوي

- ّنت هذه المُبادرة تقديم المسح لـ 12 مليون فرد.

9- مُبادرة الاكتشاف المُبكّر وعلاج سرطان الكبد

- تقوم هذه المُبادرة بتوفير برنامج التشخيص المُبكّر علاج سرطان الكبد بالمجّان، وتم مسح 117 ألف فرد.

10- مُبادرة علاج مرضى الضمور العضلي

- تم خلال هذه المُبادرة مسح 20 ألف طفل، وحقن 48 طفلًا.

11- مُبادرة الكشف المُبكّر عن الأمراض الوراثية

- تهدف هذه المُبادرة إلى الكشف المُبكّر عن الأمراض الوراثية للأطفال حديثي الولادة منذ اليوم الأول للميلاد، وتم مسح 378 ألف فرد.

12- مُبادرة فحص المقبلين على الزواج

- تخصّ هذه المُبادرة المقبلين على الزواج المقيمين بمصر، وتم فحص أكثر من مليون فرد.

13- مُبادرة الكشف المُبكّر وعلاج الأورام السرطانية

- قدّم المُبادرة العلاجات المناعية المتطوّرة مع الحالات المختلفة، بالإضافة إلى التدخّلات الإشعاعية والكيماوية المختلفة، وتم إعداد أكثر من 2 مليون استبيان.

14- مُبادرة منع قوائم الانتظار

- تتضمّن هذه المُبادرة سرعة إنهاء قوائم انتظار مرضى الجراحات والتدخّلات الطبية الحرجة، خلال فترة زمنية ستة أشهر ومجّاناً، تم إنجاز 2 مليون عمليّة جراحية في هذا الخصوص.

3-3 خدمات الرعاية الاجتماعية

- **11٪ مُعدّل نمو اعتمادات الدعم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية عام 2023/22**

➢ قدرت اعتمادات بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو 356 مليون جنيه بمشروع موازنة عام 2023/22، مُقابل نحو 321.3 مليون جنيه خلال العام السابق.

- **استحواذ بند الدعم والمنح الاجتماعية على ما يربو على مُخصّصات بند الدعم والمنح.**

➢ كما هو مُوضّح بالجدول رقم (7/3) بلغ نصيب الدعم والمنح 50.9٪.

جدول رقم (7/3)
توزيع مُخصّصات الدعم والمنح المختلفة

المُخصّصات	القيمة (مليون جنيه)	النسبة (٪)
الدعم السلعي	121.1	34
الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	181.1	50.9
دعم مجالات التنمية	5.7	1.6
دعم الأنشطة الاقتصادية	12.1	3.4
احتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	36	10.1
الإجمالي	**356**	**100**

المصدر: وزارة المالية.

- **استئثار بند الدعم السلعي بنحو 60٪ من جملة الدعم لعام 2023/22**

➢ فيما يلي عرض لأهم مُكوّنات الدعم السلعي والدعم النقدي [جدول رقم (8/3)]

جدول رقم (8/3)
هيكل الدعم السلعي والدعم النقدي للخدمات الاجتماعية حسب المكوّنات عام 2023/22

	مليون جنيه	(٪)
أولًا: الدعم السلعي		
السلع التموينية(*)	90000	74.3
دعم المُزارعين	545	0.4
الموارد البترولية	28094	23.2
أدوية وألبان أطفال	2000	1.7
دعم شركات المياه	450	0.4
إجمالي (أولًا)	**121089**	**100**
٪ من الإجمالي العام		**60٪**
ثانيًا: الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية		
نقل الركاب (**)	8080	4.5
التأمين الصحي	1815	1
الأمان الاجتماعي	22217	12.3

مساهمة في صناديق المعاشات	127000	70.1
علاج على نفقة الدولة	7116	3.9
مِنَح ومُساعدات	11422	6.3
مزايا اجتماعية أخرى	3441	1.9
إجمالي (ثانيًا)	**181091**	**100**
٪ من الإجمالي العام		**٪40**
الإجمالي العام	**302180**	

(*) يشمل دعم رغيف الخبز بنحو 48.917 مليون جنيه، ودعم دقيق المستودعات بنحو 2646 مليون جنيه، ودعم نقاط الخبز بنحو 2437 مليون جنيه، ودعم سلع البطاقة التموينية بنحو 36000 مليون جنيه.

(**) يتضمن نقل الركاب واشتراكات السكك الحديد ومترو الأنفاق.

المصدر: وزارة المالية.

- ومن استقراء بيانات الجدول السابق، يمكن رصد أهم ما تم تنفيذه فيما يخُص الدعم السلعي والنقدي في النقاط التالية:

- بلغ عدد المُستفيدين من دعم السلع التموينية نحو 63.3 مليون مُواطن (50 جنيه شهريًا للمُواطن، لعدد أربعة أفراد مُقيدين على البطاقة، وما يزيد عن ذلك 25 جنيهًا للفرد مضروبًا في 12 شهرًا).
- في مجال دعم المُزارعين: تم دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مُستحِقّات البنك الزراعي المصري) بنحو 500 مليون جنيه.
- يتمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال فيما تتحمّله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين ولبن الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية.
- بلغت قيمة دعم التأمين الصحي للمرأة المعيلة نحو 93 مليون جنيه، استفاد منها نحو 464 ألف معيلة، بواقع مبلغ 200 جنيه سنويًا عن كل امرأة معيلة.
- بلغ عدد المُستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة نحو 4 مليون مُستفيد، ونحو 55 ألف مستفيد من معاش الطفل.
- بلغت قيمة الدعم المُقدّم للإسكان الاجتماعي وقدرُه 5 مليار جنيه، وبلغ دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو 3.5 مليار جنيه.

مبادرة حياة كريمة: "المشروع القومي لتطوير الريف المصري:

- تم تخصيص 350 مليار جنيه لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والتي تتضمّن تنفيذ حوالي 23 ألف مشروع في 1477 قرية داخل 50 مركز في نطاق 20 محافظة، بإجمالي مُستفيدين بلغ 18 مليون مواطن. وبلغ متوسط معدل تنفيذ المرحلة الأولى 85٪، كما بلغت قيمة المنصرف 200 مليار جنيه. وحظيت محافظات الصعيد على النصيب الأكبر بنسبة 68٪ من مخصصات المرحلة الأولى، ويستفيد منها 11مليون مُواطن بنسبة 61٪ من إجمالي المُستفيدين.

إنجازات المرحلة الأولى في مختلف المجالات:

- في مجال مياه الشرب، بهدف تحسين معدل إتاحة خدمات مياه الشرب لتصل إلى 100٪، تم عمل الآتي:
  - إنشاء وتطوير 169 محطة مياه شرب
  - الانتهاء من 24 ألف وصلة مياه منزلية
  - مد وتدعيم شبكات بطول 7.5 ألف كم
- في مجال الصرف الصحي، بهدف تحسين معدل إتاحة خدمات الصرف الصحي من 20٪ إلى 90٪، تم عمل الآتي:
  - إنشاء وتطوير تسعة محطات مُعالجة
  - تنفيذ نحو 739 مشروع صرف حي
  - تنفيذ 287 ألف وصلة صرف صحي منزلية
- في مجال خدمات التنمية البشرية، تم إنجاز الإنشاءات الآتية:
  - 382 وحدة صحية ومستشفى مركزي
  - 317 وحدة إسعاف
  - الانتهاء من الأعمال الإنشائيّة في 14.2 ألف فصل، وأعمال الإنشاء والصيانة في 1242 مدرسة.
  - 787 مركز شباب
  - الانتهاء من الأعمال الإنشائية لمستشفى إدفو المركزي بأسوان
- في مجال الاتصالات، في إطار جهود الدولة لتعزيز خطة التحول الرقمي وميكنة الخدمات، تم إنجاز الآتي:
  - توصيل شبكات الألياف الضوئية بعدد 187 قرية
  - تركيب 1028 برجًا لتقوية شبكات المحمول
- في مجال خدمات الغاز الطبيعي، تم توصيل خدمات الغاز الطبيعي لعدد 173 قرية ضمن الجهود المبذولة لإتاحة وضمان أمن الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة
- في مجال الطرق، تم:
  - رصف وتطوير 15 طريقًا رئيسًا و20 طريقًا داخليًا، وتطوير 60 محطة سكة حديد مع تطوير وإنشاء 562 كوبريًا لتحسين جودة الخدمات المحلية.
- في مجال الخدمات الزراعية، تم تنفيذ 629 مشروعًا لتأهيل وتبطين الترع، إنشاء 286 مركز خدمات زراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية
- في مجال الشمول المالي، تم إنشاء وتطوير 124 فرعًا للبنوك المحلية، توفير 563 ماكينة صراف آلي و1132 نقطة بيع، فتح 205 ألف حساب بنكي.

- في مجال إتاحة التمويل، تم إتاحة قروض للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر من البنوك وجهات التمويل المُختلفة بقيمة 15 مليار جنيه بعدد مُستفيدين 647 ألف مُستفيد، وكذلك الانتهاء من تنفيذ 305 مجمع خدمات حكومية و776 مكتب بريد و231 نقطة شرطة و259 مشروع كهرباء وإنارة للارتقاء بجودة الخدمات المُقدّمة للمُواطنين.

توزيع المُخصّصات المالية للمرحلة الأولى وفقًا لأهداف التنمية المُستدامة

➢ وكما هو مُوضح بالبيان التالي جاءت مُخصّصات المياه النظيفة والنظافة الصحية كأعلى نسبة مُقارنة بباقي الأهداف حيث حظيّت على 43٪ من المُخصّصات، تليها مُخصّصات الطاقة النظيفة بنسبة 19٪، وتقاربت نسب مُخصّصات مدن محلية مُستدامة والصحة الجيّدة والقضاء على الفقر حيث سجلت 10.4٪ و9٪ و8.6٪ على الترتيب. بينما بلغت مخصصات باقي الأهداف نسبًا مُتواضعة لا تتعدى 2.6٪ من إجمالي المُخصّصات.

الهدف	النسبة (٪)	الهدف	النسبة (٪)
المياه النظيفة والنظافة الصحية	43	المساواة بين الجنسين	1.1
طاقة نظيفة	19	الاستهلاك والإنتاج المسئولان	0.7
مدن محلية مُستدامة	10.4	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	0.5
الصحة الجيّدة	9	القضاء على الجوع	0.4
القضاء على الفقر	8.6	الحد من أوجه عدم المساواة	0.1
السلام والعدل	2.6	العمل الصناعي	0.1
الشراكات عقد	2	الحياة تحت الماء	0.1
التعليم الجيد	1.4	الحياة في البر	0.1
الصناعة والابتكار	1.3	الإجمالي	100

4-3 الشباب والرياضة

إنجازات قطاع الشباب والرياضة:

تتمثل أهم إنجازات القطاع خلال الأعوام العشرة الماضية في الآتي:

- إنشاء 12 مدينة شبابية، وتطوير 9 مُعسكرات شبابية.
- استكمال 14 ناديًا رياضيًا، وإنشاء وتطوير أربعة أندية لذوي الهمم.
- تنفيذ 253 مركزًا بالقرى الأكثر احتياجًا.
- إنشاء وتطوير 4282 ملعبًا خماسيًا وقانونيًا بمراكز الشباب والأندية الرياضية.
- استكمال 191حمام سباحة بمراكز الشباب والأندية الرياضية.
- استكمال وتطوير 30 مركزًا تعليمًا مدنيًا ومنتديات للشباب ومعسكرات كشفية، ومنها تطوير مركز التدريب الكشفي البحري بأسيوط
- إنشاء وتطوير 14صالة مغطاة.
- تطوير المركز القومي لتدريب الفرق القومية بالمعادي، وتطوير مركز شباب الجزيرة، وإنشاء مركز شباب الجزيرة 2.
- إنشاء ثلاثة فروع بسلسلة نادي النادي.
- تطوير مدرسة الموهوبين بالإسماعيلية.
- استضافة 324 بطولة عالمية وقارية خلال الفترة (2015 - 2022).
- مشروعات الهيئة الهندسية الجاري تنفيذها، وتضم (المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية.، مدينة مصر الدولية للألعاب الأولمبية (م1، م2).

يتضمّن البيان التالي مُؤشرات أداء قطاع الشباب والرياضة خلال عام 2023/22، وفقًا للمنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم:

مؤشرات قياس الأداء	إنجاز سنوي ٪
نسبة التنفيذ في الاستادات الرياضية المنشأة والمطوّرة	٪25
عدد نوادي المعاقين	1 (نادي)
عدد وحدات ومراكز الطب الرياضي المتخصصة	1 (وحدة)
عدد برامج التربية الرياضية	122 (برنامجًا)
عدد المستفيدين من برامج التربية الرياضية	4.6 (مليون مُستفيد)
إجمالي التكلفة الكلية لبرنامج التنمية الرياضية	24.4 (مليون جنيه)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة البرامج والأداء.

افتتاح القرية الأولمبية بهيئة قناة السويس في سبتمبر عام 2022

تضم القرية الآتي:

- استاد هيئة قناة السويس الدولي، وتبلغ مساحته ١٩ فدانًا بسعة ٢١ ألف مُتفرج.
- الملاعب المفتوحة لتدريبات الألعاب الجماعية، وتشمل ٦ ملاعب تدريبية للألعاب الجماعية، مضمارًا لممارسة رياضة المشي والجري، وأيضًا ساحة للألعاب القتالية.
- الملاعب الفرعيّة لكرة القدم، وتشمل ملعبين فرعيين.

3-5 الخدمات الثقافية

إنجازات قطاع الخدمات الثقافية:

أعلنت وزارة الثقافة المصرية، حصاد إنجازاتها على مدار العام 2023، من فعاليات وأنشطة تمثل أهم مفردات الخدمة الثقافية، وحققت بموجبه أهم المحاور الاستراتيجية التي تضمنتها "رؤية مصر 2030 "، وشهد هذا العام مايلي:

- افتتاح 18 منشأة ثقافية بتكلفة 262 مليون جنيه.
- تدشين 6 مكتبات متنقلة بالمحافظات.
- تنظيم 25ألف فعالية منها 5 آلاف فعالية موجهة لأهالي قرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" والمناطق الآمنة بديل العشوائيات والمناطق الحدودية.
- تزويد مكتبات المدارس والجامعات ب70 ألف نسخة كتاب.
- تنظيم 22 مهرجانًا دوليًا ومحليًا، وتوقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع وزارات ومؤسسات داخل وخارج مصر.
- إصدار 900 عنوان جديد في مجالات النشر المختلفة وتقديم 1100 ليلة عرض مسرحي بالقاهرة والمحافظات وقرى "حياة كريمة".
- تنظيم 29 مسابقة لاكتشاف المواهب ودعم ذوي الهمم وإقامة 4000 فعالية سينمائية ضمن مبادرات 'سينما الشعب' و'السينما في الجامعة".
- تسجيل "النقش على المعادن" بقوائم التراث الثقافي غير المادي وزيادة عدد العناصر المسجلة بمنظمة اليونسكو لـ 8 عناصر.
- تنظيم 350 معرضًا للفنون التشكيلية و200 فعالية دولية لتعزيز التعاون الثقافي وحفظ التراث.
- توقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع الوزارات والمؤسسات العاملة لبناء الإنسان و اكتشاف المواهب.

وجاءت أبرز إنجازات الوزارة كالتالي :

•افتتاح وإعادة تأهيل ورفع كفاءة 18 منشأة ثقافية

- نجحت الوزارة خلال العام في إدخال 18 منشأة إلى العمل، والتي تنوعت ما بين مشروعات الإنشاء ورفع الكفاءة وإعادة التأهيل، بلغت تكلفتها الإجمالية قرابة 262 مليون، وذلك من أمام مقر وزارة الثقافة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك في إطار خطة وزارة الثقافة للمشاركة في بناء الإنسان المصري ضمن محاور عمل المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" بقرى الريف المصري في 6 محافظات هي (قنا - الأقصر - المنيا - البحيرة – الدقهلية – دمياط).

•التعاون المحلي والدُولي

- وضمن خطة الوزارة لتعزيز مجالات التعاون والشراكة بين المؤسسات والجهات العاملة في المجال الثقافي دوليًا، إلى جانب التعاون مع الوزارات والمؤسسات العاملة على بناء الإنسان المصري، وفق رؤية الدولة المصرية للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030".
- شهدت وزير الثقافة توقيع بروتوكول للتعاون بين المجلس الأعلى للثقافة، واتحاد المعاهد الأوروبية "EUNIC" ، لتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع "دوائر الإبداع.. كريتيف سيركيلز"، ووقع المجلس الأعلى للثقافة بروتوكول تعاون مع المجلس الثقافى البريطانى بمصر، بشأن أوجه التعاون المشترك بين الجهتين من أجل تطوير قطاع الصناعات الإبداعية فى مصر .
- وعلى الجانب الدولي، شاركت الدكتورة نيفين الكيلاني، وزيرة الثقافة في فعاليات الحوار الوزاري رفيع المستوى حول العمل المناخي المرتكز على الجانب الثقافي كجزء من مؤتمر الأطراف COP28الذي عقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة، كما شاركت وزيرة الثقافة في منتدى بكين الثقافى، بجمهورية الصين الشعبية، تلبية للدعوة وزير الثقافة والسياحة الصينى، وشهدت وزيرة الثقافة في ختام عام التعاون الإنساني المصري الروسي بموسكو.
- وشاركت مصر في فعاليات دولية منها مؤتمر "حماية وإعادة الممتلكات الثقافية"، الذي نظمته الهند تحت الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، ومنظمات دولية أخرى، اجتماع اللجنة الدائمة للثقافة العربية بمدينة سوسة- تونس لمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية فى الوطن العربي، والنسخة الثانية من بينالى متحف بيهار بالهند فى المشروع الفنى تحت عنوان Together we art .

•الهيئة العامة لقصور الثقافة

- شهدت الهيئة العامة لقصور الثقافة، برئاسة عمرو البسيوني، نشاطًا ملحوظا خلال عام 2023، من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات في إطار خطة عمل وزارة الثقافة، وذلك بتنفيذ أكثر من 14 ألف فعالية، حيث تم تنفيذ 495فعالية، بـ 17 قرية، في 4 محافظات بقرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، كما شاركت الهيئة بمبادرة "أنت الحياة" بقرى المبادرة، ونفذت 42 فعالية في 8 محافظات، ونفذت الهيئة 230 فعالية ببرنامج "ترسيخ قيم وممارسات المواطنة" بمحافظة المنيا، وفي مشروعات الإسكان الآمن "بديل العشوائيات"، نفذت الهيئة 3789 فعالية، في 13 منطقة من 5 محافظات.
- وقامت الهيئة بتفعيل مبادرة"سينما الشعب"، بـ (20) دار عرض داخل قصور الثقافة، في 17 محافظة، وشارك الهيئة بمبادرة "ثقافتنا في اجازتنا" بالمحافظات الساحلية من خلال تنظيم 3527 فعالية .

- وأطلقت الهيئة مشروع "السينما في الجامعة" لطلاب جامعة عين شمس، لتعليم فنون السينما، و"ابدأ حلمك... السينما بين إيديك"، من خلال تنظيم 8 معسكرات سينمائية، تم خلالهم تنفيذ 22 ورشة عمل، في 11 محافظة .
- وخلال شهر رمضان احتفت الهيئة بليالي رمضان الثقافية من خلال تنظيم 1056 فعالية في المحافظات المصرية، وفي مجال النشر أصدرت الهيئة 125 إصدارًا متنوعًا من السلاسل الثقافية والإبداعية والفكرية والدراسات النقدية والشعبية إضافة إلى جانب 76 من المجلات الثقافية والدوريات.
- وبلغ عدد الندوات التي نظمتها الهيئة خلال العام، وناقشت كثيرًا من الموضوعات التى تهم المجتمع وتساهم في تأصيل الهوية وبناء الإنسان نحو 3317 فعالية، وفي مجال البرامج التدريبية نفذت الهيئة 250 دورة تدريبية لتنمية مهارات وتطوير أداء العاملين، استفاد منها 2012 موظف .
- وفي إطار التعاون مع وزارة الأوقاف، نظمت الهيئة مجموعة من الفعاليات التوعوية، بلغت 1012 فعالية، كما شاركت الهيئة في فعاليات عام "القاهرة عاصمة للثقافة الإسلامية" بـ 562 فعالية ثقافية، تنوعت بين معارض حرف فنية وكتب وحفلات توقيع وأمسيات شعرية وعروض فنية ومعارض كتاب وورش حرف وفعاليات للأطفال .

•<u>دار الأوبرا المصرية :</u>

- نظمت دار الأوبرا المصرية، برئاسة الدكتور خالد داغر، ٨٩٠ فعالية ثقافية وفنية، وتم خلالها تقديم ألوان فنية جادة ومتنوعة تهدف إلى الارتقاء بالذوق العام وصون التراث الفني الإنساني المحلى والعالمي، كما أتاحت الفرصة لشباب الفنانين للتعبير عن أنفسهم، حيث تم تقديم 150على المسرح الكبير، 155 بالمسرح الصغير، 113 بمسرح الجمهورية، 120 بمسرح سيد درويش "أوبرا الإسكندرية"، 46 بالمسرح المكشوف، 80 بمسرح أوبرا دمنهور، 56 بمعهد الموسيقى العربية، و2 بمسرح النافورة، إلى جانب 14 ليلة للدورة 31 من مهرجان قلعة صلاح الدولى للموسيقى والغناء.
- واستضافت مسارح دار الأوبرا خلال العام العديد من المهرجانات الدولية منها: مهرجان المسرح العالمي لأكاديمية الفنون، مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي، احتفالية جائزة الدولة للمبدع الصغير، حفل ختام القاهرة عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي، ملتقى أولادنا الدولي السابع لفنون ذوي القدرات الخاصة، احتفالية 80 عامًا على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين مصر وروسيا.

•<u>قطاع صندوق التنمية الثقافية</u>

- نظم قطاع صندوق التنمية الثقافية، برئاسة الدكتور وليد قانوش، خلال العام بمركز الإبداع التابعة له، 345 ندوة وصالونًا ثقافيًا، كما تم تقديم 483 عرضًا مسرحيًا وفنيًا، فيما قدم مركزا الحرية للإبداع وجمال عبد الناصر بالإسكندرية عددًا من الأنشطة الثقافية المتنوعة على مدار العام وبلغ عددها 478 فعالية .

- كما عمل الصندوق على اكتشاف ودعم الموهوبين من الشباب ممن خلال تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية، والتى بلغ عددها 470 دورة في مجالات "الفن التشكيلي، الغناء العربي والموسيقى، العزف على العود، تصنيع العرائس، فنون المسرح والتمثيل، الإنشاد الديني، كتابة القصة، موزاييك فسيفساء.
- وقدم القطاع دعمًا لعدد كبير من المكتبات العامة ومكتبات الجامعات وقصور الثقافة، ومكتبات مراكز الشباب، ومكتبات مدارس عدد من قرى المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في المحافظات، بأجمالي عدد كتب 19246 كتاب، وشارك القطاع في 12 معرضًا داخليًا للكتاب بالقاهرة، الجيزة، الدقهلية، الإسكندرية، جنوب سيناء .
- كما نظم قطاع الصندوق عددًا من المهرجانات والملتقيات الدُولية، تحقيقا للريادة الثقافة المصرية، منها "الدورة 27 لسمبوزيوم أسوان الدولي لفن النحت، الدورة الثامنة من ملتقى القاهرة الدولي للخط العربي، الدورة 14 من ملتقى القاهرة الدُولي للرسوم المتحركة ."
- وفي مجال حفظ وصون الفنون التراثية، نظم القطاع 133 حفلًا فنيًا لفرق الفنون الشعبية والتراثية، إلى جانب إقامة ورش عمل أسبوعية لتدريب الأطفال وذوى القدرات على فنون الأراجوز ببيت السحيمي، وشارك مركز الحرف بالفسطاط في العديد من المعارض المتخصصة الداخلية والخارجية .

•<u>الهيئة المصرية العامة للكتاب</u>

- نظمت الهيئة المصرية العامة للكتاب، برئاسة الدكتور أحمد بهي الدين العساسي، الدورة الـ 54 من معرض القاهرة الدُولي للكتاب، تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، تحت شعار"على اسم مصر- معًا: نقرأ.. نفكر.. نبدع"، بمركز مصر للمعارض الدولية، كما تم به إطلاق مبادرة جديدة تحمل اسم "الثقافة والفن للجميع"، تمثلت في طرح إصدار بأسعار مخفضة تبدأ من 1 جنيه حتى 20 جنيهًا، وذلك لتشجيع زوار المعرض على اقتناء الكتب والقراءة، وصل عدد زوار المعرض إلى أكثر من 3 ملاين و600 ألف زائر .
- وأصدرت الهيئة خلال العام 450 عنوانًا تنوعت بين النشر العام والسلاسل وكتب الأطفال والمجلات، وأصدرت الهيئة قرارًا باستئناف سلسلة أدباء القرن العشرين، كما صدرت سلسلة "حكايات النصر"، احتفاءً بمرور 50 عاما على انتصارات أكتوبر المجيدة، إلى جانب إطلاق مشروع "استعادة طه حسين"، احتفاءً بالذكرى الـ 50 لوفاة عميد الأدب العربي، حيث يقدم 12 عنواناً تنوعت بين التأليف والتأليف المشترك والترجمة .
- ونظمت الهيئة 23 معرضًا داخليًا في القاهرة والمحافظات، منها: "فيصل الرمضاني، الأوبرا، مكتبة الإسكندرية، كلية الإعلام بجامعة 6 أكتوبر، بور سعيد، رأس البر، نادي قضاة المنيا، شرم الشيخ، دمنهور، سوهاج، جامعة الأزهر"، كما شاركت في 12 معرضا دُوليًا منها "تونس، أبو ظبي، الشارقة القرائي لكتب الطفل، الشارقة الدولي، الرباط، الدوحة، غانا، عمان، كينيا، صربيا ."

- وتتعاون الهيئة مع وزارة الأوقاف في عدة مشروعات منها سلسلة "رؤية" التى صدر منها 64 كتابًا باللغة العربية و84 كتابًا بـ14 لغة أجنبية، وسلسلة "رؤية للنشء "التي أصدر 24 كتابًا باللغة العربية، و31 كتابًا باللغات الأجنبية .

•الجهاز القومي التنسيق الحضاري

- عمل الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، برئاسة المهندس محمد أبو سعدة، على استكمال خطة عدد من المشروعات والمبادرات التى يُنفذها في القاهرة والمحافظات من أجل حماية وحفظ وصون التراث الحضاري المصري .
- وضمن برنامج تنمية الموهوبين والمبدعين، نظم الجهاز "مسابقة تراثي للتصوير الفوتوغرافي بالقاهرة ومُدن العالم الإسلامي" احتفالًا بالقاهرة عاصمة للثقافة في دول العالم الاسلامي بالتعاون مع منظمة "الإيسيسكو"، وأطلق مسابقة اختيار العمل الممثل لمصر بمعرض بينالي فينيسيا الدولي للعمارة في دورته 18، جاء هذا العام بعنوان The Laboratory of the Futureأو معمل المستقبل، كما تم إطلاق مسابقة التصميم المعماري لأكشاك سور حديقة الأزبكية التراثية للوصول إلي أفضل تصميم عدد 14 كشك للكتب وغيرها من الأنشطة تقدم لها 174 مشروعا.
- ويستكمل الجهاز إعداد الأرشيف القومي للمباني والمنشئات ذات الطابع المعماري المتميز، وذلك لأهميتها فى جمع وإدخال ومعالجة وتحليل المعلومات المكانية وربطها بالبيانات الوصفية حيث تم حصر 7057 عقارًا في 23 محافظة، وجاري العمل على حصر باقي المحافظات، إلى جانب استكمال أعمال التوثيق المعماري ثلاثي الأبعاد للمباني التراثية .
- كما يعمل الجهاز على مشروع رفع الصورة البصرية للمناطق التراثية، ومنها المرحلة الأولى لرفع كفاءة شارع فؤاد بالإسكندرية، وضع تصور لقرية حسن فتحي بباريس في محافظة الوادي الجديد التى تقع على مساحة 70 فدانا .
- أما في مشروع لافتات المباني التراثية تم الانتهاء هذا العام من 200 لوحة موزعين علي محافظتي القاهرة بأحياء "الزمالك، مصر الجديدة، بولاق أبو العلا" وجاري العمل على إعداد 200 لوحة لأحياء "الزيتون، حي القبة، عابدين، العمرانية"، وفي مشروع "عاش هنا" وصل عدد الشخصيات التى وثق لها المشروع منذ انطلاقه إلى 965 شخصية، أما مشروع "حكاية شارع "تم الانتهاء من تنفيذ 265 لوحة مقسمة علي (55 محافظة الإسكندرية - 50 محافظة الجيزة - 160 محافظة القاهرة) ويستهدف المشروع تنفيذ 50 لوحة في المرحلة السادسة بمحافظتي الإسكندرية وبورسعيد .

•المركز القومي للترجمة

- أصدر المركز القومي للترجمة، برئاسة الدكتورة كرمة سامي، 122 عنوانًا مترجما خلال العام منها: الجزء الخامس من القاموس الموسوعي في العلوم النفيس، موسوعة علم الاجتماع، مغامرة المنهج، التدين والحراك في مصر، مقدمة في التصوف المسيحي، الاستشراق هيمنة مستمرة،

مقدمة في الأناجيل الثلاثة، الكتاب البري" وغيرهم من الموضوعات التى تناقش وتطرح كافة القضايا المشكلات .

- وأطلق المركز 12 نسخة من مسابقة "كشاف المترجمين" في الجامعات والمحافظات والتى تهدف إلى اكتشاف ودعم جيل جديد من المترجمين في كافة مجالات الآداب والفنون، كما منح 5 جوائز في الترجمة وهي "جابر عصفور في مجال الآداب والدراسات النقدية "الدورة الثانية".
- وقدم المركز 100 فعالية ثقافية وفكرية خلال العام تنوعت بين الندوات وعروض الكتب إلى جانب حفلات توقيع الإصدارات والاحتفال بشباب ورواد المترجمين، وأهدى المركز إصداراته إلى 43 مؤسسة حكومية وأهلية وجامعات مصرية والمكتبات العامة والسفارات المراكز الثقافية في الداخل والخارج، وشارك المركز بإصدارته في 10 معارض للكتب داخلية وخارجية .

•دار الكتب والوثائق القومية

- شهدت دار الكتب والوثائق القومية، برئاسة الدكتور أسامة طلعت، خلال العام، عددًا من الإنجازات ففي مجال رقمنة الوثائق تم الانتهاء من تصوير نحو 38 ألف لقطة، و مراجعة 500 ألف لقطة، وتحويل 4007 أسطوانة موسيقية إلى ملفات رقمية، ورقمنة من الميكروفيلم نحو 4800 عنوان دورية، بعدد لقطات 960 ألف لقطة، ورقمنة 2000 كتاب، و 12 ألف مجلد و900 مخطوط .
- أقامت الدار 430 فعالية في بمقرها والمكتبات الفرعية التابع لها ومركز توثيق وبحوث أدب الطفل، وتنوعت تلك الفعاليات ما بين ورش عمل ومسابقات ثقافية وملتقيات، منها "الاحتفال بمئوية سيد درويش، الانتهاء من ترميم المصحف الحجازي النادر الذي يعود عمره إلى النصف الأول من القرن الهجري الأول، إطلاق مشروع "الجمهورية الجديدة وتوثيق نصر أكتوبر" كما نظمت 86 فعالية متنوعة لذوي الاحتياجات الخاصة .
- وطبعت الدار خلال العام 40 عنوانًا من الكتب التراثية والتاريخية من خلال مراكزها العلمية المتخصصة مثل مركز تحقيق التراث، ومركز تاريخ مصر المعاصر، ومركز توثيق وبحوث أدب الطفل، ومن بين أهم العناوين التي أصدرتها الدار: العقاد الذي لا يعرفه الكثيرون، الحسن بن الهيثم "جزئين"، أيام العرب في الجاهلية، كامل الكيلاني، دار الكتب المصرية ١٨٧٠-٢٠٢٠، محمد علي وعصره، صحافة تيار اليسار في مصر خلال ربع قرن، البرلمان المصري في الصحافة المصرية (ببليوجرافيا)، ومعجم المصطلحات الصيدلانية .
- وشاركت في 18 معرضا داخليا ودوليا من بينها "القاهرة الدولي للكتاب، ملتقى القاهرة الدولي السابع للتراث الثقافي، أكاديمية ناصر العسكرية، المنصورة للكتاب، بورسعيد للكتاب، بالإضافة إلى افتتاح منفذ بيع لإصدارات الدار بنادي الزهور الرياضي بالتجمع الخامس، الرياض الدولي للكتاب، الشارقة الدولي للكتاب، عمان الدولي للكتاب، كما شاركت الدار في المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي للمكتبات IFLAوكونجرس المجلس الدولي للأرشيف بدولة الإمارات العربية المتحدة .

- كما منحت الدار خلال العام 22473 رقم إيداع لدور النشر المختلفة، واستقبلت قاعاتها نحو 18 ألف زائر، تم الاطلاع على 30 ألف مقتنى، واستقبلت دار الوثائق نحو 6 آلاف مستفيد وتم تصوير 10 آلاف لقطة عادية و 2100 لقطة ميكروفيلم .
- وفي مجال الترميم، تم الانتهاء من ترميم مصحف حجازي مبكر الذي يعود إلى النصف الأول من القرن الهجري الأول، إضافة إلى جهود الترميم اليدوي حيث تم ترميم 200 مطبوع و 1000 ورقة مخطوطة، بينما أنجزت جهود الترميم الآلي 220 مطبوع، وعلى صعيد ترميم الرق تم تدعيم 160 صحيفة وترميم 200 من الصحائف، وتم الترميم اليدوي لعدد 20 ألف وثيقة والترميم الآلي لنحو 4 آلاف وثيقة، وترميم 130 خريطة بين متوسطة وشديدة التهالك .

•<u>الأكاديمية المصرية للفنون بروما</u>

- نظمت الأكاديمية المصرية للفنون بروما، برئاسة الدكتورة هبة يوسف، عددًا من الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية التي عبرت عن الثقافة والهوية المصرية، حيث تم تنفيذ 4 ورشة عمل لأطفال عدد من المدارس الدولية بروما، تناولت رموز الأبجدية الهيروغليفية إلى جانب معرض فوتوغرافيا.
- كما احتفلت الأكاديمية باليوم العالمي للتراث بإقامة معرض للحرف التقليدية والتراثية مثل الخزف والبردي والزجاج المموه بالمينا والمذهب، المعادن المشغولة، الحلي التراثية، الجلود، الأخشاب، السجاد.
- وعلى مدار العام استقبلت الأكاديمية أطفال المدارس الإيطالية والدولية، وكذلك الأسر والأفراد لزيارة المعرض الدائم لمستنسخات مقبرة الفرعون الذهبي توت عنخ آمون .

•<u>قطاع الفنون التشكيلية</u>

- نظم قطاع الفنون التشكيلية، برئاسة الدكتور وليد قانوش، 596 فعالية ثقافية وإبداعية تنوعت بين الندوات، الورش الفنية، الحفلات الموسيقية، المسابقات والصالونات الثقافية، المبادرات الفنية والاجتماعية منها "مبادرة انت مش لوحدك الشهرية للأطفال ذوي القدرات الخاصة والأيتام، وبستان الإبداع"، وأقام القطاع 298 فاعلية فنية تنوعت بين المعارض الفردية والجماعية، المعارض الخاصة بالشباب، المعارض الخاصة بمواهب ذوي القدرات الخاصة، معارض الحرف التراثية منها "صالون النحت، التقاء الفنانين على طريق الحرير، يوبيل النصر .

•<u>أكاديمية الفنون</u>

- نظمت أكاديمية الفنون، برئاسة الدكتورة غادة جبارة، 149 فعالية فنية وثقافية وأنشطة طلابية متنوعة بين الورش والمهرجانات والحفلات الفنية والعروض المسرحية للطلاب، وعدد من الزيارات المتبادلة وبرتوكولات التعاون بين الأكاديمية والجامعات والأكاديميات المختلفة.

- كما شاركت الأكاديمية في عدد من الفعاليات الدولية بهدف اكتساب وتبادل الخبرات حيث شارك المعهد العالي للفنون المسرحية في الاولمبياد العالمي للمسرح بالعاصمة المجرية بودابست،وحصد المعهد العالي للباليه الجوائز الثلاثة الأولى فى مسابقه dance world cupوالتي أقيمت في مصر للمرة الأولى.

•قطاع الإنتاج الثقافي

- نظم قطاع شئون الإنتاج الثقافي، برئاسة المخرج خالد جلال، خلال العام 2023، عبر البيوت الفنية والمراكز التابعة له، مجموعة من الفعاليات المتنوعة، حيث نظمت رئاسة القطاع 12 احتفالية وأمسية فنية للاحتفاء بالأحداث والرموز الوطنية، 15 ليلة رمضانية في النسخة السابعة من البرنامج الرمضاني "هل هلالك"، 15 ليلة فنية ضمن برنامج "صيف قطاع الإنتاج الثقافي".

المركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية

- تنوعت أنشطة المركز، برئاسة الفنان إيهاب فهمي، ما بين الإصدارات المتخصصة، والحفلات الفنية الغنائية، والندوات والدراسات التفاعلية، إلى جانب توثيق العروض المسرحية، وإنتاج أفلام تسجيلية، إلى جانب افتتاح متحف "رموز ورواد الفن المصري"، الذي يوثق تاريخ رموز الفن المصري، 7 إصدارت في مجال المطبوعات والنشر المسرحي، ونظم سبع فعاليات فنية وخمس من الندوات والدراسات النقدية التفاعلية

البيت الفني للمسرح

- قام البيت الفني للمسرح، بإنتاج 19عرضاً مسرحياً جديداً خلال عام 2023 حققت نجاحاً كبيراً على المستويين النقدي والجماهيري، وشهدت بعض العروض لافتة "كامل العدد"، منها "حلمك علينا" عرض تخرج الدفعة الثالثة من ورشة "ابدأ حلمك" من إنتاج مسرح الشباب،وغيرهم.
- أقام البيت الفني للمسرح 166 ليلة عرض مسرحي، ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، من خلال فرقة مسرح المواجهة والتجوال، في: "قنا- العريش- دمياط- الغربية- السويس- الغربية- الدقهلية- أسيوط- المنيا- الوادي الجديد- الفيوم- سوهاج- حلايب وشلاتين- جنوب سيناء- شمال سيناء- بني سويف- بورسعيد ."

المركز القومي للسينما

- أقام المركز القومي للسينما، برئاسة الدكتور حسين بكر، مهرجان الإسماعيلية الدولي للأفلام التسجيلية والقصيرة الدورة الـ24، وعلى صعيد العروض السينمائية والندوات المتخصصة، تم إقامة 42 عرضا سينمائيًا بمركز الثقافة السينمائية، ونادي سينما أوبرا دمنهور، ونادي السينما المستقلة بالهناجر، ونادي سينما أوبرا الإسكندرية، وعقب كل فيلم تم إقامة ندوة لمناقشة الفيلم، بواقع 42 ندوة نقدية لمناقشة العروض السينمائية،

- كما شارك المركز بمجموعة من الأفلام، في 16 مهرجانًا دوليًا: "نيبال، بيروت، جرش، كوريا الجنوبية، المجر، البرتغال، الأكوادور، تونس، المكسيك، صربيا، كوبا، ألبانيا، المغرب"، وقام المركز بتنظيم 4 ورش فنية، لذوي القدرات الخاصة "ورش رسم كاريكاتير– و ورشة حكي للأطفال"، وورشة الصحافة المرئية .
- وأنتج المركز 3 أفلام تسجيلية وتحريك، وهي: فيلم (بليغ .. عاشق النغم) إخراج حسين بكر، فيلم (المعهد العالي للسينما) إخراج محمود سالم، فيلم (بعد نظر) إخراج رانية محمود، كما قام المركز بترميم 4 أفلام لعرضهم بمهرجان الإسماعيلية الدولي بالدورة الرابعة والعشرين وهي: (وصية رجل حكيم في شئون القرية والتعليم- مقدمة حامد سعيد- الخروج من الظل- أوان البحر) .

البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية

- قدم البيت للفنون الشعبية والإستعراضية، برئاسة الفنان أحمد الشافعي، 160 حفلًا فنيًا من خلال فرقه الفنية، بواقع 49 حفلاً لفرقة رضا للفنون الشعبية، 39 حفلًا للفرقة القومية للفنون الشعبية، 72 حفلًا للفرقة القومية للموسيقى الشعبية، بالعديد من المناسبات بالتعاون مع قطاعات الوزارة، والمؤسسات المعنية .

مركز الهناجر للفنون

- قام مركز الهناجر للفنون، برئاسة الفنان شادي سرور، بإنتاج 4 عروض مسرحية، هي: "حاول تفتكرنى"، "قرب.. قرب"، "أنوف حمراء"، كما استضاف مسرح مركز الهناجر للفنون قرابة 52 عرضًا مسرحيًا ضمن عدد من المهرجانات والملتقيات المتنوعة، وأقام "ملتقى الهناجر الثقافي" 12 لقاء احتفاءً بالأحداث والمناسبات الثقافية الوطنية بصفة شهرية، كما استضافت قاعة آدم حنين للمعارض بمركز الهناجر، العديد من المعارض التشكيلية على مدار العام .

مكتبة القاهرة الكبرى

- نظمت المكتبة، وفرعها مكتبة الحضارة الإسلامية خلال العام (150) حدثاً ثقافياً متنوعاً، ما بين ورش عمل وندوات ثقافية وعروض للكتب ومسابقات ومعارض فنية وجولات ثقافية، وتضمنت مختلف التخصصات المعرفية والأدبية والفنية.

المجلس الأعلى للثقافة

- شهد عام 2023 إقامة أكثر من 3000 ندوة ونشاط بالمجلس، كما تم تكريم الفائزين بجوائز الدولة للمبدع الصغير، والتي بلغ عدد المتقدمين لها 10068 طفلًا بواقع 3480 من الذكور، و6588 من الإناث، حيث تقدم على الموقع الإلكتروني 9864 طفلًا، في حين تقدم 204 طفلًا بأعمالهم يدويًا.

كما تقدم لنيل الجائزة في جميع المجالات المعلن عنها، أطفال من أغلب المحافظات، وتصدرت محافظة أسيوط بعدد موهوبين ضخم بلغ 3436 طفلًا موهوبًا، ثم الوادي الجديد وتقدم منها 747 طفلًا، ثم الجيزة 730 طفلًا، والقاهرة 679 طفلًا.

6-3 التحسين البيئي والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر

مقدمة

- تبذل مصر جهودًا حثيثة لمواجهة التحديات البيئية على المُستوي القومي والعالمي في ظل التحول الذي شهده قطاع البيئة بدعم من القيادة السياسية التي وضعت ملف البيئة على قائمة أولوياتها لتحقيق الاستدامة البيئية، من خلال دمج البُعد البيئي في كافة قطاعات الدولة، وتنفيذ عديدٍ من الاستراتيجيّات والمُبادرات الرامية لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030، ورفع الوعي البيئي لدي المُواطنين.
- في هذا السياق، أرست أساسًا صلبًا للانطلاق نحو تعزيز الاستثمار البيئي والمناخي في مصر، ضمن نهج العمل على تحويل التحديّات البيئية إلى فرص استثمارية واجتماعية، ونشر مفهوم الاقتصاد الأخضر بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- ومن هذا المُنطلق، تم إطلاق النسخة الأولي من مُنتدى الاستثمار البيئي والمناخي، وتم إطلاق أول منصة للاستثمار البيئي والمناخي لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص وُروّاد الأعمال لاقتناص فرص الاستثمار المُتاحة والكامنة في هذا المجال.

جهود وزارة البيئة لدعم الاستثمار البيئي

أولًا: إعداد الحزم الاستثمارية

- تم الانتهاء من إعداد خمس حزم استثمارية مُتكاملة بالتنسيق مع جهاز إدارة المخلفات ومشروع النمو الأخضر الشامل "Inclusive Green Growth" على النحو الآتي:
  - إعادة استخدام زيوت الطعام المُستعملة لإنتاج البيوديزيل.
  - إنتاج زيوت الجوجوبا في تصنيع المُستحضرات الطبية.
  - إنتاج الزيوت المُستخلصة من بذور التين الشوكي لاستخدامها في صناعات المُستحضرات الطبية.
  - إنتاج الوقود البديل من المُخلّفات البلدية (SRF).
  - إعادة تدوير مُخلّفات البناء والهدم.

ثانيًا: تسهيل إجراءات الحصول على المُوافقات والتصاريح البيئية اللازمة للمشروعات، سواء في مجال السياحة أو الصناعة أو الاتصالات أو النقل وغيرها، وتسهيل حصول المشروعات على الرخصة الذهبية.

ثالثًا: دعم السياحة المستدامة وسياحة المحميّات الطبيعية، من خلال دمج المعايير البيئية بالقطاع الفندقي وتحديث علامة النجمة الخضراء، والمُساهمة في تفعيل سياسة منع الأكياس البلاستيكية في المدن السياحية، وإطلاق الدليل الإرشادي لأفضل المُمارسات البيئية في المطاعم السياحية لتكون أكثر استدامة،

وتطوير البوابة المصرية للسياحة المُستدامة كأداة إلكترونية مُخصّصة لخبراء الضيافة والسياحة والفنادق والمستثمرين، بالإضافة إلى إعداد خطط الاستخدامات التنموية بالمحميّات الطبيعية.

رابعًا: الاستثمار في المُخلّفات، حيث تم توقيع عقد تنفيذ أولي مشروعات تحويل المُخلّفات إلى طاقة كهربائية بأبو رواش بالجيزة، فضلًا عن إعادة تدوير مُخلّفات الهدم والبناء.

خامسًا: إنشاء منصة إلكترونية للاستثمار البيئي والمناخي (كما سبق الذكر) بهدف توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ودراسات الجدوى المبدئية، وبيانات السوق، وقوائم مُقدّمي الخدمات السياحية.

سادسًا: إنشاء وحدة الاستثمار البيئي والمناخي، والتي تسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي منخفض الكربون، من خلال تقييد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكافة المشروعات والاستخدامات.

إنجازات وزارة البيئة خلال عامي 2022 و2023

- استطاعت وزارة البيئة تنفيذ عديدٍ من الإنجازات خلال عامي 2022 و2023 في مجالات عِدة، مثل تحسين نوعية الهواء، ورصد مستويات الضوضاء البيئية، والحد من عوادم المركبات، وأعمال التشجير، وتحسين نوعية المياه، والتفتيش على المنشآت الصناعية، ومُتابعة الموقف البيئي لنهر النيل، وإدارة المُخلّفات، وتحسين البيئة الصناعية.
- وتتلخص أهم الإنجازات المُحقّقة في الآتي:

- الوصول إلى نسبة خفض التلوث بالجسيمات الصلبة ذات القطر أقل من ١٠ ميكروميتر بالقاهرة الكبرى والدلتا بنحو 31.8٪، وخفض 50٪ من تركيزات الجُسيمات الصلبة ذات القطر أقل من 2.5 ميكروميتر خلال عام ٢٠٢٢.
- بلغ عدد محطات رصد مُلوّثات الهواء 121 محطة مُوزّعة على المناطق المُختلفة بالجمهورية.
- سجّل عدد المُنشآت الصناعية المُرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية 95 مُنشأة بعدد 477 نقطة رصد، تشمل عديدًا من القطاعات الصناعية كصناعة الأسمنت والأسمدة وتوليد الطاقة الكهربائية.
- بلغ عدد محطات رصد مُستويات الضوضاء 43 محطة بمحافظات (بورسعيد، المنوفية، كفر الشيخ).
- تنفيذ 572 حملة لفحص عادم المركبات على الطريق، وفحص نحو 29 ألف مركبة.
- فحص (18) جراج تابع لهيئة النقل العام، وفحص (978) أتوبيس، ورصد (315) أتوبيس مُخالِف.
- تجميع ما يقرُب من 2.9 مليون طن من قش الأرز.

- تجميع 195 ألف فدان من مُخلّفات حطب الذرة الشامية، و64 ألف فدّان من مُخلّفات حطب الذرة الرفيعة من إجمالي المساحة المُنزرعة بمحافظة أسيوط.
- التفتيش على ما يقرُب من 2965 مُنشأة صغيرة تنوّعت بين مكمورة فحم، مسبك، مصنع طوب أحمر، والتفتيش على 106 مُنشأة كبري.
- الانتهاء من تشجير قري الريف المصري (حياة كريمة بمرحلتيها الأولي والثانية)، حيث تم زراعة 500 ألف شجرة بمحافظات الجمهورية.
- البدء في أعمال تشجير المنطقة الصناعية بشق الثعبان والمُخصّص لها 4400 شجرة.
- تشجير مطاري الغردقة وشرم الشيخ بنحو سبعة آلاف شجرة.
- ربط المنشآت الصناعية بشبكة الرصد اللحظي لرصد نوعيّة مياه نهر النيل والبحيرات، حيث بلغ إجمالي عدد المحطات بالشبكة نحو 25 محطة رصد.
- رصد نوعيّة مياه نهر النيل وفرعيه من خلال 69 موقع رصد، بالإضافة إلي ثلاث نقاط من بحيرة السد العالي (ناصر) في حوالي 16 محافظة.
- التنسيق بين وزارتي البترول والبيئة للحد من التلوّث بخليج السويس، من خلال نهو محطة مُعالجة شركة النصر للبترول بالسويس، وتنفيذ محطة مُعالجة لمياه الصرف الصناعي لشركة النصر للسماد (سمادكو) بنسبة تنفيذ 90٪.
- الانتهاء من تقييم الموقف البيئي والتشغيلي لنحو 52 محطة مُعالجة مياه صرف صحي والتي تستقبل المُخلّفات السائلة للمنشآت الصناعية.
- الانتهاء من تقييم الموقف البيئي للمُخلّفات السائلة للمنشآت الصناعية لعدد 752 مُنشأة تقوم بالصرف على الشبكة العمومية.
- نهو خطط الإصحاح البيئي لعدد 16 مُنشأة.
- التفتيش على المنشآت التي تقوم بالصرف على نهر النيل (9 منشآت صرف مباشر، و12 منشأة صرف غير مباشر).
- مُتابعة وتقييم الموقف البيئي بمياه التبريد لعدد 52 محطة إنتاج كهرباء في نطاق نهر النيل والترع والبحرين الأحمر والمتوسط.
- تنفيذ محطات مُعالجة مياه الصرف الصناعي (52 محطة) في نطاق محافظة السادس من أكتوبر.
- تسليم (23) مدفنًا صحيًا، وجاري تنفيذ (18) آخرين.
- تنفيذ ثلاثة مصانع تدوير مُخلّفات بمحافظة المنيا وسوهاج والغربية.

- تحديث (16) مواصفة قياسية لمواد البناء لتسمح باستخدام ناتج التدوير.
- التوسّع في إنشاء وحدات للغاز الحيوي، وتنفيذ وحدات منزلية محمولة سعة 3 متر مكعب، والتحوّل إلي إنشاء وحدات متوسطة وكبيرة الحجم ليكون إجمالي الغاز الحيوي 1.99 مليون متر مُكعّب سنويًا، بما يُعادل 73 ألف أسطوانة بوتاجاز، وتعالج 49.2 ألف طن من المخلفات الحيوية، إنتاج 48.9 ألف طن من السماد الحيوي يكفي لتسميد 6300 فدان، يستفيد منها 9500 مواطن.
- مُراجعة وتفتيش (22) مصنع تدوير مُخلّفات إلكترونية.
- إصدار (85) مُوافقة لعبور سفن المُخلّفات الخطرة عبر قناة السويس، وفقًا لاشتراطات اتفاقية بازل[1].
- تنفيذ خطة تطوير منظومة إنتاج الفحم النباتي باستخدام تكنولوجيا مُستدامة بيئيًا.
- نهو إجراءات استصدار 1171 مُوافقة على تصدير نحو 93.3 ألف طن فحم نباتي خلال عام 2023.
- تصاعد إيرادات المحميّات الطبيعية بنحو 160٪ خلال عام 2023 مُقارنة بالعام السابق.
- إصدار موافقات لنحو (9) خطط طوارئ لمُكافحة التلوّث البحري بالزيت.

[1] اتفاقية معنيّة بنقل النفايات الخطرة والتخلّص منها عبر الحدود.

المحور الرابع

التنمية المحلية

1-4 التنمية المحلية

1/1/4 برامج التنمية المحلية المُطوّرة

- تتكوّن برامج التنمية المحلية المُطوّرة من ستة برامج رئيسة تتمثّل في: برنامج التنمية الحضرية والريفية، برنامج تحسين البيئة، برنامج التنمية المحلية الاقتصادية، برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية، بالإضافة إلى برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمُجتمعيّة والإدارة المحلية والدعم الفني.

أولا: برنامج التنمية الحضرية والريفية

- ينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين، وهما، التنمية الحضرية والتنمية الريفية. ويتم تنفيذه على مُستوى المحافظات والمراكز التابعة لها كالآتي:

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	نطاق ومجالات العمل	
		مُستوى المحافظة	مُستوى المركز
برنامج التنمية الحضرية والريفية	التنمية الحضرية	■ تنفيذ مشروعات برنامج التنمية العمرانية والتطوير الحضري الشاملة والمُتكاملة في المحافظة ومراكزها في ضوء اختصاصات المُحافظة.	■ تطوير وتنفيذ مشروعات التنمية الحضرية الشاملة والمُتكاملة في المدن، وفقًا لمُخططات التنمية العمرانية المُعتمدة للمدن، والتي تشمل: ○ تجميل الشوارع وتطوير المُتنزهات والميادين العامة ○ إنارة الشوارع وإمدادها بالتجهيزات الكهربائية والتوسّع في استخدام الطاقة الشمسية ○ تحديد وتجهيز أماكن إقامة لافتات الإعلانات، وتصميم وتنفيذ وتثبيت لافتات أسماء الشوارع والميادين، وغيرها من اللافتات والإشارات العامة، وما يرتبط من أعمال إنشائية ○ توفير/ إنشاء المراحيض العامة لخدمة كافة الفئات، بما فيها ذوي الاحتياجات الخاصة
		■ إعداد وتنفيذ المُخطّطات التفصيلية للمدن والأحياء ومشروعات التصميم العُمراني لمناطق التحسين العُمراني في المدن وفق ما يُحدّده مُخطط التنمية العُمرانية للمدينة وبما لا يتعارض مع اختصاصات وأولويّات العمل بصندوق التنمية الحضرية ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.	
		■ تنفيذ مشروعات الهويّة البصرية أو التطوير المُتكامل للمناطق المُحيطة بالأماكن التُراثية والثقافية بما يشمل واجهات المباني ذات طراز معماري مُتميّز أو مباني خاصة وتقع في نطاق التطوير.	

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	نطاق ومجالات العمل	
		مُستوى المحافظة	مُستوى المركز
	التنمية الريفية	▪ مُراجعة، وتحديث، وتنفيذ المُخططات التفصيلية للقرى ومشروعات التصميم العُمراني لمناطق التطوير العُمراني في القرى.	▪ تطوير وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية في القرى، وفقًا لمُخططات التنمية العُمرانية للقرى، والتي تشمل: ○ تطوير ورفع كفاءة ورصف وتمهيد الشوارع والميادين والساحات العامة. ○ إنارة الشوارع وإمدادها بالتجهيزات الكهربائية والتوسّع في استخدام الطاقة الشمسية. ○ تحسين وتجميل مداخل القرى.

ثانيًا: برنامج تحسين البيئة

➢ يتكوّن برنامج تحسين البيئة من أربعة برامج فرعيّة، وهي: إدارة المُخلفات الصلبة، والتعامُل مع الترع والمصارف داخل الكُتل السكانية، وتطوير الحدائق والتشجير والشتائل، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. وتعمل هذه البرامج على مُستوى المُحافظات والمراكز كالتالي:

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	نطاق ومجالات العمل	
		مُستوى المحافظة	مُستوى المركز
برنامج تحسين البيئة	إدارة المخلفات الصلبة	▪ رفع التراكمات التاريخية والمُتولد اليومي من المُخلفّات الصلبة البلدية على مُستوى المحافظة ومراكزها	▪ توفير أدوات ومُعدّات النظافة العامة للشوارع، وأدوات ومعدات الجمع والنقل والتخلص الآمن من المُخلفات المنزلية بالمدن والقرى
		▪ إنشاء المدافن الصحية والمحطات الوسيطة ومصانع تدوير المُخلفات الصلبة التي تخدم أكثر من مركز في إطار برنامج مُتكامل لإدارة المُخلفات الصلبة على مُستوى المُحافظة ومراكزها	▪ إنشاء المحطات الوسيطة للمُخلفات الصلبة (الثابتة والمُتحرّكة)
	التعامل مع الترع والمصارف داخل الكتل السكانية	▪ تغطية الترع والمصارف داخل الكُتل السكنية	
		▪ تدبيش وتكسية وإقامة الأسوار لحماية جوانب الترع التي تمر داخل الكتل السكنية وتجميلها وتشجيرها.	
		▪ إنشاء ورفع كفاءة الجسور والمعابر على المجاري المائية داخل الكُتل السكنية	
		▪ إنشاء وتطوير ورفع كفاءة الحدائق العامة والمشاتل.	

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	نطاق ومجالات العمل	
		مُستوى المحافظة	مُستوى المركز
	تطوير الحدائق والتشجير والمشاتل	▪ إقامة المعارض والاسواق والمهرجانات في مجال تجميل الحدائق والتشجير والمشاتل على مُستوى المحافظة	▪ تشجير الشوارع والطرق
	رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية	▪ استخدام الطاقة المُتجدّدة وأساليب ترشيد المياه وغيرها من الأساليب ذات الكفاءة الاقتصادية والبيئية في ديوان عام المُحافظة والجهات التابعة والمباني الإدارية وكافة المشروعات بالمُحافظة.	

ثالثًا: برنامج التنمية الاقتصادية والمحلية

➢ يتضمّن برنامج التنمية الاقتصادية والمحلية ثلاثة برامج فرعية، وهي: الأسواق العامة والمُتخصّصة، والمناطق الحرفيّة والورش والتُكتّلات الإنتاجية، والمجازر، وبيانها كالتالي:

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	نطاق ومجالات العمل	
		مُستوى المُحافظة	مُستوى المركز
برنامج التنمية الاقتصادية المحلية	الأسواق العامة والمتخصصة	إنشاء وتجهيز وترفيق الأسواق العامة/ السويقات المُتخصّصة والموسمية (الأسواق/ السويقات التي تخدم أكثر من مركز)	
		▪ إقامة معارض دائمة/ مؤقتة لتسويق السلع المنتجة محليًا، خاصة التي تخدم الفئات الأقل دخلا	▪ تطوير منافذ بيع المُنتجات المحلية ومناطق مُناولة وتعبئة وتغليف وتداول وتخزين المحاصيل الزراعية والمُنتجات المحلية
	المناطق الحرفيّة والورش والتكتّلات الإنتاجية	إنشاء وتجهيز وترفيق المناطق الحرفيّة والتكتّلات الإنتاجية	
	المجازر	إنشاء وتطوير ورفع كفاءة المجازر	

رابعًا: برنامج الطرق والنقل والمواصلات المحلية

➢ يشمل برنامج الطرق والنقل والمُواصلات أربعة برامج فرعيّة، وهي: الطرق المحلية، وإنارة الطرق والشوارع، والنقل الجماعي والمواصلات المحلية، ومحطات الخدمة واستراحات وسائل النقل الجماعي.

وتُنفّذ هذه البرامج على مُستوى المُحافظات والمراكز كالآتي:

1) الطرق المحلية

- إنشاء وتوسعة وازدواج ورفع كفاءة الطرق المحلية على مُستوى المُحافظة.
- إنشاء ورفع كفاءة الكباري والأنفاق ولاية المُحافظة وبما لا يتعارض مع اختصاصات وزارة النقل.

2) إنارة الطرق والشوارع

- إنارة الطرق التي تربط المراكز وتوفير تجهيزاتها الكهربائية والتوسّع في استخدام مصادر الطاقة البديلة.

3) النقل الجماعي والمُواصلات المحلية

- إنشاء وتطوير ورفع كفاءة مواقف النقل الجماعي (بين المراكز).
- توفير المعديّات ووسائل النقل النهري والمراسي، ومحطات القطار ووسائل المواصلات.

4) محطات الخدمة واستراحات وسائل النقل الجماعي

- إقامة محطات خدمات الطرق (إصلاح إطارات الصيانة السريعة للسيارات- خدمات الإنقاذ السريع.. وغيرها) واستراحات وسائل النقل العام بين المراكز
- إنشاء مناطق خدمات مواقف النقل بين المراكز

خامسًا: برنامج تدعيم الخدمات المحلية والمُجتمعيّة

➢ يضُم هذا البرنامج برنامجًا فرعيًا واحدًا وهو: تدعيم الخدمات المحلية والمُجتمعيّة. وتتمثل مجالات عمله في الآتي:

- دعم وانشاء وحدات تقديم خدمات الأمن والمرور والإطفاء وفقًا للمعايير المُحدّدة.
- توصيل المرافق للمدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب بالمُحافظة.
- أعمال البنية الأساسية لتأهيل المناطق المُخصّصة كجبّانات.

سادسًا: برنامج الإدارة المحلية والدعم الفني

➢ يضُم هذا البرنامج ثلاثة برامج فرعيّة، وهي: دعم الوحدات المحلية، ودعم فني وخدمات استشارية، وإدارة الازمات والكوارث. وتتلخص أهم مشروعاته في الآتي:

1) دعم الوحدات المحلية

- توفير الإنشاءات والأثاث والتجهيزات ووسائل النقل والانتقال (فيما يخُص ديوان عام المحافظة).
- إنشاء وتطوير المراكز التكنولوجية بالمُحافظة والمراكز.
- تنفيذ ورفع كفاءة ميكنة الخدمات الحكوميّة

2) الدعم الفني والخدمات الاستشارية

- إعداد الخطط طويلة ومتوسطة الأجل والسنوية للمُحافظة والمراكز والتجمّعات العُمرانيّة.

3) إدارة الأزمات والكوارث

- شراء الآلات والمعدات للتعامل مع الأزمات والكوارث
- تنفيذ العمرات الجسيمة للأدوات والمُعدّات

2/1/4 استثمارات التنمية المحلية

- **نحو 36 مليار جنيه إجمالي استثمارات التنمية المحلية في عام 2023/22**

➢ بلغ إجمالي الاستثمارات المُنفّذة بقطاع التنمية المحلية نحو 35,9 مليار جنيه خلال عام المتابعة، وتم توزيعها حسب جهات الإسناد المُختلفة، حيث استحوذت دواوين عموم المحافظات على نحو 91,4٪ من إجمالي استثمارات التنمية المحلية بنحو 33 مليار جنيه. وجاءت استثمارات ديوان عام وزارة التنمية المحلية في المرتبة الثانية بإجمالي 2,8 مليار جنيه، بنسبة 7,9٪، ثم هيئتا نظافة القاهرة والجيزة بنسبة 0,5٪ و0,2٪ على التوالي [جدول رقم(4\1)].

جدول رقم (1/4)
استثمارات التنمية المحلية حسب جهات الإسناد خلال عام 2023/22

(مليار جنيه)

جهات الإسناد	الاستثمارات المُنفّذة	النسبة (٪)
دواوين عموم المحافظات	32.8	91.4
ديوان عام وزارة التنمية المحلية	2.8	7.9
هيئة نظافة القاهرة	0.2	0.5
هيئة نظافة الجيزة	0.09	0.2
الإجمالي	**35.9**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

- **الخزانة العامة المصدر الرئيس لتمويل استثمارات التنمية المحلية**

➢ بلغت استثمارات الخزانة العامة نحو 32.5 مليار جنيه، بنسبة تصل إلى 90.6٪ من إجمالي استثمارات التنمية المحلية وبذلك فهي تحتل المركز الأول ضمن مصادر التمويل، وتأتي الصناديق الخاصة في المركز الثاني بنسبة 5.7٪ من إجمالي الاستثمارات، وتليها في المركز الثالث القروض الأجنبية بنسبة 2.2٪، ثم التمويل الذاتي والمنح المحلية بنسبة تُناهز 1.5٪ [جدول رقم (2/4)].

جدول رقم (2/4)
استثمارات التنمية المحلية المنصرفة حسب مصادر التمويل عام 2023/22

(مليار جنيه)

البيان	مصادر التمويل					
	خزانة	صناديق خاصة	ذاتي	منح محلية	قروض أجنبية	الإجمالي
دواوين عموم المحافظات	29.5	2	0.5	0.04	0.8	**32.84**
ديوان عام وزارة التنمية المحلية	2.8	0	0	0	0	**2.8**
هيئة نظافة القاهرة	0.13	0.03	0	0	0	**0.16**
هيئة نظافة الجيزة	0.1	0	0	0	0	**0.1**
الإجمالي	**32.52**	**2.03**	**0.5**	**0.04**	**0.8**	**35.89**
(%) من الإجمالي	**90.6**	**5.7**	**1.4**	**0.1**	**2.2**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

- **هيكل الاستثمارات بحسب برامج التنمية المحلية**

➢ استأثر برنامج رصف الطرق بما يُناهز أكثر من نصف الاستثمارات المُنفّذة على برامج التنمية خلال عام 2023/22 بنسبة 57.9٪. ويليه برنامجا تحسين البيئة وتدعيم احتياجات الوحدات المحلية بنسبة حوالي 11.4٪ لكل منهما، ثم برنامج تنمية مُحافظتي قنا وسوهاج بنحو 6٪، ثم برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء بنسبة 5.4٪، وبرنامجا الأمن والإطفاء والمرور، والكباري والأنفاق بنسبة 4.4٪ و3.5٪ على الترتيب [شكل رقم (1/4)].

شكل رقم (1/4)

التوزيع النسبي للاستثمارات المنفذة في برامج التنمية المحلية خلال عام المُتابعة 2023/22

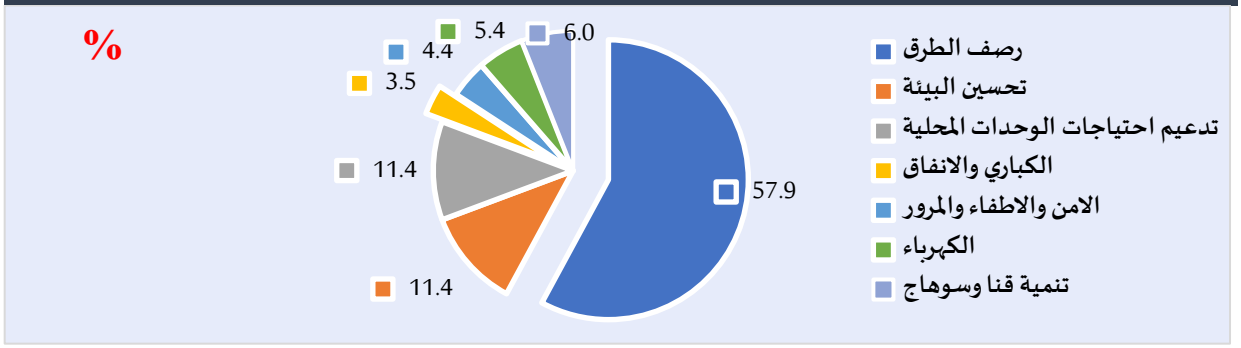

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

- **هيكل الاستثمارات بحسب الأقاليم**

➢ فيما يخُص التوزيع الجغرافي للاستثمارات المُنفّذة على مُستوى أقاليم الجمهورية خلال عام المُتابعة، فقد استحوذ إقليم القناة علي النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات المنفذة بنحو 33.4٪ بقيمة مُطلقة نحو 11 مليار جنيه، ويليه في المرتبة الثانية إقليم القاهرة بإجمالي استثمارات 9.2 مليار جنيه، ثم يأتي في المرتبة الثالثة إقليم جنوب الصعيد بنسبة 12.5٪ (4.1 مليار جنيه)، ثم إقليم الدلتا (9٪) بإجمالي استثمارات قدرُها حوالي 2.97 مليار جنيه، ويعقُبه إقليم الإسكندرية بنسبة 8٪ (حوالي 2.6 مليار جنيه) ، ثم إقليم شمال الصعيد بنسبة 5.6٪، وإقليم وسط الصعيد بنسبة 3.3٪ [شكل رقم (2/4)].

➢ وتجدر الإشارة إلى استحواذ أقاليم الصعيد الثلاثة على 21.4٪ (نحو 7 مليار جنيه) من إجمالي الاستثمارات، دلالة على توجّه الدولة نحو تكثيف الاستثمارات العامة في الأقاليم الأكثر احتياجًا.

شكل رقم (2/4)

الاستثمارات الختامية المُنفّذة على مُستوى أقاليم الجمهورية خلال العام المالي 2023/22

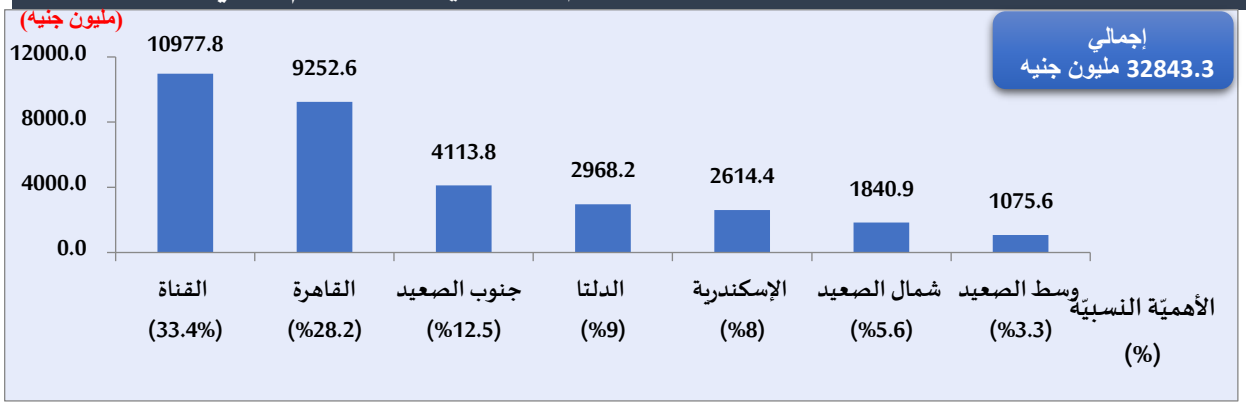

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

- **توزيع الاستثمارات بحسب المُحافظات**

➢ من استقراء التوزيع الجغرافي للاستثمارات المُنفّذة خلال عام المُتابعة، يُلاحظ تصدُّر مُحافظة جنوب سيناء للمركز الأول بحِصّة تُعادِل 20.1٪، ثم محافظة القاهرة بنحو 14٪، تليهما مُحافظتا الجيزة وشمال سيناء بنسب 12.2٪، و6.5٪ على التوالي، ثم مُحافظة سوهاج بنسبة 4٪، ثم باقي المحافظات بنسب تتراوح بين 0.8٪ و3.6٪ [جدول رقم (3/4)]

جدول رقم (3/4)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات المُنفذة في برامج التنمية المحلية خلال عام 2023/22

المحافظة	الاستثمارات المُنفذة		المحافظة	الاستثمارات المُنفذة	
	مليون جنيه	النسبة (٪)		مليون جنيه	النسبة (٪)
جنوب سيناء	6606.1	20.1	دمياط	609.9	1.8
القاهرة	4588	14	بني سويف	606.1	1.8
الجيزة	4022.8	12.2	أسوان	600	1.8
شمال سيناء	2134.8	6.5	الفيوم	593	1.8
سوهاج	1323.9	4	الدقهلية	582	1.8
البحيرة	1173	3.6	أسيوط	581.1	1.8
البحر الأحمر	1110.9	3.4	الوادي الجديد	494.5	1.5
الإسكندرية	955.3	2.9	مطروح	486	1.5
السويس	875.3	2.7	قنا	652.7	2
الشرقية	746.5	2.3	كفر الشيخ	446.5	1.4
المنوفية	680	2.1	الأقصر	426.5	1.3
الغربية	649.8	2	الإسماعيلية	363.6	1.1
القليوبية	642.3	1.9	بورسعيد	249.8	0.8
المنيا	641.8	1.9	**الإجمالي**	**32843.2**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة، قطاع التخطيط الإقليمي.

البرامج المُنفّذة على مُستوى المحافظات

أولًا: برنامج رصف الطرق والكباري

➢ تم تنفيذ مشروعات بقيمة 19 مليار جنيه خلال عام 2023/22، واستحوذت مُحافظات جنوب سيناء والقاهرة والجيزة على النصيب الأكبر من استثمارات هذا البرنامج بنحو 12 مليار جنيه بنسبة تُناهز 63.3٪ من الإجمالي [جدول رقم (4/4)].

جدول رقم (4/4)

الاستثمارات المُنفذة لأعمال رصف الطرق بحسب المحافظات

خلال العام المالي 2023/22

(مليون جنيه)

المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة	المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة
جنوب سيناء	5672	السويس	228.5
الجيزة	3405.3	البحر الأحمر	224.6
القاهرة	2964.6	المنيا	223
شمال سيناء	1946	بني سويف	180.6
البحيرة	717	مطروح	176.4
المنوفية	405.9	كفر الشيخ	165.7
الدقهلية	345.9	أسيوط	159.6
الشرقية	331.4	الوادي الجديد	126.8
الإسكندرية	311	دمياط	99.6
الغربية	301.1	أسوان	98
الفيوم	276.5	الأقصر	86.7
القليوبية	257.1	بورسعيد	83.3
الإسماعيلية	237.1	**الإجمالي**	**19023.8**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي

ثانيًا: برنامج تحسين البيئة

- بلغت جُملة الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج نحو3.7 مليار جنيه خلال عام 2023/22. وباستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (5/4)، يتضح تفاوُت نصيب المُحافظات من إجمالي الاستثمارات بنِسب تتراوح بين 1.3٪ و12.7٪، مع هامشيّة نصيب بعض المُحافظات، مثل القاهرة وبورسعيد وشمال سيناء حيث لا تتعدى النسبة 1٪ من الإجمالي.

جدول رقم (5/4)

الاستثمارات المُنفذة في برنامج تحسين البيئة بحسب المحافظات

خلال العام المالي 2023/22

(مليون جنيه)

المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة	المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة
السويس	477.3	الشرقية	127.4
الجيزة	358.2	المنيا	122.6
جنوب سيناء	287.1	كفر الشيخ	78
الفيوم	236.4	الأقصر	73.2
أسوان	228	الإسماعيلية	61
الإسكندرية	225	مطروح	51.9
البحيرة	216.8	البحر الأحمر	51.7
المنوفية	192.6	الغربية	50.4

المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة	المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة
دمياط	187.8	الوادي الجديد	47.8
القليوبية	187	القاهرة	17.9
بني سويف	184.9	بورسعيد	7.3
أسيوط	138.3	شمال سيناء	0.3
الدقهلية	135.3	**الإجمالي**	**3744.2**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

ثالثًا: برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية

- بلغت الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج 3.7 مليار جنيه خلال عام المُتابعة. ويتضمّن هذا البرنامج الأعمال التي تخُص الأمن والحماية المدنية والمرور، وتتعلق بشراء مُعدّات ومُهمّات وسيارات وكاميرات مُراقبة للطُرق، وإنشاء واستكمال مباني نقاط الأمن والمرور والحماية المدنية.
- يُوضّح الجدول رقم (6/4) التوزيع الجغرافي لتنفيذ استثمارات البرنامج. وباستقراء بيانات الجدول، يتبيّن أن مُعدّلات تنفيذ هذه الاستثمارات سجّلت نسب مُرتفعة في مُحافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء والقاهرة ودمياط والوادي الجديد بنسبة تُناهز 59.3٪ من جملة الاستثمارات، وتفاوت نسبة باقي المُحافظات بين 0.3٪ و6٪.

جدول رقم (6/4)
الاستثمارات المنفذة لأعمال تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بحسب المحافظات خلال العام المالي 2023/22
(مليون جنيه)

المحافظة	الاستثمارات المنفذة	المحافظة	الاستثمارات المنفذة
البحر الأحمر	655.5	مطروح	67.3
جنوب سيناء	585	الأقصر	66.7
القاهرة	442.9	الدقهلية	61.6
دمياط	265.1	الجيزة	45.6
الوادي الجديد	258.6	الشرقية	44.6
الغربية	224	بني سويف	42.5
الإسكندرية	178	المنوفية	36.5
المنيا	169	الإسماعيلية	29.5
أسوان	131	الفيوم	28.6
بورسعيد	130.7	كفر الشيخ	23.6
القليوبية	88.4	أسيوط	11.2
البحيرة	69.3	**الإجمالي**	**3724.2**
شمال سيناء	69		

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

رابعًا: برنامج الأمن والإطفاء والمرور

- يهدف هذا البرنامج إلى تنفيذ مشروعات لتدعيم احتياجات الوحدات المحلية من الأثاث والتجهيزات ووسائل النقل والانتقال، أو إنشاء أو استكمال وحدات محلية.
- بلغت جملة الاستثمارات المنفّذة في هذا البرنامج خلال عام 2023/22 نحو 1.5 مليار جنيه، وتحقّقت أعلى نِسب تنفيذ فعلية لهذه الاستثمارات في سبع مُحافظات هي القاهرة والجيزة والإسكندرية وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية والسويس بنحو 57.7٪ من جملة الاستثمارات المُنفذة لهذا البرنامج [جدول رقم (7/4)].

جدول رقم (7/4)
الاستثمارات المنفذة لبرنامج الأمن والإطفاء والمرور
خلال العام المالي 2023/22
(مليون جنيه)

المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة	المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة
القاهرة	250.5	الغربية	43.9
الجيزة	137	البحر الأحمر	35.3
الإسكندرية	125	أسوان	33
كفر الشيخ	120.5	دمياط	29.5
البحيرة	71.3	بورسعيد	25
الشرقية	69.9	شمال سيناء	24.3
السويس	68	جنوب سيناء	21
الأقصر	65.6	أسيوط	18.2
المنيا	57.3	الدقهلية	18
بني سويف	56.8	الإسماعيلية	14.7
القليوبية	55.7	المنوفية	13.9
مطروح	52.1	الفيوم	4.1
الوادي الجديد	48	**الإجمالي**	**1458.6**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

خامسًا: برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء

- بلغت جملة الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج نحو 1.7 مليار جنيه خلال عام 2023/22. ويُوضّح الجدول رقم (8/4) أعلى نِسبة تنفيذ في محافظات القاهرة وأسيوط والبحر الأحمر ومطروح وأسوان والسويس بنحو 51.7٪، مع مُلاحظة هامشيّة نصيب محافظات دمياط والمنوفية والغربية والدقهلية والوادي الجديد والإسماعيلية وبورسعيد بنسبة لا تتعدي 2٪ لكلٍ منهم.

جدول رقم (8/4)
الاستثمارات المنفذة لبرنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء بحسب المحافظات
خلال العام المالي 2023/22
(مليون جنيه)

المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة	المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة
القاهرة	225.8	الشرقية	48.6
أسيوط	193.9	جنوب سيناء	42.3
البحر الأحمر	143.6	الفيوم	40.3
مطروح	138.2	القليوبية	39.5
أسوان	108.6	كفر الشيخ	39.1
السويس	101.6	دمياط	27.8
شمال سيناء	95.2	المنوفية	26.8
البحيرة	86.3	الغربية	19.5
الإسكندرية	85	الدقهلية	19.3
الجيزة	71.7	الوادي الجديد	13.2
المنيا	69.2	الإسماعيلية	10.7
الأقصر	63.7	بور سعيد	3.6
بنى سويف	50.9	**الإجمالي**	**1764.4**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

سادسًا: برنامج الكباري والأنفاق والمعديات

- بلغت استثمارات هذا البرنامج نحو 1.1 مليار جنيه، موزعة على المحافظات كما هو موضح بالجدول رقم (9/4)، ويُلاحظ منه استحواذ ثلاث محافظات (القاهرة والشرقية وبني سويف) على نحو 78.6٪ من جملة الاستثمارات.

جدول رقم (9/4)
الاستثمارات المنفذة لبرنامج الكباري والأنفاق والمعديات بحسب المحافظات
خلال العام المالي 2023/22
(مليون جنيه)

المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة	المحافظة	الاستثمارات المُنفّذة
القاهرة	685.7	الغربية	10.9
الشرقية	124.9	الإسماعيلية	10.7
بني سويف	90.4	الفيوم	7.1
الأقصر	70.7	الجيزة	5
أسيوط	59.8	المنوفية	4.3
الإسكندرية	26	الدقهلية	2
كفر الشيخ	19.6	أسوان	1.4
القليوبية	14.7	المنيا	0.6
البحيرة	12.4	**الإجمالي**	**1146.2**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

سابعًا: تنمية قنا وسوهاج

يستهدف هذا البرنامج تنمية مُحافظتي قنا وسوهاج من خلال ستة برامج تتضمّن تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الريفية والحضارية، وبرنامج الطرق والنقل والمواصلات، وتحسين البيئة، وتدعيم الإدارة المحلية. وبلغت استثماراته نحو 1.98 مليار جنيه، منها نحو 1.3 مليار جنيه لمُحافظة سوهاج بنسبة 67٪ من الإجمالي، ونحو 652.7 مليون جنيه لمُحافظة قنا. وتم توزيع هذه الاستثمارات على البرامج الفرعية على النحو المُوضّح بالجدول رقم (10/4).

جدول رقم (10/4)
الاستثمارات المُنفذة ببرنامج تنمية قنا سوهاج خلال عام 2023/22

(مليون جنيه)

البرامج الفرعية/ المحافظة	سوهاج	قنا
تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية	159.6	50.5
التنمية الاقتصادية	418.2	299.2
التنمية الريفية والحضارية	373.4	104.8
الطرق والنقل والمواصلات	233.8	144.8
تحسين البيئة	138.9	11.4
تدعيم الإدارة المحلية	---	42
الإجمالي	**1323.9**	**652.7**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

الملحق الإحصائي

ملحق رقم (1)
الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري خلال عامي المتابعة
(بالأسعار الجارية) (بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي		معدل النمو٪	هيكل نسبي ٪	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	7457.1	9646.0	29.4	95.1	95
صافى الضرائب غير المباشرة	385.4	509.4	32.2	4.9	5
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	7842.5	10155.4	29.5	100	100
الواردات من السلع والخدمات	1717.2	2167.6	26.2	21.9	21.3
مجموع الموارد	9559.7	12323	28.9	121.9	121.3
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	6471.8	8385.5	29.6	82.5	82.6
الاستهلاك النهائى الحكومى	570.0	689.4	20.9	7.3	6.8
مجموع الاستهلاك النهائى	7041.8	9074.9	28.9	89.8	89.4
الاستثمار	1192.6	1169.8	(1.9)	15.2	11.5
التغير فى المخزون	142.1	138	(2.9)	1.8	1.4
جملة الانفاق على الاستثمار	1334.7	1307.8	(2)	17	12.9
الصادرات من السلع والخدمات	1183.2	1940.3	64	15.1	19.1
مجموع الاستخدامات	9559.7	12323	28.9	121.9	121.3

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (2)
الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري خلال عامي المتابعة
(بالأسعار الثابتة) (بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي		معدل النمو٪	هيكل نسبي ٪	
	2022/21	2023/22		2022/21	2023/22
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	7457.1	7726.8	3.6	95.1	95
صافى الضرائب غير المباشرة	385.4	410.5	6.5	4.9	5
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	7842.5	8137.3	3.8	100	100
الواردات من السلع والخدمات	1717.2	1736.5	1.1	21.9	21.3
مجموع الموارد	9559.7	9873.8	3.3	121.9	121.3
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	6471.8	6718.4	3.8	82.5	82.6
الاستهلاك النهائى الحكومى	570.0	554.1	(2.8)	7.3	6.8
مجموع الاستهلاك النهائى	7041.8	7272.5	3.3	89.8	89.4
الاستثمار	1192.6	933.7	(21.7)	15.2	11.5
التغير فى المخزون	142.1	113.2	(20.3)	1.8	1.4
جملة الانفاق على الاستثمار	1334.7	1046.9	(21.6)	17	12.9
الصادرات من السلع والخدمات	1183.2	1554.4	31.4	15.1	19.1
مجموع الاستخدامات	9559.7	9873.8	3.3	121.9	121.3

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (3)
الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي المتابعة
(بالأسعار الجارية) (بالمليون جنيه)

البيان	العام المالي		معدّل النمو (%)
	2022/21	2023/22	
الزراعة والغابات والصيد	858,420.7	1,076,504.0	25.4
الاستخراجات:	**565,562.0**	**772,740.8**	**36.6**
أ) بترول	253,835.7	375,669.9	48.0
ب) الغاز	208,177.7	261,978.2	25.8
ج) إستخراجات أخرى	103,548.6	135,092.5	30.5
الصناعات التحويلية:	**1,252,489.0**	**1,529,800.3**	**22.1**
أ) تكرير البترول	263,191.2	321,279.3	22.1
ب) تحويلية اخرى	989,297.8	1,208,521.0	22.2
الكهرباء	137,443.5	173,220.3	26.0
المياة والصرف واعادة الدوران	41,001.2	52,286.5	27.5
تشييد وبناء	568,898.3	796,269.2	40.0
النقل والتخزين	385,388.0	492,892.3	27.9
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	178,326.8	236,301.1	32.5
المعلومات	31,154.5	39,153.6	25.7
قناة السويس	114,626.1	235,296.0	105.3
تجارة الجملة والتجزئة	1,040,120.1	1,347,660.2	29.6
البنوك	254,132.2	317,758.5	25.0
التامينات الاجتماعية والتامين	49,828.2	62,332.4	25.1
المطاعم والفنادق	176,354.8	300,567.1	70.4
الانشطة العقاريه وخدمات الاعمال	**815,085.9**	**989,531.2**	**21.4**
ا-الملكية العقارية	549,846.1	651,307.4	18.5
ب - خدمات الاعمال	265,239.8	338,223.9	27.5
الحكومة العامة	488,464.5	567,371.5	16.2
الخدمات الاجتماعيه	**499,826.6**	**656,275.4**	**31.3**
أ- التعليم	169,983.7	225,931.6	32.9
ب- الصحة	201,343.9	261,835.2	30.0
ج- الخدمات الاخرى	128,499.0	168,508.6	31.1
الاجمالى العـــام	**7,457,122.3**	**9,645,960.4**	**29.4**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (4)
الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي المتابعة
(بالأسعار الثابتة) (بالمليون جنيه)

البيان	العام المالي		مُعدّل النمو
	2022/21	2023/22	(%)
الزراعة والغابات والصيد	858,420.72	893,895.00	4.1
الاستخراجات:	**565,561.99**	**558,374.31**	**-1.3**
أ) بترول	253,835.68	254,281.59	0.2
ب) الغاز	208,177.73	196,287.22	-5.7
ج) إستخراجات أخرى	103,548.58	107,805.50	4.1
الصناعات التحويلية:	**1,252,489.00**	**1,210,329.55**	**-3.4**
أ) تكرير البترول	263,191.20	255,467.64	-2.9
ب) تحويلية اخرى	989,297.79	954,861.90	-3.5
الكهرباء	137,443.55	141,244.87	2.8
المياة والصرف واعادة الدوران	41,001.17	42,490.29	3.6
تشييد وبناء	568,898.31	598,405.07	5.2
النقل والتخزين	385,388.00	401,828.65	4.3
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	178,326.76	207,458.59	16.3
المعلومات	311,54.53	323,85.55	4.0
قناة السويس	114,626.10	135,766.23	18.4
تجارة الجملة والتجزئة	1,040,120.07	1,084,305.48	4.2
البنوك	254,132.21	263,667.91	3.8
التامينات الاجتماعية والتامين	49,828.17	51,496.51	3.3
المطاعم والفنادق	176,354.75	225,717.58	28.0
الانشطة العقاريه وخدمات الاعمال	**815,085.85**	**846,273.48**	**3.8**
ا-الملكية العقارية	549,846.08	568,403.89	3.4
ب - خدمات الاعمال	265,239.78	277,869.59	4.8
الحكومة العامة	488,464.50	504,197.89	3.2
الخدمات الاجتماعيه	**499,826.61**	**528,927.23**	**5.8**
أ- التعليم	169,983.71	179,452.44	5.6
ب- الصحة	201,343.93	214,107.91	6.3
ج- الخدمات الاخرى	128,498.96	135,366.89	5.3
الاجمالى العـــام	**7,457,122.29**	**7,726,764.20**	**3.6**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (5)
الاستثمارات الإجمالية الختامية المنفذة خلال عام 2023/22
القطاع الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام والخاص (بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	حكومة	هيئات	قطاع عام	مشروعات مركزية	جملة الاستثمارات العامة	قطاع خاص	جملة
الزراعة والري والاستصلاح	18,779.0	378.6	7.1	12,613.1	31,777.8	16,774.3	48,552.1
البترول الخام	-	43,440.2	3,042.7	2,050.7	48,533.6	6,245.7	54,779.3
الغاز الطبيعي	-	35.0	7,772.3	-	7,807.3	25,072.9	32,880.2
استخراجات اخري	39.7	-	179.5	-	219.2	2,440.1	2,659.3
تكرير البترول	-	-	12,543.5	-	12,543.5	6,692.2	19,235.7
تحويلية اخري	253.9	1,428.8	5,528.3	15,800.2	23,011.2	32,286.9	55,298.1
الكهرباء	10,876.4	64,156.9	14,332.1	5,724.0	95,089.4	2,360.5	97,449.9
المياه	12,988.0	11,595.7	-	8,108.4	32,692.1	468.3	33,160.4
الصرف الصحي	29,941.5	12,192.2	-	11,823.3	53,957.0	-	53,957.0
التشييد والبناء	1,835.9	4,280.0	972.7	10,847.2	17,935.8	38,452.7	56,388.5
النقل والتخزين	56,296.6	154,291.2	11,516.2	8,638.3	230,742.3	28,094.3	258,836.6
الاتصالات	12,742.8	5,331.2	5,219.7	29.8	23,323.5	21,532.7	44,856.2
المعلومات	4,445.9	403.8	45.2	-	4,894.9	4,636.6	9,531.5
قناة السويس	-	19,751.1	-	70.7	19,821.8	-	19,821.8
تجارة الجملة والتجزئة	-	405.0	722.2	104.5	1,231.7	16,198.8	17,430.5
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	17.7	143.0	3,061.2	-	3,221.9	6,782.0	10,003.9
المطاعم والفنادق	1.8	5.2	372.1	-	379.1	9,552.6	9,931.7
الانشطة العقارية	21,925.2	334.0	-	6,792.8	29,052.0	50,486.2	79,538.2
خدمات التعليم	35,058.1	28,718.3	-	2,229.0	66,005.4	10,079.9	76,085.3
الخدمات الصحية	24,147.9	2,525.9	61.1	2,810.9	29,545.8	9,220.8	38,766.6
خدمات اخري	59,636.7	74,609.4	11.2	5,279.6	139,536.9	11,105.7	150,642.6
اجمالي الاستثمارات السنة	288,987.1	424,025.5	65,387.1	92,922.5	871,322.2	298,483.2	1,169,805.4

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (6)
ميزان المدفوعات خلال عامي 2022/21 و2023/22

(مليون دولار)

2023/22	2022/21	
31159,6-	**43396,0-**	**الميزان التجاري**
39624,0	43906,4	حصيلة الصادرات
13816,5	17977,2	البترولية
25807,5	25929,2	غير البترولية
70783,6-	87302,4-	مدفوعات عن الواردات
13406,5-	13544,6-	البترولية
57377.1-	73757,8-	غير البترولية
21926,5	**11158,7**	**ميزان الخدمات**
34562,1	**26925,7**	**المتحصلات**
14000,3	9734,2	النقل
8759,6	6996,8	منها: رسوم المرور في قناة السويس
13629,3	10748,1	السفر
2355,2	2736,3	متحصلات حكومية
4577,3	3707,1	متحصلات اخرى
12635,6	**15767,0**	**المدفوعات**
2750,0	3023,6	النقل
4990,2	4479,8	السفر
1248,4	2340,0	مصروفات حكومية
3647,0	5923,6	مدفوعات اخرى
17318,4	**15763,2-**	**ميزان دخل الاستثمار (صافي)**
2137,8	996,5	متحصلات دخل الاستثمار
19456,2	16759,7	مدفوعات دخل الاستثمار
6150,4	2777,6	منها: فوائد مدفوعة
21841,0	**31449.2**	**التحويلات**
21897,4	31718,8	التحويلات الخاصة (صافي)
22076,4	31923,5	منها: تحويلات العاملين
56,4-	270,6-	التحويلات الرسمية (صافي)
4710,5-	**16551,3-**	حساب المعاملات الجارية
8931,5	**11805,6**	**الحساب الرأسمالي والمالي**
54,2-	**77,8-**	**الحساب الرأسمالي**
8985,7	**11883,4**	**الحساب المالي**
337,7-	346,4-	الاستثمار المباشر في الخارج

	2022/21	2023/22
الاستثمار المباشر في مصر (صافي)	8937,4	10038,6
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج (صافي)	139,8-	328,1-
استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)	20983,3-	3765,7-
منها: سندات	1014,3	344,7
الاستثمارات الأخرى (صافي)	24415,5	3378,6
صافي السهو والخطأ	**5800,1-**	**3338,6-**
الميزان الكلي	**10545,8-**	**882,4**
التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة (-)	**10545,8**	**882,4-**

(*) أرقام مبدئية.

المصدر: البنك المركزي المصري، 2023.

ملحق رقم (7)
الموقف التنفيذي لمشروع إنشاء وإحلال وتجديد شبكات الصرف الزراعي بشقيه العام والمُغطّى

(ألف فدان)

المُحافظة	إنشاء	إحلال وتجديد
القليوبيّة	180.618	99.833
الشرقية	786.665	276.087
الدقهلية	641.242	216.971
دمياط	92.382	14.219
الغربية	468.936	265.895
كفر الشيخ	629.51	106.685
المنوفية	412.861	300.982
البحيرة	895.612	234.483
الإسكندرية	10.688	6.913
الإسماعيلية	61.363	0
بورسعيد	16.46	0
السويس	4.021	0
الجيزة	91.961	5.549
بني سويف	219.281	218.631
المنيا	484.547	164.948
الفيوم	301.659	55.691
أسيوط	151.652	63.634
سوهاج	156.957	92.889
قنا	199.796	94.575
الأقصر	89.174	44.148
أسوان	107.071	34.398
الإجمالي	6002.452	2296.531

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

ملحق رقم (8)
الموقف التنفيذي لمشروع التحوّل إلى الري الحديث

(ألف فدان)

المُحافظة	المساحات التي تم تحويلها إلى الري الحديث
أسوان	73.613
قنا	6.026
سوهاج	0.22
أسيوط	15.535
المنيا	55.277
بني سويف	43.625
الفيوم	59.047
الجيزة	15.34
دمياط	3.601
السويس	29
الإسماعيلية	111.909
الدقهلية	16.089
الشرقية	226.525
القليوبية	2.61
كفرالشيخ	8.065
المنوفية	2.271
الغربية	0.909
البحيرة	254.718
الإسكندرية	319.54
مرسى مطروح (الواحات البحرية – سيوة)	79.177
شمال سيناء	46.215
الإجمالي	1368.812

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

ملحق رقم (9)
محطات المحولات ذات الجهدين الفائق والعالي
أ- محطات الجهد الفائق

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد الفائق	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد العالي	تاريخ الانتهاء
	محطات جديدة				
1	محطة مُحوّلات نجع حمادي الصناعيّة	220/500 66/220 11/66	750×2 175×2	40×2	2023/2/28
2	وضع الجهد على محطة مُحوّلات الاقتصاديّة (2)	220/500 66/220 22/66	750×2 175×3	40×4	2023/3/16
3	محطة مُحوّلات النهضة	66/220	75×2		2022/7/16
4	محطّة مُحوّلات اللاهون (ملك الغير)	22/220	75×2		2022/9/6
5	محطة مُحوّلات مُتنقّلة ND2	22/220	60×2		2022/10/8 2023/4/18
6	مُتنقّلة الهيدروجين الأخضر	66/220	40		2022/10/23
7	محطّة مُحوّلات القطار الكهربائي LRT1 (ملك الغير)	27.5/220	(40+40)×2 12.5×2		2022/12/22
8	محطة مُحوّلات مُتنقّلة الروافع رقم (1)	11/220	60		2023/1/14
9	محطّة مُحوّلات مُتنقّلة الروافع رقم (2)	11/220	60		2023/2/16
10	محطّة مُحوّلات أليكس ويست	66/220 11/66	175×2	40×3	2023/2/13
11	محطّة مُحوّلات العبور (5)	66/220 22/66	175×3	40×4	2023/3/18
12	محطّة المُتنقّلة روافع الحمام بالدلتا الجديدة	11/66/220	40×1	25×1	2023/4/13 2023/5/21
13	محطّة مُتنقّلة الدلتا الجديدة ND1	24/24/220	60	-	2023/4/13
	محطات تمت بها توسعة أفقية				
1	توسيع محطة توليد السخنة جهد 500\220\22 ك.ف. بمحولين سعة 2 x750 م.ف.أ.	220\500	750x 2		2022\10\2
2	وضع الجهد على المحول سعة 500 م.ف.أ بمحطة محولات بنبان 3 جهد 500\220\22 ك.ف. بدلا من المحول المؤقت	220\500	500	-	2023\3\12
3	وضع جهد على محولين سعة 175x2. م.ف.أ. ومحول سعة 40 م.ف.أ على جهد 66\22 ك.ف. بمحطة محولات وادي النطرون جهد 500\220\66\22 ك.ف.	66\220 22\66	175x2	40	2022\7\4 2023\3\12 2022\7\7
4	تم وضع الجهد على محولة سعة 175 م.ف.أ جهد 66\220	66\220	175	40x2	2022\10\3

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد الفائق	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد العالي	تاريخ الانتهاء
	ك.ف. بمحطة محولات بني سويف الصناعية جهد 500\220\66\22 ك.ف. وتوسيع بمحولين سعة 40x2 م.ف.أ على جهد 66\22 ك.ف.	66\22			2023\9\24,17
5	وضع الجهد على محول سعة 125 م.ف.أ. بمحطة محولات الزعفرانة 2جهد 220\22\22 ك.ف. (ملك الغير)	220\22	125		2022\10\12
6	وضع الجهد على محول سعة 250 م.ف.أ. بمحطة محولات العز للصلب جهد 220\20 ك.ف. (ملك الغير)	220\20	250		2022\11\2
7	تم وضع الجهد على محول سعة 175 م.ف.أ بمحطة محولات الكوم الأحمر جهد 220\66\11 ك.ف.	220\66	175		2022\11\2
8	وضع الجهد على المحول سعة 175م.ف.أ. على محطة محولات سمنود جهد 500\220\66	220\66	175		2023\11\19
9	وضع الجهد على محولين سعة 40x2 م.ف.أ. على جهد 66\22 ك.ف. بمحطة محولات منشية ناصر جهد 220\66\22	66\22		80	2022\11\27
10	وضع الجهد على 3 محولات سعة 40x3 م.ف.أ. على جهد 66\22 ك.ف. بمحطة محولات s1 جهد 500\66\22 ك.ف.	66\22		40 40x2	2022\11\27 2023\2\22
	محطات تمت بها توسعة رأسية				
1	إحلال محولين سعة 125x2 بمحولين سعة 175x2م.ف.أ على جهد 220\66 ك.ف. واحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ على جهد 66\22 ك.ف. بمحطة مولدات سمالوط 500	220\66 66\22	50 50	15	2022\7\11 2022\12\21 2022\10\12
2	إحلال محول سعة 75 م.ف.أ بمحول سعة 125 م.ف.أ. بمحطة محولات سفاجا جهد 220\66\11 ك.ف.	220\66	50		2023\1\2
3	إحلال محولين سعة 40x2 بمحولين سعة 75x2 م.ف.أ. بمحطة محولات أبورديس جهد 220\66\11	220\66	35 35		2023\1\18 2023\2\20
4	إحلال محول سعة 125 م.ف.أ. بمحول سعة 175 م.ف.أ. بمحطة محولات غرب ملوى جهد 220 ك.ف.	220\66	50	-	2023\4\15
5	إحلال محول سعة 32 /.ف.أ. بمحول سعة 50 م.ف.أ. على جهد 132\33 ك.ف. وتوسيع بمحول 50م.ف.أ بمحطة محولات سوهاج 132.	132\33	18 50	-	2022\12\11 2023\5\31
6	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ على جهد 66\11 ك.ف بمحطة محولات أبيس جهد 220\66\11 ك.ف.	66\11	-	15	2022\8\16
7	إحلال محولين سعة 25x2 م.ف.أ. بمحولين سعة 40x2 م.ف.أ. على جهد 33\11 ك.ف. بمحطة محولات مغاغة جهد 132 ك.ف.	33\11	-	30	2023\5\ 30,25
8	إحلال محول سعة 12,5م.ف.أ. بمحول سعة 25 م.ف.أ. على جهد 33\11 ك.ف. بمحطة محولات ملوى جهد 132 ك.ف.	33\11	-	12,5	2023\6\16
	إجمالي السعات المضافة		9123	937،5	

ب- محطات الجهد العالي

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة م.ف.أ	تاريخ الانتهاء
	محطات جديدة			
1	محطة محولات الشيخ زويد (الشلاق)	22\66	40x4	2022\9\7
2	محطة محولات S11	11\66	40X3	2022\9\10
3	محطة محولات طمأ الجديدة (مشطا)	11\66	40x2	2022\9\14
4	محطة متحولات متنقلة حباطة	22\66	**40**	2022\11\27
5	محطة متنقلة رافع 6 بمطروح	11\66	**10**	2023\1\8
6	محطات محولات مصرف بحر البقر (ملك الغير)	22\66	40x2	2023\3\20
7	محطة محولات الزهور	11\66	40x2	2023\6\18
8	محطة محولات المنصورية	11\66	40x4	2023\6\27
	محطات تمت بها توسعات أفقية			
1	وضع الجهد على محول سعة 25 م.ف.أ. بمحطة محولات ميناء أبو قير	11\66	25	2022\8\29
2	وضع الجهد على محول سعة 25 م.ف.أ. بمحطة محولات التحدي المتنقلة	11\66	25	2022\8\30
3	وضع الجهد على محول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات قولنجيل	11\66	40	2022\9\4
4	وضع الجهد على محول سعة 25 م.ف.أ. بمحطة محولات العاشر 7	11\66	25	2022\8\19
5	وضع الجهد على محول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات الصناعية	11\66	40	2022\9\4
6	وضع الجهد على محولين سعة 40x2 م.ف.أ. بمحطة محولات البداري	11\66	40x2	2022\9\14 2023\3\17
7	وضع الجهد على محول سعة 25 م.ف.أ. بمحطة محولات الحميدات	11\66	25	2022\9\25
8	وضع الجهد على المحول رقم سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات دماك	22\66	40	2022\10\2
9	وضع الجهد على المحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات بروة 1	22\66	40	2022\10\2
10	وضع الجهد على محول سعة 40 م.ف.أ بمحطة محولات شرق بورسعيد (ملك الغير)	22\66	40	2022\10\11
11	وضع الجهد على المحول سعة 40 م.ف.أ. واحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.أ. بمحطة محولات زهراء مدينة نصر	22\66	40 15	2022\10\12
12	وضع الجهد على محول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات النطرون الصناعية	22\66	40	2022\11\16
13	وضع الجهد على محول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات الجميل	22\66	40	2022\11\23
14	وضع الجهد على محول سعة 25م.ف.أ. بمحطة محولات العباسية	11\66	25	2023\3\7
15	وضع الجهد على محول سعة 25 م.ف.أ. بمحطة محولات بهجورة	11\66	25	2023\3\21
16	**وضع الجهد على محول سعة 25 م.ف.أ. بمحطة محولات دير سمالوط**	11\66	25	2023\3\25
	محطات تمت بها توسعات رأسية			
1	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات شمال الاسماعيلية	11\66	15	2022\7\6
2	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات جنوب	11\66	15	2022\8\16

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة م.ف.أ	تاريخ الانتهاء
	كفر الدوار			
3	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات بني رافع	11\66	15	2022\9\27
4	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات الانطلاق	11\66	15	2022\9\30
5	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات ديربوط	11\66	15	2022\9\30
6	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات حلق الجمل	11\66	15	2022\10\1
7	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات ميت غمر	11\66	15	2022\10\2
8	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات رأس البر	11\66	15	2022\10\3
9	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات المجد	11\66	15	2022\12\16
10	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات الدلنجات	11\66	15	2022\6\18
11	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات هربة	11\66	15	2023\3\23
12	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات قوص (لب الورق)	11\66	15	2023\3\30
13	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات دار السلام بسوهاج	11\66	15	2023\4\2
14	إحلال محول سعة 25 م.ف.أ. بمحول سعة 40 م.ف.أ. بمحطة محولات ببا	11\66	15	2023\6\22
	إجمالي السعات المضافة		**1530**	

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

ملحق رقم (10)

الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية

أولاً: الخطوط الهوائية

أ- الجهد الفائق

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
1	الخط الهوائي نجع حمادي الصناعية\ بنبان 3	500	195	2023\2\28
2	فتح دائرة (توليد السخنة\ S1) جهد 500 ك.ف (د\خ) على محطة محولات الاقتصادية 2	500	1,4	2023\3\19
3	فتح خط بئر العبد \ توليد العريش (د/خ) على م.م المساعيد الدائمة ليصبح بئر العبد / المساعيد / توليد العريش	220	0,5x2	2022\6\30 2022\7\5
4	فتح ربط خط الخزان\ سلوا (د\خ) على م.م وادي النقرة 220 (الدائرة الثانية)	220	25	2022\8\27
5	فتح خط الكريمات\ طامية \الجمال\اكتوبر (د\خ) على م.م اللاهون (ملك الغير)	220	1	2022\9\6
6	إحلال جزء من الخط الهوائي مجمع الغزل \ أبو المطامير الى كبلات أرضية	220	1,5x2	2022\9\23
7	إحلال جزء من الخط الهوائي العامرية\ مجمع الغزل الى كبلات ارضية	220	4	2022\10\25
8	إحلال جزء من الخط الهوائي العامرية\ الإيثلين، مجمع الغزل/ أبو المطامير الى كابلات أرضية	220	6,5	2022\10\30
9	الخط الهوائي العاشر القديمة\LRT2	220	16	2023\1\13
10	فتح خط سيدي كرير\ العامرية (د\خ) على محطة محولات اليكس ويست بكبلات بطول 4 كم	220	4	2023\2\13
11	تعديل جزء من مسار الخط الكهربائي توشكى 1\توشكى 2 جهد 220 ك.ف. بطول حوالي 3 كم	220	3	2023\3\11
12	فتح الخط الهوائي العز للصلب \ السويدي للأسمنت (د\خ) على محطة محولات الاقتصادية 2	220	5,6	2023\3\22
13	الدائرة الثانية مطروح\ برج العرب الترفيهية على الضبعة	220	6x2	2023\4\19
	إجمالي أطوال الدوائر للخطوط الهوائية على الجهد الفائق		277,5	

ب- الجهد العالي

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
1	خط المساعيد الدائمة \ الشيخ زويد (الشلاق)	66	45x2كم(هوائي) 0,8x2(كابل)	2022\9\7
2	فتح خط العاشر 5 \ العاشر 6 (د\خ) م.م s11 (ملك الغير) ليصبح خط العاشر5\ s11 خط العاشر 6 \ s11	66	خط العاشر 5 3,3x2 خط العاشر 6 11,3x2	2022\9\9,16
3	فتح خط جنوب الوادي\ ناصر (د\خ) على م.م بني سويف الصناعية	66	10x2	2022\9\17
4	فتح خط كفر الشيخ\ بيلا د\خ على م.م كفر الشيخ الجديد 500	66	37,3	2022\10\17
5	فتح الخط الهوائي القنطرة شرق \ القنطرة \غرب (د\خ) على محطة محولات مصرف بحر البقر (ملك الغير)	66	57,36	2023\3\21
6	فتح الخط الهوائي برج العرب الترفيهية\ روافع الحمام بالدلتا الجديدة	66	5	2023\5\21
7	الخط الهوائي لربط محطات روافع الحمام بالدلتا الجديدة	66	26x2	2023\5\21

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
	(NDHPS4-NDHPS7)			
8	الخط الهوائي النقرة الرئيسية \ رؤووف	66	17x2	2023\6\15
	إجمالي أطوال الدوائر للخطوط الهوائية على الجهد العالي		**325**	

ثانياً: الكابلات الأرضية

أ- الجهد الفائق

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
1	ربط محطة محولات النهضة فتح خط هليوبوليس \ العبور بكابل (داخ) على م.م النهضة	220	6x2	2022\7\16
2	كابل سراي \ السخنة	220	0,3x2	2022\10\7
3	كابل السخنة\ خليج السويس	220	0,3x2	2022\10\7
4	كابل LRT2 \ LRT1	220	0,9	2022\12\22
5	جزء الكابل من فتح الخط الهوائي العاشر القديمة \ أبو زعبل جهد 220 ك.ف. (داخ) على محطة محولات العبور5 (ملك الغير)	220	0,25x2	2023\3\18
	إجمالي أطوال الكابلات الأرضية على الجهد الفائق		**14,6**	

ب- الجهد العالي

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
1	كابل النهضة\ مترو السلام (داخ) على م.م النهضة	66	5x2	2022\7\17
2	ربط محطة محولات النهضة فتح خط إيديال \ جبل أصفر بكابل (داخ) على م.م النهضة	66	5x2	2022\7\25
3	جزء كابل الترفيهية \ روافع الحمام بالدلتا الجديدة	66	0,8x2	2023\4\13
4	كابل مزدوج اليكس ويست \ العجمي	66	9x2	2023\6\11
5	كابل مزدوج اليكس\ الدخيلة	66	9x2	2023\6\13
6	كابل المنصورة \ الهضبة (1)	66	3,5	2023\6\27
	إجمالي أطوال الكابلات الأرضية على الجهد العالي		**61,1**	

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.